يساري أردني
على جبهتين

ناهض حتّر

يساري أردني
على جبهتين

دار الفارابي

الكتاب: يساري أردني على جبهتين
المؤلف: ناهض حتر
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص. ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 2130 1107
email:info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: 2009
ISBN:978-9953-71-380-9
© جميع الحقوق محفوظة

تباع النسخة الإلكترونية على موقع
www.arabicebooks.com

إلى نهضه ...

فهرست

هذا الكتاب ٩
مدخل: مشرق العصبيات ١٣
- المملكة الأردنية الرابعة: التجربة والأسئلة الكبرى ٢١
- الإخوان المسلمون في مملكة عبدالله الثاني ٨٥
- فلسطينيو الأردن: مشكلات الإندماج والحقوق والعودة ١٠٢
-حق العودة ... لا مجرّد رفض التوطين! ١٢١
- «الماركسية - القومية» في خندق الليبرالية الجديدة! ١٢٥
- في نقد النخبة المريضة: أشباه المثقفين ١٢٩
- صورة الأردن في الوجدان الشعبي: أشباح وصفي التل ١٣٤
- المقاومة الأردنية: متى وكيف ولماذا؟ ١٣٩
- حزب شيوعي فائت... ويسار جديد منتظر ١٤٤
- يسار «الأونيسكو» في متاهته ١٥٥
- إلى يساري لبنانيّ: بألفونك فانفرا ١٦٠
- ما بعد الماركسية الواقعية ١٦٥
- مؤتمر زحلة٢: اليسار العربي أمام مهمّات المرحلة الجديدة ١٧٠
- فدرالية لليسار العربي في الهلال الخصيب ١٧٥
- تبديد الأوهام: لا «سلام» ولا «تحرير» بل منع التهجير ١٨١
- العوامل الداخلية للفشل الفلسطيني ١٨٦
- وعد بوش: التأسيس الثاني لإسرائيل «محلّية» لكن «يهوديّة» ١٩٠
- قضية اللاجئين الفلسطينيين: إعادة تعريف حان وقتها ١٩٥
- الشرق الأوسط الإسلامي: هل يولَد من غزّة؟ ٢٠٠
- العراق ... والثورة الأميركية ٢٠٦
- المهمة الرقم واحد في عراق اليوم ٢١١
- العراق: انتصار المجتمع على السلفيّة ٢١٧

- هذا هو «النصر الإلهي» حقّاً: وقفة في مديح العراق ـــــــــــ ٢٢٣
- لماذا تخلّى المحامون العرب عن منتظر الزيدي؟ ـــــــــــ ٢٢٨
- سورية: حان الوقت لإسقاط الليبراليّة الجديدة ـــــــــــ ٢٣٢
- المحافظون الجدد بين ظهرانينا: الحرب في الداخل ـــــــــــ ٢٣٧
- شرفة ليلى مراد ـــــــــــ ٢٤٢
- حزب الله في اليوم التالي ـــــــــــ ٢٤٧
- حزب الله .. ضربتان على الرأس الموجوع ـــــــــــ ٢٥٢
- إشكاليّة الديموقراطيّة الزائفة ـــــــــــ ٢٥٨
- «نهج الاعتدال العربي»: معادلة الأوهام الآفلة ـــــــــــ ٢٦٢
- أرضوتوبيا العراق وانقلاب التاريخ ـــــــــــ ٢٦٧
- هشام غصيب: المستغرب الأكبر ـــــــــــ ٢٧٤

هذا الكتاب

يقع هذا الكتاب على التخوم بين النقد السياسي والسجال الفكري والمقاربة السسيوثقافية و المخيال التاريخي. ولذلك، يصعب عليّ تصنيف ما أقدّمه ، هنا، لقاريء غير مستعد للدخول في مغامرة صراع مع نصوص حرة، وجذرية، وربما صادمة. ولكن ما أرجوه هو أن يكون استقبال هذا الكتاب، مختلفا عن استقبال فصوله المنشورة في الصحافة ، أعني ذلك الهجوم . أو التأييد . من موقع تجاهل الطروحات ، والوقوف في ظلالها، ضدها أو معها.

إنني أكتب من موقع اليسار ، إنما ليس على غرار مدرسة ما أو على غرار المدرسية عموما. وهي نزعة استهلكت عقولا فذّة في إعادة إنتاج كليّات ماركسية ، تغدو ، على أهميتها وعلوّ مكانتها أحيانا ، على هامش الحياة الواقعية لأنها لا تقترب من واقعها سسيولوجيا، ولا تقدّر الأهمية الإستثنائية للثقافي المحلي في العملية التاريخية، ولا تصل بين المستوى الفكري الكلي والسياسة الجزئية في تعييناتها الملموسة. وهو ضربٌ من شقاء الوعي عاشته الشيوعية العربية بين نتاجات نظرية مهمة وفكرٍ سياسي ضحل، لا يتفاعلان في رؤية، بل يصطفان في مشط مكسور الأسنان.

لهذا الكتاب أسنانٌ. ولكنها غير مصطفّة ، بل متعاضدة . وهي تغوص عميقا في لحم الأيديولوجيات وعظم الواقع. وأستطيع القول، أقلّه، أنني دفعت غاليا ثمن كل

كلمة تسوّد هذه الصفحات التي إنكتبت في **معارك على جبهتين : جبهة الأنظمة وجبهة المعارضات**، ووقعتْ، بالتالي، وأوقعتني معها، بين شقّي الرحى، حيث لا رحمةٌ ولا نصير !

اليساريّة، عندي، هي، أولا، النقد الجذري للسياسة والمجتمع والثقافة، نقدا بلا تسويات، وهي، ثانيا، حريةٌ في الممارسة الفكرية ليس لها ضفافٌ سوى ضفاف المصالح الإستراتيجية الوطنية ـ الشعبية، وهي، ثالثا، نضالٌ من أجل التقدم الاجتماعي بمعناه العيانيّ في مجتمعاتنا، أي **التشغيل والإنتاجية**، من حيث أن التوظيف الكامل أو شبه الكامل للقوى العاملة في سياق إنتاجية عالية منافسة، هو الأساس في خلق الثروة، والمقدمة التي لا غنى عنها للإشتراكية. وهو ما يحتاج، حتما، إلى تحقيق **ثلاث ثورات : ثقافية وسياسية واجتماعية**، بالتزامن والتعاضد، من شأنها ، مجتمعةً ومتفاعلة، أن تخلّق النخب القادرة على توحيد الأوطان وتجاوز العصبيات وإدارة التنمية الوطنية المتعاضدة داخلياً، على المستويين: الإقتصادي (ضد الكمبرادورية وتدني الانتاجية وهدر الموارد والطاقات) والاجتماعي (ضد الإستغلال والإفقار والتهميش).

اليسارية تساوي، في الوقت نفسه، بالنسبة لمجتمعاتنا العربية، التحرر الوطني والدولة الحديثة، والدستورية، والديمقراطية، والعلمانية، والحرية الثقافية. **فاليساري العربي لا يمكنه أن يكون يساريا بالمطلق**، أي غير محدد بالشروط «القومية» الملموسة في ثلاثة مجالات أساسية هي:(١) قهر التحدي الإمبريالي . الصهيوني، (٢) التفاعل النقدي مع التراث الثقافي والديني، (٣) توحيد البلدان العربية في صيغة ديناميكية تقدمية. لكن اليساري العربي، بالطبع، لا يمكنه أن يكون، على المستوى الأيديولوجي، قوميا. فالقومية أيديولوجية بورجوازية غربية قمعية تقوم على العضوية والتماثل، لكن اليساري العربي ، بالتأكيد، **عروبي**. والعروبة شرط

لازب لوجوده، أي لنشاطه الفكري السياسي. وعروبة اليساري تعددية، لا قومية، وحدوية ولكنها تعترف بالخصوصيات والسياقات المحلية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإثنية.

وإذْ أصف نفسي بكوني «يساريا أردنيا»، فأنا لا أتحدث، هنا، عن نسبٍ، بل عن واقعة سياسية. فلا ممارسة فكرية . سياسية خارج سياق سياسي عياني ، وميدان صراعات محدد . وهكذا، فإن هذه **المساهمات مكتوبة من قبل يساري ملتزم بالشروط الأردنية**. ومن دون هذا الإلتزام، لا أحسبني قادرا على تقديم مقاربات سسيو ثقافية ملموسة أو نقد سياسي جذري. وحتى تلك المساهمات المتصلة بالأوضاع في العراق وسورية وفلسطين ولبنان، فهي ليست مكتوبة بوصفها تعليقات عابرة ، ولكن بوصفها موضوعات للسجال الأردني الداخلي . ذلك أن الأردن لا يقع، فقط، في موقع التأثر والتأثير بالنسبة لأقطار المشرق ، إنما هو في قلبها، ولا يكتمل حضوره الوطني ولا يُرجى مستقبل له، ولا تتأمّن مصالحه، إلا في صيرورته دينامو لاتحاد الهلال الخصيب وتضامن العالم العربي.

نشرت معظم نصوص هذا الكتاب في صحيفة « **الأخبار**» اللبنانية بين عاميّ ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ . ويجدر بي أن أحيي ، هنا، هذه الصحيفة التي أتاحت لي مساحة من الحرية لم تتيسر لي على مدار ربع قرن من الكتابة في أية صحيفة عربية أخرى.

ناهض حترّ

عمان ١٤ تموز ٢٠٠٩

مدخل:
مشرق العصبيات

في كتاباته اللامعة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، سعى الشهيد مهدي عامل، المخلص لملاءمة الماركسية محلياً، إلى استيعاب تناقضات الحرب الأهلية في لبنان بتحليل بنيوي ـ وظيفي يقول بمفهوم «الجماهير الوطنية» التي، على رغم طائفيتها، تلعب، عنده، في البنية اللبنانية المتميزة، وظيفة الطبقة العاملة وحلفائها في البنى الرأسمالية التقليدية. وعليه، يمكن الحزب الشيوعي قيادة تلك الجماهير إلى الثورة الاشتراكية. الإطار النظري لهذا التحليل كان يتمثل بمفهوم كونية الانتقال إلى الاشتراكية، بينما المخبوء السياسي هنا كان يستند إلى إمكانية استيلاء قوة ثورية صغيرة على السلطة السياسية وقتاً كافياً لحدوث التدخل السوفياتي، وتأمين الحماية الدولية والدعم للنظام التقدمي الجديد.

في ١٩٧٨، آمنّا، في الحلقات الثورية في الحزب الشيوعي الأردني، بنظرية مهدي عامل، وخصوصاً بعد نجاح حزب شيوعي صغير بالقيام بانقلاب في أفغانستان، عوجل بدعم سوفياتي واسع النطاق.

التناقضات اللبنانية التي كان مهدي يسعى إلى تجاوزها، هي أن مكوّنات الحركة الوطنية اللبنانية آنذاك، المشتبكة في حرب أهلية مفروضة كونياً على لبنان ـ بمعنى

أنها حصيلة الصراع الدولي لا المحلي ــ تتشكل من عصبيات طائفية (إسلامية) في مواجهة عصبية طائفية هجومية (مسيحية). وقد بحث الكاتب عن تبرير نظري لمشاركة الحزب الشيوعي اللبناني، على المستويين السياسي والميليشياوي، في حرب طائفية، بالنظر إليها من خلال الصراع الكوني بين الاشتراكية والتحرر الوطني من جهة، والإمبريالية وعملائها من جهة أخرى. وهكذا، تُطمس العصبيات الطائفية على جانبي الحرب، لمصلحة إضاءة دورها الوظيفي في الصراع الوطني ــ الكوني.

كان الحزب الشيوعي آنذاك قوة سياسية وميدانية فاعلة في الصراع. لكنه في الحقيقة كان هو مَن يلعب دوراً وظيفياً في صراع طائفي محلي، برره مهدي بالعكس، أي بالقول إن تحالف الطوائف الإسلامية كان يلعب دوراً وظيفياً في صراع كوني بين الاشتراكية والرأسمالية.

صراع العصبيات اللبنانية، كما كان منذ قرون، يخضع بالطبع للتغيرات والتأثيرات الدولية والإقليمية، ولكنه يعيد إنتاجها وفقاً للمقاييس المحلية. وفي العقد المنصرم من القرن الواحد والعشرين، وبالنظر إلى صعود قوة إيران الشيعية، ومن ثم الشيعية العراقية (بعد ٢٠٠٣)، انتقل الصراع الداخلي اللبناني من إسلامي ــ مسيحي إلى شيعي ــ سنّي، وتفرّق المسيحيون على الجبهتين. وقد لعبت العصبية الشيعية اللبنانية، ولا تزال، دوراً وظيفياً في القتال ضد إسرائيل، مما يغري شيوعيين ويساريين للالتحاق بها. بينما لعبت العصبية السنية، ولا تزال، دوراً وظيفياً لمصلحة التحالف الإمبريالي ــ الرجعي العربي. وهناك شيوعيون ويساريون قرروا الالتحاق بها، إما تعبيراً مباشراً عن التحاقهم بعصبيتهم الطائفية أو بسبب انتقالهم إلى موقع سياسي ليبرالي. وبين الفريقين اليساريين الملتحقين هنا وهناك، برز تيار ثالث رئيسي ينأى بنفسه عن الاندراج في أي من حلفي الصراع المحلي من دون أن يؤسس لرؤية ثالثة. وقد تجلت النتيجة السياسية لهذا الخيار بالأرقام الموجعة ــ المضحكة

التي حصل عليها مرشحو الحزب الشيوعي في الانتخابات النيابية اللبنانية. وهي أرقام لا تعكس قوة الحزب الفعلية بقدر ما تعكس حيرته، وبالتالي شلله الفكري السياسي. لا أحد يحتاج حزباً غير منحاز كلياً، ولا أحد يحتاج حزباً لم يعد له حليف دولي كبير مستعد لتقديم المساندة والدعم، كما كان الأمر في حقبة السبعينيات.

واجه اليساريون العراقيون والعرب المأزق نفسه، في الصراع بين العصبية السنية والعصبية الشيعية، الناشب بعد الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣. التحق بعضهم بعصبيته كلياً، متخلياً عن ماضيه الفكري السياسي، وتوزع بعضهم تبعاً للوظيفة التي تلعبها كل من العصبيتين. فالدور الوظيفي للعصبية السنية في تصعيد المقاومة المسلحة للاحتلال اجتذب يساريين وعلمانيين، كما أن الدور الوظيفي للعصبية الشيعية في التجديد الممكن للدولة العراقية لمصلحة الأغلبية، اجتذب آخرين. وظل النقاش دائماً، ولا يزال، يخبّئ الاعتراف بأولوية العصبيات وقوتها ودورها الوظيفي، متخذاً لهجات مختلفة من التنظير الماركسوي إلى التشاتم على الطريقة العراقية.

في الأردن، حيث لا انشقاقات دينية أو طائفية، برز الصراع السياسي بين العصبية الأردنية والعصبية الفلسطينية ـ الأردنية. والتسمية الأخيرة تشير إلى الوضع الخاص المعقد لفلسطينيي الأردن، ذلك الذي أفرز عصبية محلية مميزة عن الوطنية الفلسطينية في فلسطين والمنافي الأخرى. وتلعب كل من العصبيتين دوراً وظيفياً في البنية المحلية: العصبية الأردنية الرافضة لـ«الشراكة»، والمندمجة تقليدياً في بنى القطاع العام، ترفض التوطين والقطاع الخاص والخصخصة. وهي بالتالي تنزع إلى إدامة الصراع مع إسرائيل، وتعتبر الليبرالية الاقتصادية لاوطنية، وتؤيد دوراً مركزياً للدولة في الاقتصاد والمجتمع. ذلك ما يجعل العصبية

الأردنية تلعب دوراً وظيفياً كقاعدة لمعارضة وطنية ـ اجتماعية للنظام التوّاق للالتحام مع العصبية الفلسطينية ـ الأردنية، التي أضحت تمثّل قاعدة اجتماعية طبيعية للنظام وسياساته من التوطين وإنهاء كل أشكال الصراع مع إسرائيل، والخصخصة والليبرالية الاقتصادية الشاملة، وتفكيك البنى التقليدية المعرقلة للبرلة، وخصوصاً العشائرية. لكن يبقى للعصبية الفلسطينية ـ الأردنية نزعات معارضة: ١ـ مدنية تمثلها الفئات الوسطى المحلية الساعية إلى توسيع الليبرالية الاقتصادية إلى ليبرالية اجتماعية وثقافية وسياسية، تكفل لها الحياة المدنية من جهة والمحاصصة من جهة أخرى. و٢ـ إسلامية تأنف من اللبرلة الاجتماعية والثقافية، وتركز على اللبرلة السياسية من جهة، وتسعى إلى دفع النظام إلى التفاهم مع «حماس» بدلاً من السلطة الفلسطينية. لكن المشترك يظل في التشريع السياسي للتوطين والمحاصصة ودعم الليبرالية الاقتصادية.

وخلال السنوات الماضية، عملتُ على استعادة مهدي عامل، وتطبيق التحليل البنيوي ـ الوظيفي على الحالة الأردنية، في محاولة لفهم النزعات الموضوعية للعصبية الأردنية بوصفها قاعدة جماهيرية متلاحمة للثورة الوطنية الاجتماعية. هذا المسعى النظري وصل، بالنسبة لي على الأقل، إلى طريق تجريبي مسدود. فالعصبية الأردنية، على نزعاتها الوطنية والاجتماعية، ظلت تدور في فلك النظام لا في فلك الثورة، وتحاول استرضاءه واجتذابه إلى صفها. بالمقابل، تصلّبت العصبية الفلسطينية ـ الأردنية وراء برنامج سياسي توطيني ليبرالي جديد، رافضة رفضاً مطلقاً الحوار، بل التفاهم، مع أية قوة وطنية أردنية على إدارة عقلانية للتناقضات المحلية. وبينما تراجعت قوّة الإسلاميين، شهد الأردن التحاقاً جماعياً من اليساريين الفلسطينيين ـ الأردنيين بعصبيتهم التي تستقوي بحاجة النظام والتحالف الأميركي ـ العربي إليها، لفرض شروطها في مضمون التوطين

السياسي وشكله على أساس المحاصصة وثنائية الهوية أو تشكيل هوية ثالثة جديدة على أساس ليبرالي. وبالنتيجة، تتراجع إمكانيات الثورة الاجتماعية أو التفاهم الوطني لمصلحة انحطاط سياسي وأخلاقي مريع على الجانبين، يسمح لأقليّة من الليبراليين الجدد، باللعب في الوقت الضائع قبل انفجار أهلي كارثي.

منذ سنة ٢٠٠٠، ظهرت في سوريا محاولات برّاقة من ليبراليين وماركسيين لإحداث تغيير في البلد. الأوائل ـ وفي أعلى سقف وصلوه عبر «إعلان دمشق»، نزعوا نحو إصلاح ديموقراطي مدني ـ والأخيرون حاولوا إعادة إحياء اليسار وتوحيده وراء برنامج ديموقراطي اجتماعي (التجمع الماركسي، جماعة قاسيون...). لكن سرعان ما تبيّن أنها محاولات نخبوية هامشية، وموجودة في السياق الثقافي لا السياسي. وما أعطى هذه المحاولات بريقاً هو الأضواء الإعلامية المرتبطة بخطط إدارة جورج بوش وحلفائها العرب للضغط على سوريا بالحصار الخارجي والمعارضة الداخلية معاً.

في المقابل، سعى النظام السوري الشديد الواقعية، ويسعى، إلى تجاوز الانشقاق الداخلي، وتعزيز صفوفه من خلال اعتراف ضمني واقعي بوجود العصبية السنية ومصالحها ومطالبها، وأهمية إدماجها داخل النظام لتحسين شروط إدماج سوريا في النظام العربي والدولي. وقد تمثلت تلك المساعي الواقعية في ثلاثة محاور:

١ـ انتهاج سياسات ليبرالية اقتصادية متسعة تستوعب مصالح الميركنتيلية السنية، وتسمح بتدامج نخب البزنس والفساد بين العصبيات. و٢ـ التراجع المتصاعد عن العلمنة الاجتماعية والثقافية لمصلحة حساسية السلفية السنية (لاحظ مشروع قانون الأحوال المدنية الجديد الرجعي، عودة وزارة الثقافة إلى نشر الكتب الدينية، السماح بالرقابة السلفية على المطبوعات الثقافية والفكرية...).

و٣ـ إدماج عناصر سنية في قيادة المؤسسات الأمنية. والترجمة السياسية

الرئيسية لهذه المساعي هي المصالحة مع حركة «الإخوان المسلمين» الذين أعلنوا، أخيراً، عن تجميد نشاطهم ضد النظام وانسحابهم من هيئات المعارضة. فـ«الإخوان» السوريون يمثلون، في الأخير، العصبية السنية، ويلتزمون مصالحها الواقعية.

يمكن للماركسي العربي أن يواصل غضّ النظر عن اتجاهات الواقع السياسي ـ الثقافي هذه، كالنعامة، أو يمكنه التعالي عليها تعالياً يقوده، حتماً، إلى التهميش السياسي. ويمكنه رفضها من موقع وطني ديموقراطي أو اشتراكي في طوباوية تنزلق عن الإمكانيات الفعلية للتغيير. لكن كل تلك البدائل، بالإضافة إلى لاجدواها السياسية، تطرح مشكلة نظرية لا يمكن تجاهلها. وهي أن التحليل الماركسي الكوني للمجتمعات والسياسة العربية يظل غير منتج معرفياً، وعاجزاً عن بلورة نظرية للتغيير الاجتماعي والسياسي. فالعرب ما زالوا خارج التاريخ الحديث، وتالياً خارج الماركسية، وما زال تاريخهم محكوماً بابن خلدون. فصراع العصبيات لا صراع الطبقات هو المحرّك العميق لتاريخ يدور على نفسه في حركة دائرية مقفلة.

مَن يستطيع تقديم تحليل عياني وملموس للمجتمعات والسياسات في المشرق العربي خارج منطق ابن خلدون؟ حتى عندما كان ماركس موجوداً عربياً على المستوى السياسي، بفضل الاستقطاب الدولي للحرب الباردة، هل خرج أكبر وأهم حزب شيوعي عربي، أعني الحزب الشيوعي العراقي، عن استحقاقات الحساسية الشيعية؟ وهل كان انشقاق حزب البعث إلى جناحين سوري وعراقي، في العمق، إلا انشقاقاً بين عصبيتين طائفيتين؟ وما هو تفسير الهوى الهاشمي والأردني والفلسطيني للبعثية العراقية، في مقابل كراهية البعثية السورية؟ أليس سراً طائفياً؟ وهل يمكننا الفصل الواقعي بين اليسار الفلسطيني والأردني وحساسية عصبية مدنية مسيحية في البلدين؟

هل يمكن إذاً القفز عن إبن خلدون في التحليل الاجتماعي ـ السياسي الجدّي في بلادنا؟ سؤال لحوار تأسيسي أرجوه لنظرية مطابقة لاحتياجات التقدم العربي، تحاول هذه المساهمات المنشورة في هذا الكتاب، الإقتراب من حوافّه الحادة، ولكنها لاتدعي، بالطبع، أنها تملك الإجابة.

المملكة الأردنيّة الرابعة: التجربة والأسئلة الكبرى

في العاشر من حزيران ٢٠٠٩، احتُفل بعشريّة تولّي الملك عبد الله الثاني، العرش الأردني. ومن سوء الحظ أن غالبية المعلقين الأردنيين انخرطوا في كتابات احتفالية، فلم تجر مناقشة جدية لتجربة العقد.

ورث عبد الله الثاني عن والده الراحل الملك حسين، ما يمكن وصفه بأنه نظام ملكي رئاسي. والمقصود بهذا الوصف أن الملكية الأردنية ليست كالأنظمة الأوتوقراطية في الخليج، وليست ملكية شبه دستورية تقليدية كالمملكة المغربية، حيث هناك آلية لتداول السلطة بين الأحزاب مع احتفاظ القصر بالخيوط السلطوية. لقد سار النظام السياسي الأردني في طريق متعرج وشاق من الملكية الدستورية إلى نظام الملك ـ الزعيم، وهو وضع انتزعه الملك حسين بتعديلات دستورية متتابعة (أنظر عرضا وافيا عنها في **ص ٧٢ ومابعدها**) بعد قلب حكومة الحركة الوطنية سنة ٥٧، وبنضال شاق في مواجهة الأحزاب اليسارية والقومية البالغة القوة في الخمسينيات والستينيات، كما في مواجهة القوى السياسية التقليدية المتجذرة في جهاز الدولة، والمتمسكة، آنذاك، بالقيود الدستورية والقانونية.

واجه الملك حسين التحدي الناصري، الخارجي والداخلي، بالتحالف مع الطبقة

الوسطى الريفية التي كانت، مطلع الستينيات، قد أبرزت زعامة سياسية وطنية متمثلة في تيار يقوده وصفي التل. وقد تمكن الأخير، الذي ترأس الحكومة غير مرة، من حشد طاقات البلد، والمساعدات الأجنبية، في بناء نسخة أردنية، حيوية، وأكثر تسامحاً، من النظام الناصري والبعثي: قطاع عام قيادي، وإصلاح زراعي، وتطوير الخدمات العامة في الريف، وجهود في مجال التصنيع، وتوسيع نطاق التعليم الثانوي، ومجانية التعليم الجامعي، وإدماج أبناء العشائر الفلاحية والبدوية في جهاز الدولة... بل أطلقت الدولة أيضاً جهوداً، على الطريقة المصرية الناصرية، في مجال الثقافة والإعلام والفن التشكيلي والتراث الشعبي. وأخيراً وليس آخراً، فتحت الفرصة أمام شيوعيين وبعثيين وضباط أحرار لتولي مناصب قيادية.

وقد نشأ عن هذه الإجراءات تحالف اجتماعي وطني، حوّل الملك حسين من ملك إلى زعيم. وكانت هذه أغلى أماني رجل يحتفظ في مكتبه بصورة للزعيم الذي يناصبه العداء في السياسة الخارجية، الرئيس عبد الناصر، ويكنّ الكثير من الازدراء لحلفائه من ملوك الخليج وأمرائه وشيوخه. ذلك التحالف الاجتماعي الوطني الذي أسهم، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، في بلورة الهوية الوطنية الأردنية، هو الذي مكّن النظام من مواجهة تحدي المنظمات الفلسطينية الضخم، والتغلب عليه في سنة ٧٠ من القرن الماضي. وخرج الملك حسين من تلك السنة الصعبة زعيماً أردنياً لا ينازع. وبدأ عهد جديد بلا معارضة جدية ولا تحديات إقليمية ذات تأثير داخلي، ما سمح بانقلاب على التحالف الاجتماعي الوطني في الثمانينيات لمصلحة القوى البورجوازية الكمبرادورية المدينية المتنامية القوة، ردّت عليه جماهير الريف بانتفاضة ١٩٨٩ (انظر ص٩٦ وما بعدها) وسلسلة لاحقة من التمردات.

وباستثناء فترة حرب الخليج الأولى (٩٠ - ١٩٩١) التي وحّدت النظام والشعب في خندق واحد مؤيد لصدام حسين، فإن حقبة التسعينيات شهدت انحساراً في شعبية الملك حسين، وخصوصاً بعد التوقيع على معاهدة وادي عربة سنة ١٩٩٤. ومع ذلك، رحل الملك في ١٩٩٩، من دون أن تهتز صلاحياته وثقله في القرار.

عند رحيل الملك حسين، وُجد سياق من التفكير السياسي لدى كل الاتجاهات، بأن الملكية الرئاسية لم تعد ممكنة لأنها كانت تعتمد على زعامة الملك الراحل. وهي زعامة ليست قابلة للتوريث، ليس فقط لأنها تعبير عن إرادة صلبة مقترنة بالألمعية لملك ولد في أحد أحياء عمان في بيت متواضع، وربي كأقرانه من دون امتيازات، بل بقدر معروف من معاناة الحاجة، بل لأنها نتاج ما يقرب من نصف قرن من التحديات الصعبة والاستجابات الخطرة. والأهم من كل ذلك لأنها ولدت من تحالف اجتماعي وطني لم يعد قائماً.

ومع تولي الأمير الشاب، عبد الله، العرش، أصبحت العودة إلى الملكية الدستورية مطروحة موضوعياً. فلا ريع نفطياً لملكية أوتوقراطية على النمط الخليجي، كما لا قاعدة اجتماعية سياسية للزعامة، بل إن الأنظمة السياسية المرتكزة على الزعامات الاجتماعية لم تعد موجودة على المستوى الدولي في عهد السوق المعولم المرتكز على الخصخصة وحرية التجارة وتلاشي دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

كان الملك حسين في أواخر سنواته مدركاً لذلك، وعليه فقد خفف قبضته، بشيء من التردد ولكن بصورة فعلية، على الحياة السياسية، كما أنه كان يخشى على زعامته من الخصخصة، فبقي يماطل في القرار ويدعم، واقعياً، قوى القطاع العام. وفي السياسة الخارجية.

ورغم انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية مطلع التسعينيات، واضطراره إلى توقيع معاهدة وادي عربة مع إسرائيل بشروط سيئة، فهو لم يقطع صلاته بنظام الرئيس صدام حسين، وظل الراعي الرئيسي لحركة «حماس». ولعل إدارة هذه التناقضات المعقدة هي التي صبغت التسعينيات الأردنية بفوضى وصراع غير مسبوقين.

الملك عبد الله الثاني، الذي أصر على الاحتفاظ بصلاحيات الملك ـ الرئيس، بل وسّعها إلى نطاق لم يعرفه النظام الأردني سابقاً، من خلال إنشاء هيئات رديفة لأجهزة الدولة وتوسيع مجالات نشاط الديوان الملكي ونفوذه، تخلّى عن المحاذير

التي كانت تُربك والده وتُقيّده. وقد اكتشف أن تلك المحاذير لم تكن واقعية. فالنخب السياسية، الموالية والمعارضة، لم تمثّل جداراً لحماية النظام القديم، ولم تمثّل قوة يمكنها تفعيل التغيير المطلوب نحو الملكية الدستورية. لقد خضعت وفقدت مشاريعها ولم يعد لها برامج سوى البحث عن تأمين مصالحها الفردية. حدث ذلك وسط قبول شعبي خائف على مصير البلد الذي كان هناك شعور عام بأنه آمن بفضل الثقة بقدرات الملك حسين.

تحت شعار «الاقتصاد أولاً» أطلق الملك عبد الله الثاني موجة واسعة متسارعة صادمة من إجراءات الخصخصة الشاملة، والقبول غير المشروط بالاندماج في السوق المعولم، وحرية التجارة والبزنس والاستثمارات الأجنبية، وتمرير حزمة كبيرة من القوانين الليبرالية، والشروع في تحجيم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي. وقد حظي هذا البرنامج الذي سمي «برنامج التحولات الاقتصادية والاجتماعية» بدعم طبقة جديدة متسعة من البورجوازية الكمبرادورية، وكلاء المصالح الأجنبية، ومن نخبة من الليبراليين الجدد المتأمركين، الذين تلقوا دعماً سياسياً من تيار التوطين الفلسطيني المهتم بإضعاف جهاز الدولة الأردني الطابع ودوره.

وعلى هذه الخلفية تبلور الصراع السياسي ـ الاجتماعي في الأردن بين تيار فلسطينوي يرى أن الخصخصة تسمح بـ«الوطن البديل» عن طريق إزاحة عائق الدولة وأجهزتها المدنية والأمنية والعسكرية وقيودها الدستورية، وتيار أردني يقرن قوة الدولة وأجهزتها ودورها الاجتماعي بالحفاظ على الهوية الوطنية للمملكة. هكذا أصبح الانشقاق طولياً، في تأكيد جديد على أن بلادنا لا تزال محكومة بالتحليل الخلدوني لا بالتحليل الماركسي.

في السياسة الخارجية، تصادفت جرأةُ الملك عبد الله الثاني وميوله نحو الانسحاب من التنافس مع السلطة الفلسطينية على الضفة والقدس، مع مجيء المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض في ولايتين طويلتين شرستين للرئيس جورج بوش الذي كان شعاره، بعد أحداث ١١ أيلول، واضحاً في رفض مناورات الحلفاء: معنا أو

ضدنا. وقد تموضعت السياسة الخارجية الأردنية كما هو معروف مع الأميركيين، وانضمت المملكة إلى التحالف الأمني الدولي ضد «الإرهاب». وكان ذلك، كما في كل مكان آخر، أساساً للانفراد في القرار، وتجاوز القانون، والإثراء غير المشروع الذي أنشأ طبقة جديدة من أغنياء الحرب أصبح لها هي أيضاً دور سياسي داخلي لجهة دعم الخصخصة والتوطين. بدأ عهد الملك عبد الله الثاني بطرد قادة «حماس» وأجهزتها من عمان، والقطيعة مع هذه الحركة التي كان يراهن الملك حسين على أنها ستحوز قيادة الشعب الفلسطيني، مما يسهّل على الأردن التفاهم مع حليف فلسطيني مأمون، بدلاً من «أبوات» فتح الذين لم يحوزوا يوماً ثقة الملك حسين أو احترامه، بعكس الزعيم الحمساوي الشاب آنذاك، خالد مشعل، الذي كان محبوب الملك الراحل.

نجح رهان الملك حسين بالنسبة لـ«حماس»، ولكن بعدما كان الأردن قد خسرها حليفاً. (ويلح علي الآن سؤال مفاده: ماذا لو اقترن فوز «حماس» في انتخابات ٢٠٠٦ مع وجود قيادتها في عمان حليفة؟ ألم يكن ذلك سيخلق سياقاً لكي ترث حماس «فتح» بصورة شاملة؟).

تموضعت السياسة الأردنية خلال حقبة بوش، بالكامل، في الأطر التي رسمها المحافظون الجدد على المستوى العربي، مع استثناء واحد لم يكن هناك إمكانية فعلية لمعاكسته، وهو التأييد الشعبي الكاسح للمقاومة العراقية، تأييد فرض نفسه في تسهيلات واقعية للمعارضة العراقية، من دون أن يؤدي إلى وقف التسهيلات الكبرى الممنوحة للأميركيين. على هذه الخلفيات، يمكننا القول إن تجربة العقد الأول من ولاية الملك عبد الله الثاني فشلت في بناء تكوين منسجم للمملكة الأردنية الرابعة. وهو فشل نراه في الآتي:

١ـ أن النمو الحاصل في هذا العقد حدث في قطاعات المال والعقار والاتصالات والتجارة، ومن رؤوس أموال أجنبية. وهي قطاعات غير عضوية وغير مشغّلة للقوى المحلية (العمالة والخبرات والطاقات ورؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة). ولم ينته

النمو، كما كانت الدعاية الليبرالية تدّعي، إلى المواطن، بل إلى جيوب الرأسماليين الأجانب وجيوب طبقة جديدة من الكمبرادور، بحيث إن عائداته إما أنها حوّلت خارج البلد أو موّلت نمط حياة باذخاً، فيما تحوّل ٣ ملايين أردني إلى فقراء.

٢ـ أن الانتقال إلى نظام اقتصادي ليبرالي، لم يترافق مع الانتقال إلى نظام سياسي جديد يسمح للقوى الاجتماعية بالتعبير عن نفسها في أحزاب ونقابات وتجمعات ذات حيثية مؤكدة في نظام سياسي دستوري يسمح بالاصطفافات الاجتماعية والسياسية. وهكذا، وبينما جرى استهلاك متسارع للنخب القديمة أو الجديدة المفروضة من أعلى، لم تتولد الفرصة لنشوء نخب أصيلة قادرة على إدارة التناقضات المحلية. بالعكس، جرى استبعاد وتهميش أي مثقف أو سياسي لديه طموح اجتماعي وطني، لمصلحة الباحثين عن الفرص الفردية على أساس الولاء غير المشروط أو القدرة التقنية.

٣ـ أن تعويض جماهير الريف عمّا لحق بهم من إفقار في ظل السياسات الليبرالية الجديدة، من خلال الأعطيات والمساعدات الخيرية، هو مسكّن ليس له مضمون أو مآل سياسي، ولا يؤدي إلى بناء قاعدة اجتماعية متماسكة وحيوية للدولة، بل يدمّر ثقافة المواطنة وروح الكرامة الإنسانية، ويضرب قيم الإنتاجية والوطنية والالتزام.

٤ـ أن الدعم اللامشروط الممنوح للسلطة الفلسطينية وقواها، ترافق وتوافق مع نمو قوة التيارات التوطينية الداخلية، اقتصادياً وسياسياً، ما أدى إلى تبلور تيار واسع مؤيد للتوطين السياسي والوطن البديل، أقله على مستوى إعادة بناء الدولة الأردنية على أساس نظام المحاصصة. وهو ما يؤسس لصراع أهلي داخلي وخيم العواقب.

٥ـ أن الاصطفاف مع التحالف الأميركي ـ السعودي ـ المصري في السياسة الخارجية، منع الدبلوماسية الأردنية النشطة من التركيز على المصالح الوطنية الأردنية لحساب مصالح التحالف. وأذكر مثلين رئيسيين: التركيز على «حل الدولتين» بدلاً من التركيز على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والصدام، بلا

داع من مصالح أردنية، مع ما سُمّي الهلال الشيعي.

٦ـ أن الإلحاح على تنفيذ البرامج الليبرالية الجديدة وإقرار القوانين والإجراءات لمصلحة الرأسماليين الأجانب والمحليين، مثلما الإلحاح على سياسات خارجية لا تتوافق مع المصالح الوطنية وإرادة الرأي العام، أدى إلى اتباع سياسات إضعاف هيئات الدولة وأجهزتها وصلاحياتها الدستورية، لمصلحة مراكز قوى وهيئات رديفة. وهو ما خلق سياقاً فوضوياً في البلاد. وعلى هذه الخلفية، تشقّقت النخبة الحاكمة إلى مجاميع وأحياناً إلى أفراد، ولم تعد معنية بالدفاع عن قرار مركزي بل بالمصلحة الشخصية أو بالنجاة الفردية. وفي مواجهة هذه الفوضى نشأت معارضة خفية وعلنية، متنقلة، وموسمية، متكونة من تحالفات مؤقتة بين قوى متعارضة، لإفشال هذا المشروع الرسمي أو ذاك. وبالمحصلة، نشأ وضع متداخل سائح بلا نظام موحد ولا معارضة موحدة. إن المشكلات الكبرى للبلاد، وعلى رأسها إعادة تنظيم المواطنة على أساس حق العودة، وتأكيد الهوية الوطنية للدولة وقدراتها الدفاعية، والانتقال إلى الملكية الدستورية والنظام الديموقراطي، وتشبيك بنية اقتصادية وطنية قادرة على استيعاب الطاقات المحلية المهدورة، والمعالجة الفعالة لمشكلتي المياه والطاقة، وتطوير الخدمات العامة، كلها لا تزال معلّقة، وهي تنتظر إجابات جذرية.

على أن هذ الفشل المزمن لم يؤد، بعد، إلى ما يخشى القصر منه على مستوى حدوث إنشقاق داخلي . فأغلبية الأردنيين ما تزال تُظهر موقفا يدعو إلى الحيرة. فبينما ترفض سياسات النظام، الداخلية والخارجية ، فإنها مستمرة في تأييده . وهو ما بينته النتائج الخاصة بالأردن في استطلاع «مؤسّسة بيو لدراسة المواقف العالمية» ـ ٢٠٠٧ ـ وهي نتائج مثيرة للتساؤلات، من حيث تناقضاتها، أكثر مما هي كذلك بالنسبة لأي بلد آخر من البلدان الـ ٤٧ التي شملها الاستطلاع. فقد أظهرت تلك النتائج انفصالاً حاداً بين موقف الأردنيين الإيجابي من نظامهم السياسي من جهة، وبين نظرتهم السلبية إلى سياساته الخارجية، واستيائهم الشديد من وضعهم الاقتصادي من ناحية أخرى.

في التحليل الاجتماعي ـ السياسي العقلاني، يرتبط الرضا عن النظام السياسي، طردياً، بالرضا عن سياساته، بينما ينعكس الغضب من تقهقر الوضع الاجتماعي للغالبية الشعبية، في نزعات سياسية معادية للنظام. فلماذا يفلت الأردن من صوابية هذا التحليل؟

حصل النظام السياسي الأردني على أعلى نسبة تأييد داخلي بين أنظمة البلدان الـ ٤٧، فاعتبره ٦٥ في المئة من الأردنيين، «جيداً جداً» و٢٦ في المئة منهم، «جيداً إلى حد ما»، ورفضه ٦ في المئة فقط. وتمثّل هذه الأرقام تطوراً إيجابياً مذهلاً في موقف الأردنيين من نظامهم بالنسبة لنتائج استطلاع عام ٢٠٠٢، حين حصل النظام على «تأييد مرتفع» بنسبة ١١ في المئة فقط، و«تأييد متوسّط» بنسبة ٤٦ في المئة، مقابل ٢٨ في المئة من الرافضين، و١٣ في المئة من الرافضين جداً. وهذا يدل على أن الملك عبد الله الثاني قد تمكن خلال خمس سنوات من تأمين قاعدة ولاء أوسع ، بصورة ملموسة ، لعهده .

ماذا حصل خلال هذه السنوات الخمس؟

٤٩ في المئة من الأردنيين يرون أن وضعهم الاقتصادي كان أفضل عام ٢٠٠٢، ولم يتغير الوضع بالنسبة إلى ١٥ في المئة آخرين، بينما تحسّن بالنسبة إلى ٢٧ في المئة منهم فقط. وفي مؤشّرات أخرى تندرج في السياق نفسه، فان ٦٨ في المئة من الأردنيين يعتبرون أن البلد يواجه مشكلة اقتصادية، ويصف ٥٤ في المئة الوضع بأنه «سيئ»، وتبلغ نسبة عدم الرضا عن الدخل العائلي ٧٧ في المئة، بل إنّ ٥ في المئة كانوا عاجزين عن شراء الغذاء لأسرهم و١٦ في المئة عاجزين عن تسديد النفقات العلاجية أو شراء الملابس.

وإذا انتقلنا إلى الموقف من أداء الحكومة المركزية، نجد أن ٥٤ في المئة من الأردنيين غير راضين عنه، و٤٤ في المئة منهم يعتبرون السياسيين «فاسدين»، و٤٢ في المئة مستائين من مجرى الأمور في البلاد.

وفي السياسة الخارجية، سوف نلاحظ أن الأردنيين، يتخذون مواقف معارضة بصورة كبيرة لسياسات النظام الأردني الأساسية. فرغم العلاقات الرسمية التطبيعية القائمة مع إسرائيل، فإن ٨١ في المئة من الأردنيين يعتبرونها «الخطر الأكبر». ويمكننا أن ندرك ارتفاع هذه النسبة بالمقارنة مع موقف فلسطينيّي الضفة والقطاع، حيث نسبة الذين يعتبرون أنّ إسرائيل هي الخطر الأكبر على بلادهم هي ٦٠ في المئة فقط، ولبنان، حيث النسبة ٧٤ في المئة.

ورغم أن الولايات المتحدة الأميركية هي الحليف الأوّل للنظام الأردني، فإن ٢٥ في المئة من الأردنيين يضيفونها إلى إسرائيل بوصفها «الخطر الأكبر»، بل إن ١٩ في المئة منهم «قلقون جداً» من التهديد العسكري الأميركي، و٤٨ في المئة «قلقون»، و٢١ في المئة «قلقون نوعاً ما».

النظام الأردني، كما هو معروف، شريك نشط جداً في الحرب الأميركية على «الإرهاب»، ومع ذلك، فإن ١٧ في المئة فقط من الأردنيين يعتبرون أن «القاعدة» تمثّل تهديداً للأردن. وعلى رغم القطيعة وحملات العداء والتحريض ضد حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وحزب الله اللبناني وسوريا، فإن واحداً في المئة و٥ في المئة و٧ بالمئة (على التوالي) من الأردنيين يعتبرون هذه الجهات، «خطراً». ولكي ندرك أهمية هذه النسب المنخفضة من العداء حيال جهات يعتبرها النظام الأردني «معادية»، سوف نذكر ان ٤٣ في المئة من اللبنانيين يعتبرون الدولة السورية خطراً على بلدهم!

وحظي الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله المكروه جداً في الأوساط الرسمية الأردنية، بثقة ٧٦ في المئة من الأردنيين، بينما يحظى الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز بثقة ٦١ في المئة منهم.

لكن الأردنيين يتشاركون مع نظامهم السياسي في الموقف من إيران التي تأتي بعد إسرائيل مباشرة كـ«عدو» بنسبة ٤٦ في المئة. ويعود ذلك إلى استياء الشعب الأردني من السياسات الإيرانية في العراق، لا إلى قنبلتها النووية.

كيف نفسّر، إذاً، هذا التناقض الحاد بين الولاء شبه الكامل للنظام وبين الرفض شبه الكامل لسياساته الاقتصادية والاجتماعية والخارجية؟

لا يمكننا أن نتجاهل ، هنا، ما أصبح الأردنيون مطبوعين عليه من عقلية النفاق السياسي . وهي مصفوفة من طبائع التقية السياسية والانتهازية والبحث عن السلامة الفردية في ظل نظام شمولي مرن ، بمعنى أنه يحاسب على الولاء ولا يحاسب على المواقف. وقد أصبحت الإزدواجية بين المعارضة السرية والولاء العلني، وإدعاء عدم الفهم وإدعاء عدم القدرة على الربط بين القوى والسياسات، اي تحميل الأخيرة لفاعل «مجهول»، من الأمور المقبولة أخلاقيا في المجتمع الأردني ، بل والمعتَبرة ضربا من الذكاء.

على أن ،في الاستطلاع نفسه، هناك مؤشّر ربما يفسّر التناقض الحاصل بين ما يعلنه الأردنيون من ولاء لنظامهم ورفضهم لمجمل سياساته؛ فمن بين الـ٤٧ دولة موضوع الدراسة حول العالم، أظهر الأردنيون أعلى قدر من الشعور بالأمان بنسبة ٨١ في المئة، وأعلى قدر من الثقة بالمؤسسة العسكرية بنسبة ٨٦ في المئة. وعلى خلفية المشهد العراقي الدموي الذي يتابعه الأردنيون بوصفه قضية أردنية، والتهديدات الداخلية المحدقة بلبنان، والتعسّف الأمني في مصر وسوريا، ينظر هؤلاء بعين القلق إزاء التغيير السياسي، ويرون في صلابة الجيش الأردني، ومهنيته، ونعومة الإجراءات الأمنية الداخلية، امتيازا في منطقة خطرة للغاية.

ومن بين المؤشّرات ذات الدلالة المهمة في هذا السياق، ارتفاع نسبة التأييد الداخلي للنظام في الأردن بصورة مذهلة ــ كما رأينا أعلاه ــ عما كانت الحال عليه قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣. ومن الواضح أن بشاعة الحرب الأهلية في هذا البلد الجار الأقرب إلى الأردن على جميع المستويات، قد ساعدت النظام الأردني على استيعاب نتائج تطبيق برامجه الليبرالية الاقتصادية المتوحّشة، وتصاعد الكراهية الشعبية لحلفائه الأميركيّين، والرفض شبه الشامل لسياساته الخارجية.

السبب الآخر القوي الذي يدفع بالأردنيين إلى الرضى ، هو قلقهم إزاء انهيار كيانهم الوطني في حال انهيار النظام، وخصوصاً مع تصاعد الضغوط الأميركية

والإسرائيلية والسلطوية الفلسطينية، بشأن فرض الكونفدرالية مع الضفة الغربية على الأردن، وإنشاء دولة أرد ــ فلسطينية، بلا سيادة، لحلّ مشكلة المستوطنات واللاجئين، يكون قادة «السلطة» المكروهين في الأردن، شركاء فيها.

إلا أن هنالك أيضاً عوامل أخرى تستحق التنويه بها في هذا المقام. ذلك أن النظام الأردني لا يزال يوفّر حتى الآن، خدمات أساسية مُرضية في مجالات الصحة والتعليم والسكن وديناميكية الإدارة، حيث تنخفض شكوى الأردنيين في هذه المجالات إلى ٨ في المئة و ٦ في المئة و٤ في المئة و١٠ في المئة على التوالي.

إن انهيار وحدة المتناقضات هذه سيكون ممكناً في الحالات الآتية:

أولا : إذا استمرّ النظام في تجاهل تدهور الفئات الاجتماعية الشعبية والوسطى، وتنفيذ برامج خصخصة الخدمات العامة ،

ثانيا: في حال حدوث تطورات إقليمية باتجاه التغيير والإصلاح السياسي والتقدم الاجتماعي في نماذج ناجحة،

ثالثا : في حال خضوع النظام الأردني للضغوط بشأن الكونفدرالية مع الأراضي الفلسطينية، أو بشأن صيغة من صيغ التوطين السياسي في البلاد في إطار حل تصفوي للقضية الفلسطينية ،

* * *

ويظهر أن التيار العام في النظام الأردني ، قد وجد في نتائج استطلاع بيو ما يجعله يمضي في سياساته غير الشعبية ، مرتاحا إلى أن الأغلبية متخوّفة من الإندراج في معارضة فعّالة، بل تولدت قناعة لدى نادي الحكم بأنه من الممكن ممارسة المزيد من الضغوط الاجتماعية على الفئات الشعبية، والمضي قدما في صفقة التوطين مع إسرائيل والغرب، وتجاهل الانتقال إلى صيغة ديمقراطية للتمثيل الشعبي والمشاركة في اتخاذ القرار.

(١) المأزق : السياسات النيوليبرالية مستمرة نحو الهاوية

في ٨ نيسان ٢٠٠٩، أعلن وزير المالية، لأول مرة، عن مؤشرات «صعبة للغاية» تواجه الاقتصاد الأردني جراء الأزمة المالية ــ الاقتصادية العالمية: فنسبة النمو انحدرت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ٤ في المئة من ٥،٥ في المئة. وهناك حسب الوزير مؤشرات شؤم تتمثل في «تباطؤ حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك وتراجع الطلب في بعض القطاعات كالعقارات والسياحة».

وبينما حاول رئيس الوزراء في تصريحات لاحقة ، تكذيب إعلان وزيره، فإن مراقبين رأوا أن تصريحات الوزير لم تتحدث عن كل الحقائق أصلاً. فهو لم يتوقف عند الأهمية الاستثنائية لانفجار فقاعة النمو في قطاع العقار، وهو القطاع القيادي في الاقتصاد الأردني منذ ٢٠٠٢. كما تجاهل الوزير التباطؤ المتسارع في القطاعات الأخرى، والخسائر الضخمة لسوق عمّان المالي، وضياع مئات الملايين من الدنانير من صغار المدخرين الذين آمنوا بدعاية الليبراليين الجدد وشركات الاحتيال بشأن مكاسب الاستثمار في الأسواق المالية العالمية.

نسبة البطالة المعترَف بها تزيد على ١٤ في المئة (بينما النسبة الحقيقية ترتفع إلى حوالى ٢٥ في المئة) والفقر غير المعترَف به إلا «كظاهرة» فرعية، يسحق ٣٠ في المئة من المواطنين (حوالى مليونين، منهم مليون جائع). الإيرادات العامة تتراجع، مما عرقل تنفيذ خطة تحفيز، بينما وصل العجز المتوقع في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ إلى سقف غير مسبوق هو ١٥٠٠ مليون دولار.

الحلول الحكومية لا تزال تركّز على السعي إلى جذب استثمارات عن طريق تسهيلات قانونية وضريبية متنوعة. لكن هذه التسهيلات موجودة بالفعل إلى درجة أن الأردن يُعَدّ رابع دولة في العالم من حيث حرية السوق وشبكة الحوافز للمستثمرين الأجانب. وفي الحقيقة، يكاد لا يكون هناك أية قيود على الاستثمار الأجنبي في الأردن، ما أدى إلى فوضى بلا حدود. ولكن رأس المال الأجنبي الباحث عن فرص

سخية غير مكلفة، حصل على ملكية المؤسسات والمشاريع في الحقول الرابحة كالمناجم والاتصالات والبنوك وشركات التأمين والأراضي القابلة للتطوير، وعلى التسهيلات الاستثنائية في التجارة والخدمات والصناعات التصديرية في المناطق المؤهلة. ويحصد الرأسماليون الأجانب، لقاء استثمارات زهيدة، ما يقدر بأربعة إلى خمسة مليارات دولار من الأرباح الصافية سنوياً. ولم يعد ثمة ما يحفزهم، وخصوصاً في ظل الأزمة العالمية، حتى إلى تدوير بعض أرباحهم محلياً، في وقت يضغط فيه المطورون العقاريون على الحكومة لتزويدهم بالسيولة مقابل إعادة بيع قسم من «أراضي ـ هم» إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تكابد الآن ضد تبديد مدخرات العاملين في نهج إنقاذ «مستثمرين» متعثرين أو تمويل النفقات الجارية أو المشاريع الغامضة في مجالات عقارية وخدمية.

الملاحظ أن الحلول المقدمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، هي نفسها الحلول التي ولّدت الأزمة: المزيد من الخفوضات الضريبية، والمزيد من الإنفاق العام لمصلحة القطاع الخاص، والمزيد من التسهيلات المغرية للصوص البزنس، والمزيد من الفوضى المؤسسة للفساد الكبير.

يقترح مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد خفض الضريبة على البنوك وشركات التأمين والشركات المالية من ٣٥ في المئة إلى ٢٥ - ٣٠ في المئة، وتوحيد الضريبة على القطاعات الأخرى عند ١٢ في المئة. وهو ما يساوي بين النشاطات العالية الربحية والقليلة المخاطرة كالإتصالات والتجارة والتطوير العقاري، وبين الصناعة الوطنية التي تتعرض لمنافسة ساخنة في سوق مكشوفة بالكامل. وبينما يعفي المشروع مالكي الأسهم من الضريبة على الدخل، يتجه إلى فرضها على النشاط الزراعي. وعلى المستوى الدخل الفردي، يقدّم مشروع القانون الجديد، هدية مسمومة للفئات الشعبية: إعفاءات فردية من ضريبة الدخل، تضمن سكوت الأغلبية الشعبية على المشروع، ولكنها تحرم خزينة الدولة، وبالتالي البرامج الخدمية والاجتماعية، من إيرادات ضريبة الدخل على الأثرياء الذين تمت مساواتهم مع الطبقة الوسطى من

حيث نسبة الضريبة على الدخل، في حين أن الخزينة ستعوّض الفارق من جيوب العاملين بأجر والفئات المتوسطة من المهنيين وأصحاب المشاريع الصغيرة. فهذه الفئات هي التي تدفع - لكونها تمثل أغلبية المستهلكين والمواطنين - فاتورة الضريبة العامة على المبيعات والرسوم المباشرة وغير المباشرة الأخرى.

أُعلن عام ٢٠٠٩ عام الزراعة في البلاد. ولكن المخصصات المالية الأساسية في الخطة ستذهب لإنشاء مطار لتصدير المنتجات الزراعية في الأغوار. وهو مرفق سيخدم، بالدرجة الأولى، كبار الرأسماليين في الزراعة التصديرية. والمثير للأسئلة أن المسافة بين منطقة الإنتاج في الأغوار ومطار الملكة علياء في عمان تقطعها الشاحنات في ساعة واحدة.

جرى إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة، بالأساس، باعتبارها إحدى ثمرات السلام مع إسرائيل، وبالشراكة معها وبرعاية الولايات المتحدة التي منحت منتجاتها حصة تصديرية، بهدف توفير فرص عمل للأردنيين. لم يستفد الاقتصاد الوطني شيئاً من هذه المناطق التي أصبحت بمثابة مناطق حرة لمستثمرين أجانب حرصوا على الإفادة من الحصة التصديرية المشار إليها، مستخدمين مدخلات مستوردة، وفيها نسبة إسرائيلية كشرط مسبق، معفاة، وعمالة أجنبية تعيش في ظروف نصف عبودية. ولتشجيع مستثمري هذه المناطق على البقاء في ظل أزمة السوق الأميركية، وهي جهة التصدير الأساسية لمنتجات هذه المناطق، قرّرت الحكومة المزيد من الإعفاءات لهم. وهي تستجديهم الآن تعيين أردنيين مقابل شطب رسوم الإقامة على العمال الوافدين. والمفارقة أن منتجات المناطق الصناعية المؤهلة المدعومة، أصبحت ، في ظل تراجع التصدير ، تنافس في السوق المحلي ، منتجات وطنية غير مدعومة!

في الصيف ٢٠٠٨ بيعت بصورة مفاجئة أرض ميناء العقبة، واستُخدم بعض المبلغ في شراء متعجل لديون خارجية، وكانت الحجة هي بناء ميناء جديد من مستثمر على نظام «البوت» (يستأثر بعائداته للمدة الكافية لاسترداد تكاليفه وفوائده وأرباحه) وهو ما يعني تخلي الخزينة عن عائدات الميناء إلى أجل طويل.

لم يكتشف أحد السر في بيع الميناء الحالي كعقار، بينما هو، على حد تعبير خبير معروف في النقل البحري، مجهز لخدمة البلاد خمسين سنة أخرى. وبينما يستعد مشترو الميناء الحالي لاستلام عقارهم في غضون سنتين، فإن الأزمة المالية العالمية وضعت حداً لمشروع الميناء الجديد. وسيكون على الخزينة أن تتدبر، في النهاية، إعادة شراء أرض الميناء بسعر يحدده المشترون، متضمناً تكاليفهم وأرباحهم.

وفي إصرار عجيب على بيع المباني الجديدة للقيادة العامة للجيش في منطقة دابوق، لتحويلها إلى «مركز أعمال» يؤجر مكاتب راقية للشركات العالمية، تسعى الحكومة للضغط على مؤسسة الضمان الاجتماعي لتنفيذ الصفقة التي سيُستخدم عائدها لبناء قيادة جديدة في مكان آخر! وهذا طلسم غير قابل للفهم، وخصوصاً أنه ليس هناك مستأجرون الآن لمكاتب مركز الأعمال العتيد، بينما يلح آل الحريري، مالكو منطقة العبدلي (سوليدير عمان) على استلام مباني قيادة الجيش القديمة الواقعة في قلب «ممتلكاتهم» العمانية!

يقول وزير المالية إن «ضبط النفقات جزء من الحل» المقترح لمعالجة أزمة العجز في الموازنة. وهو ما يعني في الخطاب الليبرالي خفض ميزانيات الخدمات العامة وشبكة الأمان الاجتماعي. وعلى كل حال، فإنه لا قوة أو إرادة لخفض نفقات النخبة المسيطرة، وتمثّل، بالإضافة إلى خدمة المديونية العامة، عبئاً هائلاً ينوء الاقتصاد الوطني بحمله.

في التجربة الملموسة التي يعيشها المواطن الأردني، تبين أن السوق غير قادرة حتى على تصحيح نسبة التضخم في فترة الركود والانخفاض العالمي للأسعار. فالتضخم، الذي بلغ ذروته في عام ٢٠٠٨، بحدود ١٥،٥ في المئة (بالنسبة إلى العام السابق) لا يزال، رغم تراجع الأسعار العالمي، يلتهم أجور الفئات الوسطى والشعبية ومدخراتهم.

الدينار الأردني مرتبط كلياً بالدولار. ولكن الدولار المتراجع المضطرب هو «قنبلة موقوتة» قد تنفجر في أية لحظة على وقع الانحدار المتسارع في النظام المالي والاقتصاد الأميركيين. وهو ما يثير فزع المراقب الحذر من انعكاس هذا الخطر

على الدينار الأردني، وينذر بتضخم لا يمكن السيطرة عليه، وخسارة القيمة الفعلية للمدخرات الوطنية. ومع أن الريبة من مستقبل الدولار أصبحت قضية دولية، فإن القرار المالي الأردني لا يزال يتعلق بالدولار كعملة مرجعية.

الأزمـة، كما حلولها المفروضة التي تزيد درجة التأزيم الاجتماعي، ولّدتها السياسات الليبرالية الجديدة نفسها. وهي تضغط على الفئات الوسطى والشعبية، المطلوب منها الآن تقديم المزيد من التضحيات المعيشية حتى الإملاق، للحفاظ على مصالح النخبة المسيطرة ومستوى حياتها، و«إغواء» المستثمرين الأجانب وتسهيل حجم وطرق حصولهم على أرباح مليارية يُصدّر معظمها من البلاد، بينما ينعم وكلاؤهم، التجاريون والسياسيون، بمراكمة الثروات.

* * *

والرأسمالية العاملة في الأردن تحقق، بالفعل ، أرباحا طائلة . فأين تذهب ؟ لا تحصيلات ضريبية جدية ولا استثمارات حقيقية في الصناعة والزراعة الوطنية والخدمات العامة (النقل المنظم مثلا) ولا تمويل للمشاريع الوطنية الحيوية (قناة الأحمر ـ الميت مثلا) بينما تتفشى البطالة وينتشر الفقر ولا تتولد فرص العمل ولا يحصل العاملون على اجور تتجاوز خط الفقر.

بالأرقام (وفق تقرير للعرب اليوم ، بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٩) «ارتفع صافي ارباح ٢٣١ شركة سلمت نتائجها عن السنة المالية ٢٠٠٨ الى ١,٧١ مليار دينار مقابل ١,٤٤ مليار بنهاية عام ٢٠٠٧ بنمو نسبته حوالي ١٩ بالمئة.

وقال تقرير شركة الاهلي للاستثمارات البنكية انه بالنظر - بشكل اجمالي - الى قطاعات بورصة عمان الاربعة الرئيسية يلاحظ نمو الايرادات التشغيلية المتحققة لتصل نهاية عام ٢٠٠٨ الى مستوى ٧,٣٢ مليار دينار مقارنة بنهاية عام ٢٠٠٧ والبالغة ٥,٦٦ مليار دينار وبنسبة ارتفاع قاربت ٢٩,٤ بالمئة اضافة الى ارتفاع رؤوس اموال شركات العينة بنسبة ١٣,٨ بالمئة لتصل الى ٥,٢٥ مليار دينار/ سهم مقارنة

بنهاية عام ٢٠٠٧ البالغة ٤,٦٢ مليار دينار/ سهم.

واستبعد التقرير الشركات التي سلمت نتائج مدققة للعام ٢٠٠٨ من دون ان يكون لها بيانات مالية لعام ٢٠٠٧ وذلك لدقة المقارنة واستنباط النتائج.

وفي قراءة لنتائج قطاع البنوك، فقد ارتفع رصيد مجمل رؤوس أموال ١٥ بنكا ليصل الى ١,٨٤ مليار دينار/ سهم كما في نهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة بحوالي ١,٥٧ مليار دينار/ سهم كما في نهاية عام ٢٠٠٧ وبنسبة ارتفاع قاربت ١٧,٢ بالمئة.

وحققت ارباح البنوك التشغيلية لعام ٢٠٠٨ ارتفاعا بنسبة ١٣,٢٤ بالمئة حيث وصلت الى حوالي ٢,٢٥ مليار دينار مقارنة مع نهاية عام ٢٠٠٧ والبالغة حوالي ملياري دينار.

وبالتطرق الى أهم بنود الإفصاحات المعلنة، وهو الإفصاح المتعلق بصافي أرباح القطاع المصرفي الاردني للبنوك المعلنة عن نتائجها، فقد وصلت في نهاية عام ٢٠٠٨ عند مستوى ٩٠٢,٣١ مليون دينار مقارنة بنهاية الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٧ والبالغة ٨٤٥,١٧ مليون دينار وبنسبة ارتفاع قاربت ٦,٨ بالمئة.

الرأسمال المالي يحقق أعلى الأرباح . ومع ذلك يشكو لوبي البنوك من ضريبة مقدارها ٣٥ بالمئة في حين أن ارباح البنوك الصافية بعد الضريبة ، بلغت أكثر من ٩٠٠ مليون دينار في سنة واحدة ! ولعل ضريبة إضافية على هذا المبلغ الضخم . بالمعايير الأردنية. يوفر تغطية مالية لمشروع حيوي أو يحررنا من المساعدات الأجنبية المقيدة للسيادة.

الرقم المليارى هو للشركات التي افصحت عن وضعها المالي والمدرجة في سوق عمان المالي، اما الرابحون من ملكية الأسهم لا يدفعون ضريبة دخل أبدا ، بينما قد تكون أرباحهم من الأسهم بالملايين ، اما الموظف الشغيل بدخل ١٠٠٠ دينار فيدفع ضريبة بالمليم ، ضريبة حقيقية ، عداك عن حصته المسددة، يومياً، لضريبة المبيعات.

في ظل استثراء حرية رأس المال الأجنبي في السوق الاردني فان الأرباح المليارية لاتبقى في البلد ولا تدخل في التراكم الوطني، ولا يعاد توظيفها في استثمارات

حقيقية، بل يعاد تصديرها إلى الخارج لصالح الشركاء الأجانب في اسوأ أنموذج استثماري ممكن في بلد فقير كالأردن.

ما يبقى في ايدي الرأسماليين المحليين يتم إنفاقه على العقارات والفلل والقصور والسيارات الفارهة والسياحة في اوروبا والاستهلاك الترفي . هكذا لا يحدث تراكم ولا تحدث نهضة، وتستمر البطالة والفقر.

وبينما ينعم الرأسماليون بارباح مليارية، يئن العاملون تحت وطأة متطلبات الحياة الصعبة بأجور لا ترتفع كثيرا عن حد الفقر (٢١ بالمئة من العاملين يتقاضون رواتب بين ١٠٠ - ١٩٩ ديناراً و ٤٥ بالمئة منهم يتقاضون رواتب بين ٢٠٠ و ٢٩٩ ديناراً، بينما الحد المعلن للفقر يصل إلى ٥٠٠ دينار). إنه اقتصاد السيطرة الجنبية واقتصاد الواحد بالمئة من المجتمع على حساب الأغلبية.

* * *

لقد انتهت دراسة مولها الاتحاد الاوروبي لقياس اثر الخصخصة على الاقتصاد الاردني إلى أن جميع مؤشرات البرنامج الذي أثار الكثير من الجدل بين عامي ١٩٩٤و٢٠٠٨ كانت ايجابية بكل المقاييس على اطراف المعادلة من مستهلكين ومنتجين ومستثمرين وعاملين وشركات وخزينة ومجتمع وغيرها من الامور.

وخلصت الدراسة الى ضرورة تَخَلّص الحكومة من باقي محفظتها الاستثمارية التي تضم أسهما في ٢٨ شركة بحجة ان ١٧ منها تعاني من خسائر. ويفنّد المحرر الإقتصادي لصحيفة «العرب اليوم»، سلامه درعاوي (٢٤ حزيران ٢٠٠٩)، دعاوى هذه الدراسة بالقول إنها « لم تتطرق الى مدى انسجام السير في برنامج التخاصية مع الاهداف الكلية للمشروع برمته والمتعلقة برفع سوية الادارة والاستفادة من خبرات الشريك في ادخال التقنية والتكنولوجيا في الشركات التي جرت خصخصتها».

ويتساءل درعاوي « لو كان صحيحا ان التخاصية عززت دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي . كما يتحدث المسؤولون . فلماذا لم تنخفض مساهمة القطاع

العام في الناتج المحلي الاجمالي. والبالغة حوالي ٥٦ بالمئة تقريبا . وهي تكاد تكون في الاردن من أعلى ثلاث دول في العالم، بمعنى ان الدولة التي خصخصت معظم منشآتها ما زالت خزينتها تتكفل بالجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي»!

ويلاحظ درعاوي أن المواطن لم يستفد من برنامج الخصخصة لجهة تخفيض اسعار الخدمات . « فباستثناء خفض تعرفة الاتصالات» فإن كل الخدمات التي جرت خصخصتها، ارتفعت أسعارها .

ويشكك درعاوي في أن الحكومة قد حصلت على مقابل عادل لمتلكاتها المخصخصة . «فشركة البوتاس التي بيع سهمها بـ ٥,٦ دينار ارتفع بعد ٨ شهور الى ٩٩ دينارا و سهم الفوسفات ارتفع من ٢,٨ دينار الى ٦٧ دينارا في ستة شهور فقط من خصخصة الشركة ، بل إن اجمالي عائدات صفقات بيع أسهم الحكومة في قطاع التعدين ، البالغ ٢٨٠ مليون دينار ،هو اقل من أرباح شركة البوتاس، وحدها، سبيل في عام ٢٠٠٨ والبالغة ٣٥٠ مليون دينار فقط.

والمثير حقا أن عوائد الخصخصة البالغة ١,٧ مليار دينار جرى استخدامها في شراء ٣,١ مليار دولار من ديون نادي باريس الا ان صافي المديونية العامة ، في النهاية، ارتفع بمقدار ٤٠٠ مليون في النصف الأول من ٢٠٠٩ وذلك بسبب لجوء الحكومة الى الاقتراض الداخلي الذي تجاوزت قيمته المطلقة ٥,١ مليار دينار بعد ان كان في حدود ٩٣٠ مليون دينار».

وعلى رغم اخفاقاتها في كل مجال ، فإن الليبرالية الجديدة تواصل الاعتداء الصريح على الحقوق الدستورية في المجال الاجتماعي. ويتجلى ذلك ، أكثر ما يتجلى في مشروع قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠٠٩

* * *

مشروع القانون ذاك لا دستوري بصورة قاطعة من حيث أن اعتماده على مبدأ الضريبة الموحدة يتعارض مع النص الصريح للمادة ١١١ من الدستور الأردني

التي تعتمد مبدأ تصاعدية ضريبة الدخل، وتنص على الآتي «... وعلى الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين وحاجة الدولة إلى المال».

وإلحاح الدستور على تصاعدية الضريبة على الدخل له هدفان أساسيان : هدف اجتماعي يتحقق من خلال إعادة توزيع الثروة بين الأثرياء والرأسماليين من جهة والمجتمع من جهة أخرى عن طريق استخدام العائدات الضريبية من قبل الحكومة في مشاريع تنموية وخدمات اجتماعية (٢) وهدف اقتصادي يتحقق من خلال استخدام ضريبة الدخل في إدارة الاقتصاد الوطني بما يعزز القطاعات الانتاجية والتنموية المطلوبة غير المطوّرة . وهي ، عادة ، الأقل ربحية والأكثر تشغيلا للأيدي العاملة وللخبرات . ويحصّل للخزينة حصتها العادلة من ارباح القطاعات الكثيفة الربحية كالبنوك وشركات التأمين والاتصالات الخ

لكننا أمام مشروع قانون يتجه بوضوح الى نبذ النص الدستوري ،مبدأ ومفهوما . لصالح تخفيض الضريبة على البنوك والشركات المالية والخدمية والعقارية والتجارية على حساب الصناعة واالزراعة ، وتوحيدها على القطاعات بغض النظر عن حجم ارباحها وحجم تشغيلها للأيدي العاملة ومدى الحاجة الى تطويرها .

ومع ذلك، فقد توصل مصممو مشروع القانون، إلى حل سحري لإخراج المشروع من الجدل السياسي وتحويله إلى قضية فنية. كيف؟ بزيادة الإعفاءات الشخصية الثابتة إلى ٢٤ ألف دينار سنويا، ما وضع أغلبية المواطنين خارج نطاق التحصيل الضريبي ، وبالتالي خارج السجال حول مشروع القانون.

المواطن الأردني . الذي ما تزال مشاركته السياسية محصورة بمصلحته الفردية الضيقة . لم يعد معنيا بمشروع القانون المشوّه واللاعقلاني والمصمم لخدمة الأقلية الرأسمالية المالية . لن تكون هنالك ، إذن، معارضة شعبية للمشروع . رغم ان المواطن العادي هو الذي سيدفع الفارق في النهاية على شكل (١) زيادات في ضريبة المبيعات والرسوم غير المباشرة (٢) وخفض مستوى الخدمات.

في البلدان الرأسمالية الليبرالية، حيث تكون الحكومات خارج العملية الاقتصادية، فإن النظام الضريبي يشكل الأداة الأساسية لتمكين الدولة من إدارة العملية الاقتصادية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الضرورية للإقتصاد الوطني، والمشغلة للعمالة الوطنية، عن طريق منحها إعفاءات وتخفيضات ضريبية، وإبطاء الإستثمارات في المجالات المكتظة كثيفة الربحية وقليلة العمالة (٢) إعادة توزيع الثروة بين الطبقات. وهذا هو الأساس في قاعدة التصاعدية . التي ينص عليها الدستور الأردني أيضا . ففي مقابل الحرية في تحصيل الثروات هنالك معادلة تصاعدية للحد من الفجوات في الدخول عن طريق تصاعدية الضريبة (٣) وهو ما يمنح الخزينة موارد تمكنها من الإنفاق على البنى التحتية والتعليم والصحة وشبكة الأمان الاجتماعي.

لكن في مشروع قانون الضريبة المقر من قبل الحكومة الأردنية ، تتخلى الدولة عن هذه الأداة الإستراتيجية نهائيا . إنها، من خلال توحيد الضريبة على الدخل بين القطاعات، تفقد القدرة على التحفيز والإبطاء، وتخسر آليات التدخل في إدارة العملية الإقتصادية كليا. فلقد أصبحت كل الإستثمارات في كل المجالات تدفع الاستحقاق الضريبي نفسه ، حتى البنوك التي هي قطاع محتكر لا يسمح بدخول منافسين جدد إلى ساحته ، فإنه سينعم بتخفيض الضريبة على أرباحه. على رغم أن هذا القطاع يحقق أرباحا ضخمة محمية بالإحتكار ، وعلى رغم أن أرباح المساهمين معفاة هي أيضا ، وكليا ، من الأعباء الضريبية. إنها هدية مجانية لرأس المال المالي مع أن معظم مالكي أسهم البنوك ليسوا أردنيين ، ويحولون أرباحهم إلى الخارج....كما أن البنوك لا تساهم في العملية التنموية إلا في المجالات الأكثر ربحية ، بينما تشغّل البنوك والشركات المالية ، العدد الأقل من الأيدي العاملة. الأمر ينطبق على الاتصالات والمناجم وسواها من القطاعات المخصخصة لحساب الرأسمال الأجنبي. أما قطاع العقارات الذي يأكل قلب الاقتصاد الوطني كله في فقاعة مصطنعة سياسيا فهو يحظى بحزمة تسهيلات تمس السيادة الوطنية.

وقد يرى المواطنون من الفقراء والعاملين بأجر واصحاب المشاريع الصغيرة وسواهم من الأغلبية التي تقل دخولها عن ٢٤ ألف دينار شهريا أنها غير معنية بهذا الجدال ، غير أنهم مخطئون للأسباب التالية :

أولا ، إن أغلبية المواطنين هي التي تتحمل . وليس الأقلية . أعباء الضريبة العامة على المبيعات ونسبتها ١٦ بالمئة ، بينما تنخفض نسبة ضريبة الدخل على الأثرياء إلى ١٢ بالمئة مهما كانت دخولهم مرتفعة . ويشكل ذلك بحد ذاته نهبا للأغلبية على حساب الأغلبية التي . بحكم حجمها العددي . تمثل النسبة الأكبر من المستهلكين،

ثانيا ، إن الخزينة تعوّض انخفاض دخلها من عائدات ضريبة الدخل من خلال فرض عشرات الأشكال والألوان من الرسوم التي تتحمل الجزء الأكبر منها الأغلبية الشعبية ، لأنها مفروضة على الجميع بالتساوي بغض النظر عن الدخول والثروات . وهكذا فإن حصيلة ما يدفعه الأغنياء . وهم الأقلية . لا يقارن بما تدفعه الأغلبية ،

ثالثا ، إن انخفاض عائدات الخزينة من ضريبة الدخل سوف تؤثر سلبا على قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة ، وهي مقدمة لخصخصتها بالكامل ، وزيادة الأعباء الحياتية على المواطنين من أضحاب الدخول المحدودة،

رابعا، إن إنخفاض عائدات الخزينة من الضريبة على البنوك سيضطرها إلى استدانة الفرق من البنوك نفسها وتحمّل أعباء فوائدها ، فتكون البنوك استفادت مرتين ، بينما يتحمل المواطن العادي أعباء تسديد تلك القروض من تدني مستوى الخدمات وتجميد الأجور.

خامسا، إن انخفاض التحصيلات الضريبية سيجعل الدولة أكثر اضطرارا للمساعدات الأجنبية وتعميق التدخل الأجنبي في شؤون البلد وتعميق تبعيته السياسية بما يحمله ذلك من اخطار الضغوط لتنفيذ مشاريع مشبوهة مثل مشروع الوطن البديل.

* * *

وإذا كان الهدف الرئيسي المرجوّ من أية عملية نمو ، هو ، في الأخير، تشغيل

القوى العاملة وتطوير انتاجيتها، فلقد إنتهينا، بعد عقد من الخصخصة، إلى عكس الهدف ذاك كلياً.

وحول آثار السياسات الليبرالية الجديدة على العمالة والخبرة والإنتاجية في البلاد ، سأورد هنا مقالا للدكتور فهد الفانك (الرأي – ٢٦ حزيران ٢٠٠٩) المعدود من أنصار القطاع الخاص ، لكننا نراه هنا يتفجع على ما لحق بالإدارة الأردنية في ظل سياسات الخصخصة :

«شركة تطوير العقبة تطرح عطاءً دولياً لتشغيل مطار الملك الحسين (في العقبة) من قبل شركة أجنبية. ومطار عمان الذي بني قبل ٣٠ عاماً بأيد أردنية ستتم توسعته وتحديثه وإدارته لسنوات عديدة قادمة من قبل شركة أجنبية، وإذا لم يكن هذا كافياً فإن شركة الاتصالات الأردنية (أورانج) تتحدث عن استدراج عروض من شركات أجنبية للقيام بأبسط المهام وهي الرد على مكالمات الدليل ١٢١٢، لأن الأردنيين لا يحسنون رد المكالمات الهاتفية وإعطاء السائل الرقم الذي يستفسر عنه، فهذه مهمة كبيرة لا يستطيع أردني أو أردنية أن يتعلمها!!».

ويلاحظ أن «خططنا الاقتصادية تضعها لنا شركات أجنبية، وعلاقاتنا العامة وأفلامنا السياحية والوثائقية يجري إعدادها من قبل شركات أجنبية، وهناك أمثلة أخرى كثيرة بعضها يوجع القلب ويدل على أننا لم نعد نثق بأنفسنا».

ويتساءل «أين ذهبت الكفاءات الأردنية التي كنا نفخر بها ونقول أنها لا تبني الأردن فقط بل تسهم في بناء دول المنطقة أيضاً حيث يعمل ٦٠٠ ألف مغترب، وأن رأسمال الأردن هو الإنسان المبدع.؟»

ويواصل : «هل يعجز الأردنيون اليوم عن إدارة مطار صغير، أو إعداد فلم وثائقي، أو رسم خطة اقتصادية، أو حتى إعداد مشروع قانون، حتى نستعين بالخبرة الأجنبية؟ وإذا صح ذلك فلماذا لا نرسل مبعوثين ليتعلموا كيف تدار الأمور. .»

ويقول «البلد الذي يضم ٢٥ جامعة لا يثق بقدرات أبنائه على إدارة أبسط شؤونهم لأن الإدارة فن لا يتعلمه ولا يقدر عليه سوى أجنبي. لو كنا من منتجي البترول لقلنا لا

بأس، فالمال كثير، فلماذا لا نستأجر من يخدمنا ونتفرغ نحن لشرب القهوة!.»

ويختم هازئا «لم يبق سوى أن نستورد وزراء نسميهم مستشارين، ونبحث عن شركة أجنبية تزودنا بسفراء يجيدون العمل الدبلوماسي ويمثلون الأردن ويرفعون رؤوسنا في عواصم العالم».

* * *

على مستوى أعمق ، يمكننا القول إن طبقة جديدة من الأثرياء ، نشأت في العقد الأخير ، تتصف بالإنفصال الكامل عن المجتمع وقيمه، ولا يُجى منها أية مساهمات في تطوير الإقتصاد الوطني أو تحمل قسم من أعباء المسؤولية الإجتماعية. ففي حزيران ٢٠٠٨ تقدمت مجموعة من طلبة إحدى الجامعات الأردنية الخاصة بمذكرة إلى إدارة جامعتهم، تطالب بزيادة الرسوم والأقساط (!) بحيث يغدو صعباً على غير أبناء نادي الأثرياء أن يشاركوهم حياتهم الجامعية ذات الخمسة نجوم! فما الذي حدث في بلد كان يخجل ميسوروه ممّا يمتلكونه، ويحافظون على نمط حياة قريب من نمط حياة أقربائهم، في مجتمع عشائري مساواتيّ لا يمنح أي امتياز معنوي للثراء؟

يقود نادي الأثرياء في الأردن اليوم انقلاباً على الصعيد القيميّ، متمّماً للانقلاب الاجتماعي ـ السياسي الذي وضع السلطة والثروة في أيدي الأقلية. لقد حقق الأردن في السنوات الأخيرة معدلات نمو جيدة، تدور حول ٦ في المئة سنوياً. ولكن الأغلبية لم تفد من هذا النمو، بل يبدو أنه تحقق على حسابها. وبالأرقام، أصبح أغنى ٢ في المئة من الأردنيين يملكون وحدهم ١٣ في المئة من الدخل. وهؤلاء هم أعضاء الطبقة الجديدة من السياسيين المرتبطين بالرأسمال الأجنبي ووكلائه. وبالمقابل، يملك أفقر ٣٠ في المئة من الأردنيين ١١ في المئة فقط من ذلك الدخل، وهؤلاء هم مدقعو الفقر والجياع.

وبالمحصلة، فإن اللوحة الطبقية في الأردن، كما ترسمها دراسة إبراهيم سيف وياسمين الطباع (مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، تموز ٢٠٠٨)

واضحة الملامح من حيث انقسام المجتمع الأردني إلى أغنياء يتناقصون وفقراء يتزايدون، بينما تتلاشى الطبقة الوسطى ككتلة اجتماعية.

وتشير دراسة سيف والطباع إلى ثلاث فئات تُعدّ «الأغنى» في الأردن هي: أولا فئة الـ٢ في المئة الذين يملكون ١٣ في المئة من الدخل، وثانياً فئة الـ١٠ في المئة الذين يملكون ٣٠ في المئة من الدخل، وثالثاً فئة الـ٣٠ في المئة الذين يملكون ٦٠ في المئة من الدخل. ولكننا نستطيع، من خلال مؤشرات الدراسة نفسها، أن نؤكد أن عضوية تلك الفئة الثالثة في نادي الأثرياء هي عضوية مؤقتة، ناجمة عن بيع الأصول العقارية، لا عن الفعالية في النمط الاستثماري الجديد القائم على الشراكة بين المستثمرين الأجانب والكمبرادور المحلي.

وبالنظر إلى الاتجاه التضخمي المتصاعد محلياً ودولياً، فإن الضغوط ستشتدّ على الشرائح الدنيا من الأثرياء المؤقتين، بحيث تلتهم ثرواتهم غير المتجددة. وفي رأينا أن اتجاهات الفرز الطبقي في الأردن سوف تتعمق، ما لم تتغير السياسات الاقتصادية الحالية في السنوات القليلة المقبلة. وستتلاشى المساحة المصطنعة بين الفئات الأغنى والفئات الأفقر، بعدما تستكمل العائلات الوسطى التقليدية بيع الأصول العقارية، وبعدما يستهلك التضخم الأثر الإنقاذي للتحويلات المالية لدى الأسر التي لها معيلون خارج البلاد.

لن تنفع أية وصفة من وصفات «مكافحة الفقر» أو صرف الإعانات أو أعمال الخير أو حتى زيادة الرواتب، في منع المزيد من الاستقطاب الطبقي الحاد، عدا عن التخفيف من أثره. وذلك للأسباب التالية:

١ ـ إن الاقتصاد الأردني المعولم بموجب اتفاقات دولية وسلة من قوانين تسهيل الاستثمارات الأجنبية وتحرير السوق، مكشوف بالكامل على المؤثرات الخارجية من طرف واحد وبصورة غير تنافسية، ليس فقط في مجال الطاقة والغذاء، بل في كل المجالات تقريباً، بما فيها الخدمات. وهو ما يعني أن المستهلك الأردني يشتري السلع والخدمات بالأسعار العالمية، بينما يحصل على أجره وفقاً للمعايير المحلية.

ولا يمكن في ظل نمط الاستثمارات ومستوى الإنتاجية الحاليين في البلاد، تحقيق معادلة عقلانية بين الأسعار العالمية والأجور المحلية إلا بالتدخل الدولتيّ الحمائي، وهو أمر غير مطروح في السياسة الرسمية، أو بضمان زيادة الأجور وفقاً للزيادة الفعلية في التضخم، وهو ما لا يستطيع الاقتصاد الأردني أن يتحمّله.

٢ ـ إنّ الاستثمارات الأجنبية المتركزة في قطاعات العقارات والتجارة والخدمات، ليست مولّدة لفرص العمل، لا من حيث الكمّ ولا من حيث النوع. وإلى كونها مستوردة للعمالة الوافدة، وخصوصاً في قطاع البناء، فهي ذات آثار تضخمية مستهلكة للأجور، بالإضافة إلى أنها تطرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق، وتمنع المنافسة، وتستأثر، جراء ثقلها السياسي، بالامتيازات والعقارات الحكومية والنصيب الأكبر من التسهيلات الائتمانية.

٣ ـ وبينما ساهمت خصخصة المناجم تحديداً، في حرمان البلاد من الارتفاع الهائل في أسعار البوتاس والفوسفات، فإن المساعدات الأجنبية التي ترد إلى الخزينة لا تكاد تغطي العجز في الموازنة العامة. وبالمقارنة بين تلك المساعدات وما تدفعه الخزينة من أقساط وفوائد المديونية وإعفاءات الاستثمارات الأجنبية، فإنّ الحصيلة النهائية سلبية بالنسبة للمالية المحلية.

٤ ـ إنّ السياسات المالية تقوم على التمييز ضد الفقراء والمشاريع الصغيرة لمصلحة تكثيف الدعم وزيادة الإعفاءات والتسهيلات للمستثمرين الكبار والأجانب.

وقد بيّنت دراسة سيف والطباع أن الفئات الأفقر تتحمل، من خلال ضريبة المبيعات، العبء الضريبي الأكبر. وفي التحليل الأخير، تموّل هذه السياسات موازنة منحازة إلى رجال الأعمال الأثرياء.

ولعل هذه المؤشرات الاقتصادية هي القاعدة لعملية انقلابية شاملة من التحوّلات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي قادتها الليبرالية الجديدة المسيطرة على القرار في الأردن. وهذا الاتجاه للانغلاق الطبقي يقوم، بالطبع، على جملة تغييرات عميقة أدت إلى سقوط آليات صعود النخب:

١ـ فقد اشتهر الأردن، تقليدياً، بنظام تعليم عام جيد المستوى ومفتوح طبقياً. وفي وقت ما، كان الطلبة الأقل ذكاءً وموهبة هم الذين يذهبون إلى المدارس الخاصة، في حين كان التعليم الحكومي يفخر بمدارس رفيعة السمعة مثل «كلية الملك حسين» للذكور و«مدرسة زين الشرف» للبنات. وكانت الجامعة الأردنية، شبه المجانية، معترفاً بمتخرّجيها ككادرات مؤهلة. وإلى ذلك وفوقه، كان الآلاف من أبناء الأسر الكادحة يستطيعون الحصول على دراسة جامعية مجانية ومدعومة من الحكومة والجيش والأحزاب، في الجامعات الأميركية والأوروبية والعربية.

٢ـ عضوية النادي السياسي كانت تمثّل، أيضاً، آلية للصعود الاجتماعي، في ظل نظام يقوم على بيروقراطية قوية متنامية الدور والنفوذ، ومدعومة برواتب جيدة بدينار قوي. وكان هذا النظام البيروقراطي يحتاج إلى كادرات متعلمة، وخصوصاً مسيسة من المثقفين الموالين أو، وهذا أفضل، من المثقفين المدربين لدى المعارضة. وقد تقلّصت الفرص في هذا المجال حتى تكاد تنعدم، بالنظر إلى تراجع مكانة القطاع العام ودوره، ومنح امتيازاته إلى كادرات من خارجه.

٣ـ الآلية الثالثة للصعود الاجتماعي في الأردن، تمثلت هي الأخرى في الدعم السياسي الذي تقدمه العشائر لأبنائها، وخصوصاً المتعلمين والمسيّسين. لكن العشائر الآن هي التي تحتاج إلى دعم اجتماعي بالمعنى المحدد للكلمة.

٤ـ حتى نهاية التسعينيات، كان الشباب من المهنيين ورجال الأعمال الصغار، قادرين على تطوير أعمالهم الخاصة في سوق تنافسي مفتوح في مجالات عديدة لرؤوس الأموال الصغيرة. وقد شهدت هذه المجالات، في العقد الأخير، إما الاندحار تحت تأثير المنافسة الأجنبية بلا حماية، وإما الخروج من السوق أمام الاحتكارات الأجنبية ووكلائها المحليين.

٥ـ الاغتراب، وخصوصاً في دول الخليج، كان في السابق آلية مضمونة للصعود الاجتماعي. ولكن بالنظر إلى لبرلة الاقتصادات الخليجية، والتضخم في المغتربات والبلاد، لم يعد العمل في الخليج، بالنسبة للأغلبية، مجالاً لتكوين الثروات، بل

أحياناً لمجرد إعالة الأسرة الصغيرة، ومساعدة الأهل في الأردن على التقليل من شظف العيش.

الآلية الوحيدة الباقية للصعود الاجتماعي هي بيع الأصول العقارية. وهي، على رغم ما تتيحه من أموال سريعة، آلية ذات طابع مؤقت، ومن شأنها أن تفاقم التضخم، وتحرم الأسر من ممتلكاتها.

(٢) عرس بغل!

عندما يجيب أكثر من أربعين بالمئة من زوار موقع «العرب اليوم» الألكتروني، على السؤال الجريء : «هل تبيع صوتك الانتخابي بالمال»؟ بجواب أجرأ : «نعم» ! سوف تُصاب أولا بالصدمة: أمعقول؟ لكن ، بعد قليل، سوف تفكر أن هؤلاء المشاركين أرادوا ، من خلال الاجابة الصادمة، التعبير عن عدم ثقتهم بالعملية الانتخابية أو بقدرة البرلمان على الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومع ذلك، فان الدلالة الأعمق للتعامل الايجابي الواسع مع سؤال استنكاري، تتشكل في استعارة تنقد الواقع السياسي البائس من خلال الذهاب الى أقصى درجة من امتهان الذات، تتيحها سرية الإجابة. ففي مشاركة لا تكشف المشارك، هناك حرية مطلقة للتعبير عن أسوأ الأفكار. ولا يتغير المعنى إذا كان تشجيع الفكرة السيئة هو بقصد الإدانة.

الفكرة، فكرة بيع الصوت الانتخابي بالمال، موجودة ، بالفعل، على نطاق اتسع مؤخراً بصورة غير مسبوقة. لا يعني ذلك أن الفكرة قابلة للتنفيذ دائما ، وفي جميع الحالات، لكن المصاعب التطبيقية، هنا أو هناك، لا تضعف من فعالية الفكرة، بوصفها فكرة شغّالة ، تكتسب «شرعيتها» من وجودها.

لسنا ،إذاً، أمام ظاهرة واقعية فقط. نحن أمام معضلة وطنية في مجال القيم ، يستحيل معها المشروع الديمقراطي برمته، خصوصا وأن الممتنعين عن بيع أصواتهم

بالمال، لا يجدون حرجا بمنحها للمتنفذين القادرين على تقديم ما هو أهم من بضعة دنانير، أعني: تلبية المصالح الفردية.

يمكن أن يُقال في تفسير هذه النسبة المرتفعة من المستعدين لبيع أصواتهم الانتخابية، عدة مقولات صحيحة، إذ لا يعتقد الكثيرون بتأثير البرلمان في القرار الوطني، مما يدفعهم الى العدمية إزاءه ، فلا يشعرون بأن بيع الصوت الانتخابي يشكل خسارة سياسية بالنسبة إليهم . وهم يفضلون ربحا عاجلا في اليد لا وعودا على الشجرة . لكن الموقف العدمي الأصيل لا يتمثل في بيع الصوت الانتخابي ، بل في الامتناع عن الذهاب كليا الى صندوق الاقتراع.

ويمكن استحضار الأزمة الاقتصادية . الاجتماعية، للقول بأن الجوع كافر بالقيم. ويمكن ، كذلك ، التأكيد على أن النظام الانتخابي الحالي القائم على الصوت الواحد المجزوء، من شأنه ، بحد ذاته، أن يخلق سوقا للأصوات الانتخابية. وتتسع هذه السوق مع تسهيلات مناقلات الأصوات غير القانونية، حيث يستطيع مَن يرغب، بيع صوته في دائرة انتخابية غير دائرته، حسب العرض والطلب.

وقد يجد علماء الاجتماع أسبابا ودوافع أخرى ، صحيحة أيضا ، تفسر انتشار سيكولوجية بيع الأصوات . لكن كل ذلك، قد يفسر ، من دون أن يبرر تفكك قيم المواطنة، ووجود كتل منبتة الصلة بالعملية السياسية الوطنية، والمزيد من الأفراد الذين يفتقرون إلى الشعور بالانتماء للوطن والدولة والذات.

والإجابة التقليدية على هذا التحدي بسيطة، من حيث أنها تتمحور حول الرقابة والعقوبات. لكن فنون بيع وشراء الأصوات ، تستطيع اختراق أي رقابة، وشيوعها أكبر من قدرات الأجهزة المعنية، حتى لو كانت الأخيرة تريد مكافحة هذا الفساد.

أساس المشكلة يكمن في اعتماد نظام انتخابي لاعقلاني يقوم على حصر حق الناخب بالاقتراع لمرشح واحد (الصوت الواحد) في دائرة متعددة المقاعد، ما يعني تصغير عدد الأصوات اللازمة للنجاح إلى حد يجعل التنافس قائماً بين وحدات عشائرية وجهوية صغيرة، لكنه يسمح، أيضاً، بتسهيل عملية شراء أصوات كافية

للنجاح من خلال «استثمار» مالي «معقول». وهذا هو السر في استشراء عملية شراء وبيع الأصوات الانتخابية على نحو تجاري مفضوح.

سيظل هنالك أفراد مستعدون لبيع أصواتهم، تحت أي نظام انتخابي كان. ولكن بالإمكان منع وجود مشترين ، في حالة اعتماد نظام القائمة الحزبية النسبية على المستوى الوطني أو على مستوى المحافظة. ففي هذه الحالة تحتاج القوائم الانتخابية الى عدد من الأصوات يصعب شراؤها، أو ، للدقة،يتكلف شراؤها ثمنا باهظا غير اقتصادي، ولا يضمن النجاح.

كذلك، فان تصحيح للنظام الانتخابي إلى معادلة صوت واحد - دائرة ذات نائب واحد ، اذا ما جرى التشدد في منع مناقلات الأصوات بين الدوائر، سيحد من ظاهرة بيع وشراء الأصوات. ففي هذه الحالة سوف يدفع بائعو الأصوات ثمنا اجتماعيا عاليا في مجتمعاتهم المحلية، تجعل الصفقة غير مجدية.

وطالما أن النظام السياسي مصرٌ على نظام الصوت الواحد المجزوء (الحق بانتخاب مرشح واحد في دائرة متعددة المقاعد)، والسماح، في الوقت نفسه، بالمناقلات غير القانونية للناخبين بين الدوائر، فسيكون علينا أن نتوقع المزيد من التفكك القيمي السياسي في بلدنا. وسنكون مضطرين لأن نصفق للذين يتمسكون بالاقتراع على أسس عشائرية وجهوية ودينية. فهذه الدوافع ، على الأقل، تظل مشروعة أخلاقيا، وإنْ تكن بالية سياسيا.

المشكلة ، هنا، أن العشيرة أوالمجموعة الجهوية أو الدينية او الإتنية، تظل، في النهاية، محدودة العدد، ولا يمكن توسيع أي منها بقرار، بينما سوق الأصوات مفتوحة ، ويمكن جلبها من مخازنها من دائرة انتخابية الى أخرى.

***

لقد أسال الدروينيّون أنهاراً من الحبر في إثبات نظرية تحوّل القرد إلى إنسان. لكن الشاعر السوري الراحل محمد الماغوط، أثبت النظرية المعاكسة، أي تحوّل

الإنسان إلى قرد، بكلمتين تحسمان النقاش: المواطن العربي!

هكذا شعرت وأنا أجول في يوم من خريف ٢٠٠٧ في عمّان الجميلة التي لوّثتها لافتات المرشحين للانتخابات البرلمانية، وزحمتها مقارّهم الفخمة: لا نقاش سياسياً، ولا كلمة واحدة عن الاحتلال الأميركي للعراق، ولا تنديد واحداً بإسرائيل، ولا تنديد بالخصخصة، ولا مطالبات اجتماعية، كما كانت الحال في الماضي. المرشّحون من أصل فلسطيني يطالبون بالتوطين السياسي النهائي، بينما يشدّد المرشّحون الأردنيّون على إبراز أسمائهم من خمسة مقاطع، وآخرون يغازلون «المرأة» التي هي «نصف المجتمع». أحدهم رفع شعاراً: بل «المجتمع كلّه»!

على كل حال، لم يعد هناك أهمية للشعارات. حتى إنّ أحد المرشّحين في إربد رفع لافتات بيضاء تماماً على سبيل الاحتجاج. الاختيار بين إسلامي أو قومي أو يساري أو وسطي إلخ... أصبح تقليعة قديمة. فالمواطن الأردني الآن، لديه خيارات حرة بين تاجر المواد الغذائية أو تاجر المفروشات أو تاجر مواد البناء أو تاجر العقارات والإسكانات أو متعهد الإنشاءات أو مالك سلسلة ناجحة من مطاعم الفلافل أو تاجر «دراسات» و«استطلاعات رأي» أو تاجر خادمات (من الحزبين السريلانكي والفليبيني)، هذا إضافةً إلى تشكيلة واسعة متنوعة من أصحاب السوابق في الفساد.

بدأت الحملة الانتخابية للبرلمان الأردني الخامس عشر. أهمّ خبر من هذه الحملة، ولقبها الرسمي: «العرس الديموقراطي»، أنّ سعر «الصوت» بلغ حتى الآن مئتي دينار (حوالى ثلاثمئة دولار). الطلب على «الأصوات» كثيف بسبب تنافس حوالى ألف مرشح ومرشحة على ١١٠ مقاعد، وسط عزوف غير مسبوق من الناخبين.

تجارة الأصوات الانتخابية مجرّمة في القانون الأردني، لكنّ الأجهزة الحكومية والأمنية تغضّ الطرف، بل إنها تشجع هذه التجارة في مملكة أصبحت عقلية «البزنس» أيديولوجيتها الرسمية. وقد تجسّد هذا التشجيع في عمليات غير قانونية منظمة لنقل سجلات عشرات آلاف المقترعين من الدوائر الانتخابية في المناطق

الشعبية والريفية والمخيمات، إلى الدوائر الانتخابية في المناطق التي تقطنها الفئات الوسطى والمثقفون أو التجمعات العشائرية الوازنة.

وبالمحصّلة، أنجزت الجهات الحكومية مهمة «تحرير» السوق الانتخابية وإزالة العقبات أمام «المستثمرين». وهكذا، غزت تجارة الأصوات قلاع الطبقة الوسطى والتراتبيات والتحالفات العشائرية التقليدية، وأصبح المال هو العامل الحاسم في الانتخابات الأردنية.

«ثمن» الصوت الانتخابي لا يعني الحصول عليه ببساطة. فلا بد أيضاً من المقارّ والولائم وشراء المفاتيح الانتخابية وتقديم التسهيلات اللوجستية، ما يجعل كلفة الترشيح الجدّي تراوح بين نصف مليون دولار ومليون، حسب المنطقة وشدة التنافس. فمَن هم هؤلاء المرشحون المستعدون لاستثمار سياسي بهذا الحجم؟

يأتي هؤلاء من فئتين اجتماعيتين، قَويتا وتوسّعتا بفضل الاحتلال الأميركي للعراق: الفئة الأولى تتألف من التجار ورجال الأعمال الذين حققوا أرباحاً طائلة من خلال العمل كمزوّدين للقوات الأميركية في العراق باحتياجاتها المدنية وتعهد التدريب الشرطي والإداري ونحوه، بينما تتكوّن الفئة الثانية من تجار الأراضي والعقارات التي شهدت أسعارها في الأردن ارتفاعات جنونية، جراء الطلب العراقي (من جانب أثرياء الحرب)، والفلسطيني (من جانب جماعات «السلطة»)، إضافةً إلى الاستثمارات الخليجية. وعلى رغم أنه استطراد غير لازم في هذا المقام، فلا بد من التوضيح أن شركات آل الحريري أفادت من هذه الفورة العقارية، وحصلت على أفضل العقارات في البلاد، من خلال الشراكة السياسية، لا من خلال المال.

الطبقة الجديدة من تجّار الغزو الأميركي، هي التي فرضت شروطها واتجاهاتها و«قيمها» على الانتخابات الأردنية. ومصلحة مرشحيها في الاستثمار الكثيف للحصول على مقاعد نيابية ظاهرة للعيان. فهؤلاء بحاجة إلى تنظيم وضعهم الاجتماعي المستجدّ، وتحصينه سياسياً.

سآخذ هنا مثالاً واحداً من صقور الطبقة الجديدة تلك، لكي يلاحظ القارئ

حجم إلحاحها ــ الطبقة ــ على اختراق الحياة السياسية. فقبل ٢٠٠٣، كان أحد المرشّحين مساعداً لوالده، تاجر المواد الغذائية التقليدي. لكنه قفز، من خلال عقوده مع قوات الاحتلال الأميركي في العراق، إلى «رجل أعمال» ذي ثروة طائلة. وقد استطاع مطلع هذا العام أن يفوز برئاسة نادي مخيم الوحدات ــ أكبر وأهم الأندية الفلسطينية في الأردن ــ في مواجهة جميع التنظيمات الفلسطينية والزعامات التقليدية في المخيم الشهير. وسرعان ما تبين أن هذه مجرد خطوة نحو دور سياسي أكبر. الخطوة التالية تمثلت في الترشّح للبرلمان. وهنا حظي بمساعدة حكومية على نقل سجلات آلاف المقترعين من المخيم وجواره، إلى دائرة عمّان الثالثة، حيث المقعد الذي يترشح لملئه.

وإذا كانت هذه الفئة قد وسمت بميسمها الطابع الرئيسي للعبة الانتخابية، فإن الفئات الأخرى من الزعامات التقليدية والمرشحين العشائريين والجهويين، تظل الأكثر حضوراً، لكنها أصبحت مضطرة إلى المزيد من «الاستثمار» للحصول على حصصها من المقاعد النيابية.

وهناك دائماً، بالطبع، دوافع سياسية وراء الترشيحات. لكن الامتيازات التي يحصل عليها النائب في البرلمان الأردني تستحق المجازفة. ففي النظام السياسي للمملكة، القائم على المزاوجة بين الحكم المطلق والهيكلية الدستورية لاتخاذ القرار، أصبح ضمان الولاء الكامل للنواب ضرورة حاسمة، تتم الاستجابة لها بوساطة المكاسب المالية، والإعفاءات الجمركية، والتراخيص الاحتكارية، وتوزيع وظائف الدرجة الأولى، والبعثات الدراسية الثمينة على أبناء النواب وأقاربهم...

وعلى رغم أن الرضى الضمني للأجهزة الأمنية كان لا بد منه دائماً للحصول على مقعد نيابي بالنسبة إلى معظم المرشحين، فقد شهدت الحملة الانتخابية الحالية ظاهرة جديدة، هي السعي العلني إلى مباركة تلك الأجهزة للترشح نفسه وليس للفوز بالضرورة. فهذه «المباركة» تنشئ، في كل الأحوال، علاقة مفيدة للمستقبل، سواء للحصول على وظائف أو تسهيلات.

في أجواء كهذه، من المتوقع بالطبع، أن تعفّ أو تعجز الشخصيات الوطنية والثقافية والمعارضة أو الجديّة، عن المنافسة الانتخابية. لكن، بالنسبة إلى «الإخوان المسلمين» الذين لا يعوزهم المال ولا المؤسسات الاقتصادية والخيرية، فقد خضعوا، من دون شروط، للإملاءات الحكومية بشأن أسماء مرشحيهم وحصتهم من المقاعد النيابية. أمّا تحالف التيار الديموقراطي المؤلف من الحزب الشيوعي الرسمي والجبهتين الشعبية والديموقراطية، وبعض المستقلين، فهو أضعف من أن تفاوضه الأجهزة، ولا يملك المال، و لا يضم في صفوفه شخصيات وازنة. وقد لجأ غلى مداراة وضعه المأساوي إلى حل هزلي يتمثل في تقديم «الدعم» إلى مرشحين لا علاقة لهم بالحركة الوطنية، من أولئك الحاصلين على الدعم الحكومي أو مالكي الثروات.

وفيما قاطعت التجمعات والشخصيات اليسارية والقومية والعشائرية المعارضة ــ أو حتى شخصيات محسوبة على النظام وتحظى بالاحترام ــ الانتخابات، ترشيحاً واقتراعاً، فإن شخصيات أكاديمية ومهنية ووزارية من «التيار الليبرالي الجديد»، تشارك بقوة في عدة دوائر انتخابية، متخليةً كلياً عن شعاراتها التحديثية والإصلاحية، وغارقة حتى الأذنين في تجارة الأصوات والتحشيد العشائري والجهوي.

***

جرت الانتخابات (الثلاثاء ٢١ تشرين ثاني ٢٠٠٧)، في أجواء باهتة، إذ لم يشارك فيها أكثر من ٣٩ في المئة من نحو ثلاثة ملايين وثلث مليون من المواطنين الأردنيّين الذين يحقّ لهم المشاركة فيها، أو ٥٤ في المئة من المسجَّلين في قوائم الناخبين، حسب الأرقام الرسمية غير المؤكّدة من قبل أية جهة مستقلّة.

كان اليوم الانتخابي مملاً، مثل حضور شريط مباراة كرة قدم سيئة معروفة النتيجة مسبقاً. ومع ذلك، حملت تلك النتائج اتجاهات انقلاب سياسي، ستكون له آثار عميقة على مجمل تركيبة النظام السياسي الأردني. فلقد تلقّت القوى التقليدية، من بيروقراطيّة الحرس القديم والعشائر والإسلام السياسي، ضربة قاصمة،

لمصلحة «طبقة جديدة» من أصحاب الثروات الناشئة من الإتجار مع الاحتلال الأميركي في العراق، وتجارة العقارات والأنشطة غير القانونية، وفي مقدّمها تهريب المخدرات!

وتشير التقديرات المتطابقة إلى أنّ ممثّلي «الطبقة الجديدة» تلك، قد احتلّوا حاولي من ثلث مقاعد البرلمان الأردني (الذي يتكوّن من مئة وستة مقاعد)، بكلفة تقديرية للمقعد الواحد تراوح بين مليون و مليوني دولار، جرى إنفاقها على الإعلانات والمقارّ واللوجستيات وشراء الأصوات.

وعلى مدار الأشهر الثلاثة السابقة للإنتخابات ، تجاهلت الجهات الأمنية والحكومية عشرات المقالات والبيانات والتقارير التي حذّرت من طغيان ظاهرة تجارة الأصوات على نحو غير مسبوق في البلاد، حتّى إنّ صحيفة «العرب اليوم» ووكالة «عمون» الإخبارية نشرتا صوراً ووثائق لعمليات شراء الأصوات وبيعها، وبثّت فضائية «الجزيرة» شريطاً لإحداها، فلم تتحرّك النيابة العامّة، ولم يُحل فضح وقائع شراء الذمم دون فوز أبطالها فوزاً ساحقاً بمقاعدهم النيابية المشتراة.

وإذا ما أعدنا قراءة العملية الانتخابية الأخيرة في ضوء المشهد السياسي الأردني، نستطيع الاستنتاج أنّ المجموعة الليبراليّة الجديدة المسيطرة على مفاصل القرار في البلد، على رغم هشاشة وضعها الاجتماعي ــ السياسي، وضعف جذورها في التركيبة الأردنية، وانعدام قدرتها على خوض معركة انتخابية أو سياسية بقدراتها أو بواسطة «مثقّفيها»، قرّرت الاستعانة بـ«قاعدتها» الخاصّة من الأثرياء الجدُد، لاستباحة الانتخابات، والسيطرة على البرلمان.

كانت تجربة المجموعة الليبراليّة الجديدة مع البرلمان التقليدي المنصرمة ولايته صعبة. فعلى رغم طواعية ذلك البرلمان في قضايا السياسة الخارجية التي تُعتَبَر حقلاً خاصاً بالملك، فقد أبدت الغالبيّة التقليديّة في ذلك البرلمان معارضةً قويّة للعديد من القرارات والتشريعات المطلوبة من قبل الليبراليّين الجدُد.

وقد أسقطت هذه المعارضة حكومة الليبراليين الجدد الصريحة (حكومة عدنان

بدران وباسم عوض الله)، في خريف ٢٠٠٥، واضطرّت الملك إلى تكليف رئيس وزراء من الطبقة الوسطى، ومن خلفية بيروقراطيّة عسكريّة، هو الدكتور معروف البخيت الذي استخدمه الليبراليّون الجدُد بمثابة واجهة لمدّة سنتين، كانوا خلالها يمارسون الحكم فعليّاً مجرّدين «دولة الرئيس» من صلاحياته ومغرقينه بالهجمات.

يحول النظام الانتخابي المعمول به في الأردن، والقائم على أساس الصوت الواحد للناخب في دوائر محلية شبه مغلقة، دون اختراق القوى الاجتماعية الحديثة والأحزاب اليسارية والقومية والشخصيات الوطنية العامّة، للبرلمان، إلّا في أضيق نطاق ممكن، ولكنّه يمنح القوى العشائرية والزعامات التقليدية من الحرس القديم فرصاً مؤثّرةً للحصول على الغالبيّة البرلمانية، بينما يتمكّن الإخوان المسلمون من حصد مقاعد الدوائر التي يغلب عليها الناخبون من أصول فلسطينيّة، وتساوي، عادة، أقل من ٢٠ في المئة من مقاعد البرلمان.

وعلى خلفية القرار السياسي بتحجيم القوى التقليدية، البيروقراطية والعشائرية والإسلامية، جرت نقاشات عديدة لتعديل النظام الانتخابي المصمَّم أصلاً لخدمة هذه القوى، لكن خُشي من أن أيّ تعديل لذلك النظام، مهما كان شكله، سوف يفتح الباب أمام القوى الاجتماعية الحديثة والقيادات الوطنية واليسارية. وقد طُويت صفحة تلك المناقشات لمصلحة إجراءات غير قانونية في ظلّ النظام الانتخابي الحالي تمنع التقدميّين من المنافسة وتحجّم التقليديّين والإسلاميّين في الوقت نفسه، وذلك من خلال السماح، خلافاً للقانون، بإجراء عمليّات نقل كثيفة لسجلّات الناخبين، وخصوصاً من المخيّمات والمناطق الريفية الأكثر فقراً، إلى دوائر انتخابية أخرى، وهو ما أدّى إلى خلخلة التركيبة الاجتماعية ــ السياسية للدوائر المحلية، ووجّه ضربة للزعامات التقليدية والإسلامية التي ظهر لها منافسون يعتمدون على الناخبين المنقولين المستعدّين لبيع أصواتهم.

وبالنظر إلى خلخلة تركيبة الدوائر المحلية، فقدت الآليات التقليدية قدرتها على ضبط العملية الانتخابية، وتفتّتت العشائر إلى أجنحة، وأصبح المال هو سيّد الموقف.

وقد حقّق نتائج باهرة.

يقدّر مراقبون أنه جرى إنفاق أكثر من ٢٥٠ مليون دولار أميركي في الحملات الانتخابية، منها مبلغ أساسي أُنفق لشراء الأصوات، دفعها حديثو النعمة في بلد يعاني ضائقة اقتصادية خانقة. ولم يحدث ذلك فقط تحت أعين الجهات المسؤولة، بل أيضاً بتشجيعها وصولاً إلى ما يشبه الانقلاب الأبيض.

ومن أهمّ المؤشّرات السياسية الانقلابية في لوحة البرلمان الجديد:

ـ تراجع حصّة الحرس القديم بحوالي الربع، بل بالكاد فاز أساطينهم في معاقلهم العشائرية، بينما خسر معظم محازبيهم مقاعدهم السابقة، ما سيؤثّر في دور الحرس القديم في مواجهة الليبرالية الجديدة وسياسات التوطين السياسي للاّجئين.

ـ انهيار كتلة الإخوان المسلمين من ١٧ إلى ٦ مقاعد، ويرتبط ذلك بإحجام القواعد الإخوانيّة المتشدّدة عن المشاركة في الانتخابات لمعاقبة المرشّحين الإسلاميّين المعتدلين (انظر **ص ٨٥ وما بعدها**).

ـ الأهم هو الانقلاب داخل القاعدة الانتخابية الفلسطينيّة التي كان يمثّلها الإخوان المسلمون تقليدياً، لمصلحة «الطبقة الجديدة» من أثرياء الحرب. فمن بين ١٨ نائباً من أصل فلسطيني، لوحظ فوز ثلاثة إسلاميّين فقط، بينما حصد «رجال الأعمال» الخمسة عشر مقعداً الباقية.

(٣) وطن في مهب الريح!

مطلع أيار ٢٠٠٩..

هنأ المسؤولون الأردنيون بعضهم بعضاً، مبتهجين بما يرونه خروجاً من عزلة دامت أشهراً عن مجرى السياسة الإقليمية التي شهدت تغييرات في موازين القوى لمصلحة قوى الممانعة، وتبلورت خصوصاً بعد انتخاب باراك أوباما لرئاسة الولايات المتحدة، في خريف ٢٠٠٨.

ترى عمان أنها حققت اختراقاً، أولاً بسبب منحها ما تسميه تفويضاً من جانب العرب لتقديم رؤية ملموسة ومجدولة زمنياً للسلام مع إسرائيل، وثانياً بسبب أن الملك عبد الله الثاني كان الزعيم العربي الأول الذي يستقبله البيت الأبيض قبل سواه من العرب، بل قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي. الدبلوماسية الأردنية متفائلة ونشطة للغاية في كل الأتجاهات.

على أن النشاط الدبلوماسي، مهما كان مثابراً وناجحاً، لا يمنح لبلد ما دوراً إلا بالاستناد إلى أوراق قوة. وعمان لا تملك في الحقيقة أياً منها. فالدعم الذي تتلقاه من الرياض محدود ومشروط وأبوي، وعلاقاتها مع دمشق هشة للغاية، ومع القاهرة ملتبسة وتنافسية، ومع «حماس» ــ والمعارضة اللبنانية ــ مقطوعة، بل ليس لها نفوذ جدي في السلطة الفلسطينية الخاضعة كلياً للنفوذين المصري والإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، فإن تل أبيب، على رغم معاهدة وادي عربة والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع، انتقلت، مع حكومة اليمين المتطرف برئاسة نتنياهو ــ ليبرمان، إلى موقف عدائي نحو الأردن الذي يُعدّه الأول في كتابه «مكان تحت الشمس» قسماً من أرض فلسطين التاريخية، تنازل عنها اليهود لمصلحة العرب الفلسطينيين!

إلا أنّ الدبلوماسية الأردنية، تملك ورقة تؤهلها للعب دور في الحل النهائي للقضية الفلسطينية. وهي نقطة ضعف لا نقطة قوّة: التوطين السياسي النهائي للاجئين.

القسم الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين لعام ٤٨ موجود في الأردن، بالإضافة إلى الأغلبية الساحقة من نازحي الـ٦٧. ويحظى هؤلاء بالجنسية الأردنية وبكل الحقوق الدستورية، ويمثّلون نحو نصف مواطني المملكة، وذلك بالإضافة إلى ما يقرب من مليون فلسطيني من غزة والضفة الغربية، غير مجنسين، ولكنهم يحظون بظروف معيشية وحقوق لا تتوافر للاجئين القدماء في لبنان وحتى في سوريا.

وفي الحقيقة، فإننا عندما نتحدث عن القسم الأساسي من اللاجئين والنازحين والمهجرين الفلسطينيين، فإننا نتحدث عمن أصبحوا أو في طريقهم لأن يصبحوا مواطنين أردنيين. وهذا هو السبب في أن هذه قضية اللاجئين ليست مطروحة

جدياً وعملياً على جدول الأعمال الفلسطيني خارج لبنان، حيث يعاني الفلسطينيون حصاراً عنصرياً، وفي سوريا حيث قامت معادلة حساسة من منح الحقوق المدنية للاجئين والحفاظ في الوقت نفسه على هويتهم السياسية.

لكن، عندما نتحدث عن إحصاءات ديموغرافية، نجد أن ٤٠ إلى ٥٠ في المئة من إجمالي الشعب الفلسطيني يعيشون في الأردن، مواطنين أو مقيمين، مما يجعل التوصل إلى حلول واقعية لبضع مئات الآلاف من اللاجئين في لبنان وسوريا ليس أمراً مستحيلاً، سواء باستيعاب بعضهم في الدولة الفلسطينية العتيدة أو في الأردن أو في المهاجر أو في كل هذه الأماكن معاً.

في تقرير إحصائي لمجلة «فوربس» نشرته الصحافة الأردنية الإلكترونية على نطاق واسع (أواخر آذار ٢٠٠٩)، تبين أن ٦٦ في المئة من أغنى ٥٠ عائلة في الأردن هي فلسطينية. وتقدر ثروات هذه العائلات، كلاً على حدة، بأكثر من مليار دولار. وتؤكد السجلات التجارية والصناعية والخدمية والعقارية وعضويات مجالس إدارة الشركات الكبرى والمتوسطة وحملة الأسهم... أن نسبة المكوّن الفلسطيني تظل نفسها، بين ٦٦ و٧٠ في المئة، إذا أحصينا أغنى ألف أو عشرة آلاف عائلة في الأردن.

ويكاد لا يجادل أحد بأن المكوّن الفلسطيني هو الغالب في الرأسمالية الأردنية. ومع ذلك، فإن الرأسماليين الفلسطينيين في الأردن لا يحظون بوزن سياسي مقابل. ويرجع ذلك إلى أربعة أسباب:

الأول تشترك به كل مكوّنات الرأسمالية الأردنية، وهو أن طابعها الكمبرادوري والمالي ــ العقاري لا يفرض عليها ارتباطاً عضوياً بالمجتمع والدولة والوطن، وهو ارتباط ينشأ، بالأساس، من انخراط الرأسمالية المحلية في نظام إنتاجي محلي متعاضد يقوم على محلية التكوين الرأسمالي والنشاط الإنتاجي والخبرة والعمالة. وهذا النظام غير موجود في الاقتصاد الأردني الذي ظلت وطنيته مرتبطة بالقطاع العام، وهو الذي صُفّي في العقد الأخير. ويتمثل السبب الثاني في مقاومة البنى التقليدية للنظام السياسي الأردني، والعشائر، لمنح ممثلي الرأسمالية الليبرالية

الناشئة ككل، أردنية وفلسطينية، دوراً أو حجماً سياسياً. ولا يزال الرأسماليون الأردنيون يحصلون على مواقع سياسية بفضل ارتباطهم التقليدي بأجهزة الدولة والعشائر، بينما نظراؤهم الفلسطينيون، وهذا هو السبب الثالث في تهميشهم السياسي، تكوّنوا خارج الدولة، ولا يرتبطون في الوقت نفسه بقواعد اجتماعية خارجها. إنهم مبتورو الصلة بالجماهير والقضية الفلسطينية، مثلما أنهم ينظرون إلى أبناء العشائر بوصفهم رجعيين ومتخلفين. ويبقى السبب الرابع الذي يعني العناصر الديناميكية من الفلسطينيين ــ الأردنيين عموماً، وهو أنهم يتجهون إلى الأنشطة التجارية محكومين بعقلية ميركنتيلية، ولا يزودون المجتمع بنخب فكرية أو سياسية أو صحافية أو ثقافية، مثلما كان الحال حتى نهاية عقد السبعينيات. وهكذا، فإننا عندما نقوم بإحصاء لمكوّنات النخب غير الاقتصادية في الأردن، تنقلب النسب لمصلحة الأردنيين.

لا يعاني الفلسطينيون في الأردن ظروفاً ضاغطة في كل المجالات، إلا من حيث حصتهم في التمثيل السياسي، التي هي أصغر من حجمهم الديموغرافي والاقتصادي. وهذا هو ما تسميه النخب الفلسطينية في الأردن «بالحقوق المنقوصة». وهو وصف دقيق نوعاً ما، من حيث إنه يعترف بأن الفلسطينيين يحظون بحقوق في الأردن ولكنها ليست كاملة، بالنظر إلى أنهم لا يتمتعون بكوتا سياسية مناسبة. وتصف هذه النخب الوطنيين الأردنيين الذين يؤكدون على حق العودة، بأنهم «عنصريون»، على رغم أن هؤلاء «العنصريين»، المتهمين من نخب النظام بأنهم «عملاء» لسوريا، لا يريدون المساس بالحقوق المدنية للفلسطيني في الأردن، ولكن الحفاظ على هويته المتعاضدة مع هوية الأردني في مواجهة العدو المشترك، إسرائيل.

قبل الصدام بين النظام الأردني و«فتح» عام ١٩٧٠، على تمثيل الضفة الغربية على طاولة المفاوضات مع إسرائيل، لم يكن فلسطينيو الأردن يعانون أي نقص في الحقوق السياسية. فقد كان التمثيل السياسي في البرلمان والحكومة والمناصب العليا في أجهزة الدولة المدنية والأمنية والعسكرية، موزعاً مناصفة بين الضفتين. وكان

العنصر المظلوم في هذه المعادلة الناجمة عن وحدة الضفتين في ١٩٥٠، هم لاجئو ١٩٤٨. ولا يزال هؤلاء، حتى الآن، هم العنصر الأكثر تهميشاً. فالنخب الفلسطينية المطالبة بحقوق المناصفة في الأردن معظمها من الضفة الغربية.

حينذاك، أدرك النظام الأردني، الذي ربح عسكرياً، أنه خسر معركته السياسية على تمثيل الضفة الغربية، فبدأ يقلص حضور أبنائها في صفوفه، جزئياً منذ عام ١٩٧٤ حين صدر قرار قمة الرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية «ممثلاً شرعياً ووحيداً» للشعب الفلسطيني، ومن ثم إلى حد كبير، منذ إعلان الانفصال القانوني بين الضفتين عام ١٩٨٨.

هكذا نكون وضعنا اليد على أسرار «الورقة» التي تريد أن تلعبها الدبلوماسية الأردنية، بحثاً عن دور ومكان وقوة. إنها ورقة الاستيعاب الديموغرافي في السياسي لجميع الفلسطينيين في الأردن في سياق إعادة تكوين النظام والدولة والهوية على أساس المناصفة والثنائية الوطنية. وهو الاقتراح الذي كان منظر «الحقوق المنقوصة» الرئيسي، عدنان أبو عودة، قد قدّمه مبكراً في كتابه (بالإنكليزية) «الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الأردنية الهاشمية».

في إطار حل «ملموس وعملي» للقضية الفلسطينية، ستتولى عمان معالجة ملف اللاجئين والنازحين والمهجرين الفلسطينيين، سياسياً ونهائياً في الأردن وعلى حسابه. وهي بذلك تزيل أحد أهم معوّقات الحل من الجانب العربي، وتمنح المبادرة العربية مضموناً جديداً يُحرج اليمين الإسرائيلي، ويمكن إدارة أوباما من الضغط على تل أبيب للموافقة على إقامة دولة فلسطينية في حدود «واقعية»، لا حدود الـ ٦٧، ومسيطر عليها من قوات أطلسية.

ماذا تريد إسرائيل أكثر من تأمين هذين الحلين لقضيتي اللاجئين والأمن، لكي توافق على الدولة الفلسطينية وتنال جائزة حياتها في علاقات دبلوماسية وتطبيعية مع ٥٧ دولة عربية ومسلمة؟ هذا هو منطق الدبلوماسية الأردنية التي ترى أنها تملك واحدة من ورقتي الحل.

لكن للورقة الأردنية، على أهميتها للحل، عيباً أساسياً ينسفها. وهو أن الملوّحين بها لا يملكونها! بل يملكها المجتمع الأردني الذي اكتوى بالتجربة التاريخية المريرة للتدخل الرسمي في الشأن الفلسطيني، وطوّر ورسّخ هوية سياسية صلبة لن يكون ممكناً إذابتها من دون تفكيك البلد والدولة وأجهزتها المدنية والعسكرية.

وتدلنا تجربة الحاكم الأميركي بول بريمر في العراق إلى أن تفكيك الدول وإعادة تركيبها، ومن ثم إدراجها في عملية سياسية ليبرالية على مقاس الهيمنة الأميركية ــ والإسرائيلية في حالة الأردن ــ هو مجرد شطحة في كتابات المحافظين الجدد، لكن تطبيقها في الواقع يقود إلى كارثة.

هل تدرك الدبلوماسية الأردنية أنها تحمل ورقة هي عبارة عن قنبلة موقوتة ستنفجر داخلياً في أية لحظة؟ أم أنها تقامر بورقتها الأخيرة في مسعى لتجنّب الخيار الصعب، بين التهميش والمواجهة مع إسرائيل؟

***

في تقرير غامض لمراسلها في عمان (٢٠ أيار ٢٠٠٩) روجت صحيفة «القدس العربي» لقرار يتبلور في أوساط القصر الملكي للقيام بـ«ثورة بيضاء» ضد البيروقراطية التقليدية (أو للدقة، ما بقي من رجالها ونفوذها في جهاز الدولة الأردنية). شعارات «الثورة» الآتية من فوق «ليبرالية»، وهدفها خلق «أطر سيادية» مستقلة عن البنى الدستورية والحكومية القائمة، وتوسيع دائرة التشاور وتعددية وجهات النظر المقدمة إلى الملك الذي سيظل يحتفظ بالقرار.

ولا يشير التقرير إلى خلفيات هذا التوجه، ولكنه مع ذلك أضاء على ما يتوقعه العديد من المراقبين لجهة تغيير مرتقب في بنية الدولة الأردنية، يسمح باستيعاب صدمة خطة التوطين والمحاصصة التي اقترحتها الدبلوماسية الأردنية على واشنطن كجزء من صفقة سلام كبرى مع إسرائيل، تُشطب فيها قضية اللاجئين، ويُعوّض عليهم مالياً، ثم سياسياً، بمنحهم نصف الدولة الأردنية. والواقع أنّ العرب غائبون

عن المسألة الأردنية، أو أن الأردن غائب عن الوعي العربي، إلى الحد الذي يمكن شخصيات وأحزاباً أن تتبنى خطاباً ممانعاً على المستوى العربي، من دون أن يمنعها ذلك من تبنّي المشروع الأميركي في الأردن كاملاً، والدفاع عنه بضمير مرتاح من عاقبة انكشاف التناقض مع صورتها الافتراضية.

تتحرك الدبلوماسية الأردنية لإنجاح المشروع العربي الأميركي لدولة فلسطينية على أقل من حدود ٦٧، من دون القدس، ومن دون سيادة، مقابل شطب حق العودة، والتطبيع مع ٥٧ دولة عربية وإسلامية. وهو الخيار الأقل سوءاً من وجهة نظر النظام الأردني الذي أصبح مستعدّاً للقبول بنصف الدولة على أن يخسرها كلها. وهو في ذلك يتناقض جزئياً مع المشروع الإسرائيلي لمنح الكانتونات الفلسطينية المقطعة الأوصال في الضفة وغزة حكماً ذاتياً محدوداً كحل دائم في إطار السيادة الإسرائيلية، و«الاستجابة للمطلب الدولي بتأسيس دولة فلسطينية، ولكن في الأردن»، حسب اقتراح كتلة وزير خارجية العدو ليبرمان، المقدم للكنيست الإسرائيلي! المشروعان يتقاطعان في شطب حق العودة نهائياً. والخلاف هو على مكان الدولة الفلسطينية المنزوعة السيادة: في «مناطق فلسطينية» أم في الأردن؟ وعلى طبيعتها: دولة محاصصة فلسطينية هاشمية أم دولة فلسطينية صافية؟

المفاضلة بين المشروعين، ومن ثم اللهاث من أجل دعم أوباما ضد نتنياهو ـ ليبرمان، تثير الضحك أكثر مما تثير السخط. فالمشروعان يؤديان إلى النتيجة نفسها: طرد المزيد من الفلسطينيين من أرضهم، وحرمانهم من حقوقهم في بلدهم، وتأمين الشرعية والأمان والتوسع للكيان الصهيوني. ولعله آن الأوان لكي نسجّل هنا بوضوح، أن ثمة تواطؤاً إقليمياً في هذا الاتجاه. وهو تواطؤ يشمل الجميع، ما يضع الشعب الأردني أمام خيار وحيد هو الاستعداد لدفع إتاوة التاريخ، ليس فقط إزاء كلفة إطلاق مقاومة سياسية ومسلحة ضد إسرائيل، ولكن أيضاً لاستنهاض الوعي الوطني المقاوم بين صفوف فلسطينيي الأردن، نحو وحدة كفاح لا وحدة محاصصة. مصر، والسعودية إلى حد أقل تبلوراً، تدعمان الخيار الإسرائيلي بالكامل. إنهما لا

تؤيدان خيار المناصفة الذي تطرحه عمان ما دامت تلوح فرصة الخلاص، بالنسبة للقاهرة، من أردن يبحث عن مركزه القومي في بغداد أو دمشق، لا في القاهرة، وما دامت تلوح أمام السعوديين فرصة الخلاص من أعدائهم التاريخيين، العائلة الهاشمية. لكن سوريا وحزب الله وحماس، أي قوى الممانعة والمقاومة، هي أيضاً لا تنبس ببنت شفة للتضامن مع الشعب الأردني وكيانه وهويته ومستقبله. وخشيتي أن أطراف الممانعة والمقاومة لا تصمت عن كسل، بل عن حسابات. ليس لدي شك بأن إيران تضمر الحقد على النظام، والشعب، الأردنيين، اللذين كانا في مقدمة أنصار الرئيس الراحل صدام حسين في الحرب العراقية ــ الإيرانية. لقد وقف الوطنيون الأردنيون، بلا تحفظ، مع العراق في تلك الحرب، وتطوّع بعضهم للقتال، وبعضهم للنصرة السياسية والإعلامية، وشربوا كلهم أنخاب البهجة عندما تجرّع الخميني سم الهزيمة أمام الجيش العراقي. وطهران التي لا تزال منذ الغزو الأميركي للعراق في ٢٠٠٣، تطارد الضباط والطيارين العراقيين الذين ألحقوا بها الهزيمة، بكل صنوف المطاردة الإجرامية والاغتيال، لا أظنها تكنّ سوى مشاعر الانتقام نحو الأردن. وهي تأمل بتقويض استقراره ومدّ نفوذها إليه. ولعل ذلك ممكن أكثر مع دولة فلسطينية على أرضه. لقد علمتنا تجربة التواطؤ على تحطيم دولة العراق، أن أجندة طهران قد تتقاطع مع أميركا وإسرائيل. والأردن هو، من الناحية الاستراتيجية، امتداد للعراق، وحليف دائم له من العهد الملكي إلى العهد الجمهوري إلى العهد البعثي. وسيكون للأردن، تحديداً، شأن أساسي في دعم استعادة العراق دولته وسيادته ونفوذه العربي. وهو ما ليس بخافٍ عن طهران.

هل لطهران علاقة بالصمت السوري ـ الحزب اللاهي ـ الحمساوي، إزاء المخططات الصهيونية المتصاعدة ضد الأردن؟ أوليس عجيباً أن قوى الممانعة والمقاومة التي تتصدى لكل ما يصدر عن إسرائيل من إجراءات أو مشاريع، تصمت هذا الصمت البليغ إزاء إجراءات وتصريحات ومشاريع قرارات ضد الدولة الأردنية؟

نحن نفهم، ولا نتفهم، تناقضات حزب الله، المقاتل العنيد ضد إسرائيل، والمتواطئ في الوقت نفسه مع استراتيجية طهران المعادية للدولة العراقية. يمكننا أن نضيف هنا: الدولة الأردنية.

وربما نفهم، ولا نتفهم، حسابات حماس التي لا تريد الاصطدام مع النظام الأردني ولا مع تيارات توطينية بين فلسطينيي الأردن أو حتى مع مزاج التوطين والمحاصصة في الأردن.

لكننا لا نفهم أبداً الموقف السوري الصامت إزاء التهديدات المتصاعدة ضد الكيان الأردني. فمن الناحية الاستراتيجية، يمثّل الأردن عمقاً صافياً لسوريا. وهذا ما وعاه دائماً الرئيس الراحل حافظ الأسد. وهو عمق لا يتأثر بالسياسات الرسمية الأردنية، بل هو قادر على لجمها دائماً لمصلحة وحدة البلدين الاستراتيجية. ولا نعرف كيف لا تقلق دمشق من شطب الوطنية الأردنية الحليفة لها، لحساب قوى معادية تقليدياً للدور السوري، سواء في أوساط النظام أو أوساط منظمة التحرير الفلسطينية؟ سيصبح الأردن اللاأردني خاصرة قاتلة للدولة السورية ودورها الإقليمي.

الصمت الأكبر إزاء المخططات الإسرائيلية، بالطبع، هو المدوّي في عمان، حيث تجتمع الحكومة الأردنية لا للبحث في التطاول الخطير الذي مثله مناقشة الكنيست الإسرائيلي إقامة دولة فلسطينية في الأردن، ولكن للبحث في إعفاءات ضريبية وجمركية وتقديم المزيد من التسهيلات للمستثمرين في «سوليدير عمان»، الإقطاعة الأردنية لآل الحريري.

الشعب الأردني وحيد في مواجهة مخطط الإلغاء. لديه حليف ممكن: التيار الوطني العريض بين فلسطينيي الأردن. وأمامه خيار وحيد: المقاومة.

تفكيك الأردن أم تفكيك إسرائيل؟

وافق الكنيست الإسرائيلي يوم الخميس ٢٨ أيار ٢٠٠٩، في قراءة أولى، على اقتراح النائب الليكودي آرييه ألداد، الذي يتضمن ضم مناطق الكثافة السكانية في

الضفة الغربية إلى «دولة فلسطينية» في الأردن.

وقد نال الاقتراح موافقة ٥٣ نائباً، من بينهم ثلاثة وزراء من حزب «العمل»، ما يعني حصول إجماع إسرائيلي يشمل اليمين المتطرف واليمين وقسماً من الوسط و«اليسار» على أطروحة «الدولة البديلة» التي كانت تعبّر، لأشهر خلت، عن تيار هامشي في السياسة الإسرائيلية، تتزعمه أقلية «الاتحاد الوطني الإسرائيلي» القويّ الصلة بالمحافظين الجدد في واشنطن وبالجمهوريين في الكونغرس الأميركي. ولكنها الآن تتظهّر كسياسة إجماع، تحت تأثير خمسة عوامل هي:

١ ـ اتجاه إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى انتهاج سياسة تسويات في المنطقة. وهي سياسة سوف تضغط على تل أبيب نحو الموافقة على صيغة حل للقضية الفلسطينية من جهة، وتضع إدارة أوباما، من جهة أخرى، تحت ضغط اليمين الإسرائيلي الساعي إلى انتهاز الفرصة واقتناص الحاجة الأميركية إلى التهدئة مع إيران، للحصول على الحد الأقصى من المطالب الإسرائيلية للحل على المسار الفلسطيني،

٢ ـ تحوّل مصر والسعودية ــ بسبب ذعرهما من أفول مكانتهما الإقليمية لمصلحة التمدد الإيراني والتركي ــ من أولوية حل القضية الفلسطينية إلى أولوية المواجهة مع إيران. وهو ما يضع الثقل الرسمي العربي، موضوعياً، إلى جانب إسرائيل في رؤيتها لضرورة الحسم مع الإيرانيين وحتميته، ولجم السياسات الشرقية المستجدة لأنقرة. وتبدو القاهرة خصوصاً أقرب إلى تل أبيب منها إلى واشنطن، في قراءتها للمشهد الإقليمي وأولوياته.

٣ ـ اتجاه الانقسام الفلسطيني نحو التجذّر السياسي ــ الجغرافي بين مناطق الضفة التي تحكمها سلطة مقبولة إسرائيلياً وعربياً ودولياً، ولكنها ضعيفة للغاية ومستعدة للبحث عن مخرج بأي ثمن لوضعها القلق، وبين غزة المدمرة المحاصرة التي تحكمها «حماس» المنبوذة والمتهمة بـ «الإرهاب». وقد قرأ الإسرائيليون جيداً كيف شقّ ذلك الانقسام صفوف الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، حين ظهر خلال العدوان على غزة في شتاء العام الماضي، أن المزاج السياسي الجماهيري في

الضفة هو في أدنى حالات التضامن مع غزة المقاومة.

وتُظهر استطلاعات الرأي منحىً خطيراً للغاية في هذا السياق، يتجلى في انخفاض نسبة مؤيدي «حماس» في الضفة إلى نحو ٢٤ في المئة فقط، بينما يتركز مؤيدوها في غزة. وهذا يعني تكريس انقسام جغراسياسي ــ يدعمه العرب المعتدلون والأميركيون والأوروبيون ــ ويقود واقعياً إلى تفكيك مطلب الدولة الفلسطينية الموحدة المستقلة. وهو ما تجد فيه إسرائيل فرصة ذهبية لعزل غزة و«حماس»، وتأزيم السلطة باتجاه الانفراط والاندماج في دولة أردنية يجري تغيير هويّتها إلى فلسطينية، وتمثّل ملاذاً للمشروع الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين،

٤ ـ الوضع الإقليمي القلق للدولة الأردنية. فبينما كانت عمّان مرتبكة وعاجزة ومشوّشة الرؤية، تتابعت التطورات الدولية والإقليمية المتسارعة في نهاية ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩ لكي تضع الأردن خارج المعادلة العربية. فقد وجدت عمّان ركنَي الاعتدال العربي يتركانها: مصر إلى تحالف غير مشروط مع إسرائيل، والسعودية إلى مصالحة ــ ولو بطيئة ــ مع سوريا.

وبينما لا تستطيع الدولة الأردنية أن تنقلب ــ بسبب ثقل العلاقة مع الشأن الفلسطيني ــ على سياسة أولوية الحل على المسار الفلسطيني لمصلحة التصعيد مع إيران، فإنها لم تستطع، بسبب فقدان الخيال السياسي وتركيبة الحكم والارتباطات التقليدية مع الغرب ــ أن تقفز إلى المعسكر الآخر. وهو وضع حاولت الدبلوماسية الأردنية الخروج منه بالإعراب عن استعدادها لتقديم تنازل جوهري للإدارة الأميركية، يتمثل في التوطين السياسي للاجئين الفلسطينيين في الأردن، والاستعداد للقيام بدور وكيل التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي. وبالنتيجة، أضعفت هذه التنازلات الأردنية المسبّقة عمّان، وكشفتها أمام اليمين الإسرائيلي.

٥ ـ اتجاه السياسة السورية نحو أولويّة ترتيب وضع سوريا الإقليمي، وتأكيد تحالفاتها ومصالحها الاستراتيجية وحمايتها، بينما لا توجد لديها مصلحة مباشرة أو أدوات سياسية في الضفة الغربية، وينحصر تأثيرها في الساحة الفلسطينية في

حدود غزة البعيدة جغرافياً عن الشام، والواقعة تحت قبضة مصر، التي لا تريد دوراً لسوريا في ترتيب الوضع الفلسطيني. وهو ما يسمح لتل أبيب بتجاهل العامل السوري في اتجاهها نحو فرض حل صهيوني على السلطة الفلسطينية والنظام الأردني.

وعلى خلفية هذه اللوحة المتداخلة الخطوط والألوان، يمكننا أن نفهم لماذا صعدت أطروحة أقصى اليمين الصهيوني عن الدولة الفلسطينية في الأردن إلى مجرى السياسة العامة الإسرائيلية، ويمكننا أن نلاحظ كيف تخرج الأفكار، عندما تنضج ظروف إمكان تحقّقها، من بطون الكتب وجلسات النقاش وبيانات الأقلية، إلى مشاريع قوانين وسياسات رسمية. ولذلك، نحن لا نتفق مع آراء بعض السياسيين الأردنيين الذين يرون في التصعيد الإسرائيلي «مناورة» ضغط على عمان لكي تلتحق بالمصريين في سياسة أولوية المجابهة مع إيران. بالعكس، نحن نرى أن الإلحاح الإسرائيلي على تلك المجابهة هو الذي يمثّل مناورة ابتزاز جدية لتحصيل عدة مكاسب في وقت واحد: ١ ـ إحراج إدارة أوباما وإضعاف قدرتها على تقديم تنازلات جوهرية لمصلحة طهران، ٢ ـ تجميد البحث في قضية الجولان وتحييد دمشق وحلفائها ــ تحت تهديد الحرب ــ عن التدخّل في مسار الحل الصهيوني في الضفة والأردن، ٣ ـ انتزاع ترتيبات مؤاتية وبعيدة المدى من رام الله وعمّان، في سياق «الدولة البديلة».

للوهلة الأولى، قد تبدو هذه الأطروحة متناقضة مع السياسة الرسمية، الفلسطينية والأردنية. ولكن ذلك التناقض يكمن في الشكل والتفاصيل، لا في الجوهر، ما يجعل التفاوض بشأن حله ممكناً. وهذا هو، في رأيي، السبب الحقيقي لردود الطرفين الفاترة على أطروحة الدولة البديلة.

في واشنطن، أعلن محمود عباس خلال لقائه مجموعة من الباحثين والنشطاء السياسيين العرب واليهود الأميركيين، أنه «يحمل مقترح سلام جديداً يعتزم طرحه خلال لقائه أوباما، يشمل عناصر من خطة خريطة الطريق التي طرحتها اللجنة الرباعية ومبادرة السلام العربية، التي تبنّتها قمة بيروت العربية في عام ٢٠٠٢». وأوضح أبو مازن أنه «لن يطالب بعودة خمسة ملايين لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل»،

مضيفاً: «لن نقوم بتدمير إسرائيل». وأكد أن «السلطة الفلسطينية ستواصل تعاونها الأمني مع إسرائيل بغضّ النظر عن مستوى التقدم أو فقدانه في المفاوضات السياسية»، قائلاً إنّ هذا «في مصلحتنا وإسرائيل». سقف مطالب عباس في لقائه مع الرئيس أوباما، محدّد بالمطالبة بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية. وهذا مطلب تفاوضي لا يتعارض مع الأطروحة الإسرائيلية، بل يقع في سياقها. فحجم أراضي الضفة الذي سيتبع الدولة الفلسطينية في الأردن، سيكون بالطبع محل تفاوض شاق ومعقّد، لكنه لا يتناقض مع جوهر الحل المقترح.

إقامة الدولة الفلسطينية في الأردن، لا تتناقض أيضاً مع مصالح نخب السلطة الذين يجدون أنفسهم أسرى وقلقين على مستقبلهم في كانتونات الضفة، بينما ينتظرهم في عمان مستقبل سياسي مضمون بالحصول على موقع الشريك مع القصر الهاشمي في دولة ستجمع، واقعياً، شتات معظم الفلسطينيين، وتمثّل عودة إلى وضع ما قبل ١٩٦٧ المستقر في صيغة المملكة الأردنية الهاشمية. صحيح أنها ليست بحدود ١٩٦٧، ولكنها ستضمن انقلاب الوضع الذي تمردت عليه «فتح» منذ ١٩٦٥، أي سيطرة الهوية والنخب الأردنيّين على الدولة. سيكون الوضع الآن معكوساً لمصلحة الهوية والنخب الفلسطينيّين. هذه الدولة ستتيح للكمبرادور الفلسطيني كامل حصته، وأفقاً غير متاح في الضفة أو غزة أو أي مكان آخر، لمراكمة الثروات والمصالح وتظهير القوة الإقليمية والدولية للرأسمالية الفلسطينية.

وفيما يتصل بموقف عمان، فإن مبادرتها السلمية الملحاحة، ليست بعيدة واقعياً عن أطروحة الدولة البديلة. علينا أن نلاحظ هنا أن فلسطينيي الأردن ــ في معظمهم ــ مواطنون أردنيون بالفعل. وما ينقصهم هو الحصول على كوتا سياسية في الدولة. وهي كوتا ستكون مطروحة على جدول الأعمال عندما تحدث التسوية النهائية ضمن التصوّر الأردني، أي دولة فلسطينية في كانتونات الضفة وغزة، في مقابل التوطين لفلسطينيي الأردن. لكن هذه الدولة الفلسطينية الموعودة لن تكون قابلة للحياة من دون نوع من العلاقة الفدرالية أو الكونفدرالية مع شرقيّ النهر. وعندما يكون نصف الدولة

الأردنية في أيدي فلسطينيين مرتبطين مع الضفة، فإن اتجاه الأحداث سيكون واضحاً.

الأسماء والأعلام والرموز الدولتية كلها يمكن إيجاد حلول لها عند شركة «ساتشي آند ساتشي» للدعاية والإعلان، أما تفاصيل الحدود والقدس... فهي في كل الحالات موضع تفاوض. الجوهري في النهاية هو تسوية الوضع الفلسطيني واقعياً في إطار دولة قائمة وناجحة، توطن غالبية اللاجئين، هي دولة الأردن. هنا، تتقاطع المواقف الفلسطينية والأردنية ــ الرسمية ــ والإسرائيلية. وعلى هذا، فنحن لا نتوقع ردود أفعال قاطعة من رام الله وعمان تجاه تل أبيب، إلا تحت الضغوط الداخلية.

تبقى هنالك أربع مشكلات تعرقل هذا الحل، سواء بصيغته الإسرائيلية الفجة أو بصيغته الأردنية ــ الفلسطينية المحلاة. وهي:

١ ـ تريد إسرائيل تسليم مناطق الضفة للدولة الكفوءة إدارياً وأمنياً، تلك القائمة الآن في الضفة الشرقية. ولكن تغيير هذه الدولة في تركيبتها وهويتها، سوف يفكّكها سياسياً وأمنياً؛ فالدولة ليست مؤسسات بل لحمة لها عصب وهوية وتعبّر عن كتلة اجتماعية لها مصالح متجانسة ــ ولو نسبياً. وعندما يُفكّك كل ذلك، لن تكون هناك دولة. التناقض هنا هو بين الحاجة إلى الدولة الأردنية أمنياً، والحاجة إلى تفكيكها سياسياً. وهو تناقض بلا حل.

٢ ـ سوف يصطدم نخب السلطة الفلسطينية بنخب فلسطينيي الأردن الأكثر تطوراً وتجذّراً في البنية الاقتصادية والسياسية الأردنية، وكذلك بالمعارضة الإسلامية، حيث يُعدّ فلسطينيو الأردن من أقوى مؤيدي «حماس». وهكذا، سيكون هناك صراعات ــ نحن نعرف مدى عنفها ــ بين الأطراف الفلسطينيّين في الدولة الجديدة. نعني أن التناقضات الفلسطينية الأساسية بين الرأسمالية الفلسطينية التقليدية والليبرالية الدولية ــ ومركزها الأردن ــ وأبوات السلطة وأجهزتهم وفئات البزنس المرتبطة بهم، والحركة الإسلامية، سوف تجد في الأردن مدى واسعاً للانفجار. وسيجري تضخيم الصراعات وتصعيدها، وستلجأ قوى فلسطينية إسلامية، وأخرى في الترتيبات الجديدة، إلى شنّ عمليات مقاومة ضد إسرائيل، أقله لتحسين شروط

تفاوضها الداخلي.

٣ ـ من غير الممكن إعادة تركيب الدولة الأردنية لاستيعاب المشروع الفلسطيني أو حتى فلسطينيي الأردن سياسياً، والحفاظ، في الوقت نفسه على صيغة الحكم المطلق. فالمحاصصة سوف تفرض، في حال نجاحها، نوعاً من اللبننة أو العرقنة. وفي هذه الحالة، هل يمكن تصوّر أن يقوم القصر بالمشاركة في ترتيبات المحاصصة، نيابةً عن النخب الأردنيين؟ هؤلاء الأخيرون سيطالبون، عاجلاً أم آجلاً، بحصتهم، مما يضع النظام الحالي ــ ووجوده هو أساس الحل المقترح ــ في موضع التساؤل.

٤ ـ المشاريع المطروحة في صيغها المختلفة، تتجاهل المقاومة القائمة والمنتظرة من جانب التكوين الوطني الأردني الصلب، الذي لم يعد قابلاً للتفكيك أو الإذابة. ومن المفارقات أن هذا التكوين، المتكوّن منذ نهايات المرحلة العثمانية، قد تبلور وتجذّر في حراك اجتماعي أخذ مداه في ظل السياسات الرسمية منذ مطلع السبعينيات. وهو لا يزال يفرض شروطه، ويمتنع عن الاستجابة لخطط «التحديث» حتى بعد عقد كامل من اللبرلة الاقتصادية والمساعي الحثيثة لتحويل المواطنين إلى سكان، والدولة إلى شركة، والقيم الوطنية إلى قيم البزنس، في صيغة تلغي الهويات السياسية، أردنية أو فلسطينية، وتعتمد هوية ليبرالية كوزموبولوتية.

الآن، سوف يظهر، أكثر من أي وقت مضى، أن تلك الخطط والمساعي قد فشلت كلياً. فشعار المرحلة المطروح شعبياً الآن هو «فلسطين للفلسطينيين والأردن للأردنيين». ذلك يعني أن الأحداث والتطورات قد تجاوزت اتفاقيات أوسلو ومعاهدة وادي عربة وكل ما رافقهما وتبعهما من سياسات سلام عابر حقاً. ونحن لا نعود الآن إلى ١٩٩٣ ولا إلى ١٩٦٧، بل إلى ١٩٤٨.

المبادىء الأساسية التي قام عليها الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ *

الدستور هو القانون الأعلى الذي به تحفظ المبادىء العليا التي ارتضاها المجتمع لنفسه للتعايش في سلم أهلي وتفاهم اجتماعي، ضمن نظام تضمن فيه العدالة وتتأكد به الطمأنينة، بعدم تغول سلطة من السلطات ويتم تداول السلطة فيه بشكل سليم بعيد عن الغصب والتسلط . وإن إعلاء المبادىء التي يقوم عليها الدستور هو الضمان الأكبر للاستقرار وللسلم الأهلي والأمان الاجتماعي، وأي تغييب أو إنقاص للمبادىء تلك مدعاة لتعبئة عدم الرضى عند الشعب الى الحد الذي يُخل يوما ما بالاستقرار وبالسلم الأهلي (أ) .

ينتمي الدستور الأردني بنصوصه الأصلية الى عائلة دساتير النظام البرلماني. وهذا النظام الذي يعتبر محصلة قرون من النضال الإنساني، يقيم توازنا دقيقا بين السلطات، ويحافظ على حقوق الناس وحرياتهم. والنصوص التي تنظم ذلك جاءت على نحو دقيق ومتوازن، لتحقيق مبدأ سيادة الشعب وحقه المطلق في أن يحكم نفسه بنفسه.

---

* ورقة من إعداد : المهندس ليث شبيلات (سياسي ونقابي) والأستاذ نجيب الرشدان (رئيس محكمة التمييز الأسبق) والأستاذ الدكتور محمد الحموري (أستاذ الحقوق والوزير الأسبق)

وإن من أركان أي دستور في العالم المواد الأولى فيه لأنها بمثابة المرتكز الذي يُبنى عليه ما بعده مما يجب أن يتجانس مع المقدمة. وقد قررت المادة الأولى من دستورنا في الفصل الأول منه والمعنون (الدولة ونظام الحكم فيها) بأن:

«المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي».

وفي هذه المادة مبادىء مقيدة عديدة، على رأسها بالترتيب أن المملكة دولة هويتها عربية لا جدال فيها، وأن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية يتفاعل مع قضاياها ويتحرك لنصرة أي جزء منها ويسعى بالضرورة نحو الوحدة العربية ، وواجب الحكومات في جميع برامجها الالتزام بهذا التوجه وعدم التحول عنه بشعارات وسياسات مرتدة ، أو القفز فوقه نحو تحالفات فوق. عربية(ب). ولقد قامت الدولة الأردنية مستندة الى مشروعية الثورة العربية الكبرى وقائدها الشريف الحسين بن علي ملك العرب . ولقد ضحى الشريف الحسين بملكه لأنه رفض أن يتنازل عن فلسطين وعن الدولة العربية الواحدة .

والمبدأ الراسخ الثاني أن نظام الحكم في المملكة قائم على ركنين: ١. النيابة ممثلة للشعب ، و ٢. الملكية الوراثية ممثلة بالهاشميين المحددين في الدستور، ليمارس صاحب الحق فيهم مهام الملك الدستوري. وبتقديم النيابة على الملكية استقام الأمر في المملكة ليتوافق مع الفقه الدستوري النيابي . فحسم الأمر أولا على أن الدستور ليس منحة من الملك الى رعاياه ، بل إن الشعب الأردني ممثلا بالمجلس التشريعي الأردني الخامس هو الذي أعلن البلاد الأردنية في عام ١٩٤٦ دولة مستقلة استقلالا تاما ، وهو الذي أعلن في نفس الوقت بأن البلاد مملكة، بايع أهلها الممثلون بالمجلس التشريعي الملك عبدالله الأول ملكا عليهم. فالذي يبايع مقدم دائما على المبايَع لأن الأول هو مصدر السلطات. وعلى هذا جاءت المادة الرابعة والعشرون منسجمة مع المادة الأولى بإعلانها الأمة مصدرا للسلطات ، وحيثما ذُكر مجلس الأمة تقدم

ذكره على غيره بما في ذلك الملك ، ليستقيم الأمر مع كون النظام نيابيا ملكيا. والنظام النيابي قائم على فصل السلطات، وأي افتئات من سلطة على أخرى يعتبر مفسدة كبرى وعدوانا على النظام برمته. وتتقدم السلطات السلطة التشريعية الممثلة للشعب مصدر السلطات، حيث يأذن الشعب للحكومة من خلال منح نوابه الثقة بها أن تمارس أعمالها وفقا لقوانين تصدر عن سلطته التشريعية ، وأعطى المجلس النيابي كذلك سلطة الرقابة على الحكومة ومحاسبتها واتهامها وتقديمها للمحاكمة، لتستقيم بذلك السيادة للأمة مصدر السلطات .

وفي النظام النيابي يكون الشعب من خلال مجلس الأمة صاحب الحق في التشريع إعمالاً لمبدأ الأمة مصدر السلطات ، إذ لا يكون قانونا إلا ما يوافق عليه المجلس . كما يراقب الشعب حكومته ويحاسبها بواسطة نوابه ومجلسهم . وبهذا فقط تستقيم الديمقراطية وتكون موفقة وبغير ذلك تكون اسما دون مسمى. ولا يجوز في النظام النيابي إصدار مراسيم تشريعية من السلطة التنفيذية (وهو ما سمي عندنا قوانين مؤقتة) إلا عند تحقق شروط قاسية صارمة حددها الدستور، وهذا مبدأ دستوري لا يجوز التلاعب فيه ، ولا يملك مجلسا النواب والأعيان تغيير هذا المبدأ أو التوسع فيه أو العدوان عليه ، وجعل الصفة النيابية الأصلية الأصيلة للنظام مجرد لغو. وبغير ذلك يتحقق الاستبداد بعينه (جمع سلطة التشريع الى سلطة التنفيذ). ولقد كان دستورنا، قبل المساس بأساسيات أخرجته عن أهم أسسه وغاياته ، مراعيا بالكامل لهذا المبدأ، فجعل إصدار القوانين المؤقتة حصرا (١) لمواجهة الكوارث العامة، (٢) وحالة الحرب والطوارىء ، (٣) في الحاجة الى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل. وحتى بعد التعديل الذي أدخل على المادة الدستورية رقم (٩٤) ، رغم سوء المقصد من وراء إجرائه ، والذي ألغى الحالتين الأوليين وأحل مكانهما شرطا أكثر اتساعا يتمثل في توافر حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير، فإن استقلالا حقيقيا للقضاء كفيل بتعطيل جميع القوانين المؤقتة التي صدرت استنادا الى هذا التعديل في السنين الماضية ، إلا ما ندر منها. فالتعديل أو ربط الصلاحية بإصدار القوانين المؤقتة

بالضرورة التي لا تحتمل التأخير، يجعل القاضي العادل الذي لا سلطان عليه سوى ضميره، والذي لا يخضع لهيمنة السلطة التنفيذية وأجهزتها، لا يجد أية صعوبة في إقرار ما يعرفه عامة الناس من عدم وجود حالة ضرورة وراء أغلب القوانين المؤقتة، وحتى القاضي الأضعف، إن سلم من هيمنة السلطة التنفيذية، فإنه لا يستطيع أن يتهرب من كون الدستور كلا يفسر بعضه بعضا، وأن الضرورة تحددت مدلولا نصا في المادة (١.١٣) من الدستور بـ (الحرب، وقوع خطر عام، حريق، طوفان، مجاعة، زلزال، مرض وبائي شديد، آفات حيوانية أو حشرية أو نباتية أو أية آفة أخرى مثلها أو في أية ظروف أخرى قد تعرّض سلامة جميع السكان أو بعضهم الى خطر). يؤكد ذلك القرار الذي أصدرته محكمة العدل العليا رقم ١٩٩٧/٢٢٦ الصادر بتاريخ ٢٦/ ١٩٩٨/١ (مجلة النقابة ١٩٩٨، ص ٣٨٩)، المتعلق بمدى دستورية قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧، وتحديد مدلول عبارة «ضرورية لا تحتمل التأخير»، فقررت المحكمة ما يلي:

يستفاد من المادة (٩٤) من الدستور الأردني، بأن الدستور منح السلطة التنفيذية صلاحية إصدار القوانين المؤقتة بشرط أن تتوافر الشروط التالية: (١) أن يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل. (٢) وجود حالة ضرورة أي وجود أمور تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير. (٣) أن لا تخالف القوانين المؤقتة الدستور. وعليه وحيث أن مجلس الأمة حين إصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧ لم يكن منعقدا وأن حالة الضرورة المشار إليها في المادة أعلاه تتمثل في نشوء خطر جسيم يتعذر مواجهته بالطرق القانونية العادية كالحرب والكوارث والفتن الداخلية لم تكن متوفرة لأن معالجة أوضاع الصحافة ... ليس خطرا جسيما داهما ولا وضعا طارئا ملحا شأنها شأن الكوارث أو الحروب التي تنشأ فجأة أو الفتنة التي تستوجب مجابهة سريعة لئلا ينتشر خطرها فتهدم كيان الدولة. ذلك أن حالة الضرورة تقاس بوجود أحداث مفاجئة تشكل خطرا جسيما وبما أن الأوضاع التي عالجها القانون المؤقت المذكور قائمة منذ شهور سابقة فيكون عنصر المفاجأة

والمداهمة قد انتفى وبالتالي انتفت حالة الضرورة ... والدليل على ذلك أن القانون المؤقت المذكور قد طلب من الصحف توفيق أوضاعها لتلائم نصوص القانون المؤقت خلال ثلاثة أشهر ومن ثم ثلاثة أشهر أخرى أي بعد ستة أشهر وهذا ينفي وجود حالة الاستعجال مما يعني أن إصدار هذا القانون كان يمكن تأجيله الى حين انعقاد مجلس الأمة وبذلك يكون مخالفا للدستور.» (ولقد تكررت هذه المبادىء في القرار الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة العدل العليا رقم (٣٤١) بتاريخ ١٩٩٨/١/٢٦).

وفي النظم النيابية لا يغيب مجلس النواب مطلقا إلا عند حله لأسباب تبرر الحل دستوريا ، إذ عندها يستوجب الدستور إجراء الانتخابات ، لأن تغييب مجلس النواب لغير السبب المذكور، فيه انقلاب على الشعب مصدر السلطات، ويعتبر تغييب المجلس هدم للركن الأساسي للنظام، ولا يسمح الفقه الدستوري للنظام البرلماني بحل المجلس النيابي إلا بسبب يتم تحديده في قرار الحل، والذي يكون عادة اختلاف المجلس مع الحكومة، لذلك فإن الحكومة التي تحل المجلس في النظام البرلماني تقدم استقالتها فرضا وذلك للاحتكام الى الشعب مصدر السلطات. وتجري الانتخابات حكومة انتقالية تشكل بعدها حكومة جديدة تطلب ثقة مجلس النواب، ولا يجوز حل المجلس لنفس السبب مرتين، إذ بغير ذلك يحدث عدوان على الشعب. وهكذا بالفعل كان دستورنا قبل المساس بتوازناته الدقيقة التي بها وبها وحدها تحفظ حقوق الشعب. وعلى الحكومة أن تقدم بيانها الوزاري الى المجلس حالا. وهكذا كان دستورنا قبل التعديلات المجحفة التي أدخلت عليه. وفوق ما سبق، فإن التعديلات سمحت للحكومة باعتبار كتاب التكليف بيانا وزاريا إذا كان المجلس غير منعقد أو منحلا، وفي هذا نسف للديمقراطية وتعزيز للتسلط الحكومي وهدم إضافي لركن النظام الأساسي الأول: النيابة. بل أكثر من ذلك فقد سبب الاحتلال الصهيوني تعديل الدستور قسرا من أجل معاجلة وضع الاحتلال وعدم إمكانية إجراء انتخابات في جزء من أراضي المملكة، فوضعت نصوص استثنائية تسمح بتغييب المجلس عند وجود ظروف قاهرة خارجة عن الإرادة، وكان يجب على هذه النصوص أن تزال فور فك الارتباط لا أن

تسمح الحكومة لنفسها أن تستعملها دون وجه حق مثل حل مجلس النواب الثالث عشر دون ذكر الأسباب في إرادة الحل ، وتأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى، دون توافر الظروف المطلوبة، لأن الظرف القاهر هو حالة لا يمكن توقعها ولا يمكن دفعها ولا يجوز أن تكون من خلق من يتعذر بها. ومثل هذا الظرف القاهر لم يتوافر مطلقا عندما أجلت الحكومة انتخابات المجلس الرابع عشر. تلك التعديلات الاستثنائية التي يتم الاستناد إليها في تغييب مجلس النواب، تشكل نسفا للنظام النيابي وتعتبر عين الحكم التسلطي الاستبدادي.

وفي ظل دساتير النظام البرلماني، لا ينفق فلس دون إذن من السلطة التشريعية التي تقيد الإنفاق بقانون موازنة، وإن مشروع قانون الموازنة يبحثه المجلس في مناقشة عامة، ويتم التصويت عليه بالمناداة، مثل التصويت على الثقة، حتى إن جلسة مناقشة الموازنة لتعتبر جلسة تجديد الثقة بالحكومات. وفي الشأن المالي المنضبط في الدستور لا يجوز حتى نقل نفقة من فصل الى فصل في قانون الموازنة إلا بموافقة مجلس النواب، أي بقانون معدل (ت). وإن تغييب البرلمان بكل عدم اكتراث، والإنفاق دون رقابة برلمانية ودون قانون موازنة مقر من البرلمان، وتحميل الخزينة نفقات وأعباء، دون الرجوع الى المجلس السيادي الذي يمثل الشعب (ث) هو قمة الاستبداد والفردية، ولا يمكن أن يعتبر إلا انقلابا على الدستور يجب أن يعاد عنه بأسرع وقت.

وفي النظام النيابي الملكي ليست الإرادة الملكية إرادة الملك المطلقة كما يظن من غابت عنهم الثقافة الدستورية، وإنما هي قرار إداري ينبغي بحكم الدستور أن يكون موقعا من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين، وبعد ذلك يوشح بالتوقيع الملكي لإبداء الموافقة. ويمارس الملك سلطته التنفيذية بواسطة وزرائه، والوزير هو الذي يكون عضوا في مجلس الوزراء ويشترك مع هذا المجلس في إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية وتطرح به الثقة أمام مجلس النواب ويعتبر مستقيلا أو مقالا عند استقالة رئيس الوزراء ...(ج) . ولذلك فإن وزير البلاط مثلا لا

ينطبق عليه المركز القانوني الخاص بالوزراء وفقا للدستور، ومن ثم فإن الملك لا يمارس صلاحياته بواسطة وزير البلاط.(ح) وفوق ذلك، فإن إيفاد وزير البلاط أو رئيس الديوان الملكي أو مدير المخابرات في مهمات سياسية للدولة ولتسليم رسائل رسمية باسم الدولة والتحدث باسمها إجراء مخالف للدستور، لأن إدارة شؤون الدولة منوطة بمجلس الوزراء وهم ليسو جزءا منه. كما أن التوسع في إحداث وظائف في الديوان الملكي تكون لها أبعاد تنفيذية أو مؤسسية مخالف للدستور أيضا، لأن ذلك يسبب ازدواجية غير مقبولة دستوريا، فضلا عن أنها ذات كلفة معنوية ومادية باهظة. ومثل هذا الوضع يعتبر خلطا بين النظام الملكي والنظام الرئاسي (الجمهوري) الذي يمارس فيه رئيس الدولة مهمات مباشرة لأنه ينتخب. مع أنه حتى في النظام الرئاسي فإن رئيس الدولة يمارس المهمات المنوطة مسؤولية ملفاتها به بواسطة وزراء في الحكومة وليس من خلال مستشارين في ديوان الرئاسة: وهؤلاء الوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب الذي يمثل سيادة الشعب.

إن استقرار البلاد في النظام النيابي الملكي يكون في إخلاء مسؤولية الملك من كل تبعة ومسؤولية (خ). ووفقا لمبدأ تلازم السلطة والمسؤولية الذي يعتبر ركنا أساسيا في النظام البرلماني، فإن كل من يمارس سلطة يكون مسؤولا عن هذه الممارسة أمام ممثلي الشعب. وحيث أن رئيس الدولة في النظام النيابي الملكي مصان من كل تبعة ومسؤولية، فإنه بالضرورة لا يمارس أية سلطة، بل إن وزراءه هم الذين يمارسون السلطة ويخضعون بذلك للمساءلة. وبسبب من هذه المسؤولية فإن من حق أي من الوزراء ألا يوقع الإرادة الملكية إن وجد ما فيها غير مناسب، لأنه وحده أو مع الزملاء الذين وقعوا معه مسؤولون عنها وليس الملك. ولا يجوز لأي مسؤول أن يحتمي خلف توقيع الملك، لأن الملك لا يمارس سلطة، بل إن الذي يمارس السلطة هو رئيس الوزراء والوزراء، وفي جميع الحالات فإن مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء مسؤولية مشتركة.

وانطلاقا من مبدأ تلازم السلطة والمسؤولية المذكور، فإنه في النظام النيابي الملكي لا يسمح لأي من العائلة المالكة تبوء أي منصب متعلق بالشأن العام وله آثار قانونية

أو تأثير على السياسة العامة للمملكة وذلك لعدم إمكانية إقامة مسؤولية أعضاء الأسرة المالكة من الناحية الواقعية ، إذ أن الشأن العام كله منوط بمجلس الوزراء. إن مجلس الوزراء ومن ورائه مجلس النواب لا يستطيع من الناحية الفعلية أن يحاسب أحدا من أعضاء الأسرة المالكة يتولى رئاسة هيئة أو مؤسسة لها صلة بالشأن العام أو الوظيفة العامة، حتى ولو كان ما يقومون به له صلة بالمصلحة العامة، ومن ثم تصبح رقابة المجلسين، مجلس الوزراء ومجلس النواب، من الناحية الدستورية لغوا، لأنها رقابة على جهات يتعذر إخضاعها للمحاسبة (د).

وفي النصوص الأصلية في دستور ١٩٥٢، كانت مدة الدورة العادية لمجلس النواب ستة أشهر مع أنه لا ينظر فيها سوى بضعة قوانين وفي أهم تقرير رقابي: تقرير رئيس ديوان المحاسبة المرتبط بالمجلس. ولكن تم تعديل ذلك الى الأسوأ بجعل مدة الدورة العادية أربعة أشهر. ومع أن الحكومات اعترفت بعد ذلك بأهمية المدة التشريعية إذ جعلت مدة المجلس الوطني الاستشاري غير الدستوري الذي أنشىء لتغطية الفراغ الناشىء عن غياب المجلس النيابي (بسبب الاحتلال) أحد عشر شهرا !!!! رغم أنه مجلس غير دستوري، إلا أنها لم تتقدم بمشروع تعديل للدستور يجعل مدة الدورة العادية للمجلس عشرة أشهر على الأقل من أجل القيام بالواجب التشريعي أمام سيل القوانين الذي يحتاج الى عمل تشريعي يومي في أثناء الدوام الرسمي وبعد الدوام، وفوق كل ذلك لإبقاء الوضع الرقابي قائما لأطول مدة. وذلك بكل تأكيد لعدم رغبتها البقاء مدة طويلة تحت سلطان المحاسبة النيابية، والذي عليه بنيت فلسفة النظام البرلماني.

ومجلس الأمة يتألف من مجلس النواب الذي ينفرد في حق محاسبة الحكومة، ومجلس الأعيان الذي هو جزء من مجلس الأمة/الشعب وليس مجلسا استشاريا للملك كما يسميه كثير من ضحلي الثقافة الدستورية هذه الأيام، مع أن التعديلات الدستورية المجحفة قد نقلته عمليا من جزء من مجلس الشعب ليصبح للأسف المجلس الذي يعتقدون، وفي ذلك إخلال جسيم بتوازن السلطات وفي التوازن بين

الركن الأول للنظام: الشعب ونيابته، وبين الركن الثاني: العرش. ففي النصوص الأصلية لدستور عام ١٩٥٢ كانت مدة العضوية في مجلس الأعيان ثماني سنوات غير قابلة للعزل (نكرر: غير قابلة للعزل). وقد حدد الدستور الطبقات السبع التي يعين منها مجلس الأعيان والطبقة الثامنة ممن ماثل أعضاء الطبقات السبع ممن لا يشك في تقديمهم خدمات هامة للأمة وحيازتهم على ثقة الشعب كما هو الحال بالنسبة لرؤساء الوزارات السابقين ورؤساء مجلس النواب والنواب الذين فازوا بالانتخابات لا أقل من مرتين، وكبار القضاة في التمييز والاستئناف. من أجل ذلك فقد كان مجلس الأعيان مدافعا عن حقوق الشعب في بعض المرات أكثر من مجلس نواب أتت به حكومة بالتزوير، وهنالك عدة وقائع تدل على ذلك. ولكن عندما أدخل تعديل دستوري يسمح بعزل العين في أية لحظة، والذي أصبحت مدة تعيينه أيضا أربع سنوات بدلا من ثماني، وتم تجاهل شروط العضوية عند التعيين، انقلب مجلس الأعيان عمليا من جزء من السلطة التشريعية الى امتداد للسلطة التنفيذية في جسم السلطة التشريعية بحكم الواقع.

وهكذا، وصل الخلل في تعديل نصوص الدستور في تطبيق القائم منها الى حد كبير. فما هو العمل؟ والجواب، ليس هناك من بديل إلا بالعودة الى دستور عام ١٩٥٢.

الهوامش:

أ.لقد ذهب العميد ديجي، شيخ القانونيين الدستوريين في فرنسا، الى حد القول: «إن من حق كل انسان أن يقاوم تطبيق تشريع يتعارض مع المبادىء القانونية العليا (المتمثلة في الدستور) بكل أنواع المقاومة: بالمقاومة السلبية ... وبالمقاومة الدفاعية ... وبالمقاومة الهجومية ....». ويضيف: «أن القوة الملزمة لمبادىء القانون الأعلى تأتي من أن الإخلال بهذه المبادىء يرتد أثره في الشعور العام، فيحس الجمهور أن العدل يقتضي تدخل السلطة العامة لقمع هذا الإخلال، وظاهر أن خطوة أخرى في هذا الطريق، تؤدي به الى أن يقول: إذا صدر تشريع باطل يخل بمبادىء القانون الأعلى الملزمة، وأحس الجمهور أن العدل يقتضي تدخل السلطة العامة لقمع هذا الإخلال، ولم تتدخل هذه السلطة، فإن الجمهور يستفزه هذا الإخلال شيئا فشيئا كلما تزايدت جسامته، حتى إذا أصبح لا يستطيع عليه صبرا تدخل هو بدلا من السلطة العامة وحل محلها في قمعه، وهذه هي الثورة.» (الدكتور عبد الرزاق السنهوري في دراسته بعنوان «مخالفة التشريع للدستور»

المعاد نشرها في كتاب صدر في عمان بالعنوان المذكور عام ١٩٩٨، ص١٥٢).

ب. يقسم الملك على المحافظة على الدستور وعلى حماية الأمة. فإذا انحرفت حكومته تحت ضغوط الاحتلال مثلا أو أية ضغوط لم تمكنه من عزلها فإن واجبه عدم إبرام معاهدات تنتقص من سيادة الأمة. ففي المغرب الشقيق رفض الملك محمد الخامس التوقيع على ما أرادته فرنسا منه وسبب له ذلك النفي لكنه حمى بلاده وعاد من المنفى بعد ذلك عودة الفاتحين مكتسبا شرعية نضالية مضاعفة إضافة الى الشرعية التاريخية التي ورثها من إرث مئات السنين.

ت. لقد رفض المجلس العالي لتفسير الدستور الموافقة على نقل (٣٠٠٠) دينار من فصل في الموازنة الى فصل آخر رغم أن موضوع الإنفاق كان في غاية الأهمية العاطفية للشعب الأردني الذي فجع باغتيال الملك المؤسس، فالمبلغ كان يراد له أن يصرف على تعبيد الطريق الى ضريح الشهيد (قرار رقم ١ لسنة ١٩٥٤) فأية أعصاب ورباطة جأش كانت عند القضاة والأعيان أعضاء المجلس العالي إذ يرفضون إضفاء شرعية على مخالفة دستورية، حتى ولو كانت لتكريم الملك المؤسس الراحل ويصرون على أن على الحكومة أن تنتظر الدورة العادية للمجلس لإجازة الطلب. تلك كانت دولة، وذلك كان نظاما قبل أن يعتدى على الدستور ومبادئه التي يجب أن لا تمس.

ث. الركن الأول للنظام والرمز الأعلى لمفهوم السيادة هي النيابة لتمثيلها للشعب مصدر السلطات. وفي النظم الدستورية، الجمهورية منها والملكية، يعطي مجلس الشعب أو النواب أو الجمعية الوطنية هالة من التعظيم البروتوكولي لا تعطى لأحد. ففي الملكية منها يدخل الملك رئيس السلطة التنفيذية المجلس مرة واحدة في السنة فقط لافتتاح الدورة العادية يقابل فيها بالتكريم اللازم ولكن بعد ذلك لا يدخل المجلس سوى حكومته التي تنال من المحاسبة ما يتناسب مع أعمالها فهو مجلس للرقابة والحساب وليس مجلسا للمدح والإطراء. وفي النظم الدستورية التي تعظم الأمة لا يستقبل رئيس الجمعية الوطنية أو البرلمان أحدا إلا في مبنى الشعب. ولا يسمح البروتوكول له أبدا بالذهاب الى المطار للمشاركة في استقبال رؤساء الدول الذين يستقبلون من قبل رؤساء السلطة التنفيذية. وإن أعلى تكريم يحصل عليه ضيف رسمي للبلاد، وليس أي ضيف بل ضيف له مواقف مميزة وفوق العادة للأمة المضيفة، دعوته لمجلس النواب في جلسة خاصة. أما عندنا فحتى السلطة القضائية تم نزع هيبتها من جديد بإشراك رئيس المجلس والمجلس في بروتوكولات الاستقبال والاحتفالات وفي الظهور في مناقشات إعلامية وفي خلوات ينفق عليها رجال الأعمال فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ج. انظر قرار رقم (٤) لسنة ١٩٥٦ الصادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور.

ح. انظر نفس القرار أعلاه.

خ. المادة (٣٠) من الدستور.

د. رفض الملك المؤسس وساطات رجالات البلاد من أجل تعيين الشريف فواز مهنا المعماري الكفؤ في بلدية عمان قائلا: «إن هذا البلد فقير ولا يحتمل أكثر من شريف واحد».

المادة	المادة كما في الدستور الأصيل (١٩٥٢)	المادة كما هي الآن في الدستور المعدّل
٣٣	الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات.	الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقات.
٤-٣٤	الفقرة لم تكن موجودة	للملك أن يحل مجلس الأعيان أو يعفي أحد أعضائه من العضوية.
١-٤٥	يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو بموجب أي قانون أو نظام وضع بمقتضاه إلى أي شخص أو هيئة أخرى.	يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو بموجب أي تشريع آخر إلى أي شخص أو هيئة أخرى.
٣-٥٤	على كل وزارة تؤلف أن تتقدم إلى مجلس النواب خلال (٣٠) يوما من تاريخ تأليفها إذا كان المجلس منعقداً وخلال شهرين إذا لم يكن منعقداً ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة على هذا البيان. وإذا كان المجلس منحلا فعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة عليه خلال خمسة عشر يوما من اجتماع المجلس الجديد.	يترتب على كل وزارة تؤلف أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها إذا كان المجلس منعقدا وأن تطلب الثقة على ذلك البيان وإذا كان المجلس غير منعقد أو منحلاً فيعتبر خطاب العرش بياناً وزارياً لأغراض هذه المادة.
٥٧	يؤلف المجلس العالي من رئيس أعلى محكمة نظامية رئيساً ومن ثمانية أعضاء أربعة منهم من أعضاء مجلس الأعيان يعينهم المجلس بالاقتراع وأربعة من قضاة المحكمة المذكورة بترتيب الأقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الأقدمية أيضاً.	يؤلف المجلس العالي من رئيس مجلس الأعيان ومن ثمانية أعضاء ثلاثة منهم يعينهم مجلس الأعيان من أعضائه بالاقتراع خمسة من قضاة أعلى محكمة نظامية بترتيب الأقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الأقدمية أيضاً.
١-٦٥	مدة العضوية في مجلس الأعيان ثماني سنوات ويتجدد تعيين نصف الأعضاء كل أربع سنوات ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة تعيينه.	مدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنوات ويتجدد تعيين الأعضاء كل أربع سنوات ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدته منهم.
١-٦٨	مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية .	مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية وللملك أن يمدد مدة المجلس بإرادة ملكية إلى مدى لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين.
٥-٧٣	(لم تكن الفقرة موجودة)	إذا طرأ خلال فترة التأجيل المبينة في الفقرة السابقة ظروف طارئة تقتضي تعديل الدستور فللملك بناء على قرار مجلس الوزراء دعوة مجلس النواب السابق للانعقاد في دورة استثنائية بهذه الغاية.
٢-٧٤	الحكومة التي يحل المجلس في عهدها تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحل على أن تجري الانتخابات حكومة انتقالية لا يحوز لأي وزير فيها أن يرشح نفسه لهذه الانتخابات.	(ألغيت الفقرة)
٣-٧٩	تبدأ الدورة العادية لمجلس الأمة في التاريخ الذي يدعى فيه إلى الاجتماع وفق الفقرتين السابقتين ، وتمتد هذه الدورة أربعة أشهر ، إلا إذا حل الملك مجلس النواب قبل انقضاء تلك المدة ، ويجوز للملك أن يمدد الدورة العادية مدة أخرى لا تزيد على ستة أشهر لإنجاز ما قد يكون هنالك من أعمال ، وعند انتهاء الأشهر الأربعة أو أي تمديد لها ينفض الملك الدورة المذكورة.	تبدأ الدورة العادية لمجلس الأمة في التاريخ الذي يدعى فيه إلى الاجتماع وفق الفقرتين السابقتين ، وتمتد هذه الدورة أربعة أشهر ، إلا إذا حل الملك مجلس النواب قبل انقضاء تلك المدة ، ويجوز للملك أن يمدد الدورة العادية مدة أخرى لا تزيد على ثلاثة أشهر لإنجاز ما قد يكون هنالك من أعمال ، وعند انتهاء الأشهر الأربعة أو أي تمديد لها ينفض الملك الدورة المذكورة.
٢-٨٨	(لا	أما إذا شغر محل أحد أعضاء مجلس النواب في أية دائرة

		المحل أمر متعذر يقوم مجلس النواب بأكثرية أعضائه المطلقة وخلال شهر من تاريخ إشعاره بذلك بانتخاب عضو لملء ذلك المحل من بين أبناء تلك الدائرة الانتخابية ممن تنطبق عليه أحكام الدستور وذلك بالطريقة التي يراها مناسبة
٩٤-١	عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة لمواجهة الطوارئ الآتية بيانها: أ- الكوارث العامة. ب- حالة الحرب والطوارئ. ج- الحاجة الى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل. ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب أن لا تخالف أحكام الدستور قوة القانون على أن تعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده فإذا لم يقرها وجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك أن يعلن بطلان نفاذها فوراً ومن تاريخ ذلك الإعلان يزول ما كان لها من قوة القانون على أن لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة.	عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير أو تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب أن لا تخالف أحكام هذا الدستور قوة القانون على أن تعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده وللمجلس أن يقر هذه القوانين أو يعدلها أما إذا رفضها فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك أن يعلن بطلانها فوراً ومن تاريخ ذلك الإعلان يزول مفعولها على أن لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة.
٩٥-١	لكل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أن يقترح وضع مشروع قانون على أن تحال هذه الاقتراحات على اللجنة المختصة في المجلس للتدقيق وابداء الرأي فيها فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في إما في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها.	يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء أي من مجلسي الأعيان والنواب أن يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في المجلس بإبداء الرأي فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها.
١٠٢	تمارس المحاكم النظامية في المملكة الأردنية الهاشمية حق القضاء على جميع الأشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء إلى محاكم مدنية أو محاكم خاصة بموجب أحكام هذا الدستور أو أي قانون آخر نافذ المفعول .	تمارس المحاكم النظامية في المملكة الأردنية الهاشمية حق القضاء على جميع الأشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء إلى محاكم مدنية أو محاكم خاصة بموجب أحكام هذا الدستور أو أي تشريع آخر نافذ المفعول .

الإخوان المسلمون
في مملكة عبد الله الثاني

ليس التعارض الأخوي بين تيّاري ما يعرف ب « الصقور » و«الحمائم» بجديد على الحركة الإسلامية الأردنية، لكن في خريف ٢٠٠٧ ، بدأت تتضح معالم الإنشقاق بين هذين التيارين . ففي خطوة مفاجئة، قام «الحمائم»، بانقلاب داخلي: تخلّى عن شروط ضمان نزاهة الانتخابات النيابية ــ فيما لم يشهد الأردن هذا الحجم من التدخلات الحكومية في التحضير المسبّق لنتائجها، بل قُل تعيين الفائزين فيها ــ وعقد صفقة المشاركة فيها، ونيل حصّته من التعيينات الانتخابية بالشروط التي حدّدها رئيس الوزراء معروف البخيت، وهي:

أوّلاً، استبعاد الأمين العام لحزب «جبهة العمل الإسلامي»، زكي بني رشيد وأنصاره من «الصقور» المقرّبين من «حماس» من قائمة المرشّحين الإسلاميّين. وهؤلاء كانوا يؤيدون مقاطعة الإنتخابات ، ردا على الهجمة الحكومية الأمنية على رموزهم ومواقع نفوذهم .

ثانياً، استبعاد تأليف قائمة موحّدة مع أحزاب المعارضة القومية ، حسبما كان يهدد الصقور. الأرجح على سبيل المناورة. لتكوين جبهة معارضة مؤيدة لحماس في البرلمان الأردني،

ثالثاً، وقف مقاومة الإجراءات الحكوميّة الخاصّة بتجريد الإخوان من أذرعتهم الاقتصادية والخيرية. وهي أذرع يسيطر عليها الحماسيون.

ولقد كانت الحركة الإسلامية الأردنية، تعيش، منذ أواسط ٢٠٠٦، هجمة حكومية وأمنية، حامية الوطيس تستهدف لجم الحركة سياسيا من خلال حملة إعلامية متصلة، وإضعافها بنيويا من خلال السيطرة على مؤسساتها الاقتصادية.

يجب القول هنا إن التسمية الإعلامية للتيارين: «صقور» و«حمائم» هي مضللة إلى أبعد حد. فلطالما أظهر الصقور حمائميتهم في السياسة السياسة الداخلية، بينما حاول الحمائم أن يكونوا صقورا في هذا الميدان، مثلما سيتضح لاحقا. الأصحّ أن نسمي التيارين على أساس جوهر خطيهما السياسيين: فالصقور هم تيار حمساوي. والعلاقة مع حماس والدفاع عنها هو عنوان سياساتهم. بينما الحمائم يمثلون تيارا محليا ينوس بين التفاهم الضمني مع الحكم في مواجهة نفوذ حماس والحماسيين في البلد، وبين المطالبة بإصلاح سياسي جذري.

الإسلاميّون الاثنان والعشرون الذين ترشحوا لإنتخابات ٢٠٠٧، ينتمون إلى فئتين من التيار المحلي، وهما مخضرمو الحركة الإسلامية ممن تبوّأوا مناصب رسمية في الماضي، مثل رئيس مجلس النواب الأسبق، الدكتور عبد اللطيف عربيات، وقيادات جديدة ذات توجّهات محلية إصلاحية، مثل نائب الأمين العام لـ «الجبهة»، إرحيل الغرايبة الذي رُشّح في أكثر الدوائر الانتخابية أهمية من الناحية السياسية، وهي دائرة عمّان الثالثة.

ومثلت هذه الترشيحات، من الناحية التقنيّة، تقدماً ملموساً في مجال المستوى والثقافة والأداء، مقارنةً بأعضاء الكتلة الإسلامية السابقة التي تميّزت بأدائها الضعيف، وكانت خليطاً من المتطرّفين وخطباء المساجد والوجهاء المحلّيين. إلا أنها، من الناحية السياسية، تمثّل اتجاهاً إلى القبول بمطالب النظام بإعادة هيكلة حركة «الإخوان المسلمين» أردنياً، ونزع أظفارها واستقلالها المالي، وفصم عُرى علاقاتها المتعدّدة الأشكال مع حركة «حماس»، وإعادة بنائها في النهاية، بما ينسجم مع

توجّهات المملكة في عهد الملك عبد الله الثاني.

انسجم هذا التوجّه الحكومي مع اتجاه مؤثّر داخل الحركة الاسلامية يسعى بدوره إلى الخلاص من تأثير «الحمساويّين» و«الصقور»، من وجهة نظر إخوانيّة تقليديّة، أو من وجهة نظر تيارات من الجيل الثاني من القيادات الإسلامية ،محلّيةوحداثية، تسعى إلى تطوير الحياة السياسية الأردنية من خلال تكوين جبهة ديموقراطية مع قوى وشخصيات معارضة من العلمانيّين.

منذ إلغاء الأحكام العرفية عام ١٩٨٩، احتلّت حركة الإخوان المسلمين، فضاء الحياة السياسية الأردنية، من دون أن تقدّم خلال الفترة العصيبة من قمع الحركات اليسارية والقومية والوطنية، في العقود الثلاثة الممتدّة منذ ١٩٥٧، أي جهود أو تضحيات. ففي تلك العقود، كان «الإخوان» هم الحزب الوحيد المصرَّح به، وتمتّعوا برعاية خاصة من القصر، وشاركوا في الحكومات، وتولّوا أرفع المناصب، وخصوصاً في المجال التربوي.

لم يشارك «الإخوان»، على أي مستوى، في انتفاضة نيسان ١٩٨٩ التي استندت إلى قوى عشائرية ويسارية بالدرجة الأولى. وقد زُجَّ بمناضلي الحركة الديموقراطية بالسجون وطوردوا، قبل أن يتراجع النظام وينتقل من الشكل العرفي إلى الشكل نصف الديموقراطي. ومع ذلك، حصد الإسلاميون النتائج، ربما جزئياً، بسبب ما كانوا يتمتّعون به من قدرة على البناء التنظيمي في المرحلة العرفية. إلا أنّ هناك سببين أكثر أهمية: تصدّيهم لتمثيل الجمهور الأردني من أصل فلسطيني من جهة، والدعم المتعدّد الأشكال من نظام الملك حسين.

كان الملك الراحل متمسّكاً باستراتيجية وحدة الضفّتين تحت عرشه، بينما «الإخوان» يمثّلون قوّة فلسطينيّة داخل الأردن، واتضح أنهم يمثّلون قوّة موازية داخل الأراضي الفلسطينية، هي الأقدر على منافسة قوى منظّمة التحرير الفلسطينية، الخصم التقليدي للنظام الأردني حينها.

وهكذا التقت مصالح الفريقين.

قدّم الملك حسين رعاية استثنائية لحركة «حماس»، المنبثقة عن «الإخوان»، الذين بذلك ارتفع شأنهم أكثر فأكثر. وخلال التسعينيات، قدّم «الإخوان»، ثلاث خدمات جليلة إلى النظام الأردني:

أوّلاً تصدّروا واستوعبوا الحركة الجماهيرية الجبّارة التي انطلقت وخرجت عن السيطرة، دفاعاً عن العراق في مواجهة العدوان الأميركي عام ١٩٩١، فجوّفوها من داخلها، وحرفوها عن التبلور في برنامج سياسي لتغيير مجمل نهج السياسة الخارجية الأردنية، لمصلحة خطاب ديماغوجي بدّد الحركة الجماهيرية إلى فراغ.

ثانياً امتنعوا عن تقديم أي دعم للانتفاضات الاجتماعية التي اجتاحت الريف الأردني عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨، ولجموا بشكل خاص جماهير المخيّمات عن المشاركة فيها، ما أدّى إلى فشلها، واعتقال المئات من المناضلين اليساريّين والقوميّين.

ثالثاً رغم أنّهم اعترضوا على معاهدة ١٩٩٤ مع إسرائيل، والتطبيع معها، لم يخرجوا مطلقاً عن إطار الاعتراض الإعلامي، ولم يقدّموا معتقلاً واحداً من بين عشرات المعتقلين الذين تصدّوا للمعاهدة والتطبيع. وكانوا يعبّرون في ذلك كلّه عن تفاهم استراتيجي مع النظام حول دعم «حماس» والحيلولة دون قيام تحالف عرفاتي ــ إسرائيلي، يمسّ بمصالح الطرفين.

وكان انتقال العرش من الملك حسين عام ١٩٩٩، إلى الملك عبد الله، إيذاناً بتغيير استراتيجيات النظام الأردني الذي كفّ كلياً عن «اللعب» إقليمياً، لحسابه الخاص، والتخلّص من نهج الملك الراحل في التحالف الصراعي مع واشنطن، أي التحالف من موقع استراتيجية أردنية خاصة، كانت لها مظاهرها السياسية الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية. وأهم تلك المظاهر: التحالف الوثيق مع عراق صدام حسين، حتى عندما اصطدم الأخير بالولايات المتحدة وواجه عدوانها وحصارها الدولي منذ ١٩٩٠. وكذلك رعاية «حماس» في التسعينيات. إلا أن هذا الاستقلال النسبي للسياسة الأردنية أصبح من الماضي.

ويرتبط هذا التغيير أساساً، بانتصار خطّ إلغاء المشروع الأردني في فلسطين.

وتفكيك جميع الاستراتيجيّات الإقليميّة المستقلّة التي رعاها الملك الراحل، وخصوصاً إزاء التحالف مع العراق، لمصلحة استراتيجية تقوم على شعارات «الاقتصاد أوّلاً» ثم «الأردن أوّلاً». وفي سياق الالتحاق غير المشروط بالسياسات الأميركية، جرى إطلاق برنامج التحوّلات الليبرالي الجديد، و«تحرير» السوق، والخصخصة الشاملة، وتحويل الدعم في الموازنات العامة من المجال الاجتماعي إلى رجال الأعمال.

ومنذ عام ٢٠٠٠، حين جرى طرد قادة «حماس» من الأردن، بدأت العلاقات بين النظام و «الإخوان» تتوتّر، وتصل أحياناً إلى الصدام. وكان جلياً طوال الوقت، أن المطلوب من الأخيرين الامتثال لاستراتيجية القصر المستجدة، وفكّ ارتباطهم مع «حماس»، وعدم اعتراض طريق اللبرلة الثقافية، ودعم السياسة الأردنية الجديدة في فلسطين والقائمة على دعم «السلطة» وتمكينها من بناء كيان يحول دون تدفّق هجرات فلسطينيّة أخرى نحو الأردن.

وفي خضمّ هذا الصراع، نشأت تيارات داخل «الإخوان» هي أوّلاً، المخضرمون من الوزراء وكبار الموظّفين والأوساط الإخوانية القديمة التي برزت في عهد الأحكام العرفية، وثانياً، الجيل الجديد من القادة المعتدلين التجديديّين المشغولين بالقضايا المحلية، وثالثاً، التيار «الحمساوي».

لا خلاف رئيسياً بين «الإخوان». بكل اتجاهاتهم. وبين العهد على الإيديولوجيا الليبرالية الجديدة وحرية السوق والتجارة ... كما أن «الإخوان» لم يتوصّلوا بعد، إلى مفهوم عام للديموقراطية باعتبارها نظاماً تعددياً للمشاركة السياسية يقوم على الاعتراف غير الملتبس بالآخر. ولذلك، فإن صراعاتهم في هذا المجال لا تُعنى بتطوير عملية ديموقراطية وطنية شاملة، لكنها تُعنى بالدفاع عن مكتسبات «الحركة» وزيادتها.

وتكمن لحمة «الحركة» الأساسية في شبكة المصالح المختلطة على أربعة مستويات:

أوّلاً ،المشاريع الخاصة، وخصوصاً في التعليم والطب والهندسة والمهن، وما تدرّه

من أرباح وتوفّره من فرص عمل غير متاحة إلا للأنصار، أي إنّ «الحركة» هي في النهاية، منظّمة تضامنية بين عناصر بورجوازية وبورجوازية صغيرة.

ثانياً، تأمين المصالح الخاصة بشبكة التضامن الإخوانية في النقابات المهنية. وكلّ من يدرس تاريخ الصراعات الانتخابية النقابية، سوف يكتشف أن التحالفات «الإخوانية» سيّرتها دائماً المصالح الخاصّة الضيّقة للشبكة، لا التحالفات السياسية.

ثالثاً الوساطة بين مجتمع «الإخوان»، الفلسطيني الطابع ــ لا المجتمع كلّه ــ وبين السلطات، في تأمين مصالح فردية وخاصة وحلّ مشكلاتها.

رابعاً، العمل الخيري الذي يُديم ولاء أكثر فئات المجتمع «الإخواني» فقراً.

وبالنسبة إلى الاستراتيجية الحكومية المعتمدة حيال القوى المحليّة، فإن استقلال شبكة «الإخوان» الاقتصادية ــ الاجتماعية، يمثّل خطراً ماثلاً ومستقبلياً. ويبدو أنّ النظام لن يتراجع عن توجّهه إلى تفكيك هذه الشبكة.

أخيراً، فإن الليبرالية الاقتصادية الجديدة، الميّالة إلى لبرلة الحياة اليومية والسلوك الثقافي الجماهيري، لأسباب تجارية بالدرجة الأولى، تصطدم مع «الإخوان» في هذا المجال. وهو ما حدا بالحكومة الحالية إلى منع «الإخوان» من تولّي أي من البلديات الرئيسية، لئلاّ يعرقلوا اللبرلة الاجتماعية. وما يفسّر التناقض بين الإلحاح الحكومي على إخراج «الإخوان» من البلديات، وجرّهم إلى المشاركة في الانتخابات النيابية، هو أن رئاسة البلديات وعضويتها، على العكس من عضوية المجلس النيابي، تتضمّن شيئاً من السلطة الفعلية في المحليات.

لكنّ النفوذ الرئيسي لـ«الإخوان» كان ولا يزال في المجال التربوي. صحيح أنّ الوجود المباشر للقيادات «الإخوانية» لم يعد بالكثافة التقليدية نفسها في الوزارة، لكنّ مناهج «الإخوان» لا تزال هي المسيطرة في دروس اللغة العربية والثقافة الوطنيّة خصوصاً. وهي دروس تهيّئ الطلبة للالتحاق بصفوف «الإخوان» أو أنصارهم من دون عناء يبذله التنظيم. وهو ما يعني أن الليبراليّين الجدد يطمحون إلى ليبرالية

ثقافية سلوكية استهلاكية، ويبغضون في الوقت نفسه التنوير الثقافي، بسبب أخطاره السياسية.

تعرض التيار المحلي لضربة موجعة في الانتخابات العامة ، فلم يحقق سوى ٧ مقاعد ، بل أن رموز هذا التيار . وعلى رأسهم الناطق باسم التيار ، إرحيّل الغرايبة . لم يتمكنوا حتى من تحقيق خسارة انتخابية كريمة. وحدث ذلك ، نتيجة استنكاف التيار الحمساوي عن تقديم أي دعم للمرشحين الإسلاميين ، كما نتيجة إلحاح مطبخ الانتخابات . المكوّن من الليبراليين الجدد في الديوان الملكي (باسم عوض الله) والمخابرات العامة (محمد الذهبي) ورئيس المجلس النيابي عبد الهادي المجالي. على استبعاد الإسلاميين من الندوة البرلمانية.

سقوط رهان التيار المعتدل على المشاركة الإيجابية في صفقة الانتخابات، أضعف هذا التيار في صفوف الحركة الإسلامية ، واستعاد التيار الحمساوي، ثقله وقدرته على المبادرة والقيادة ، وقد وصل هذا التيار إلى ذروة قوته حين بدأت الإتصالات، في صيف ٢٠٠٨ ، بين المخابرات الأردنية وقيادة حماس في دمشق.

في ذلك الصيف الساخن من الصراع ضد الليبراليين الجدد في الديوان الملكي، تكوّنت، موضوعيا، جبهة واسعة مضادة لعب فيها جهاز المخابرات دورا حيويا ، خصوصا مع انتقال رئيس الجهاز ، محمد الذهبي ، إلى تبني استراتيجية هجومية ضد التحالف القائم بين الليبراليين الجدد وبين السلطة الفلسطينية ، والمعبرَّ عنه في وثيقة باسم عوض الله . صائب عريقات (التي عرفت ، إعلاميا، باسم وثيقة ع . ع) وقد تطلبت هذه الإستراتيجية ، إقامة تحالف اضطراري مع حماس ضد السلطة الفلسطينية خارجيا ، ومع التيار الحمساوي في الحركة الإسلامية الأردنية ضد الليبراليين الجدد ، داخليا .

وقد شهدت الفترة بين حزيران ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩ ، تراجع التيار المحلي في الحركة الإسلامية وانسحابه من الصراع، بينما عاش التيار الحمساوي فترة ذهبية من الحضور السياسي ، بلغت الذروة في تنظيم وقيادة عشرات النشاطات

الجماهيرية الضخمة الحرة التي سُمح بها إبان العدوان الإسرائيلي على غزة (كانونالأول ٢٠٠٨ ـ كانون الثاني ٢٠٠٩) غير أن تطورا مضادا حدث في الأيام الأولى من ذلك العدوان ، وضع التيار الحمساوي في الحركة الإسلامية في موقف صعب ثانية . فبصورة مفاجئة ، عمد الملك عبد الله الثاني إلى إقالة مدير المخابرات، محمد الذهبي ، في إشارة إلى وقف شامل لسياسات التقرّب من حماس وانصارها في الأردن.

لقد انتهى شهر العسل التي تمتع به التيار الحمساوي في الأردن في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٨. على الصعيد الرسمي، اتجه القرار السياسي إلى الاندراج ، مرة أخرى، في المحور السعودي ـ المصري. وهو ما اقتضي وقف الاتصالات الخاصة مع «حماس»، المطلوب حصرها بالقاهرة كمندوب معتمد من تل أبيب. وهو ما اقتضى، داخلياً، تجميد الحريات التي شهدت، لأشهر، ازدهاراً غير معروف في المنطقة كلها، وحواراً جاداً مع القوى السياسية بغرض التوصل إلى تفاهمات في حقول وطنية واجتماعية واقتصادية. ويمكننا هنا أن نلاحظ أن تطوير الديموقراطية الأردنية هو، في النهاية، قرار دولي وإقليمي. ولا يزال هذا القرار يرفض بشدة التطور الديموقراطي الداخلي في بلد متوسط الحجم، وحديث، ويتمتع بدولة متماسكة ومجتمع غير منقسم طائفياً.

الديموقراطية الأردنية تُحرج الرياض والقاهرة وربما عواصم عربية أخرى، وتثير الهلع في إسرائيل التي تربط، عن حق، طردياً بين تلك الديموقراطية وتنامي وحدة الشعب الأردني ضدها. وفي ما يتصل بالولايات المتحدة الأميركية، فهي تنظر إلى الوضع الداخلي في البلد من وجهة نظر المصالح الإسرائيلية من جهة، لكن بالطبع، من وجهة نظر مصالحها، إذ يؤدي التفاهم الديموقراطي الداخلي إلى عزل التيار المتأمرك الذي لا يتمتع، عكس لبنان مثلاً، بأية قواعد شعبية.

غير أن شهر العسل الذي تمتع به إسلاميو حماس الأردنيون ، ظهّر جملة من الإشكاليات . في السياسة والخطاب والممارسة . التي تعانيها الحركة الإسلامية في

الأردن، والتي ظهرت إلى السطح بقوة إبان فترة شهر العسل المنقضي، ما أدى إلى موجة من السخط ضدّها من جانب القوى السياسية الشعبية أيضاً.

١ ـ في السياسة: ظهّر شهر العسل الرسمي ـ الإسلامي، جذريّة الانشقاق بين تيارين في الحركة الإسلامية الأردنية. أولهما تيار الأغلبية المستعد لتجميد المطالبات الإصلاحية السياسية والاجتماعية الداخلية كلياً في مقابل السماح له بتنظيم وقيادة النشاطات الجماهيرية والحملات الدعوية ذات الطابع الوطني الديني، وخصوصاً المؤيدة لحركة المقاومة الإسلامية. وثانيهما تيار الأقلية الذي يريد التركيز، بالدرجة الأولى، على بناء جبهة وطنية لتحقيق إصلاحات سياسية، في مقدمها، أو يلخصها، شعار الملكية الدستورية.

الانشقاق ظهر واضحاً جداً في السجال بين قياديين كبيرين في الحركة الإسلامية هما: زكي بني إرشيد، المعروف بـ«تطرفه» الداخلي إبان فترة القطيعة بين عمان و«حماس»، والذي تخلى عن ذلك التطرف فور صدور أولى إشارات المصالحة بين الطرفين، وإرحيّل الغرايبه، المعروف بـ«اعتداله» إبان فترة القطيعة، والذي انتقل إلى إصلاحية جذرية فور تحقق تلك المصالحة، منتقلاً إلى نشاط ائتلافي مع تيارات وشخصيات علمانية تطالب بإصلاح الدستور، بما يسمح بانتخاب رئيس الوزراء بصلاحيات كاملة، ولكن ليس قبل فك الارتباط القانوني بفلسطينيي الأردن الذين يجب أن يستعيدوا هويتهم الفلسطينية، والمطالبة بحق العودة.

كلا الرجلين شرق أردني، لكن من الواضح أن برنامج الأول يقوم على أولوية فلسطينية، بينما يتبع الثاني الأولوية الأردنية.

هذه الإشكالية السياسية أضعفت الحركة الإسلامية، بل أضعفت الحركة الشعبية كلها، وجدّدت انقسامها. وللمفارقة، فإن المداخلات السياسية للعشائر التي عادت مرة أخرى للنشاط، لم تسقط في هذه الإشكالية، وعرفت كيف تقرن بين التأييد القوي لـ«حماس» بوصفها حركة وطنية فلسطينية في فلسطين، من شأن تقويتها المساهمة في الدفاع عن الكيان الأردني ضد إسرائيل، وبين المطالب الاجتماعية

والسياسية الداخلية الأردنية.

٢ ـ في الخطاب: لم تستطع الحركة الإسلامية الأردنية إبداع خطابها الوطني الخاص بوصفها حركة أردنية، بل اتبعت خطاباً حمساوياً ودينياً جعل من الصعب التمييز بينها وبين الخطاب الحمساويّ، مما أظهرها، في العمق، امتداداً لـ«حماس»، ومنحها صبغة فلسطينية إسلامية أثارت مخاوف العديد من الأوساط الأردنية، بما في ذلك الأوساط الأردنية ـ الفلسطينية العلمانية.

وبالإضافة إلى إشكالية مضمون الخطاب ورمزيته على المستوى السياسي العام، فإن اضطراب نص الخطاب وانعدام دقته، منحا أعداء الإسلاميين فرصة إثارة الرأي العام الأردني ضدهم. وعلى سبيل المثال، فإن الخطاب الإسلامي الذي يتحاشى التعرض لـ«النظام»، يستسهل القول إنّ «الأردن فرّط...»، وهو ما يثير غضب الأردنيين الذين حرّضهم رئيس الوزراء الأسبق، عبد الرؤوف الروابده، الباحث عن دور مجدداً، بتذكيرهم بما قدمه الأردن والشعب الأردني في سبيل القضية الفلسطينية.

كذلك استطاع الروابده، في بيان ألقاه في مجلس النواب وأدى إلى مشاجرات وفوضى ورفع الجلسة (في ٤ شباط ٢٠٠٩)، أن يستخدم وثيقة إسلامية حديثة للتعريض بالحركة. فهو لاحظ أن من حق أي أردني المطالبة بإلغاء معاهدة وادي عربة، المعقودة مع إسرائيل عام ١٩٩٤، لأسباب أردنية، لكن ليس من حق أحد القول إن تلك المعاهدة فرّطت بالحقوق الفلسطينية. وقد حاول النائب الإسلامي حمزة منصور إنقاذ موقف الوثيقة في رده، فقال إن المعاهدة فرّطت بالحقوق الأردنية في ترسيم الحدود والمياه، إلا أن الوقت كان قد فات. فلم يكن النص المكتوب يفكّر بالأردن أصلاً. وإذا كان مفهوماً أن الروابده ليس ممن يريدون إلغاء اتفاقية وادي عربة، فهو استطاع بنقده الذكي للوثيقة، استقطاب الوطنيين الأردنيين الذين يرفضون معاهدة وادي عربة لأنها، كما هو حاصل فعلاً، فرّطت بحقوق أردنية، بينما لا يحمّلونها أكثر من ذلك على الصعيد الفلسطيني.

ثم إن التأكيد على البعد الديني في الخطاب السياسي الإسلامي أدى إلى بعث مخاوف العلمانيين والمسيحيين، وخصوصاً أن الإسلام السياسي الأردني لم يشهد تطوراً فكرياً مدنياً يفض الالتباس مع الفكر الوهابي والتكفيري والطائفي.

٣ ـ في الممارسة: استغلت الحركة الإسلامية فترة التفاهم مع السلطات من جهة، والتأييد الشعبي الإجماعي لصمود «حماس» في غزة من جهة أخرى، لمحاولة الاستئثار الكامل بالنشاطات والمنابر والدعوة واللقاءات والهيئات الداعمة للمقاومة، بل بتأليف الوفود المهنية إلى غزة. وكان واضحاً أن هاجسها الأساسي لم يكن توظيف اللحظة الوطنية من أجل خلق جبهة وطنية، بل للانقضاض على كل مجالات الحياة السياسية، وإبراز كادراتها وأصدقائها المقرّبين للحصول لاحقاً على مكاسب انتخابية، نيابية ونقابية.

وقد بلغ الضيق من النهج الاستئثاري للإسلاميين، حداً جعل قادة الأحزاب اليسارية والعلمانية لا يستنكفون، على رغم الهجمة الرسمية على الحريات، عن توجيه النقد العلني ضد النهج اللاديموقراطي للحركة الإسلامية، على صفحات الصحف.

غاب التيار الحمساوي عن الضوء، ليظهر ، فجأة ، التيار المحلي بقوة . ففي مطلع آذار ٢٠٠٩ ، وفي سلوك غير معهود من المعارضين الأردنيين، قام القيادي الإخواني، إرحيل الغرايبة، بعرض مشروع الملكية الدستورية في ندوة «أكاديمية» في واشنطن، وناقشها مع بعض المسؤولين الأميركيين (من مستويات متدنية، ولكن مقبولة في إطار اتصال أولي) . وأعلن رئيس الوزراء، صراحة، أن الإدارة الأميركية الجديدة تمارس ضغوطاً قوية على المسؤولين الأردنيين ــ ربطاً بالمساعدات ــ للشروع في إصلاحات سياسية. ولم يخفِ الذهبي أن الأردن سيستجيب لتلك الضغوط، وسيشرع فعلاً في إصلاحات سياسية، ولو محدودة.

مشروع الملكية الدستورية في الأردن قديم. وقد طرح للمرة الأولى في انتفاضة ١٩٨٩ الديموقراطية، بمبادرة شعبية أصيلة، لكن من دون أن يتسنّى له التحوّل

إلى هدف على جدول الأعمال. الآن، يروّج الإسلاميون للمشروع ــ الذي كثيراً ما تجاهلوه ــ في سياق آخر، نشأ مع المتغيّرات الدولية والإقليمية. فبين حاجة إدارة الرئيس الأميركي إلى تحقيق تسويات في الشرق الأوسط، وبين اتجاه السياسة الإسرائيلية نحو اليمين المتطرف، يمكن الملكية الدستورية الأردنية أن تكون اختراقاً مزدوجاً: ١ـ قيام نظام ديموقراطي جديد في المنطقة. ٢ـ إنجاز حلّ جزئي، ولكنه رئيسي، لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال الدمج السياسي لقسم كبير منهم في الديموقراطية الأردنية الوليدة.

في ١٧ نيسان ٢٠٠٩، مرّ عقدان كاملان على الانتفاضة الشعبية الديموقراطية في الأردن. لم تكن تلك الانتفاضة ــ التي انتظمت فيها أغلبية القوى الاجتماعية الأردنية في كل أنحاء البلاد ــ مجرد صرخة مفقَرين محتجين على سياسات اقتصادية مجحفة، بل انتفاضة مجتمع يريد بلورة شخصيته وكيانه وتنظيم دولة ديموقراطية قادرة على استيعاب مستوى واحتياجات التقدم الأردني.

ومن عاش زخم تلك الانتفاضة مثلي، واطّلع على أدبياتها، يُدهَش لما آلت إليه لاحقاً. كانت الميول الديموقراطية الثورية تجتاح الشارع الأردني، وتتطلع إلى ملكية دستورية على النمط الغربي وإلى حكومة شعبية. كان تلك ثورة ديموقراطية تعثرت ثم تجمدت، ثم تعفّنت على مدار العقدين اللاحقين.

ومن أجل فهم الإشكالية التي نطرحها هنا، علينا أن نلاحظ الآتي:

١ـ أن الملك حسين، كان بإلحاحه على تحديث البلاد بصورة عاصفة في السبعينيات والثمانينيات، وراء نشوء النزعة الديموقراطية الأردنية، وقد قرّر حينها تلافي المجابهة مع الانتفاضة، واستيعابها، متّخذاً، بسرعة ووضوح، إجراءات الانتقال من عهد الأحكام العرفية الطويل إلى وضع دستوري قانوني أتاح الحريات والانتخابات العامة واستيعاب عدد متزايد من المثقفين الأردنيين والفعاليات وممثلي العشائر في الحكومات والإدارة. ومن هذه الناحية بالتحديد، يمكننا القول إن انتفاضة ٨٩ نجحت في تغيير الحياة السياسية ومنح الفرص للنخب المستبعدَة سابقاً. وقد حرمت

هذه الآلية الحركة الشعبية معظم قادتها السياسيين.

٢ـ إنّ انتفاضة ٨٩ جاءت ــ ولم يكن ذلك مصادفة ــ بعد قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية. وهو قرار أدّى إلى وضع مهمة الإصلاح الداخلي على رأس جدول الأعمال، لكنه أسهم في دفع الكتلة الفلسطينية ــ الأردنية، وبصورة شبه جماعية، إلى الإحجام عن المشاركة في الانتفاضة الديموقراطية. وقد منح ذلك الحركة الشعبية الديموقراطية هوية شرق أردنية بامتياز، وهمّش موضوعياً المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية. وبتكرار هذا الإحجام في التحركات الديموقراطية والاجتماعية اللاحقة (وخصوصاً انتفاضة ١٩٩٦)، وضع الفلسطينيون أنفسهم خارج السياق السياسي الداخلي الأردني. وقد شهدنا، خلال العقدين الفائتين، تقلّص المشاركة الفلسطينية في الحكومة والإدارة، بل أصبح واضحاً أن تلك المشاركة يضمنها القصر، ولا تعبّر عن توازن داخلي واقعي.

لقد تغيرت الكتلة الفلسطينية ــ الأردنية من ديناميو ثوري في البلاد، إلى جالية يرتبط الحفاظ على مصالحها ودورها بالقصر. وأبرز العوامل التي أدت إلى هذا التحوّل هي: أ ـ تلاشي الشرعية السياسية ــ لا القانونية ــ للمواطنة، بعد قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية التي كان وجودها في إطار المملكة يمنح الفلسطينيين ــ الأردنيين، مواطنة أصيلة من الناحية السياسية ومشاركة تفرضها شروط الوحدة. ب ـ عودة نحو نصف مليون فلسطيني ــ أردني من الكويت سنة ٩٠ / ٩١، ما غيّر البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية لفلسطينيي الأردن باتجاه اليمين. ج ـ اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ التي حولت منظمة التحرير الفلسطينية إلى سلطة متعاونة مع واشنطن وتل أبيب، وحطمت الحركة الوطنية الفلسطينية، وقادت انقلاباً ثقافياً بين الفلسطينيين عموماً نحو الليبرالية والبراغماتية والحلول الفردية.

٣ـ الظاهرة الأبرز في انتفاضة ٨٩ هي أنّ الإسلاميين الأردنيين لم يشاركوا على أي مستوى في فعالياتها. وهي ظاهرة تكرست على مدار العقدين اللاحقين، حين امتنع الإسلاميون عن تقديم أي دعم لأية تحركات شعبية ذات طابع اجتماعي أو

ديموقراطي، بل أعلنوا صراحةً في لحظات التأزم الداخلي وقوفهم إلى جانب النظام في مواجهة الحركة الشعبية، كما حدث في انتفاضة ١٩٩٦، حين هدّد الإخوان بـ«قطع أيدي» مَن يحاول نقل الانتفاضة من المحافظات إلى العاصمة عمان. في المقابل، تصدّر الإسلاميون دائماً التحركات التضامنية مع فلسطين والعراق والسودان... مؤكدين أنهم قوة إقليمية بالدرجة الأولى، غير معنية بالشأن الداخلي إلا بالقدر الذي يضمن لهم حرية التنظيم والحركة.

إن إغراق الحركة الشعبية الديموقراطية بالتحركات التضامنية الضخمة المفرغة من المحتوى السياسي الداخلي، أدى بدوره، إلى إضعاف التراكم الديموقراطي الثوري. وفي المقابل، كرست هذه السياسة الإخوان المسلمين ممثلاً للكتلة الفلسطينية ــ الأردنية، وناطقاً فعلياً باسمها. وهو ما وفّر لهم قوة تصويتية هائلة في الانتخابات العامة والبلدية والنقابات المهنية والاتحادات الطالبية في المناطق ذات الغالبية الفلسطينية. وبالنظر إلى هذه القوة التصويتية، يأمل الإخوان المسلمون أن تمكّنهم الملكية الدستورية من الوصول إلى السلطة في الأردن، بوسائل ديموقراطية، وبدعم من الولايات المتحدة.

ويقرن القادة الإسلاميون المبادرون إلى تفعيل شعار الملكية الدستورية، الانتقال إلى حكومة منتخبة كاملة الصلاحيات، بالتأكيد على حق العودة للاجئين ورفض الوطن البديل. غير أن هذه اللعبة اللفظية لا تصمد أمام النقد؛ فالملكية الدستورية مطروحة للتحقق، بالطبع، قبل تنفيذ حق العودة. ومن الواضح أن ربطها الفعلي بتنفيذ ذلك الحق، يحولها من مهمة راهنة إلى تصوّر مستقبلي. ثمّ إن أي حل لهذه المعضلة، يؤدي إلى استثناء الفلسطينيين ــ الأردنيين من الانتخاب أو تحجيم تأثيرهم التصويتي ــ كما هي الحال الآن ــ لن يكون مقبولاً من جانب الإسلاميين الذين لن يحصلوا في ملكية دستورية شرق أردنية على أكثر من ٥ في المئة من الأصوات (و١٥ في المئة لليسار والقوميين ــ بسبب الكوتا المسيحية ــ وأغلبية ساحقة للعشائر والبيروقراطية المدنية والعسكرية). هكذا، لا يمكن فصل الملكية الدستورية،

بالنسبة إلى الإسلاميين عن قاعدتهم التصويتية الفلسطينية الطابع، وبالتالي لا يمكن فصلها عن التوطين السياسي للاجئين. وتمثل هذه الحقيقة أرضية خصبة للتفاهم مع واشنطن على هدف الملكية الدستورية. كما أنّ تنفيذ إجراءات داخلية لإعادة تنظيم المواطنة في الأردن على أساس استثناء الفلسطينيين، سوف يطرح فوراً زيادة الحصة السياسية للمسيحيين الذين يمثّلون نحو ٢٠ في المئة من الشرق أردنيين (مقابل ٥ في المئة من الأردنيين الحاليين من كل الأصول)، وهو ما سيضعف قوة الإخوان المسلمين الأردنيين بصورة جوهرية، لمصلحة القوى العلمانية.

لم تعد الملكية الدستورية في الأردن مجرد شعار أو وجهة نظر، بل ضرورة لا مناص منها لضمان كيان البلد وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. يحتاج الأردن إلى ثورة ديموقراطية تضمن له اختراقاً تنموياً ممكناً بالفعل، لكن هذه الثورة اصطدمت، ولا تزال، بالتكوين الديموغرافي المعقد للبلد، وهو الناشئ عن ملابسات العلاقة مع فلسطين والقضية الفلسطينية، ما يهدد بتحوّل الثورة الديموقراطية الأردنية من دينامية وطنية تنموية شعبية إلى ثورة برتقالية تأتي في سياق خدمة السياسات الأميركية والإسرائيلية، دولياً وإقليمياً، وتعزز، في الداخل، نفوذ ومصالح الرأسمالية الليبرالية التي لا يعارضها الإخوان المسلمون إلا في الجانب الثقافي، دون الاقتصادي أو الاجتماعي. وهو، في الأخير، نزاع ثانوي يمكن تسويته بتشريع اللبرلة الاقتصادية مقابل تحريم اللبرلة الثقافية.

مطلع صيف ٢٠٠٩ ...

الحركة الإسلامية الأردنية أضعف من أي وقت مضى ، منهكة بصراع لا حل له بين التيار الحمساوي والتيار المحلي . وبفقدانها العميق لوحدتها الداخلية ، تبدو مشلولة عن التأثير في الحياة العامة .

وكلا التيارين الإسلاميين تلقى ضربات التبدلات الدراماتيكية في السياسة الأردنية والإقليمية : التيار الحمساوي فقد . بالنظر إلى انسداد أفق المقاومة أمام

حماس واتجاهها إلى الإنـدراج في العملية السياسية الإقليمية . جاذبية خطابه وشعاراته ، وبالمقابل لم يستطع التيار المحلي ، بناء تصوّر إصلاحي منسجم يمكنه من بناء علاقات جبهوية مع القوى الإصلاحية الوطنية ، وخصوصا لجهة إدراك إن الإسلام السياسي لا يمكنه أن يكون في موقع قيادي في العملية الإصلاحية الوطنية، وذلك لثلاثة أسباب :

(١) غياب الإسلاميين عن التراث النضالي الديمقراطي الجذري في البلاد، (إذ أنهم حصّلوا موقعهم التقليدي في المجتمع من خلال التحالف مع الإستبداد الأمني وليس ضده) وفي عجزهم المزمن عن تظهير نهج يقطع مع السلفية وخطابها المتلوّن البراجماتي، لصالح نهج إصلاحي وطني ديمقراطي تنموي، خصوصا وأن التجربة العراقية ، بيّنت، بالملموس، كارثية الشعار الملتبس «الإسلام هو الحل». فسيطرة القوى الأصولية في العراق ، تمت إما بالتعاون مع المحتلين ضد الوطن والشعب ، وإما بقيادة المقاومة إلى طريق طائفي مسدود أغرق العراقيين بالدماء ، ووضعهم تحت رحمة إستبداد همجي لا حد لشراسته . وهو ما دفع الإسلاميون العراقيون ، ثمنه بانفضاض الشعب العراقي عنهم ، وتطلعه ، مرة أخرى ، إلى القوى العلمانية.

(٢) إن قوّة الإسلاميين الأردنيين لم تنبع ، خلال العقدين الماضيين ، من قوة برامجهم وأدوارهم الداخلية ، بل من خلال تمثيلهم قاعدة فلسطينية محلية مرتبطة بحماس ، وبعيدة ، من حيث تركيبتها وثقافتها السياسية ، عن شؤون الإصلاح الداخلي ، ما يحوّلهم ، لدى توجههم إلى هذا الميدان، قوة من الدرجة الثانية ، برامجيا وتنظيميا وجماهيريا ،

(٣) أن التأثيرات الأصولية التي سادت في حقلي العائلة والثقافة منذ الثمانينات هي الآن في حالة انحسار واسع ، على مستوى الأردن والمنطقة، بل أنها تتعرض ، لأول مرة في التاريخ الحديث ، إلى الرفض الشعبي الواسع على شكل انتفاضة كما حدث في إيران في أعقاب انتخابات حزيران ٢٠٠٩ .

إلا أن تيّاري الحركة الإسلامية، يدركان ، إلى حد كبير ، مأزقهما المشترك ،

ومأزق الخط السياسي لكل منهما ، وهو ما دفعهما إلى تسوية داخلية . مؤقتة على الأرجح . تقضي بوقف تظهير الخلاف ، وتسليم قيادة الحركة إلى رعيل الإخوان القدامى غير المسيسين ، بهدف مرحلي وحيد هو تجميد الإنشقاق الكامل إلى حين ظهور معطيات سياسية جديدة دولية (تفاعل المصالحة المطروحة بين إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما مع الحركات الإسلامية ككل،) وإقليمية (عملية السلام الجديدة ودور حماس فيها.)

فلسطينيو الأردن:
مشكلات الإندماج والحقوق والعودة

(١)

تواجهنا المعطيات التي خرجت بها دراسة إحصائية اجتماعية، تتناول مستويات الاندماج الوطني بين الأردنيين و الفلسطينيين ـ الأردنيين (أعدّها الباحث خالد الدباس عام ٢٠٠٦، لنيل درجة الدكتوراه من جامعة مونستر الألمانية) بحقيقة ربما يكون عنوانها : الأردن .. مجتمعان في بلد واحد !

تقول الأرقام إن الإنفصال بين طرفي المواطنة الأردنية حادث على جميع المستويات، من المصاهرة الى الصداقة، و من النشاط العام المشترك، إلى وحدة الهوية ووحدة النظرة والشعور إزاء البلد وقضاياه. تصوّروا أنه، بعد ستين عاماً من «الوحدة» الأردنية ـ الفلسطينية، والعيش المشترك في إطار المواطنة، أنّ نسبة الاختلاط في الزواج بين الأردنيّين والفلسطينيّين في بلدنا، لا تتجاوز ٨،٥ في المئة، وأنّ نسبة الاعتراف بالآخر لا تتجاوز ١٠ في المئة، وكذلك الحال بالنسبة الى وحدة الهوية، بينما تصل نسبة رفض إقامة العلاقات مع الآخر إلى نحو ٨٠ في المئة. وهي

النسبة نفسها من المواطنين الذين لا الشعور بالرضى الاجتماعي، أوالثقة بالآخر، وصولاً إلى الانقسام الحادّ حول شعار «الأردن أوّلاً».

من دون الاسترسال في عرض النتائج التفصيلية، المثيرة للقلق، يمكن الخلوص إلى القول إنّ المواطنة الأردنية تعاني انقساماً عمودياً يزداد تجذّراً. فرغم من السياسات الرسمية المثابرة التي تشجّع الاندماج، ورغم النشاطات «الوحدوية» للأحزاب والشخصيات الوطنية، فإنّ عدد المنخرطين في علاقات وطنية (وهذا لا يعني بالضرورة أنها إيجابية، بل هي، في الغالب، صراعية)، لا يزيد على نصف مليون مواطن، من أصل نحو ستة ملايين. وتشكّل الفئات الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى التي تعيش في ظروف «الاندماج» المديني والمهني والوظيفي، الغالبية الساحقة من هذا العدد المذكور أعلاه، وخصوصاً في غرب العاصمة عمّان والأحياء الحضرية في إربد والزرقاء. لكن تلك المناطق والفعاليات «المندمجة»، هي الميدان الرئيسي للانقسام الصراعي، بينما تعيش الكتل السكانية الكبرى في انعزال مكاني وزماني. ولا يزال ٥٤ في المئة من الأردنيين ينظرون إلى الأردنيين ــ الفلسطينيّين، باعتبارهم «لاجئين»، و١٤ في المئة يعتبرونهم «ضيوفا»، بينما لا تزيد نسبة الذين يقرّون بمواطنية الفلسطيني ــ الأردني، على ١٠ في المئة. وللمفارقة، فإنّ نسبة الفلسطينيين ــ الأردنيّين، الذين يعرّفون عن أنفسهم كـ« أردنيين» تبلغ أيضاً ١٠ في المئة.

هذه المعطيات هي العامل الذي يشلّ برنامج التحوّل الديموقراطي الشامل في الأردن، حيث يدير لها معظم الفلسطينيين ــ الأردنيين ظهورهم، بنسبة مشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية لا تزيد على ٢٩ في المئة، مقابل ٨٩ في المئة لدى الأردنيّين، ممّن هم أقرب إلى التحفّظ إزاء تحديث القوانين الانتخابية والسياسية، خشية «السيطرة الفلسطينية». حتّى إنّ النخب الديموقراطية نفسها، تخشى حصول انشقاق وطني عميق، إذا ما جرت الانتخابات على نظام القائمة النسبية الوطنية، وهو النظام الوحيد الذي يسمح لهذه النخبة التقدمية بالحصول على مقاعد في

البرلمان الذي يكتظّ بالزعماء المحليّين الذين ينظرون إلى السياسة كآلية توسّط بين المطالب الجهويّة وبين السلطة.

إنّ الشرط الأول للتحوّل الديموقراطي هو الإجماع على الهوية الوطنية، وقبول الآخر شريكاً، والثقة به، وانسيابية العلاقات الاجتماعية الوطنية. وهذا الشرط ليس متوفّراً في الأردن بعد، وربما كان من الصعب توفيره، وهذا ما يفتح الباب أمام إمكان التفكيك، أكثر ممّا يطرح إمكان التغيير التقدّمي.

أمّا الانقسام الآخر الأكثر تأثيراً، فيظهر في الميدان الاقتصادي ـ الاجتماعي. فالقسم الرئيسي من الكتلة الفلسطينية ـ الأردنية، ممّن عاش تقليدياً خارج القطاع العام والدولة، يؤدّي دوراً مهمّاً في السياسات الاقتصادية الليبرالية، وتساعد على ذلك التحويلات المالية من المغتربات الفلسطينية إلى الأقرباء في الأردن، ويبلغ حجم هذه التحويلات ما يقارب مليارَي دولار أميركي سنوياً، وتسهم بقوّة في تحسين قدرة فئات متدرّجة منهم على «المناورة الاجتماعية»، والعدول عن المشاركة في حركة الانتفاضات والاحتجاجات الاجتماعية في الريف الأردني منذ انتفاضة نيسان ١٩٨٩ وحتى اليوم.

إلى ذلك، يظهر اليوم أربعة انقسامات فاعلة :

الأول ، و يتمحور حول الموقف من مشاريع التوطين السياسي و الكونفدرالية مع الضفة الغربية، والذي تؤيّدها غالبية ساحقة من الأردنيّين ـ الفلسطينيّين على العكس من مواطنيهم الأردنيّين.

والثاني ، ويتمحور حول دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي الذي تدعمه أغلبية الأردنيين ، بينما تؤيد الغالبية من الفلسطينيين. الأردنيين ، اللبرلة والقطاع الخاص وهيئات ما يعرف بالمجتمع المدني.

والثالث، ويتمحور حول الإسلام السياسي الذي يستقطب الأردنيين ـ الفلسطينيين بالدرجة الأولى، بينما يسير التدين ، في صفوف الأردنيّين ، نحو اللاتسيس والاعتدال من جهة ، جنبا إلى جنب مع أقلية تتجه صوب الإسلام السياسي الجهادي دون التقليدي.

والرابع ، ويتمحور حول أولوية الإهتمامات في صفوف الفئات الشابة ، فبينما تقع قضايا مثل الديمقراطية والديمقراطية الاجتماعية والقضية الفلسطينية وحق العودة ، موقع الأولويات بالنسبة للأردنيين ، فإن القضايا التي تلح على الأردنيين . الفلسطينيين ، تدور حول التمييز والمساواة المواطنية.

(٢)

مرّت علاقة النخب الفلسطينية بالأردن، في ثلاث مراحل كبرى. امتدت المرحلة الأولى طوال عقدي الخمسينات والستينات، مرحلة وحدة الضفّتين، وفيها لعب أعضاء تلك النخب دوراً تقدمياً أساسياً في تطوير البنية الأردنية. فقد زوّدوها بالكوادر التربوية والإدارية والفنية والمهنية التي كان المجتمع الفلسطيني قد راكمها في فترة الانتداب البريطاني. وكان دور الفئات الفلسطينية المتمدّنة في الأردن غيره في دول الخليج، أوّلاً، لأنها اندمجت في الدولة والمجتمع من خلال المواطنة، وثانياً، لأنّها طوّرت التجارة والخدمات، وثالثاً، لأنّها اشتبكت مع مجتمع حيّ ناهض كان قد كوّن حركته الوطنية والثقافية.

وهنا بالذات، لعب المثقفون الفلسطينيون دورهم الأهم، حين قدّموا كوادر سياسية ونضالية مدربة أسهمت نوعياً، بتأسيس الأحزاب التقدّمية والصحافة الجديدة والحساسية الثقافية والأدبية الحديثة في البلاد. وعلى كل هذه المستويات، كان دور النخب الفلسطينية مماثلاً لدور المسيحيّين الأردنيّين، أي إنه كان داخلياً وعضوياً. في المقابل، أسهمت وحدة الضفتين بانتشال فلاّحي الضفّة الغربية المضطهدين من العائلات الاقطاعية، ومنحهم فرص التعليم وإشغال مواقع قيادية في الدولة ومؤسّساتها المدنية والعسكرية، وهو ما لم يكن متاحاً لأبناء الفلاحين الفلسطينيين

في السابق. لقد اعتمدت حكومات وصفي التل في الستينات على أبناء الفلاحين في الضفتين من أجل تفكيك القوى القديمة وتحديث الدولة والاقتصاد والمجتمع وضمان وحدته، في نسخة أردنية من الناصرية (إنشاء القطاع العام الصناعي والخدماتي وتوسيع نطاق التعليم الجامعي والإصلاح الزراعي وخطط التنمية وتوزير أبناء الفئات الشعبية...).

وعلى رغم العديد من الأساطير المنتشرة عربياً، بسبب الدعاوى الفتحاوية، كان المجتمع الأردني ــ الفلسطيني، قبل حرب الـ٦٧، في طريقه إلى الاندماج في دولة موحّدة وحديثة. لكن سقوط الضفة الغربية وضرب البنى العسكرية الأردنية من قبل إسرائيل، ومناخ الهزيمة والبحث عن بديل، سمح للتيارات الفلسطينوية، وخصوصاً «فتح»، بإعادة استقطاب فلسطينيّي الأردن على أساس هوية منفصلة. وهنا بدأت المرحلة الثانية التي تميّزت بالصدام بين الدولة الأردنية وفلسطينييها، وامتدت طوال السبعينات وأوائل الثمانينات.

بدعوتها ــ ونجاحها ــ في الاستقطاب الفلسطينوي، وضعت المنظّمات الفلسطينية نفسها مسبقاً في مسار هزيمة حتمية. فرغم ميزان القوى الداخلي الذي كان يميل لمصلحتها، لم تكن تستطيع الاستيلاء على السلطة في البلاد باسم الفلسطينيّين. وقد انقسمت الحركة الوطنية على أساس الهويتين المنفصلتين، وجرت عملية استقطاب واسعة في صفوف الأردنيين، بما في ذلك القوى التقدمية. وفي المحصلة، استطاعت قوات نظامية قليلة نسبياً وذات تجهيزات ضعيفة ــ ومحرومة من ضباطها وجنودها الفلسطينيّين الذين انضموا جماعياً إلى «فتح» ــ حسم المعركة مع المنظمات، في غضون أسبوعين من شهر أيلول ١٩٧٠.

هل كانت هناك ضرورة تنبع من صلب حاجات المقاومة ضدّ إسرائيل، تستدعي تفكيك المجتمع والحركة الوطنية والجيش في الأردن، على أساس هويتين؟ كلا. فبالعكس، كانت العشائر الأردنية توفّر الحاضنة الاجتماعية والغطاء السياسي للمقاومة، وكان أكثر من نصف الشباب المنخرطين في العمل المسلّح أردنيّين، وكان

الجيش الموحد يخوض حرب استنزاف حقيقية ضدّ إسرائيل (وقصة هذه الحرب لم تكتب حتى الآن)، وخصوصاً بعدما استعاد ثقته بنفسه بعد تمكنه من صدّ العدوان الإسرائيلي في آذار ١٩٦٨.

شكّل فلسطينيّو الأردن في عقد السبعينات قاعدة معارضة جماعية تجمعها مشاعر «المظلومية» ومرتبطة بالقيادات الفلسطينية في لبنان. لكن محور نشاطها السياسي، بعد وقف العمليات التي استهدفت الشخصيات والمؤسسات الأردنية في النصف الأول من السبعينيات، كان يدور حول الصراع بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية على كرسي المفاوضات مع إسرائيل.

بمعنى آخر، استخدمت «فتح»، الأكثر نفوذاً في صفوف فلسطينيّي الأردن آنذاك، تلك المعارضة في سياق التحشيد السياسي وراءها، ولذلك لم تؤدّ نشاطات المعارضة تلك أي دور في تدعيم المعارضة الاجتماعية والسياسية المحلية التي كانت تتأسّس في الأوساط الأردنية، وأدّى تراكم نشاطها إلى انفجار سلسلة من الهبات الاجتماعية السياسية، ابتداءً من ١٩٨٩ وخلال عقد التسعينات.

كانت هزيمة المنظمات الفلسطينية أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان، عام ١٩٨٢، نقطة انطلاق للمرحلة الثالثة من علاقة الفلسطينيّين بالأردن، باتجاه المصالحة مع النظام الأردني. إذ لم يعد أمام آلاف العائدين من «التجربة» في لبنان، سوى البحث عن ترتيب أوضاعهم في الأردن، بينما انتشرت عقلية الخلاص الفردي واستخدام رابطة الهوية اقتصادياً. وكفّ فلسطينيّو الأردن عن القيام بدور المعارضة الجماعية. ولم يتراجع هذا الاتجاه الانعزالي والسلبي لدى انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، عام ١٩٨٧. بالعكس، نشأ شعور ــ له ما يبرّره فعلياً ــ بأن الوطنيّة الفلسطينية انتقلت من الشتات إلى الأراضي المحتلة. وعندما أقرّ النظام الأردني بهذه الحقيقة، واتخذ إجراءات فكّ الارتباط مع الضفة الغربية، والتسليم إذن بحقّ «المنظمة» في التفاوض مع إسرائيل، اعتبر المئات من الناشطين من فلسطينيي الأردن ــ وبعضهم في تصريحات أو كتابات منشورة ــ أنّ الصراع مع

النظام الأردني قد انتهى بصورة إيجابية، من جهة أنّ مطلبهم الأساسي بالإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، قد تحقّق. في المقابل، بدأ يتكوّن اتجاه قوي للمصالحة والبحث عن ترتيب أوضاع فلسطينيي الأردن داخلياً، بالتفاهم مع النظام الذي دخل أزمة سياسية عميقة على خلفية تحوّل الاتجاه العام بين الأردنيّين إلى المعارضة.

لم يشارك فلسطينيو الأردن على أي مستوى في انتفاضة نيسان ١٩٨٩ التي انفجرت في الريف الأردني وفي صفوف العشائر، وكادت تطيح بالنظام الذي تنبّه، في لحظة الخطر، إلى المفارقة القائمة، مكتشفاً أنّ كتلة فلسطينيي الأردن، باتجاهاتها التصالحية والميركنتيلية، تشكّل قاعدة اجتماعية بديلة، تفتّ في عضد معارضة العشائر الاجتماعية الطابع وتؤمّن الدعم للانتقال من نظام القطاع العام والرعاية الاجتماعية إلى نظام الخصخصة وحرية التجارة و«الاستثمار».

وقد كان لهجرة حوالي نصف مليون فلسطيني. أردني من الكويت ، عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ ، الأثر الحاسم في التحويل الجذري لاتجاهات الكتلة الفلسطينية في الأردن نحو (١) تعمّق، ومن ثم هيمنة نزعات وقيم الميركنتيلية وأولوية النجاح الفردي والبزنس الخ (٢) تعمق الميول الإستسلامية واللامبالاة إزاء القضية الفلسطينية من جهة وإزاء قضية التغيير الديمقراطي الاجتماعي في الأردن من جهة أخرى (٣) عرقلة ، ومن ثم وقف عملية الإندماج الوطني ، وظهور قاعدة اجتماعية لتيار التوطين ودعاوى الحقوق المنقوصة الخ

ولئلاّ يحدث لبس هنا ، نشير إلى نقطتين للتوضيح: الأولى هي أن أقساماً واسعة من فلسطينيّي الأردن هم من الفقراء. ولكنهم يتمتّعون بهامش معقول من القدرة على المناورة الاجتماعية، بسبب التحويلات من الأقرباء العاملين في الخليج والمغتربات. وتشير المعطيات المصرفية إلى أنّ حجم التحويلات المالية السنوية ــ الفردية ــ الآتية إلى الأردن، تناهز ملياري دولار (معطيات العام ٢٠٠٦) ومن المتوقّع أن يكون مثلها على الأقلّ دخل إلى البلاد مباشرة في جيوب المغتربين. أمّا النقطة الثانية،

فتتعلّق بالثقافة الاجتماعية ــ بوصفها رؤية للعالم ــ إذ تميل نخب فلسطينيي الأردن الذين يشكّلون معظم عناصر الفئات الرأسمالية والبرجوازية الوسطى في البلاد، إلى ثقافة الـ«بزنس» والبحث عن فرص الإثراء. وهذه الرؤية لا تتحقّق واقعياً بالنسبة للجميع، ولكنّها تحكم السلوك الجماعي.

في انتفاضة آب ١٩٩٦، حين كان رصاص الأمن يتصدّى للمتظاهرين في المعاقل العشائرية الأردنية في جنوب البلاد، جال رئيس الوزراء آنذاك على المخيّمات، حيث استقبل بحفاوة جماهيرية أرادت أن تبعث برسالة صريحة إلى النظام بقصد التحالف. في الوقت نفسه هدّد «الإخوان المسلمون»، الذين يمثّلون شرائح متوسّطة وشعبية من فلسطينيّي الأردن، المعارضين الأردنيّين، بـ«قطع أياديهم» إذا اقتربت الاحتجاجات من العاصمة عمّان. وكان هؤلاء يدافعون عن التحالف القائم وقتها، بين الملك حسين و«حماس».

وفي عام ١٩٩٩، عدّ التيار العريض من فلسطينيي الأردن توريث الأمير (الملك) عبد الله الثاني، بدلاً من عمّه الأمير حسن، انتصاراً داخلياً في الصراع مع الوطنيّين الأردنيّين. وقد أظهر ملك الأردن الشاب، المؤمن باقتصاد السوق، والمتزوج من فلسطينية هي الملكة رانيا. التي جرى تقديمها كشخصية عالمية. حساسية مزدوجة وذكية إزاء الانقسام الداخلي من حيث تأكيده من جهة على الوطنية الأردنية والإهتمام بالقوات المسلحة ورفض الكونفدرالية مع «السلطة» ، ومن جهة أخرى إطلاقه إشارات إجتماعية وتشجيعه على توطيد التحالف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع النخب الفلسطينية الجديدة. وهي نخب تكوّنت في القطاع الخاص أساساً. وقد عملت آلة الدعاية الضخمة للدولة على ترويج برامج موجهة إلى الفلسطينيين ـ الأردنيين ، تحت شعار «الأردن أولا » . (الدعوة إلى القبول بواقع التوطين، حيث المطلوب الضمني أن تكون: فلسطين ثانيا). ولاحقا شعار « كلنا الأردن» وهو يتضمن القول إن فلسطينيي الأردن هم جزء نهائي منه.

(٣)

منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، تعاظمت ميول التوطن النهائي لدى نخب فلسطينيي الأردن الذين أدركوا شيئاً فشيئاً أن مسار العملية السلمية، بغض النظر عن تعثره أو حتى نجاحه، لا يعنيهم ما دام يتجاهلهم. وبالمقارنة، فإن المواطنة ــ بحقوق كاملة ــ في دولة حديثة مزدهرة يحكمها القانون، هي مكتسب يصعب التفكير بالتخلي عنه لمصلحة العودة، حتى لو كانت متاحة، إلى العيش تحت حكم مافيا المليشيات في الضفة الغربية.

كانت تلك المقارنة الواقعية مع حق الاختيار، تحول بين أولئك الذين يستطيعون «قانونياً» العودة إلى الوطن، وتأتي بالعكس، بالمزيد من فلسطينيي الضفة إلى الأردن.

لكن ما كان ميولاً في العقد الأخير من القرن العشرين، تحوّل إلى تيار متسع. وإن ما زال نخبويا ـ في العقد الأول من القرن الحالي، إنْ بسبب فشل الانتفاضة الثانية أو بسبب جمود المفاوضات ثم تعثرها، أو بسبب سياسات التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في عهد الملك عبد الله الثاني.

حوالي ٥٠ بالمئة من المواطنين الأردنيين هم فلسطينيون. فالأردن هو إذاً ثانية مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية بعد فلسطين نفسها. ووفقاً لتقسيم العمل التقليدي في البلد، ظل أغلب هؤلاء خارج القطاع العام، ناشطين في القطاع الخاص وفي الخليج (الذي يزوّد قسما من عائلات فلسطينيي الأردن بما يزيد عن ملياري دولار سنوياً)، ما جعل النخب الفلسطينية في البلاد تحقق صعوداً وانتعاشاً كبيرين في ظل سياسات اللبرلة الاقتصادية، بينما سمحت اللبرلة الاجتماعية بانحسار الدور القيادي للعشائر لمصلحة رجال الأعمال والمهنيين والملاكين الجدد في سوق العقارات الحديثة. وبالمحصلة، نشأت قوة اجتماعية/ سياسية فلسطينية ــ أردنية،

بدأت تلعب دوراً سياسياً قيادياً، يحفزها برنامج واسع النطاق، متعدّد المستويات، قادَه الديوان الملكي مباشرة، لتشجيع فلسطينيي الأردن على الاندماج النهائي ككتلة «متأردنة». وفي هذا السياق، نشط الديوان لإحداث تحولات ثقافية، بدأت بإطلاق عملية سياسية تحت شعار «الأردن أولاً»، ثم «كلنا الأردن»، وهدفها قطع الصلة بين فلسطينيي الأردن والقضية الفلسطينية، وتحويل هؤلاء إلى «طائفة» داخلية تسعى إلى نوع من المحاصصة مع الأردنيين، على النحو اللبناني أو العراقي.

وفي ذروة الصراع السياسي الداخلي مع نهج اللبرلة والخصخصة الشاملة عام ٢٠٠٨، اتخذ ذلك الصراع طابع الانقسام بين طائفتين متضادتين طولياً، بحيث إن فقراء الفلسطينيين دعموا، على الضد من مصالحهم، نهج اللبرلة الاقتصادية، فيما دعمت النخب الأردنية المتضررة من الحكم المطلق، دعاواه، خوفاً من ديموقراطية من شأنها تهديد هوية الدولة.

هنا، وفي لحظة كان يُظَن فيها أن ذلك المشهد السياسي قد استقرّ، أطاحت الهبة الشعبية المتضامنة مع غزة عقداً كاملاً من برامج التوطين (والانقسام). لقد أظهر الأردنيون والفلسطينيون وحدتهم العميقة ضد العدو المشترك: إسرائيل، بينما استعاد الفريقان، بالمقابل، هويتيهما الوطنيتين، وانهارت في لحظة واحدة الهوية الثالثة المصطنعة التي بُذلت في اختلاقها سنوات وأموال وجهود سياسية وإعلامية وثقافية.

كانت الجماهير الأردنية قد رفضت، على رغم المساعي الحكومية الحثيثة، تلك الهوية الثالثة الكوزموبوليتية القائمة على ثقافة المال والأعمال والانتماء إلى حيّز للنشاط الاقتصادي بلا ثقافة. كان تحويل الأردن، بالنسبة إليهم، إلى نموذج ثان من دبي مرفوضاً. عدا عن كونه غير واقعي. بينما استعادت الجماهير الفلسطينية، على رغم مساعي نخبها، هويتها الوطنية .

إن صمود غزة ومقاومتها البطولية، منحتهما مرة أخرى الشعور بالاعتزاز الوطني، والأمل بتجديد المقاومة المتعددة الأشكال ضد العدو الإسرائيلي، وظهور

قيادة فلسطينية موثوقة قادرة على إعادة توحيد الشعب الفلسطيني وراء قضيته. والقضية بالنسبة إلى فلسطينيي الأردن، تظلّ بالطبع، إمكان العودة الحرة إلى الوطن. وهذه القضية الغائبة عن الميدان السياسي الأردني منذ عقدين، سوف تصبح، تالياً، القضية المركزية في السجال السياسي في البلاد، ولم يعد ممكناً للسياسة الرسمية تجاهلها. لقد فشل برنامج دمج الفلسطينيين في البنية الأردنية. وهذه حقيقة كبرى سوف تضطر كل القوى للتفاعل معها. وهي لا تتناقض مع حقيقة أخرى، هي أن قسماً من فلسطينيي الأردن (يُعدّ بمئات الآلاف) قد اندمج فعلاً بصورة طبيعية وفردية وناجمة عن الانخراط في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية و الاختيار الشخصيّ أو الترابط العائلي أو العشائري. هؤلاء أصبحوا أردنيين، لكن في سياق لا يؤثر على اتجاه الأغلبية نحو العودة إلى الذات.

(٤)

ما الذي تريده الحركة الوطنية من جماهير فلسطينيي الأردن . سؤال أصبح مطروحاً على رأس جدول الأعمال في الأردن، بالنظر إلى تطور الموقف السياسي الأردني الرسمي نحو الاستعداد لحسم مسألة الدمج السياسي للاجئين والنازحين في البنية الأردنية على أساس المحاصصة في مملكة ثنائية الهوية، وذلك في إطار تسوية مع إسرائيل تكفل وقف تهديدها المستمر للأردن، الأمر الذي يتحقق، من وجهة نظر عمان، بقيام دولة فلسطينية عازلة، بضمانات سياسية وأمنية أميركية، وبرنامج إنماء بتمويل دولي ــ عربي.

وصولاً إلى تلك اللحظة، تتمظهر مواقف الحركة الوطنية الأردنية ومواقعها على مستويات عدة، أوّلها بالسلب، وذلك بانكشاف نفاق المواقف الملتبسة للزعامات البيروقراطية الأردنية التقليدية التي طالما أظهرت، للحصول على دعم شعبي، ميولاً

صريحة أو جزئية أو ضمنية نحو «الوطنية الأردنية».

إن سقوط صدقية تلك الزعامات الانتهازية، المرتبطة بألف خيط وخيط بالرأسمالية الكمبرادورية، سيخلي مواقعها لقيادات وطنية شعبية بإمكانها بلورة الحركة وتطويرها داخل بنى الدولة وفي المجتمع. وثاني تلك المستويات هو التناقض الموضوعي الحاصل بين الحركة الوطنية والسياسات الرسمية. فالهوّة بينهما تتسع إلى درجة أننا نستطيع القول إن الدبلوماسية الأردنية ومشاريعها وحركتها لا تعبر، بأي قدر، عن توجهات القواعد الاجتماعية الشعبية والمتوسطة. إنها دبلوماسية معلقة بالهواء، ولا تملك، بالفعل، إمكان تقديم تنازلات تتعلق بالمستقبل السياسي للبلاد. وخصوصاً أن نخبة الحكم من برلمانيين ووزراء ومسؤولين وإعلاميين، باستثناءات محدودة، ليس لها مضمون تمثيلي فعلي. وهي تستطيع اللعب في الوقت الضائع، ولكنها عاجزة عن تمرير مشروع سياسي يمس الثوابت الوطنية. ومثالاً، لاحظنا مدى السهولة التي استطاعت بها قوى معارضة محدودة إسقاط «مشروع الأقاليم» الذي احتشدت لترويجه، والدفاع عنه، وإبداء الاستعداد لتنفيذه، نخبة الحكم بكاملها تقريباً.

قد جاء نجاح الضغوط الشعبية في طيّ ذلك المشروع بمثابة صفعة لتلك النخبة بينما هي في لحظة الذروة الهجومية من معركة تسويق مشروع تفكيك البلد وهويته إلى ثلاثة أقاليم إدارية ــ سياسية، تحضيراً للتوطين السياسي. ولا أعرف بعد كيف يمكن الاعتماد على نخبة جُرّدت من صدقيتها على هذا النحو المُذلّ، لقيادة مشروع سياسي أكبر يقوم على المحاصصة الديموغرافية ــ السياسية في البلد!

يغري امتلاك السلطات الواسعة، أصحابها، وهماً، بأنهم قادرون على اقتراح مشاريع كبرى لإعادة تركيب المجتمعات. ولكن يظهر دائماً أن المجتمعات أقوى من السلطات مهما كان حجمها، عندما يتعلق الأمر بشؤون مصيرية.

لا يزال الوعي الوطني الأردني، لاعتبارات عديدة لا مجال لتعدادها هنا، ينظر إلى الملكية كخيار. التطور الحاصل أنه يريدها الآن ملكية دستورية (على النمط الغربي)

كإطار آمن للحراك الوطني، من دون أن يعني ذلك أنه مع الخيارات السياسية الرسمية. وهو يتسامح مع هذه السياسات ما دامت تقع في باب المناورات، أو أنها لا تمس التعاقد على صيغة الدولة الوطنية والهوية.

ولا أريد الاسترسال في هذه النقطة، لكن حسبي أن أنبه النخب الفلسطينية إلى أن تجاهل قوى وجماهير الحركة الوطنية الأردنية، والبحث عن صفقات سياسية مع النظام ، هو مجرد وهم بلا طائل. وعلى هذه النخب أن تراجع مواقفها وتكف عن استعداء الوطنيين الأردنيين، ووصفهم ظلماً «بالعنصرية»، وإدارة الظهر لرؤاهم وطموحاتهم ومطالبهم المشروعة.

لا بد لأي مراقب نزيه أن يعترف بأن المجتمع الأردني هو المجتمع العربي الذي خلا كلياً من أية عنصرية مسيسة تجاه الفلسطينيين، وأنهم يحظون في الأردن ليس فقط بحقوق المواطنة، بل أيضاً بروح التضامن والشراكة الأخوية. يعود ذلك بالطبع، إلى الوجدان العربي الصافي للمجتمع الأردني وبناه العشائرية، لكنه يعود، بالتأكيد، إلى عقدة ذنب تاريخية. فالمجتمع الأردني لم يقاوم، بصورة جادة وشاملة وناجعة، التدخل الكارثيّ للنظام الأردني في فلسطين، وحرمان الشعب الفلسطيني من تأسيس دولته الوطنية بعد الـ٤٨، والإصرار على أردنة اللاجئين وأبناء الضفة الغربية، والصراع مع منظمة التحرير على تمثيل الشعب الفلسطيني.

وسيكون على الحركة الوطنية الأردنية أن تقدم اعتذاراً مفصلاً وعلنياً عن عجزها، آنذاك، على إفشال الخطط الرسمية. لكن، ينبغي أيضاً الأخذ بالاعتبار التأثير الضار لهيمنة الوعي القومي لدى الطرفين وقتذاك، ما أتاح تمرير مشروع ضم الضفة الغربية بوصفه حدثاً وحدويّاً.

وبوصفها الممثل التاريخي، لا القانوني، لمجتمع ودولة، تجد الحركة الوطنية الأردنية نفسها ملزمة بتسديد فواتير سياسات النظام، لكن بالاستعداد لتصحيح المسار التاريخي للشراكة النضالية بين الشعبين في مواجهة العدو المشترك، إسرائيل، وليس في صفقة توطين ومحاصصة مع إسرائيل.

إن مصير الشعبين المشترك ووحدتهما الحقيقية لا يكمنان في توزيع الحصص البرلمانية والحكومية والأمنية، ولا يكمنان في تهميش الأغلبية الأردنية المفقرة في المشروع الكمبرادوري لليبرالية الجديدة، بل يكمنان في إحياء خيار المقاومة.

وخيار المقاومة على كل حال، مفروض على الفلسطينيين والأردنيين، لكي يحصل الأوائل على حقوقهم في فلسطين، ولكي يحتفظ الأخيرون بدولتهم الوطنية وتعزيز استقلالها وتقدمها. نحن نواجه قوة عاتية، فاشية، ومصممة على ابتلاع فلسطين كلها وطرد المزيد من الفلسطينيين وإلغاء الدولة الأردنية، لتوفير سياق لا بد منه للخلاص من تبعات القضية الفلسطينية. والمسألة، بالنسبة للمشروع الصهيوني، ليست خاضعة للتسويات. قد يحدث ذلك مع سوريا ولبنان، كما حدث مع مصر، ولكن، بالنسبة للأردن وفلسطين، الأمر مختلف. فمَن يحسب أن إسرائيل ستسمح ببناء دولة فلسطينية مستقلة قادرة على إعادة تكوين المجتمع الفلسطيني، وبعودة اللاجئين، كمن يحسب أن الإسرائيليين مستعدون، بالضغوط الأميركية، لهزيمة تاريخية على مائدة مفاوضات! إنها معركة حياة أو موت بالنسبة للصهيونية. وهي كذلك بالنسبة لنا، ولم يعد ممكناً أن نؤجل قدرنا ذاك. وهذا القَدر الكفاحي، لا «العنصرية»، هو الذي يؤجج الحركة الوطنية الأردنية الآن. وسأوجز واحداً من أهم التطورات الدالة. فباستثناء نخبة الحكم المتحالفة مع السلطة الفلسطينية وبعض «اليساريين» الذين يقرأون الصراع كمواجهة بين العلمانية والإسلام السياسيّ، تحظى حركة «حماس» بما يشبه التأييد الجماعي من الأردنيين. ومع ذلك، فإن حركة الإخوان المسلمين تكاد تنشق تحت تأثير تفاعلات الصراع بين تيار وطني أردني يؤيد المقاومة من موقع أردني مستقل، وعلى أساس برنامج محلي، وتيار «حمساوي» يسلك وفقاً لاحتياجاتها السياسية في الأردن.

لا تريد الحركة الوطنية الأردنية طرد أي فلسطيني من الأردن، ولا الإضرار بالحقوق الاجتماعية والمدنية، حتى بالنسبة لغير المجنسين، ولا سحب الجنسية الأردنية، ولكنها تريد التأكيد على أن جنسية الفلسطيني وحقوقه في الأردن هي

شأن داخلي غير سياسي، وليس بديلاً عن الجنسية والحقوق السياسية في فلسطين، وأنها ــ الجنسية الأردنية ــ لا تمثل حلاً لقضية اللاجئين والنازحين والمهجرين الفلسطينيين وهويتهم الوطنية. وباختصار، علينا أن ندرك الفارق النوعي بين كون وجود الفلسطينيين في الأردن بوصفه شأناً داخلياً وبين كونه جزءاً من تسوية مفروضة إسرائيلياً.

تصاعُد الصراع بين مشروعي التصفية والمقاومة في فلسطين، وتصاعُد الصراع الاجتماعي الوطني في الأردن، لم يعودا يسمحان للقوى الشعبية من فلسطينيي الأردن بالمزيد من الاسترخاء والانسحاب من العمل النضالي أو الاكتفاء بالمعارضة السلبية. فالخيار التاريخي يقع، وهو لا يرحم، بين مشروع المحاصصة ضد الشقيق الأردني ومشروع العودة ضد العدو الإسرائيلي، وبين الانضواء تحت راية الكمبرادور، وإنْ يكن فلسطينياً، في ظل المشروع الإسرائيلي، وبين التحالف مع الحركة الوطنية الأردنية في ظل مشروع المقاومة: بين القبول بالوطن البديل أو الإصرار على تحرير الوطن.

(٥)

قليلة جداً حتى الآن، بل نادرة ومتفرّقة تلك الأصوات الفلسطينية التي أعربت عن تضامنها مع الحركة الوطنية الأردنية في مواجهة مشروعَي الوطن البديل (العربي ــ الأميركي، والقائم على مبدأ دولة فلسطينية في جزء من أراضي ٦٧ والتوطين)، والدولة البديلة (الصهيوني والقائم على إقامة تلك الدولة في الأردن). أكثر من ذلك، فهناك هجمة مضادة تتهم الوطنيين الأردنيين «بالعنصرية»، وتؤكد على حقوق الفلسطينيين السياسية في الأردن. ويستخدم محركو هذه الهجمة خطابات متناقضة، لكنها تصبّ في المجرى نفسه، ومنها:

١ ـ الخطاب الهاشمي، ويقوم على تأييد مقولات النظام عن ظهور شخصية أردنية هاشمية «من شتى الأصول والمنابت»، معيارها الأساسي ليس «الانتماء» بل «الولاء».

٢ ـ الخطاب الشخصي، ويقوم على قول صريح متكرر: «ليس لنا علاقة بفلسطين. ولدنا وتربينا وعشنا هنا. هذا بلدنا الوحيد».

٣ ـ الخطاب القومي العربي، ويقوم على الأطروحة التقليدية التي تنفي الوطنيات المحلية (القطريات) وتجرّمها.

٤ ـ الخطاب الليبرالي الحقوقي، ويقوم على تغييب البعد السياسي للجوء الفلسطيني في الأردن، والتركيز على حقوق المواطنة، متخذاً المثال الأميركي لـ«بلد المهاجرين».

٥ ـ الخطاب الفلسطينوي الراديكالي، ويقوم على المماهاة بين النظام الأردني والأردن، ويطرح معادلة انتقامية صريحة تقول بما أن النظام مسؤول عن مصائب الفلسطينيين منذ ٤٨، فإن على الأردن أن يدفع الثمن الآن.

٦ ـ الخطاب نصف الإقطاعي ـ نصف البورجوازي، ويقوم على قداسة حق الملكية. فالحقوق السياسية لفلسطينيّي الأردن تنبع من حجم ملكياتهم العقارية والشركاتية وثرواتهم. وهو ما يُطرح تحت عنوان «دورنا في بناء البلد».

٧ ـ الخطاب الاستعماري، ويقوم على اعتبار معاهدة وادي عربة مع إسرائيل مرجعية قانونية للتوطين من جهة، والاستنجاد بالتدخل الأميركي لحماية الفلسطينيين، وضمان حقوقهم في الأردن.

في الخطابات (وخصوصاً من ٣ إلى ٧) التي حددناها لدى استعراض مئات المقالات والتعليقات الإلكترونية والبيانات والنقاشات، لا يرى القائلون بالتوطين السياسي أي تناقض بين أطروحاتهم وبين التأكيد على حق العودة.

لكن حقّ العودة هو، في النهاية، حق سياسي مرتبط بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وإذا كان من المفهوم والضروري تلافي الموقف (العنصري فعلاً) الذي يحرم اللاجئ الفلسطيني (كما هي الحال في لبنان مثلاً) حقوقه المدنية والمعيشية والإنسانية،

تحت شعار التمسك بحق العودة، فإن المطالبة بكوتا سياسية في الأردن (حيث ينال الفلسطيني كل حقوق المواطنة) لا يمكن أن تعني سوى شطب حق العودة.

إن المعادلة التي تطرحها الحركة الوطنية الأردنية على فلسطينيي الأردن لا تشتمل على أي نظرة عنصرية. فهي إذ تؤكد على ــ وتناضل من أجل ــ تأمين حقوق المواطنة والإقامة والحقوق الاجتماعية والمدنية للفلسطيني كفرد، فإنها ترفض أن يكون للفلسطينيين ــ ككتلة ــ حقوق سياسية في الأردن، كما هو مطروح الآن. ولهذا الرفض سببان: فلسطيني وأردني.

ـ فلسطينياً، يُعدّ منح فلسطينيي الأردن ــ ككتلة، سواء على أساس كونهم فلسطينيين أو أردنيين من أصل فلسطيني ــ حصة سياسية مسمّاة في الدولة الأردنية، يُعدّ إنهاءً واقعياً وسياسياً وقانونياً لحق العودة. إنه ينهي صلة أكبر تجمع للاجئين بفلسطين. وهذا ما أصبح مقرراً في سياسات السلطة الفلسطينية بصراحة، في سياق سعيها إلى إنشاء دويلة جرى تعريفها أخيراً بأنها «مصلحة قومية أميركية».

ـ أردنياً، سيؤدي تطوّر كهذا إلى تحويل الدولة الأردنية إلى دولة محاصصة سياسية ــ ديموغرافية، كما هي الحال الآن في لبنان والعراق. وسوف يمنع وضع كهذا تطور الحياة السياسية والدمقرطة والتقدم الاجتماعي الوطني، عدا عن أنه سيكون مصدراً دائماً للتوتر السياسي والأمني، يضع البلاد، باستمرار، على شفير الحرب الأهلية.

يضعنا ذلك في مواجهة نقدية صارمة مع خطابات التوطين الموصوفة أعلاه:

١ ـ لا يمكن إلغاء الهويتين الوطنيتين، الأردنية والفلسطينية، لمصلحة هوية هاشمية على المثال السعودي. فهاتان الهويتان متجذرتان، الأولى في دولة قائمة ومتنامية ومؤطرة منذ سنة ١٩٢٠، والثانية ليس لها ــ بسبب ارتباطها بالقضية الفلسطينية ــ نظير من حيث القوة والحضور في المشرق العربي. وقد يقبل المزاج الفلسطيني العام في الأردن الهوية الهاشمية، كخلاص من الأزمة، لكن ذلك لن يلغي ترابط الكتلة الفلسطينية وهويتها واقعياً. وستظل، بالتالي، خارج الاندماج.

كذلك، فإن الاتجاه العام بين الأردنيين ليس مستعداً، على رغم ما يُظهر من ولاء للهاشميين للتخلي عن الهوية الأردنية للدولة. هذا الخيار مقفل.

٢ ـ الخيار الشخصي للانتماء إلى الشعب الأردني (وهو يشتمل، وفق الدراسات المعنية، نحو ١٠ في المئة من فلسطينيي الأردن) هو خيار فردي، ولا يطرح، بطبيعته، التوطين السياسي الجماعي، بل حقوق المواطنة الفردية. وهي مصونة في كل الأحوال.

٣ ـ ليس لنا اعتراض على الخيار القومي الوحدوي (ولكن من دون تجريم الخصوصيات)، بل نحن نطرحه مع سوريا والعراق، ولكننا نرفضه كحجة ديماغوجية للتوطين السياسي للاجئين في الأردن وشطب حق العودة، كما نرفض أية صلة وحدوية مع دويلة فلسطينية خاضعة للنفوذ الإسرائيلي. فمن شأن وحدة كهذه نقل الاحتلال ــ سياسياً وأمنياً واقتصادياً ــ إلى شرق النهر.

٤ ـ حق المواطنة الليبرالي هو حق فردي وشخصي. وهو مكفول. ولكنه لا يحيل على حقوق جماعية. هنا، لا نتحدث عن حق المواطنة بل عن حق تقرير المصير. وهذا الحق، بالنسبة إلى الفلسطينيين، لا ينفصل عن حق العودة. كذلك، فإن حقوق المواطنة الليبرالية المعتبرة في الغرب، وحتى حقوق الأقليات، لا تنطبق على فلسطينيي الأردن، أولاً، لأنه لا يمكن فصلها عن حقوق الفلسطينيين في فلسطين المحتلة والمغتصبة، وثانياً، لأن الفلسطينيين في الأردن ليسوا أقلية، بل يكوّنون نحو ٥٠ في المئة من المواطنين، والاعتراف بحقوق سياسية جماعية لهم لا يعني سوى نشوء نظام محاصصة يشق البلاد، ويدفعها إلى الصراع الداخلي، لمصلحة أمن إسرائيل.

٥ ـ لن نساجل في دور السياسات الرسمية الأردنية في تعقيد المسيرة الوطنية الفلسطينية. ولكن هل تبرر تلك السياسات الروح الانتقامية ضد الشعب الأردني؟ ألم يكن هذا الشعب بالذات، أكثر الشعوب العربية قرباً ومودة وإيثاراً للفلسطينيين؟ ألم يقاتل الوطنيون الأردنيون والفلسطينيون معاً ضدّ الغزاة الصهاينة؟ ألم

يناضل الشعبان معاً ضد السياسات الرسمية الأردنية والعربية الضارة بالنضال الفلسطيني؟ وأخيراً، هل يمكن القبول بالروح الانتقامية لدى الفلسطينيين ضد شعب عربي شقيق؟ ألا يجدر أن تكون مشاعر الانتقام موجّهة إلى العدو المشترك؟

٦ ـ تنشأ الملكيات والثروات عن الاستغلال والامتيازات. ولا بد للطبقات الشعبية، بغض النظر عن هوياتها، أن تنظر إلى الرأسمالية الفلسطينية في الأردن، لا «كبانية»، بل كمستغلّة للكادحين من جهة، وكمستفيدة من التعقيدات الخاصة بالقضية الفلسطينية. أيعني القبول بمبدأ الحق السياسي «للاستثمار»، منح آل الحريري ــ وسواهم من الرأسماليين الخليجيين والعراقيين ــ الذين «يبنون» في الأردن أيضاً ــ أي يستغلون وينهبون، حصة سياسية في الدولة الأردنية.

ينقلنا هذا المنطق إلى حقل السجال الاجتماعي بامتياز. الكادحون الأردنيون والفلسطينيون معاً متضرّرون من تحوّل الأردن إلى مركز للكمبرادور الفلسطيني والعربي. لقد دمّر ما «بناه» و«يبنيه» هذا الكمبرادور العقاري والمالي ــ بالخصوص بالشراكة مع الكمبرادور الأردني ــ البنى المدينية والإنتاجية، وخرّب الأراضي الزراعية، وحطّم الطبقة الوسطى، وأفقر الأغلبية، وأفسد الإدارة والحياة السياسية والثقافية.

٧ ـ ولن نساجل مَن يرون أن معاهدة وادي عربة مرجعية قانونية للمواطنة! ذلك لأن مرجعيتهم هذه إسرائيلية. ولكننا نذكّر مَن يريدون حسم المسألة بالاستقواء بالتدخّل الأميركي، بالمثال العراقي.

نحن نقترح، في المقابل، شراكة أردنية ــ فلسطينية، لا في دولة محاصصة في الأردن بل في مقاومة العدو الإسرائيلي. وما زلنا ننتظر أن تخرج النخب والقوى الوطنية الفلسطينية عن صمتها إزاء الخطط الأميركية والعربية الرسمية والإسرائيلية. وهذه الخطط تختلف في الجزئيات والشكليات، ولكنها تنطلق من فكرة واحدة، هي تصفية القضية الفلسطينية وتصفية الكيان الأردني معا.

حق العودة...
لا مجرّد رفض التوطين!

ظهر السيد فريد سلمان على شاشة «أو تي في»، وقدّم، بكلمة قاطعة، حلاً بسيطاً وفعالاً، كما يرى، لمشكلة فلسطينيي لبنان: «أرسلوهم إلى الأردن»!

فيديو المقابلة الذي جرى تداوله على نطاق واسع للتعريض بالتيار الوطني الحر، وتالياً بحزب الله، أحرج المؤيدين الأردنيين للمعارضة اللبنانية، الذين أصبحوا مطالبين، شعبياً، بالاعتذار عن تأييد صعب كلّفهم الكثير.

فريد سلمان ليس ضيفاً عادياً على تلفزيون التيار. إنه مقرب من العونيين. ومن المرجح أن «أفكاره» التي طرحها على الملأ، بعجرفة لا تعرف حدوداً، تصب في آذان صاغية داخل التيار نفسه. اتخذ سلمان سمة العالِم الواثق، وكرّر من غير أن يرفّ له جفن، الطروحات الصهيونية عن الأردن، بل كررها حرفياً مثلما جاءت في كتاب بنيامين نتنياهو «مكان تحت الشمس»، ومفادها أن «الأردن هو جزء من فلسطين، اقتطعه الإنكليز سنة ١٩٢٠ لإقامة دولة هاشمية. ووجود هذه الدولة مذاك هو الذي يعرقل السلام في الشرق الأوسط. وبإزالة الدولة الأردنية عن الخريطة السياسية، وإقامة دولة فلسطينية محلها، نصل إلى الحل الطبيعي للقضية الفلسطينية».

ويضيف سلمان من عنديّاته: «إنني أضحك عندما يقول شخص إنني أردني»، ذلك

أنه في الحقيقة فلسطيني من دون أن يدري! سلمان إذاً «يضحك» على ثلاثة ملايين ونصف مليون من البشر يعتقدون أنهم أردنيون. إنّه «يضحك» على «غباء» شعب كامل لا يعرف حقيقة هويته! ولكن ماذا إذا كان هؤلاء مصرّين على كونهم أردنيين، ومستعدين للقتال دفاعاً عن وطنهم ودولتهم وهويتهم؟ كيف سيواجه سلمان ونتنياهو والكنيست الإسرائيلي هذا الإصرار؟ أبالقوة؟ أم بغسيل الأدمغة الجماعي؟

تبنّي سلمان الطروحات الصهيونية عن الأردن له هدف واضح: الأردن كبير بما يكفي لاستيعاب ثلاثين مليوناً! فليذهب فلسطينيو لبنان إلى بلدهم ذاك. في لبنان، حسب سلمان، لا مشكلة توطين لبضع مئات الآلاف من لاجئين وطنهم ـ الأردن الفلسطيني ـ قريب وواسع. هذه المشكلة، كما يقول سلمان، اخترعها السنّة لزيادة عديدهم الطائفي في البلد.

غير أن السنية السياسية لا تقل عنصرية إزاء الفلسطينيين عن سلمان. فقد كان رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري يسعى، من دون تنظيرات كالتي استعارها سلمان من أرشيف الصهيونية، إلى «تصدير» مئتي ألف فلسطيني من لبنان إلى الأردن. وكان يلح على ذلك جاداً ومازحاً، مستخدماً صلاته الوثيقة بالنظام الأردني لتمرير الفكرة.

حدّثني وزير أردني سابق أن الحريري قال له على هامش اجتماع: «ما بتأخذولكم مية ميتين ألف فلسطيني». وردّ عليه الوزير: «نعم، بشرط أن تضمن لنا بأنهم لن يتناسلوا»... نقاش عنصري بالكامل، يبرئ السنية السياسية من تهمة الخروج على الإجماع اللبناني.

المسؤولون الأردنيون يفكّرون، بدورهم، بترحيل مشكلة اللاجئين إلى مكان ثالث. ففي أوساط نخبة الحكم خطط للسعي نحو توطين قسم من فلسطينيي الأردن في السعودية ودول الخليج. الفلسطينيون الذين سيحصلون على هذه الفرصة سيكونون سعداء بهذا الحل. و«لكن هل سيقبل الخليجيون بذلك؟». سألتُ مسؤولاً أردنياً كبيراً، فأجاب أنها مشكلة العرب وليست مشكلتنا فقط. «ولكنها مشكلة إسرائيل»

قلتُ، فابتسم إشفاقاً على مثقف حالم. حالم بالطبع، لأن الولايات المتحدة يمكنها أن تضغط على لبنان والأردن والسعودية والكويت... ولكن ليس على إسرائيل. وكل نظام عربي يريد ترحيل المشكلة إلى سواه، ما دام لا يملك شيئاً سوى العطف الأميركي.

مآل الحل المطروح أميركياً وعربياً، إذاً، هو تأمين التوسع والأمن لإسرائيل، وإطلاق سلسلة لا نهاية لها من العداوات والصراعات الأهلية العربية: فبالإضافة إلى الصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني على السلطة تحت الاحتلال، سيكون هناك صراع فلسطيني ـ أردني، ولبناني ـ أردني، وأردني ـ خليجي إلى آخر ما تصل إليه لعبة الأواني المستطرقة الديموغرافية. وسيكون على اللاجئين الفلسطينيين ومضيفيهم العرب، الحاليين والمحتملين، أن يدفعوا ثمناً باهظاً جداً جراء الاستسلام أمام الرفض الإسرائيلي لحق العودة.

وعلى القوى الوطنية التي تتبنّى شعار رفض التوطين في لبنان والأردن، أن تدرك أن هذا الشعار، وحده، ليس فقط شعاراً عنصرياً، بل أيضاً شعار زائف سيؤدي إلى المزيد من المشكلات والتعقيدات والصراعات العربية. أما الشعار الصحيح والواقعي، فهو الشعار الذي يوحّد الفلسطينيين ومضيفيهم العرب ضد العدو المشترك، أعني شعار «حق العودة».

ليست القضية الفلسطينية هي قضية إقامة دولة وطنية في الضفة والقطاع، حتى لو كانت كاملة الأوصاف... فما بالك بكانتونات ـ هذه «الدولة»، بغض النظر عن شكلها؛ هي مشروع نخب منظمة التحرير بيمينها و«يسارها» ـ والآن انضمت إليها نخب «حماس»، ولو من موقع صراعي. المشروع، بغض النظر عن واقعيته، سلطوي وفئوي، من شأنه إذا نجح على سبيل الفرض، أن يحل مشكلة تلك النخب، ولا يحل مشكلة الشعب الفلسطيني الناشئة أساساً عن تدمير مجتمع كامل وتشتيته منذ عام ١٩٤٨. وليس هنالك بديل واقعي عن إعادة تأسيس هذا المجتمع على أرضه الوطنية. وما دام ذلك غير ممكن في ظل جغرافيا الضفة وغزة ومواردهما، حتى في حدود الـ٦٧، ولا يتحقق من دون التواصل الاجتماعي ـ السياسي ـ الثقافي بين الفلسطينيين

(الذين سيظلون مقسمين بين إسرائيل والدولة الفلسطينية والشتات)، فإن المهمة التاريخية الأولى على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية هي تأمين عودة الفلسطينيين إلى بلادهم، وتأمين وضع قانوني وسياسي موحد وتفاعلي للشعب الفلسطيني على أرضه. ويمكننا أن نتصوّر، واقعياً، نهوضاً وطنياً فلسطينياً يعيد توحيد الكتلة التاريخية الفلسطينية في سياق نضالي، ويحشّد العرب وشعوب العالم وراء هذا الهدف، وربط السلام مع إسرائيل بتنفيذه.

وأختم بالتوقف عند مفهوم الكتلة التاريخية الفلسطينية، لأهميته في التأسيس لنهوض وطني جديد يتجاوز مآسي الفشل المكلفة في العمل الوطني الفلسطيني. نحن نتحدث هنا عن كتلة مكوّنة من فئات وقوى وفعاليات وشخصيات لها مصلحة مشتركة في إعادة تأسيس المجتمع الفلسطيني، وهي مهمة غير ممكنة إلا على الأرض الفلسطينية، وتحديد هذه المكوّنات يستلزم عملاً بحثياً ونضالياً شاقاً، إلا أننا نجزم مسبقاً، بأن هذه الكتلة تستثني الفئات الكمبرادورية والسلطوية والنخب المرتبطة بالنظام العربي.

من جهة أخرى، فإن ظروف الشتات أدت إلى تفاعلات لم يعد معها مئات الآلاف من الأفراد الفلسطينيين في المنافي مرتبطين بقضية الشعب الفلسطيني. ونحن لا نخوّن هذه الخيارات الفردية، بل نطالب هؤلاء الأفراد بالمضي إلى حال سبيلهم، والتوقف عن إعاقة تكوين الوعي التاريخي الفلسطيني لتبرير شقاء وعيهم الذاتي. وفي مثال حي، وصلتني رسالة من شاب فلسطيني يحمل الجنسية الأردنية، يقول فيها: «أنا أردني. ولدت في عمان، وأحبها، ولا أعرف فلسطين ولا أريد العودة إليها». وأجيبه هنا، بأنني أتفهم موقفك ولا أخوّنك. ولكنني أختلف معك في نقطة واحدة: لا تجعل من موقفك الشخصي هذا أساساً للتعميم السياسي. ليس كل فلسطيني فلسطينياً.

الاخبار - عدد الثلاثاء ٢٣ حزيران ٢٠٠٩

«الماركسيّة ـ القوميّة» في خندق الليبراليّة الجديدة!

دعا حزب «الوحدة الشعبية» (الذراع الأردنية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، إلى ملتقى وطني تحت شعار «الخبز والحرية». وقد توصل الملتقى يوم الأربعاء ٢٠ آب ٢٠٠٨، إلى تأليف لجنة لإطلاق حملة من أجل تحسين الظروف المعيشية والإصلاح السياسي.

الدعوة والملتقى جاءا متأخرين ثمانية أشهر عن لحظة صعود الأزمة الاجتماعية في البلاد، وبعد استقالة كاملة من المشاركة في أشهر الصراع الاجتماعي ــ السياسي الساخنة مطلع صيف ٢٠٠٨. وكأن «الشعبية» وسواها من أحزاب المعارضة التقليدية في الأردن ــ وهي إما أنها تدّعي الماركسية أو الاتجاه القومي الماركسي ــ لم تتعلم شيئاً من فلاديمير لينين الذي سبق له أن قال: «غداً سيكون قد فات الأوان».

انطوت تلك الأحزاب تحت عباءة الإسلاميين لعقدين كاملين، فلم تعد تجرؤ على المبادرة المنفردة من دونهم. وهؤلاء، كما هو معروف، لا يقلقون كثيراً بالمسائل الاجتماعية، بل إنهم يجدون في انتشار الفقر فرصة مضاعفة لانتشار نفوذهم «الخيري» والأيديولوجي بين الجماهير.

وهكذا، تعطلت قدرة أحزاب المعارضة التقليدية في الأردن، عن اغتنام فرصة الاستقلال السياسي عن الإسلاميين، والتقدم لقيادة الحركة الشعبية. لقد «فات

الأوان» بالنسبة إليها. ذلك أن هناك قوى أخرى جديدة، يسارية وعمالية وطلابية وعشائرية وثقافية وأخرى من قلب البيروقراطية المدنية والأمنية، ملأت الفراغ، وحددت، على رغم تعارض منطلقاتها ومصالحها ، ووفقاً لتناسب ميزان القوى بينها، برنامج الحركة الشعبية المضادة في ثلاث نقاط مطابقة لمتطلبات المرحلة، هي: (١) إسقاط الليبرالية الجديدة وإعادة التوازن لدور الدولة الاقتصادي ــ الاجتماعي في البلاد، (٢) الدفاع عن الصلاحيات الدستورية للحكومة المركزية والهيئات العامة ضد تفكيكها وتجاوزها، (٣) التصدي لمشروع «الوطن البديل».

هذه النقاط البرامجية الثلاث، لم تتحدد، كيفياً، في ملتقى معزول، بل وسط صراع واقعي محتدم مع حزب الليبرالية الجديدة المسيطر في الديوان الملكي، وكذلك، بين القوى التي تشكل التحالف المضاد بين تركيز اليسار الاجتماعي والعناصر الشعبية على البرنامج الاجتماعي وتركيز القوى البيروقراطية على استنقاذ صلاحياتها وتركيز القوى العشائرية على مجابهة الوطن البديل.

وإذا كانت أطراف الحركة الوطنية الجديدة، متفقة على هذه العناصر، فإن العملية السياسية الواقعية لتكوين برنامجها المشترك، عَكَس، وسيظل يعكس موازين القوى بينها. وهي متغيرة، وفقاً لنشاط القوى اليسارية والشعبية والتطورات الإقليمية والدولية.

خلال الأشهر الحاسمة في تكوين ملامح الصراع الداخلي وقياداته ومنهجه، (في أيار وحزيران وتموز ٢٠٠٨) كانت أحزاب المعارضة التقليدية في الأردن، غائبة، صامتة ومشلولة بقناعة التعفف عن «صراع يدور بين أطراف النظام»، وكأنه، بذلك، ليس صراعاً، وبلا مضمون اجتماعي ــ سياسي، ولا يمكن التدخل فيه لمصلحة الرؤية الشعبية والتقدمية!

الوحيد الذي كسر ذلك الصمت، كان أمين «الشعبية»، سعيد ذياب الذي صرح، مؤيداً الليبراليين الجدد والاستثمار... ربما مدفوعاً بعدائه المبدئي للبيروقراطية الأردنية، أو ربما معبراً عن ميله إلى قيام «الوطن البديل» في الأردن، متوهماً أن نجاح هذا المشروع، سوف يمنح حزبه موقعاً في التركيبة السياسية الجديدة لأردن فلسطيني.

وسنكتشف أن تصريح ذياب ذاك، لم ينشأ عن الخوف فقط أو خطأ عابر. بل إنه يعبر عن صميم الرؤية السياسية لـ«الشعبية» وملتقاها الوطني. وهي، كما سنرى رؤية ليبرالية فائتة، لا شعبية ولا وطنية.

(١) شعار الملتقى: «الخبز والحرية» ليس من إبداع الداعين أو المشاركين فيه. بل هو شعار مستعاد من انتفاضة نيسان ١٩٨٩، تكوّن في ظل مطلب عياني، حين كانت الأحكام العرفية تمنع نهوض المجتمع.

وقد قدمت هذه الجماهير، مذذاك، الحرية على طبق من ذهب لـ«الجبهة الشعبية» وبقية المشاركين في الملتقى من دون أن يبذلوا ــ ما عدا الشيوعيين واليساريين الأردنيين ــ أي جهد أو أن يقدموا أية تضحيات (وهو ما حدث، أيضاً، في انتفاضة ١٩٩٦ التي رفعت شعار الخبز ضد سياسات إزالة الدعم عن السلع والخدمات).

لكن الجماهير الأردنية لم تعد تتبنى الآن هذا الشعار. لقد أصبح فائتاً بالنسبة إليها. فما تريده ليس «الحرية» الليبرالية، بل المشاركة في اتخاذ القرار الوطني، والدفاع عن البلد وهويته واستقلاله. كذلك فهي لم تعد ترضى «بالخبز» ــ الذي قد تتيحه أعمال الخير ــ بل اقتلاع نهج الليبرالية الجديدة من جذوره، وإعادة تأسيس الدولة على تحالف اجتماعي وطني يسمح بقيام تنمية وطنية توزع مكاسب النمو على أسس المساواة والفعالية.

(٢) يصف ذياب، في افتتاح الملتقى المذكور، الأزمة الأردنية بوصفها «أزمة اقتصادية». وهذا التوصيف يتطابق تماماً مع رؤية الليبرالية الجديدة الساعية إلى تصوير الأزمة الاجتماعية المتصاعدة بوصفها أزمة اقتصادية ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية والغذائية في السوق العالمية، وكذلك عن ضغوط المديونية العامة وضعف رأس المال المحلي. فتكون الحلول، بالتالي، هي الحلول الليبرالية الجديدة نفسها: بيع الممتلكات الوطنية بحجة سداد المديونية وتقديم التسهيلات اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية بحجة استقطاب الرساميل وخلق فرص العمل. كذلك، هناك الحل التقليدي باستقطاب المساعدات مقابل مواقف سياسية.

لكن الأزمة من وجهة نظر الفئات الاجتماعية الشعبية هي أزمة اجتماعية ناجمة، بالذات، عن تلك الحلول الاقتصادية. وتثبت المعطيات الرقمية الطابع الاجتماعي للأزمة الأردنية، حيث، في ظل معدل نمو يدور حول ٦ بالمئة ــ يحصل أغنى ٣٠ بالمئة من الأردنيين على ٦٠ بالمئة من الدخل.

(٣) العلاقة بين الأزمة الاقتصادية ــ الاجتماعية وأزمة الإصلاح السياسي، هي علاقة افتراضية من أوهام الليبرالية. فمن الممكن، واقعياً، حلّ أي من المشكلتين في معزل عن الأخرى. ولا توجد واقعة تاريخية واحدة تثبت وجود ترابط عضوي بين المسألتين. قد يضطر النظام الأردني تحت ضغوط أميركية وإسرائيلية إلى إصلاح سياسي شامل يسمح بقيام نظام محاصصة فلسطيني ــ أردني في البلاد. وهو ما تريده الليبرالية الجديدة بالضبط، لكن لا شيء يضمن، في هذه الحالة، أن الأزمة الاجتماعية سوف يتم حلها، إذا لم تتفاقم بصورة غير مسبوقة أيضاً. فالأموال الأميركية والعربية الموعودة، في هذه الحالة، سوف تنصب في خزائن الكمبرادور وتقوي نفوذه السياسي، وتسمح لتحالف من الليبراليين الجدد والإسلاميين بالسيطرة على الدولة.

(٤) مما له دلالة سياسية عميقة أن «ملتقى وطنياً» يُعقَد من قبل ماركسيين وقوميين في الأردن ــ المهدد بمشاريع أميركية وإسرائيلية متصاعدة لشطب الكيان الأردني وفرض صيغة من صيغ الوطن البديل ــ لا يذكر ولو كلمة واحدة حول هذا الخطر الأساسي والداهم. فهل يمكننا أن نفسر هذا الصمت بغير القبول؟

وهكذا، ربما يكون بإمكاننا، في الختام، أن نؤكد ما أجّلنا تأكيده حتى الآن. وهو أن ملتقى «الشعبية» الوطني، ليس سوى نشاط في سياق الحملة المضادة التي تشنها الليبرالية الجديدة على القوى الوطنية من أجل خلط الأوراق، بعدما اتضح الصراع واتضحت الخنادق.

الأخبار - عدد الثلاثاء ٢٦ آب ٢٠٠٨

في نقد النخبة المريضة: أشباه المثقّفين

في دراسته اللامعة عن «مثقف منظمة التحرير الفلسطينية»، رسم الروائي والمفكر الأردني الراحل غالب هلسا، الكثير من ملامح وظلال «أشباه المثقفين» الذين كوّنوا العمود الفقري للكادرات السياسية الفلسطينية، وقادوا حركتهم نحو «النهاية الحزينة» المعروفة. على أنّ «شبه المثقف» الذي أنتجته على نطاق واسع ظروف التفرغ المموّل غير المنتج في صفوف المنظمات الفلسطينية، أصبح ظاهرة عربية. وقد انتقل هذا الفيروس المعدي إلى صفوف النخبة الأردنية التي أضافت بدورها أسوأ صفاتها إلى الظاهرة.

شبه المثقف ليس وصفاً في نزع المهارة، مع أن شبه المثقف يكون، على الأرجح، غير ماهر أيضاً. ولكنه وصف في نزع المرجعية المبدئية والتفاعل الإبداعي بين الذات والمجتمع. في الحالة الأردنية، حيث توجد دولة يتطلب تسييرها مهارات غير إعلامية كما في الحالة الفلسطينية، قد يكون شبه المثقف، على العموم، «مثقفاً» من الناحية التقنية، لكنه يفتقر إلى القدرة الإبداعية سواء على مستوى الفن ـ بكل تجلياته ـ أو على مستوى الممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية. ومردّ ذلك هو افتقاره إلى الموهبة أو إلى ما يعوّض الموهبة من الرؤى الشمولية والالتزام بقضية عامة تتجاوز

الذات، التزام يتمحور عليه كل النشاط الشخصي. فالثقافة هي رؤية إلى العالم والتزام نقدي بأولويات المجتمع والإنسانية وكدح دؤوب في معاناة الكلمة / الفعل.

المثقف، بالنظر إلى امتلاكه الرؤيا، والتزامه بها، يصبح قادراً على فرض حضوره بمعزل عن السلطة أو حتى على الضدّ منها. وهي فكرة يجدها المثقف الأردني التقليدي غير معقولة، في عجزه عن استبصار المجالات المتعددة للسلطة غير السلطوية، كالهيمنة الفكرية والمعنوية بالمفهوم الغرامشي. فالمثقف، باتحاده مع وعيه الكوني، يتحوّل هو نفسه إلى سلطة كائنة مستقلة لها مساحة هي مساحة القول/ الفعل، أي الكلمة بوصفها كشفاً عن اللحظة المطابقة للاحتياجات الاجتماعية التاريخية، قادرة على صنع تأثيرها على جمهور يسير في سيرورة بناء الثقة مع صاحب القول. وسيكون من شروط حيازة هذه السلطة التعفف عن كل سلطة أخرى، أو ممارستها عند الضرورة بوسائل هي على النقيض من طابعها السلطوي.

شبه المثقف عاجز عن الحضور إلاّ بالعلاقة مع سلطة ما خارجه هي التي تُحضره في نطاقها، فإذا عافته انتهى حضوره. وتبدأ هذه السلطة التي يتكئ عليها شبه المثقف، أولاً، عند المعلم، حيث الطلبة مضطرون إلى الإصغاء تحت تهديد الامتحان. وهي على العكس من سلطة المحاضر العام الذي يمارس سلطته بحضوره الشخصي لا بقدرته على منح علامة النجاح.

ومن نمط السلطات نفسها سلطة خطيب الجمعة أو واعظ الكنيسة، حيث يكون الكلام جزءاً من الطقس محمولاً على الصلاة لا على مضمون الخطبة وشخصية الخطيب.

لكن شهوة شبه المثقف الدائمة هي للتقرب من السلطة السياسية والامّحاء بها وخدمتها. وهو ما يشطب جوهر الممارسة الثقافية، ويحوّل أشباه المثقفين إلى أدوات على درجات أو طبقات بين أولئك الذين ينخرطون في خيانة ذواتهم لقاء بضعة مكاسب تافهة، وبين أولئك الذين يحصلون على المواقع أو المناصب العليا.

في المنصب، سواء جاءه بالتعيين أو بالانتخاب، يتحول شبه المثقف إلى ديكتاتور من نمط قاراقوشيّ، يتلذذ بالسلطة، ويتوهم الانشغال، ويتوقف عن الإصغاء، ويتنكّر

للأصدقاء، ويغرق في التفاصيل والمظاهر، ويعجز، كما هي طبيعته، عن الحوار أو عن تصوّر حلول إبداعية شمولية للمشاكل، ويواظب على إصدار الفرامانات الفوقية، ويمحور كل اهتمامه ووقته حول مهمة وحيدة هي إرضاء نوازعه الذاتية بما فيها شهوة الحضور تحت الأضواء، وإرضاء السلطات. فمن دونهم يتوه أو يقتله التوحد. يحدوه دائماً هوس الانتقام من المثقفين الموهوبين، بينما يكف نهائياً عن أي توسل للرأي الآخر أو الميل إلى التوافق مع المجتمع.

هذه بالطبع، ليست دعوة إلى العدمية إزاء انتزاع مواقع في إدارة المجتمع. بالعكس. ولكنها نزوع إلى شرطين لا بد من تحقّقهما لتلافي سقوط المثقف، هما: ـ المشاركة من موقع حزبي جماعي لا موقع فردي، ـ الحفاظ أثناء المشاركة في الإدارة على الالتزام بالمبادئ والبرنامج والحساسية الضميرية إزاء الفئات الاجتماعية التي انتدب المثقف نفسه لتمثيلها.

يكتفي شبه المثقف بما كان قد قرأه في صباه، ثم يتحوّل كلياً إلى الثقافة السماعية، نُتَفاً يأخذها من هنا وهناك، ويستخدم الدارج منها في لعبة القول الفارغ والعناد الأبله، معتقداً بأن أية تضحية سبق أن قدمها في زمان غابر، تمنحه صك غفران نهائي عن كل الموبقات والتنازلات والصمت الذليل الذي يخضع له. إنه يبحث عن الاعتراف به، لا من جمهوره المفترض، ولكن من السلطة المعنية، ويداري كسله الممل بافتعال معارك مع الموهوبين.

أشباه المثقفين ظاهرة ولدت مع التعليم الجامعي، وتوسعت بتوسعه. فقد أصبح لدى شبه المثقف شهادة رسمية على أنه «مثقف». وإذا كان حظه جيداً وخربش كلمتين أو اتخذ موقفاً في أول العمر، فإنه ينتهي إلى الإحساس بأنه شخصية مهمة للغاية. وهو إحساس يملأ شبه المثقف فعلاً، فلا تشغله القضايا والأفكار الجديدة أو الدور الاجتماعي. السياسي المطروح على جدول أعمال المجتمع.

أشباه المثقفين منتشرون في حياتنا. وهم موجودون في حقل الإدارة الحكومية والنقابات والحياة السياسية والثقافية، في الموالاة والمعارضة، لدى الوطنيين الوسطيين وأنصار الحكومات المتعاقبة كما لدى الإسلاميين والقوميين واليساريين. وعلى خلفية

مكونة من هؤلاء يمتنع النقاش، وندخل في باب الأمراض النفسية، حيث يتركز القول والفعل على ذات متضخمة لا يمكنها، حكماً، التفكير العميق أو رؤية الواقع أو التفاعل مع الآخرين.

ومن هؤلاء، يأتي أسوأ المسؤولين وأسوأ المعارضين وأسوأ القادة النقابيين وأسوأ النواب والقادة الحزبيين. ولا بد أن السلطات، كما الجماهير، تفضّل شبه المثقف المستعد للخنوع للرأي العام أو تكرار المواقف المعروفة، على أولئك المثقفين المتماسكين أصحاب الرأي المستقل.

أشباه المثقفين لا يمثّلون نخبة وطنية قادرة على إعادة تعريف ذاتها ووطنها وتحديد مرحلة الصراع في الشروط الملموسة زمكانياً. ويتضح ذلك العجز جلياً في إحجام النخب «البورجوازية» عن تمويل النشاطات المدنية. وهو ما يدفع الهيئات والناشطين إلى تسوّل المساعدات الأجنبية أو الحكومية المشروطة. وهكذا تنعدم حيوية العمل العام باعتبارها مشاركة مدنية تعبّر عن استقلال المجتمع وتطلعه إلى الحرية والازدهار الروحي والثقافي.

البورجوازي الأردني ليس بورجوازياً بالمعنى الثقافي. إنّه مجرد فلاح بخيل أو بدوي فردي أو كلاهما معاً، وليست لديه القدرة النفسية على التخلي عن جزء ولو ضئيلاً من ثروته أو دخله من أجل العمل العام.

أطلبُ من أحدهم تبرعاً حزبياً أو اجتماعياً، وسوف يتهرب أو يمنحك القليل، لكنه مستعدّ لأن يولم لمناسبة سياسية أو اجتماعية ما يكلفه الكثير. وهذا ليس كرماً. إنه استثمار مأمول في مكسب أو وجاهة. وسوف تتذابح مع أردني كريم على دفع فاتورة المطعم، لكنه غير مستعد للتبرع بالمبلغ نفسه للخط السياسي الذي يؤيده أو النشاط الذي يعتقد بأنه مهم للمجتمع. فالكرم في تسديد فاتورة المطعم هي أمر يعود إلى شأن خاص، لكن التبرع العام شيء غير مفهوم بالنسبة إلى تكوينه الثقافي. وهو يعتقد أن تأييده اللفظي لنهج سياسي هو بحد ذاته تبرع ثمين.

أما الأغلبية، فهي تريد لقاء ذلك الموقف اللفظي مكافآت. انعدام القدرة النفسية الثقافية على التبرع بالمال لغايات سياسية أو مدنية، سوف يتسع، إذن، بحيث يشمل

انعدام القدرة تلك على التطوّع بالوقت أو بالجهد أو تقديم أية تضحيات من أجل التقدم.

لدينا، مثل كل المجتمعات العربية المسلمة، نزوع إلى العمل الخيري تحت تأثير الوازع الديني وضغطه، وخصوصاً في مناسبات الأتراح الشخصية أو في المناسبات والأعياد الدينية. وقد أفاد الإسلام السياسي من هذا النزوع للتوسط بين الخيّرين والمحتاجين، والحصول على مكاسب سياسية، وفي الوقت نفسه تمويل نشاطاته ومنظماته.

لكن تقاليد التبرع للعمل العام هي شيء آخر غير العمل الخيري. وهي لا تستهدف إرضاء الضمير الديني. الذي هو في النهاية ضمير شخصي. ولكنها تنبع من الضمير الاجتماعي. السياسي.

لم يكن الوضع كذلك دائماً. ففي الخمسينيات ظهرت نخب طليعية تضع مصلحة المجتمع فوق كل اعتبار شخصي، فكان المناضلون اليساريون والقوميون يدفعون لأحزابهم اشتراكات من دخولهم القليلة. وهو أبسط ما يقدمونه وقت الراحة بعد عمل مضن في النشاط الحزبي، والتعرض لمخاطر السجن وحتى الموت. النظام الناصري هو الذي أدخل تقاليد النضال المموّل إلى العالم العربي، ثم جاءت التجربة الفلسطينية لتجعل المال جزءاً لا يتجزأ من العمل السياسي لآلاف المتفرغين والأنصار والأصدقاء والكتاب والأدباء والإعلاميين. وبطبيعة الحال انتشر هذا التقليد على نطاق واسع في الأنظمة التقدمية والرجعية معاً.

يحتاج بلدنا ومجتمعنا إلى الكثير من العمل العام والتقديمات والتضحيات من كل أبنائه. وهذه ليست قضية أخلاقية، بل هي قضية التقدم نفسها. وهي قضية التحرر والحرية والمشاركة. فالمُعال والمتكسب والبخيل والفردي، لا يمكنه أن يكون حراً ومشاركاً في القرار، والبلد لا ينهض من دون تضحيات متضامنة وغزيرة ومثابرة.

الاخبار - عدد الثلاثاء ٢٨ تشرين أول ٢٠٠٨

صورة الأردن في الوجدان الشعبي: أشباح وصفي التلّ

عادت أشباح وصفي التل تحوم في فضاء الوجدان الأردني. لعلّه القلق من التطوّرات الإقليميّة؟ أو لعلّها قسوة الليبرالية الجديدة . وقد استحكمت وأغلقت الآفاق الاجتماعية على أبناء الحراثين؟ أو لعلّه الحنين إلى أردن الخيل والليل؟ أو . ربما في الجانب الإيجابي الذي أرجّحه ولا أقتصر عليه. لعلّه تعبير غامض عن النهضة الكامنة في الوطنية الأردنية ومشروعها التاريخي المقبل؟ لعلّه اليأس أو الأمل؟ ذكرى الماضي أو صهيل المستقبل؟ اللجوء إلى قوّة الأب وحنانه أو اكتشاف الذات في لحظة الهجوم على الآتي؟

لذا قلت: أشباح وصفي، ولم أقل شبح... في استعادة لقراءة جاك دريدا لـ«أشباح ماركس» عام ١٩٩٤. هل كانت أشباح ماركس وقتذاك أشباح موت الاشتراكية أم صعودها الآتي؟ لقد بيّن العقد الأخير كم أنّ الإجابة معقّدة: فالاشتراكية القديمة ماتت بالفعل، لكنّ اليسار يولَد من جديد في الحركات الاجتماعية والبيئية والمناهضة للعولمة، وفي نهضة اليسار الأميركي اللاتيني الجديد، وفي المقاومات الوطنية ضدّ الإمبريالية الأميركية الصهيونية.

بالنسبة إلي كماركسي وكوطني أردني في الآن نفسه، فإنّني خضت . وأخوض .

معاناة فكرية وحياتية في مغامرة مفتوحة على احتمالات صعبة، ووسط سوء الفهم والالتباسات، من أجل بناء المنظومة الأيديولوجية لليسار الأردني الجديد. «أردني» هنا تشير إلى ما هو أكثر من الانتساب، بل إلى مشروع وطني إنساني يستلهم تاريخ الأردن وقيمه المساواتية الديموقراطية، ويواجه مصيره التاريخي في صراع الوجود مع الكيان الإسرائيلي.

هكذا، تأتيني أشباح وصفي وأشباح ماركس معاً، تهبط بي أحياناً، إلى قاع الكآبة أو ترتفع بي إلى السماء. فهل هي مصادفة أن يأتي إليّ صديقي، حبيب الزيودي، في واحدة من لحظات وجدي، ليقول لي قبل السلام: أكتبُ قصيدةً عن وصفي... جئتك بالأبيات الأولى منها، وقرأ واقفاً:

حطّنْ رفوف الحجلْ، رفاً ورا رفِ
وخيلٍ أصايلْ لفّتْ صفاً ورا صفِ
أقولْ يا صاحبي يكفي عَتَبْ يكفي
ويا مهدّبات الهَدَبْ... غنّنْ على وصفي
شمس الحصايدْ بالضحى لوّنتْ لونو
ويتوقّد الجمر يومِنْ تومِضْ عيونو
نادى النشامى: يَرّبعْ... حَذركو اتْهونو

والهدب هو الشراشيب البيض التي تنسجها المرأة على أطراف شماغ زوجها أو أخيها أو حبيبها. ولذلك يكون الشماغ الأحمر المهدّب، ثميناً وشخصياً وإشارة مكتظّة بعواطف ومكانة وشرف المرأة التي هدّبتها.

شئتم أم أبيتم: هذه هي صورة وصفي التل عند الأردنيّين، من أقصى اليمين العشائري إلى أقصى اليسار. إنّه رمز الوطنية الأردنية الممنوع. هل هي مفارقة؟. الممنوع رسمياً، في الأردن، حيث تحتكر العائلة المالكة، المستوى الرمزي كلّه. لكن، وعلى رغم الحظر الرسمي، فإن رئيس وزراء الأردن الذي اغتالته «السي آي إيه» في القاهرة، عام ١٩٧١، لا يزال هو رمز العداء لإسرائيل في وعي الأغلبية الشعبية،

ورمز مشروع الدولة الوطنية، ورمز القطاع العام، ونهضة الريف، والتعليم الجامعي المجّاني، والخدمات الطبية، ودعم السلع والخدمات الموجهة للفقراء... هو نفسه رمز العداء للرأسمالية، محبّ الشعب...الذي كان له أصدقاء كثر من الفلاّحين والرعاة وأصحاب الدكاكين، يجلس عندهم . وهو رئيس الوزراء . على صندوق خشبي، ويشرب الشاي الغامق الحلو، ويجادلهم في الشؤون العامة، وفي تقنيب الدوالي، والحراثة، وقطف الزيتون.

لا توجد عائلة أردنية ليس لديها ذكرى من وصفي: هنا جلس على جاعد، أو شرب اللبن المخيض، أو أكل قلاية البندورة والبصل والفلفل الحار، أو اشتبك مع موظّف، صغير أو كبير، على هذا التفصيل أو ذاك، مستخدماً الحجّة العنيفة، لا الإجراء الإداري، معتذراً، في الليلة نفسها إذا ما تبيّن أنه على خطأ.

كانت قضية المواجهة مع إسرائيل، وهزيمتها، هي قضية حياته. وكان مؤمناً بأن إعادة تنظيم القوّات المسلّحة الأردنية على أساس الانضباط العسكري في التنظيم وأسلوب حرب العصابات في القتال، من شأنها أن تضمن النصر على الغزاة. وهذا ما مكّن الجيش الأردني في معركة الكرامة ١٩٦٨ من صدّ الغزوة الإسرائيلية، وإدامة حرب استنزاف على الجبهة الأردنية ظلت حتى السبعين، وكان التل يخطّط لمعاودتها عند اغتياله.

لم يكن وصفي التل يثق بحركة «فتح». وكان يرى فيها حركة انفصالية هدفها تمزيق وحدة المملكة التي كانت تتكوّن من الضفتين، من أجل الظفر بمقعد التفاوض عن فلسطين مع إسرائيل. وكان يرى أنّ الحلّ السلمي «مجرّد أوهام»، رافضاً مبدأ المفاوضات، ومصرّاً على القتال حتى تحرير فلسطين كلّها. إلا أنّه لم يكن يؤمن بالدولة الفلسطينية في الضفة الغربية. وكان يراها مجرد تفسيخ لدولة قائمة متحدة. وهذا هو سر كراهية النخب الفلسطينية المتبرجزة له. وهو كان قومياً سوراقياً يرى أنّ المدى القومي مركزه في بلاد الشام . حيث لعمّان وللقدس عنده مكانة لا تقلّ عن دمشق، وفي العراق . حيث رأى في بغداد مركز العروبة . وهذا هو سرّ كراهية النخب

الناصرية له.

وصفي التل هو الذي أسّس العلاقة الاستراتيجية بين الأردن والعراق، بحيث أصبحت هذه جزءاً من أيديولوجية الوطنية الأردنية. ومن المعروف أنّ التل هو الذي قاد الحملة لاستعادة العلاقات بين البلدين عقب ثورة ١٩٥٨. ففي أربعين الملك فيصل الثاني الذي قتله الثوار العراقيون، زار التل الملك حسين، واستأذنه بمواصلة الاتصال بالعراق، قائلاً إنه يتفهّم أحزان الملك بمقتل ابن عمّه العراقي، لكن «هذا العراق! هو جدارنا وعمقنا، بغض النظر عن حكّامه». وقد أثبتت السنون صحّة هذا التقدير، فظل العراق السند الاستراتيجي للأردن حتى احتلاله.

في الستينيات، عقدت الوطنية الأردنية الناهضة وقتذاك، صفقة تاريخية مع الملك حسين، على أساس التخلي له عن السياسة الخارجية ـ ما عدا الصلح مع إسرائيل ـ مقابل التخلّي للوطنيين الأردنيين، بقيادة وصفي التل، عن السياسات الداخلية. ويدين الإنجاز الأردني كله إلى تلك الفترة التي أسّست فيها حكومات التل نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً ـ ثقافياً، هو نسخة أردنية من الناصرية، ابتداءً من القطاع العام، مروراً بالإصلاح الزراعي، وليس انتهاءً بالفولكلور الشعبي!. وقد شملت هذه النهضة ، تحت قيادة التل ، الضفتين من دون تمييز . ومثلما قاد رئيس الوزراء القوي عملية استبدال تاريخية للنخب التقليدية من أبناء البورجوازية البيروقراطية التقليدية في الضفة الشرقية، لصالح أبناء العشائر المنبوذين ، عمل ، في الضفة الغربية ، على الإطاحة بعائلات الإقطاع السياسي لمصلحة الفلاحين المهمشين.

غير أنّ النظام الذي بناه وصفي التل، كان مميزاً عن الناصرية، بأنّه بدأ عهده بالإفراج عن الشيوعيّين والمعتقلين السياسيين، وحرق ملفّات المواطنين الأمنية، والاستعانة بخبرات الحزبيّين في البناء الوطني.

يفتقد الأردنيون اليوم وصفي التل، رمز السياسات الاجتماعية الوطنية، ورمز الدولة، ورمز العداء لإسرائيل، ذلك أن أية حركة سياسية حتى الآن لم تستطع أن تملأ الفراغ الذي تركه ، ولم تستطع أن تجد الخطاب المطابق القادر على توحيد

وحشد الأغلبية الشعبية الأردنية وراء أهداف التقدم الوطني. هذه المهمة الآن ، تتجاوز ، موضوعيا، طروحات التل ، لكنها لا تستطيع أن تنطلق إلا من قراءة نضالية لفكره وتجربته .

الأخبار - عدد الثلاثاء ١١ آذار ٢٠٠٨

المقاومة الأردنيّة: متى وكيف ولماذا؟

المقاومة الأردنية؟ نعم. ولكن نحو أربعة عقود من الغياب ستجعل حركة، مهما كانت طليعية وفاعلة، في ذاكرة التاريخ لا في سجال اليوم. على أن اشتداد خطر الإلغاء الراهن يحفّز ذاكرة الأردنيين، ويشدّهم إلى اكتشاف بارود الماضي المخبوء في الوجدان. المفارقة الأولى أن أول مجموعة مقاومة مسلحة ضد البريطانيين والصهاينة في فلسطين كانت أردنية. وهي مجموعة الشيخ كايد المفلح العبيدات. ولعله أول عربي يسقط شهيداً على أرض فلسطين (نيسان ١٩٢٠). ليس وحده، ولكن الشهداء من الحرّاثين الفقراء لا أسماء لهم في صحف التاريخ.

المفارقة الثانية أن اللواء في الجيش العثماني الفيصلي، علي خلقي الشرايري، الذي قاد عمليات المقاومة في حوران ضد الفرنسيين، ولعب لاحقاً أدواراً في المقاومة في فلسطين، كان واحداً من أركان مؤتمر أم قيس الذي نادى بقيام الدولة الوطنية الأردنية، وأكد رفض العلاقة مع حكومة فلسطين الانتدابية، ورفض وعد بلفور.

حين نتوقف أمام هذا المشهد التاريخي، سنقبض تواً على ديالكتيك الحركة الوطنية الأردنية: الدولة شرقيّ النهر تتطلب القتال غربي النهر؛ في فلسطين، وفي مواجهة الصهيونية، يتحقق الأردن / الوطن / الدولة، كإمكانية تاريخية وكمشروع

نهضوي. وليست لدينا وثائق مكتوبة تدلّ على أن العبيدات، الداعي إلى قيام الكيان الأردني، قد استنتج بوضوح نظري أن اكتشاف الذات وتجذيرها ليسا ممكنين من دون مقاومة الصهيونية في فلسطين، لكن التتابع الفعلي لحدثي اكتشاف الوطن واكتشاف المقاومة، له سياق موضوعي. هذا السياق لا يزال موضوعياً وضرورياً مذ ذاك. وإذا كان قد جُمّد أربعين عاماً، بالمناورات السياسية، فإن ساعة الحقيقة قد أزفت، وعاد الأردن إلى خيار العبيدات: لا دولة أردنية من دون مقاومة الصهيونية.

من ١٩٢٠ حتى ١٩٤٨، نستطيع أن نخصّص كتاباً ضخماً لتغطية فعاليات المقاومة الأردنية، السياسية والمسلحة، ضد الاحتلالين الفرنسي والإنكليزي، ولكن خصوصاً ضد الصهيونية. ولسنا هنا بصدد تقديم إيجاز عن التظاهرات والإضرابات والقتال وتهريب السلاح والمقاتلين. ولن نتوقف عند كثافة متطوعي حرب الـ٤٨ من أبناء العشائر وإقدامهم، ولا عند بسالة الجنود الأردنيين في حرب خاضها القادة بحسابات أخرى غير حسابات المقاومة.

ما يهمنا أنه طوال تلك العقود الثلاثة، كانت الحركة الوطنية الأردنية تقرن الكفاح لتجذير الدولة الأردنية ودمقرطتها، بالقتال ضد الصهيونية، وذلك بصورة جدلية. لقد كانت المعادلة واضحة منذ البداية، بل أعلنها أديب الكايد في أول لقاء مع هربرت صموئيل (٢١ آب ١٩٢٠): فلسطين لليهود والأردن لضحايا الصهيونية من الفلسطينيين. وكان واضحاً، منذ البداية، أن إفشال هذا المشروع يكون بالاتحاد مع الشقيق الفلسطيني ضد الغازي الصهيوني.

في الخمسينيات أحيا جمال عبد الناصر الأمل في دور الجيوش في التحرير. هنا، ارتدت المقاومة إلى الداخل، نحو تعريب الجيش الأردني وتسليحه ودعمه والضغط نحو الاندراج في المشروع العربي القومي الرسمي للتحرير. انضم الشباب الوطني الأردني إلى الجيش، على موعد مع المعركة التي كسبها العدو في ١٩٦٧. وبذلك عاد الاعتبار، مرة أخرى، للمقاومة الشعبية.

هول صدمة ١٩٦٧، والظهور الباهر للمنظمات الفلسطينية، حالا دون تكوّن حركة

مقاومة أردنية واعية بهويتها الوطنية واستهدافاتها الاستراتيجية. آلاف المقاومين الأردنيين انضموا إلى المنظمات الفلسطينية. ولكن أياً منها، بما فيها اليسارية، لم تفهم ديالكتيك الوطنية الأردنية: يحارب الوطني الأردني إسرائيل بوجدانين متداخلين: عربي عام وأردني خاص، لتحرير فلسطين، ولكن أيضاً، من أجل وطنه بالذات. وفي الهمروجة الفتحاوية التي سادت في الأردن بين ١٩٦٨ و١٩٧٠، طُمستْ الهوية الوطنية الأردنية، وحوربت بصورة مقصودة. وبدأ يحصل الانفصال منذ معركة الكرامة في ٢١ آذار ١٩٦٨. الضباط والجنود الذين استماتوا في القتال وصدّوا الغزو الإسرائيلي، أصبحوا يتعرضون للإذلال والتحقير والخطف والقتل على أيدي ميليشيات الحارات، المعبّأة بالعداء للأردني باعتباره العدو الرقم واحد. كانت تلك سنوات الانتقام مما قبل ١٩٦٧، حين كانت الهوية الفلسطينية ملغاة في مملكة الضفتين. ولكن الانتقام كان شاملاً وموجهاً للأسر والعشائر والكادحين والضباط والجنود. وهكذا، نشأت الأجواء الملائمة لصدامات أيلول ١٩٧٠.

لم تكن تلك حرباً أهلية، بل حرباً بين النظام الأردني و«فتح». وبنتيجتها ربح الفريقان المتقاتلان وخسر الأردنيون والفلسطينيون علاقات الأخوة الفريدة، وخسرت المقاومة.

ربح النظام معركته الداخلية ضد المعارضة الوطنية، واستطاع رص الصفوف وراءه. وبعد اغتيال الشهيد وصفي التل، صُفّي الجناح الوطني داخل النظام نفسه. وعلى المستوى الإقليمي، عُقدت صفقة ميدانية مع إسرائيل لتهدئة الجبهة والتعايش وتنظيم الصراع سياسياً.

وربحت «فتح»، على رغم هزيمتها العسكرية، القدرة على استقطاب فلسطينيي الأردن وراءها، وشق وحدة الضفتين، ووحدة الحركة الوطنية، واستثمرت ذلك عام ١٩٧٤ في استصدار قرار القمة العربية في الرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية «ممثلاً شرعياً ووحيداً» للشعب الفلسطيني. لم يكن ذاك مشروع مقاومة، بل مشروع انتزاع الكرسي الفلسطيني على مائدة المفاوضات.

في حرب تشرين ١٩٧٣، كانت جذوة المقاومة الأردنية، رغم التطورات السلبية والتجربة المرّة مع المنظمات، لم تنطفئ. ضغطت الجماهير وضغط ضباط الجيش للمشاركة في حرب نأى النظام بنفسه عنها ، ولكنه اضطر لإرسال القوات المتحفزة للقتال إلى الجبهة السورية مع إسرائيل للمشاركة في الحرب « خارج الحدود».

كانت تلك آخر الاشتباكات الأردنية الكبرى مع إسرائيل. بعدها حدثت محاولات وعمليات قتالية فردية لم تنقطع حتى التسعينيات. وكان الحزب الشيوعي الأردني قد أرسل مئات المقاتلين إلى لبنان، قبل ١٩٨٢ وأثناء الاجتياح تلك السنة، انضووا تحت جيش «فتح». لكن حركة المقاومة الأردنية انطفأت. ومع ذلك، فإن روح المقاومة عبرّت عن نفسها في التأييد الشعبي الكاسح للمقاومة العراقية وحزب الله و«حماس». وبينما حظيت المقاومة العراقية، لأسباب شرحناها مراراً، باحترام كبير في صفوف الأردنيين، فإن الشباب الأردني الطامح للقتال ضد الأميركيين لم يجد منفذاً وطنياً للمساهمة في المقاومة العراقية إلا عن طريق «القاعدة» أو منظمات سلفية. بعض المقاومين الأردنيين قاتلوا الاحتلال الأميركي، ولكن بعضهم تورّط في الاقتتال الطائفي، ما جعل تجربة المشاركة الأردنية، وهي كبيرة، في المقاومة العراقية مشوبة بالالتباس. وعلى رغم أن حزب الله فقد الكثير من شعبيته في الأردن بعد ٢٠٠٣، بسبب موقفه الداعم للحكم الطائفي المتعاون مع الاحتلال الأميركي في العراق، فإن انتصار الحزب الباهر في ٢٠٠٦ كان نقطة تحوّل في الوعي الأردني باتجاه إحياء فكرة المقاومة.

إن قدرة المقاومة اللبنانية على هزيمة الإسرائيليين جددت الأمل بنجاعة المقاومة كوسيلة دفاعية. وإثر الحرب، نشرت مجلة «الأقصى» الصادرة عن القوات المسلحة الأردنية، تقييمات إيجابية للغاية عن كفاءة الأساليب القتالية لحزب الله. وهي تقييمات انعكست، على الأغلب، في الاستراتيجية الدفاعية. فبين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، تمكّن الجيش الأردني بالتعاون مع الروس، من إنتاج الصاروخ المضاد للدروع «هاشم»، وهو نسخة مطوّرة من السلاح الذي تمكن مقاتلو حزب الله بواسطته من تدمير القوة

المدرعة للعدو وتحييدها. وسيكون من المهم الإشارة هنا إلى أن استراتيجية حزب الله أي القتال في إطار منظمة عسكرية منضبطة ولكن بوسائل قتالية مختلطة، عسكرية وغوارية، كان قد اقترحها وصفي التل أساساً للاستراتيجية الدفاعية الأردنية بعد حرب ١٩٦٧. وهي لعبت دوراً في نجاعة الدفاع الأردني في حرب الاستنزاف على الجبهة الأردنية ١٩٦٧ـ١٩٧٠.

للأردن، على عكس لبنان، دولة حديثة وجيش قوي. ومن الواضح أن المهمة المطروحة على حركة مقاومة أردنية مجدّدة هي الدفع باتجاه تغيير سياسي عميق، يقود إلى إعادة طرح السيادة على الأراضي الأردنية في الباقورة ووادي عربة (المستعادة والمؤجرة للإسرائيليين)، والأراضي غير المستعادة (إيلات)، والحصص السيادية في مياه نهر الأردن، وتنفيذ مشروع قناة البحرين الأحمر ـ الميت داخل الأراضي الأردنية، وبمعزل عن مشاركة إسرائيل أو موافقتها. ولكن الأهم إعادة طرح حق العودة للاجئين على جدول الأعمال كأولوية وطنية أردنية، وكحركة نضالية لفلسطينيي الأردن.

لا خيار للأردن، من أجل الحفاظ على سيادته ودولته وهويته، سوى التصدي للتوسعية الإسرائيلية. أما تلافي هذا التصدي فسيجلب بعض الأمان المؤقت، لكنه سينتهي بخسارة البلد. إننا مخيرون، لا محالة، بين حرب مع إسرائيل، مهما كانت كلفتها، وحرب (حروب) داخلية ستكون كارثية إذا ما انتصر الحل الإسرائيلي القائم على كانتونات الضفة والتوطين.

الاخبار - عدد الثلاثاء ١٩ أيار ٢٠٠٩

حزب شيوعي فائت ..
ويسار جديد منتظر

واجه الحزب الشيوعي الأردني في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ، معضلة تدعو إلى الأسى، أكثر ممّا تدعو إلى النقد. فالحزب الذي كان يسيّر تظاهرات بمئات الألوف في خمسينيات القرن العشرين ، يكدّ في أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة لتجميع خمسمئة عضو لئلا يفقد الترخيص الممنوح له من وزارة الداخلية. يفتح الحزب دفاتره القديمة، ويسعى إلى الاتحاد مع مجموعات صغيرة منشقّة عنه، لكنه لا يزال عاجزاً عن توفير متطلّبات القانون في بلد يعجّ بمئات الكوادر اليسارية الشابة. والحزب الذي ليست له فاعلية شعبية وسياسية للبقاء من دون ترخيص، قد يتمكّن من تجميع التواقيع المطلوبة، لكن من مسنّين تركوا النشاط السياسي منذ وقت طويل، ومعظمهم من خارج التيّار العام للمجتمع الأردني، وتحديداً من شخصيّات مسيحيّة وفلسطينيّة متقوقعة. إلا أنّها نهاية موجعة، لولا أنّ الأردن، في الوقت نفسه، يشهد ولادة حركة يسارية جديدة فاعلة تستقطب الاهتمام والأعضاء من جيل شاب لم يسبق له النشاط اليساري، هي حركة اليسار الاجتماعي الأردني.

وُلد الحزب الشيوعي الأردني مطلع الخمسينات من اندماج حركتين، الأولى ناضجة منظَّمة لها تاريخ وكوادر وزعماء هي «عصبة التحرّر الوطني في فلسطين»،

وكانت تمثّل القسم العربي من الحركة الشيوعية الفلسطينية، والثانية شابة غير مؤطَّرة بعد، تتألّف من مجموعات وشخصيات أردنية اعتنقت الشيوعية خلال فترات الدراسة الجامعية والإقامة في دمشق وبيروت.

ونشأ عن اتحاد الحركتين، بعيد وحدة الضفتين، حزب واحد للشيوعيّين الذين رأوا في الوحدة الأردنية ــ الفلسطينية، على نواقصها وعيوبها، صيغة أكثر رحابة وفعالية للتقدّم الاجتماعي. وأقف، هنا لألفت الانتباه إلى الأهمية الاستثنائية للدور الذي لعبه الشيوعيون في ترسيخ وحدة الضفتين، ومنحها مضموناً تقدّمياً من خلال توحيد فعالية العناصر الأكثر ثورية في النخبة الأردنية ــ الفلسطينية في إطار برنامج نضالي واحد يهدف إلى تحرير البلاد من النفوذ البريطاني، والتحوّل الديموقراطي، ودفع القوى التنموية، وتعزيز المشاركة الشعبية في كلّ المجالات.

ولقد حافظ الشيوعيون على هذا الموقف الوحدوي (الأردني ــ الفلسطيني) بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧، ورأوا أن مشروع تأسيس كيان فلسطيني مستقل «مؤامرة إسرائيلية». وبحوزتي مجموعة من البيانات التي عملت شخصيات شيوعيّة من الضفة الغربية على إصدارها عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩، تؤكد أن الضفة الغربية هي «جزء لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية».

وعندما أفكر في هذه الرؤية، وأهميتها بالنسبة إلى المملكة التي هدّدها دائماً الانشقاق الداخلي، أجدني حائراً إزاء القمع الشديد الذي سلّطه النظام السياسي الأردني على الشيوعيين، وهم الفئة السياسية الأكثر إخلاصاً وفعالية لدولة الوحدة. بعد حزيران الـ١٩٦٧، تنبّه الملك حسين إلى هذه الحقيقة، وأدرك الضرورة التاريخية لدور الشيوعيّين في الحفاظ على وحدة الدولة. وقد بادر إلى استقبال وفد من قيادة الحزب الشيوعي ــ أواخر عام ١٩٦٧ ــ والاعتذار عن فترات القمع السابقة. وعلى الرغم من أنّه أبلغ الوفد الشيوعي بأنه لا يستطيع إلغاء قانون مكافحة الشيوعية، فإنه وعد بعدم تطبيقه، (تمّت العودة إلى تطبيقه جزئياً في السبعينات، قبل إلغائه مطلع التسعينيات)، وأصدر أوامره لمدير المخابرات وقتها ــ محمد رسول الكيلاني

ـــ بالتوقّف عن تعقب الشيوعيّين والسماح لهم بممارسة نشاطهم. وقد شدّد الملك الراحل أمام الشيوعيين، على ضرورة العمل على الحفاظ على منظماتهم في الضفة الغربية، وقدم إلى الحزب أكبر تبرع يحصل عليه في تاريخه (وهو ٧٥ ألف دينار).

لكن الشيوعيين خسروا في النهاية معركة وحدة الضفتين، ووحدة الحزب الشيوعي، بالنظر إلى حجم التطورات اللاحقة المعروفة، وانشقاق الحزب إلى جناحين أحدهما، الأكبر، كان يسمّى الجناح القومي، وقد التحق سياسياً بالخطّ الفتحاوي، وثانيهما، الأصغر، وكان يسمى الجناح اللينيني، وكان أقرب إلى الخط السوري والأردني.

مذاك، أي في مطلع السبعينيات، فقد الحزب الشيوعي الأردني استقلاله السياسي، من دون أن يفقد استقلاله التنظيمي، وأصبح ملتحقاً، بجناحيه، بمحور الصراع بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في الخمسينات، كان الحزب الشيوعي أكثر الأحزاب الأردنية فعالية في تحريك الفئات الشعبية للمشاركة في الحياة السياسية، سواء في تسيير التظاهرات أو في المساعدة على تشكيل المنظمات الأهلية والنقابية أو في المشاركة في الانتخابات النيابية. ومن اللافت أن الشيوعيّين استطاعوا في انتخابات الـ١٩٥٦ أن يمثّلوا قوة أساسية قدّمت مرشحين وفازت بعدة مقاعد للشيوعيين وحلفائهم، إضافةً إلى أنها قدّمت الدعم إلى مرشحين ديموقراطيين. والعلامة البارزة في انتخابات الـ١٩٥٦ هي فوز المرشح الشيوعي ـــ من الكرك ـــ الدكتور يعقوب زيادين عن المقعد المسيحي في القدس، في واحدة من الانتصارات السياسية المدوية للشيوعيين ونزعتهم الوحدوية.

دعم الشيوعيّون حكومة سليمان النابلسي وتوجهاتها الوطنية ـــ الديموقراطية ـــ وكانوا مقربين من رئيسها الذي حافظ على علاقاته الودية بالحزب حتى رحيله.

بعد الانقلاب المعادي للديموقراطية في ١٠ نيسان ١٩٥٧، جرت مطاردة عنيفة للشيوعيين، واعتُقل المئات من أعضاء الحزب ومناصريه. وقد قضى العشرات منهم

فترات طويلة في السجن (معتقل الجفر الصحراوي) حتى عام ١٩٦٥/٦٣. لكن الحزب، أثناء فترة القمع، حافظ على وجوده التنظيمي ونشاطه السياسي وإصدار مطبوعاته السرية.

وهنا ألفت الأنظار إلى دور الشيوعيّين في الحفاظ على الحياة الحزبية في البلاد، وترسيخ القيم النضالية والشجاعة وروح التضحية في أوقات كانت الأحزاب الأخرى تتراجع فيها وتجمّد نشاطاتها.

خلال العقود الأربعة الممتدّة من الخمسينات إلى الثمانينات، أدّى الحزب الشيوعي الأردني أدواراً اجتماعية وثقافية بالغة الأهمية، بل تتعدّى أهمية دوره السياسي بكثير.

١- لقد دفع الحزب بالآلاف من أبناء الفلاحين والكادحين إلى الدراسة الجامعية في البلدان الاشتراكية في بعثات لم يكن هؤلاء يستطيعون الدراسة بدونها. وقد أسهم ذلك في تحولات اجتماعية عميقة في صفوف أبناء الفئات الشعبية في الضفتين، من خلال التعليم وتحسين المستوى المعيشي والثقافي. كذلك فقد رفدت هذه البعثات المجتمع الأردني بآلاف الكوادر في حقول مختلفة، ولا سيما في الطب والهندسة والمهن الحديثة.

٢- اهتمّ الشيوعيون اهتماماً كبيراً بالنشاط الثقافي. وقد عملوا على تنشيط الحياة الأدبية والفكرية والترويج للأدب الفلسفي والسياسي والاقتصادي ونشر القيم الديموقراطية وقيم المساواة والعدالة الاجتماعية واغتناء الروح الوطنية بالأفكار الاجتماعية، وتعزيز قدرة أبناء الفئات الشعبية ودفعهم إلى الثقة بالنفس والإبداع والمشاركة في الحياة الثقافية والسياسية.

٣- ويستطيع الشيوعيّون الأردنيّون أن يفخروا بأنهم كانوا وراء إنشاء وتعزيز ودفع الحركة النسائية ونشر أفكار المساواة بين الجنسين، وقيم وثقافة التحرّر الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الأردنية.

٤- وأدّى الشيوعيون دوراً أساسياً في تأسيس النقابات العمّالية وتفعيلها وتطوير

النقابات المهنية، وتأسيس الجمعيات والمنتديات الثقافية، ومنها رابطة الكتّاب الأردنيين (١٩٧٤).

في العام ١٩٧٧، كنت طالباً في السنة الأولى في قسم الفلسفة والاجتماع في الجامعة الأردنية، حين كانت الماركسية، بتلاوينها، هي الاتجاه الفكري الأكثر انتشاراً بين الطلبة الطليعيين. أما في ميادين العمل الطلابي في الجامعة، فقد كانت المنظمات اليسارية ـ وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الأردني ـ هي التي تستأثر بالهيمنة السياسيّة.

كان الطلاب اليساريون ـ وكنت واحداً منهم ـ يسيطرون، تماماً، على الحركة الطلابية، ويفعّلونها، وينظمون مطالبها ومظاهراتها واعتصاماتها، في حين كان التيار الإسلامي ـ المقتصر، إذ ذاك، على الإخوان المسلمين وحزب التحرير ـ تياراً هامشياً. وبينما كان الطلاب اليساريون يحشدون الآلاف في مسيرات واعتصامات ـ تركز، غالباً، على مطالب إصلاحية وطلابية، أو متصلة بدعم سياسات منظمة التحرير الفلسطينية في نزاعها مع النظام الأردني، آنذاك، على تمثيل المقعد الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل ـ كان الإسلاميون غير قادرين على حشد سوى العشرات ـ وأحياناً المئات ـ في مسيرات معادية للشيوعية والقومية العربية والنصارى!

كنا ننظر إلى الإخوان المسلمين باعتبارهم مجموعة متعاونة مع الأجهزة الامنية، وتنفذ أوامرها الشرطية، وكاصدقاء للأميركيين.

في تلك الأجواء، وقع الانقلاب الشيوعي في أفغانستان (١٩٧٨)، وقد أدى ذلك إلى تفاعلات مفصلية.

- فلقد اعتَبَرَ تيارٌ في الحزب الشيوعي الأردني، أن نجاح حزب شيوعي صغير ـ كالحزب الأفغاني ـ في الاستيلاء على السلطة، في بلد متخلّف وعشائري، دليلاً حيّاً على إمكانية الانسلاخ عن البرامج الإصلاحية (داخلياً)، وكذلك، تجاوز «مركزية» المهمات التي تطرحها منظمة التحرير الفلسطينية، على «الساحة الأردنية»، نحو

التفاعل مع برنامج ثوري وأردني؛

- بالمقابل، فإن بدء التعاون بين الأميركيين والإسلاميين حول أفغانستان، أمدَّ الإسلاميين بمحرّك قوي للتوسع والنشاط.

ومع انتصار الخط الإسلامي في الثورة الإيرانية (١٩٧٩)، اكتسب التيار الإسلامي الأردني، مواقع جديدة، واجتذب الجماهير إلى صفوفه على نطاق بدأ يتسع، بصورة غير مسبوقة.

شن الشيوعيون العرب، هجوماً أيديولوجياً مكثفاً حول مسألة التراث، في مسعى له مغزى سياسي واضح، لمعالجة القضية التي طرحت نفسها بقوة على الساحة، ألا وهي مسألة الإسلام ودوره السياسي الحاضر.. لقد أراد الشيوعيون العرب تملّك التراث الديني والحضاري الإسلامي من خلال دراسته ونقده، ونزع هذا السلاح من أيدي الإسلاميين. وقد استمر هذا السجال، خلال عقد الثمانينيات كلّه الإطار، كتبت.

وفي لبنان، كان المفكر (الشهيد) مهدي عامل، يخوض معركة فكرية عنيفة ضد الاتجاهات الإصلاحية في الأحزاب الشيوعية العربية، داعياً إياها إلى الانطلاق نحو برنامج الاستيلاء على السلطة. ومع أنه لم يأت، في أيٍّ من كتاباته، على الدعم السوفياتي، فقد كان حاضراً في خلفية تفكيره أن وجود الاتحاد السوفياتي، كقوة عظمى عالمية، يمثل راعياً محتملاً لاستراتيجية الاستيلاء على السلطة من قبل حزب شيوعي صغير في بلد صغير.

في العام ١٩٩١، انهار الاتحاد السوفياتي، وبانهياره، سقط السياق التاريخي للتفكير الثوري، سواء ألجِهة تملّك تراث الإسلام من قبل الشيوعيين، أم لجهة حفز الشيوعيين لبلورة برنامج الاستيلاء على السلطة.كانت لحظة قاسية... حين عمّت الهزيمة وتعمّقت، تفرق الشيوعيون إلى جبتهين؛ ليبرالية ـ وصل بعضها إلى التعاون الصريح مع الأميركيين، مثلما حدث في العراق لاحقاً ـ، وإسلاموية ـ قوموية، احتمت وتماهت بالمدّ الإسلامي، وكان لا بد من التفكير بخط ثالث.. هو خط اليسار الاجتماعي.

أنني ما زلت ماركسيا، الا إنني انتقلت، خلال عقد الهزيمة في التسعينيات، من استراتيجية اليسار الثوري، إلى استراتيجية دفاعية هي استراتيجية اليسار الاجتماعي، في سياق نشاط نظري وسياسي لتكوين قوة سياسية ديناميكية قادرة على الدفاع عن مصالح الفئات الشعبيّة التي تنسحق، بلا معين، تحت نير اندفاع أيديولوجية وآليات السوق الرأسمالية المعولمة التي تحطم الدول والمجتمعات، وتحيل الأغلبيات إلى فائض سكاني مهمَّش كلياً.

إن شطب الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ التقليدي للدولة القديمة، وخصخصة القطاع العام، الإنتاجي والخدمي، وإخضاع المجتمعات المتخلفة إلى إعادة هيكلة شاملة هدفها تحقيق مصالح الأقلية الكمبرادورية المدعومة من قبل الاستعمار الأميركي، وهمجيته العسكرية؛ إن كل ذلك، في إطار موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية، دفع باليساريين إلى موقفين، يتمثل أولهما بالاستسلام أمام الهجمة، والتسليم بالأيديولوجية الليبرالية؛ ويتمثل ثانيهما في الالتحاق بالمعارضة الثقافويّة للخط الإسلاموي ـ القوموي الذي يقر، هو الآخر، بالليبرالية الاقتصادية، لكنه يناوئ الهجمة السياسية والثقافية الأميركية، ويستخدم صناديق الاقتراع و«الإرهاب» معاً، في مسعى لنيل اعتراف «الامبراطورية» الأميركية، بجدارة الإسلاميين في إدارة التخلّف في العالمين العربي والإسلامي.

في مقابل هذين الموقفين، بحثت، دائماً، عن خط ثالث ينطلق من الالتزام باستراتيجية وطنية وديمقراطية ـ اجتماعية وتقدّمية في الآن نفسه، هي، في رأيي، استراتيجية اليسار الاجتماعي، القادرة على تنظيم الدفاع الشعبي ضد الهجمة الاستعمارية الجديدة في مستوياتها المختلفة. وتنظر هذه الاستراتيجية إلى الديمقراطية، لا بوصفها عملية انتخابية وإعلاميّة هدفها تشريع واستقرار وتكييف الهيمنة الاستعمارية ـ الكمبرادورية على المجتمعات العربية والإسلامية، ولكن بوصفها آلية للتسويات الاجتماعية، وإعادة استقطاب أوسع الفئات الاجتماعية الوطنية، إلى المشاركة السياسيّة، وتنظيم التحالفات، للدفاع عن مصالحها ووعيها

ومستقبلها.

خلال العقدين الفائتين، تحوّل الأردن إلى مختبر اجتماعي ــ سياسي لتطبيقات المشروع الأميركي للشرق الأوسط الجديد. وبالنتيجة، نستطيع القول إنّ الاختبارات نجحت في إحداث تغييرات جذرية في البنية الوطنية الأردنية، بالحدّ الأدنى من العنف، وفي إطار تسلسل هادئ لانقلابات متتالية، تمكّنت من استيعاب ردّات الفعل والمقاومة الجماهيرية والمعارضة التقليدية للحرس القديم والعشائر والإسلاميّين، بينما جرى، منذ التسعينيات، تهميش اليسار والقوميّين، بحيث لم يعودوا جزءاً من المعادلة السياسية.

ويمثّل النظام الأردني حالياً حالة نموذجية من الأوليغارشية العالمثالثية، حيث تسيطر طبقة جديدة مؤلّفة من عدد محدود من رجال المال والأعمال والنفوذ، على كلّ مفاصل القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد. ووسط نمو استثنائي في قطاعات سوق المال والعقارات وتجارة الحرب، أصبحت الليبرالية الجديدة العقيدة الرسمية للدولة التي باعت موجوداتها الأساسية للرأسماليّين الأجانب ووكلائهم المحليّين من دون مقابل تقريباً، وتخلّت عن دورها الاقتصادي بالكامل، وعن حقوقها السيادية إزاء «المستثمرين» الذين حصلوا على النفوذ والدعم السياسيَّين لتسيير القرارات الاقتصادية، واستغلال الممتلكات العامة، واستصدار التراخيص اللازمة لتسهيل أعمالهم، كما في منطقة حرة «من كلّ قيد جمركي أو ضرائبي أو حتى قانوني».

وبينما تتعالى الأبراج في عمان، ويراكم صقور الطبقة الجديدة الملايين، بدأت استحقاقات المرحلة الأخيرة من الخصخصة، أي خصخصة الخدمات العامّة في الطبابة والتعليم، وسوف تشهد موازنة ٢٠٠٨ تحرير سوق المحروقات وشطب آخر بنود الدعم الاجتماعي للسلع والخدمات الأساسية، وهو ما يهدّد غالبيّة الأردنيّين بالإفقار.

في الأثناء، استطاعت الليبرالية الجديدة الحاكمة، تفكيك البنى الأردنية التقليدية، وتحجيم القوى السياسية، وإحداث تغييرات ثقافية باتجاه الأمركة، ومنع

أو تشويه تكوّن الوطنية الأردنية، والتوصل إلى حالة من الفراغ السياسي وانعدام الوزن النوعي لكلّ الأشكال القديمة من المعارضة والممانعة.

لكنّ الصفاء النظري للنظام الليبرالي الجديد في الأردن، أي التمكّن من تصنيع نموذج مخبري للشرق الأوسط المطلوب أميركياً، يستنهض بالمقابل نقيضه النظري، متمثلاً في يسار من طراز جديد، قد يتاح له أن يصبح نموذجاً للقوى المضادّة للأمركة على مستوى المنطقة.

المهمّات الملحّة المطروحة في الأردن هي، موضوعياً، مهمّات يسارية: فليس أمام المجتمع الأردني سوى إطاحة الليبراليين الجدد أو الانهيار الاجتماعي والوطني معاً. ذلك أنّ انهيار الفئات الوسطى والعشائر ينذر بانفتاح الطريق أمام تنفيذ مشروع الوطن البديل نهائياً. هذا ما يجعل الحالة الأردنية مختلفة نوعياً عن الحالة المصرية المشابهة من حيث اللبرلة الرأسمالية. فالمجتمع المصري القديم المعقّد، الطبقيّ التركيب، أكثر تدرّجاً من الناحية الاجتماعية ــ وإن كان فقراؤه أشدّ فقراً من المجتمع الأردني الحديث البسيط التركيب والعشائري، والمتحوّل، في غضون سنوات قليلة، من اللاطبقية، بل قل من المساواتية، إلى انقسام حادّ بين أقلية مالية سياسية حاكمة وأكثرية مفقرة، ليس لديها إمكان المناورة الاجتماعية، إذ عليها أن تواجه الإفقار الشامل من دون أية بدائل.

فلم يعد في الأردن ريف تقليدي قادر على تأمين نوع ما من الحماية لسكّانه من ضغط الرأسمالية المتوحّشة (كما هو الحال في سورية)، وبينما تحتكر الأقلية الحاكمة السياسة، وبالتالي المال السياسي، فإن الأردنيّين الذين ليسوا شعباً مغترباً، لا يتمتّعون بالهامش الذي تتيحه المصادر المالية السياسية والتحويلات (كما هو الحال بالنسبة إلى اللبنانيّين والفلسطينيّين).

إنقاذ المجتمع والكيان الأردنيين، منوط إذن ببرنامج لا غنى عنه للتحوّل الاقتصادي ــ الاجتماعي المضادّ لليبرالية الجديدة: إعادة بناء القطاع العام، إحياء دور الدولة الاقتصادي ــ الاجتماعي، إخضاع الاستثمارات للأولويات الوطنية، العودة إلى

سياسات الدعم الاجتماعي للسلع والخدمات وبخاصة الطبابة والتعليم والسكن والمواصلات. بمعنى آخر فإنّ إطاحة الليبرالية الرأسمالية هي الملاذ الوحيد أمام الأردن للبقاء.

لذلك، نرى في الواقع الأردني الحيّ تحقّقاً لنظريّة الشهيد مهدي عامل حول الترابط العضوي بين الاجتماعي والوطني. فالخطاب الوطني الأردني يتجسّد في خطاب اجتماعي، بينما تميل الأغلبية المفقرة إلى خطاب وطني متشدّد. إنّ الوطنية الأردنية تنتقم لنفسها بحضور استثنائي انفجاري إزاء الإفقار والإلغاء المتجسّدين في مشروع واحد.

ألا يجعل ذلك من اليسار بديلاً وطنياً ممكناً؟ بمعنى وجود فرصة موضوعية لولادة قوّة يسارية متطابقة مع احتياجات البلاد، وقادرة على قيادة الأغلبية الشعبية نحو انتزاع القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

اليسار الأردني القديم ليس قادراً على تحقيق هذه الإمكانية بالنظر إلى الآتي:

١ــ عجزه عن التجدّد الأيديولوجي خارج التعلّق بالماضي السوفياتي الفائت بالنسبة إلى الأقلية، أو خارج الأطروحة الديموقراطية الليبرالية بالنسبة إلى أغلبية اليساريّين المشغولين بمسائل «الإصلاح» السياسي وأوهامه، على حساب المهمّات الاجتماعية الملحّة، واحتياجات الفئات المفقرة.

٢ــ عجزه عن فهم القضية الوطنية الأردنية بوصفها قضية نضالية مطروحة في مواجهة الإمبريالية الأميركية والصهيونية، بل واتخاذه، تحت تأثير دعائيات منظّمة التحرير الفلسطينية، موقفاً مناهضاً من تلك القضية التي تحتلّ الموقع الرئيسي في وعي الأغلبية الشعبية.

٣ــ عجزه عن كسر الجدار النفسي بينه وبين ثقافة الشعب المتمثّلة في ثلاث نزعات رئيسيّة هي التكوين العشائري، المساواتية، الإسلام (وليس التدين، فالأردنيّون مسلمون غير شديدي التديّن وغير متعصّبين).

٤ــ عجزه المزمن، بسبب ضعفه التكويني وانفصاله عن الأغلبية الشعبية وتقليد

«الجبهات» مع القوى «الديموقراطية» والقومية، عن تصوّر نفسه في موقع القيادة الوطنية.

لكنّ يساراً جديداً قادراً على تلافي هذه الأنماط المستقرّة من العجز ليس ببعيد المنال في الأردن. وهناك إشارات إلى ولادته في أصوات وتحركات يسارية جديدة سوف ننتظر إذا ما كانت قادرة على التجذر في حركة شعبية فاعلة ، سيكون الشرط الأول لفاعليتها أن تلتزم في آن واحد (١) بالنضال من أجل قيادة العمل الاجتماعي والوطني لإسقاط الليبرالية الجديدة، وبرامج الخصخصة، وإعادة بناء القطاع العام، و تفعيل دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي، وتأمين السيطرة الوطنية على الاستثمارات والسوق، وإعادة بناء وتوسيع منظومة الدعم الاجتماعي للغذاء والدواء والسكن والمواصلات ومجّانية الطبابة والتعليم في كلّ مستوياته، (٢) وبالنضال من أجل قيادة الحركة الوطنية في مواجهة خطط تفكيك الدولة والتوسع الإسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن، (٣) وبالنضال من أجل استرداد الإسلام والثقافة الشعبية بعامة من أيدي السلفيين والمحافظين. ففيما انشقّ اليساريّون التقليديّون إلى فريق متحالف مع «الإخوان المسلمين» وآخر مستعدّ للتحالف مع الحكم على أساس وحدة العلمانيّين ضدّ الإسلام السياسي، على حركة يسارية جديدة فاعلة أن تنبذ الخيارين معاً، وتتقدم لامتلاك تراث الإسلام باسم اليسار ضدّ «علمانية» الليبرالية الرأسمالية المتوحّشة، كما ضدّ السلفية المتوافقة مع تلك الليبرالية في ميدان الخصخصة وحرية التجارة.

الأخبار - عدد الجمعة ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٧ و عدد الثلاثاء ٢٦ شباط ٢٠٠٨

يسار «الأونيسكو» في متاهته

المكتوب يُقرأ من عنوانه، أعني أنّ المشكلات النظرية والسياسية في «التوجّهات العامّة التي أقرّتها لجان اللقاء اليساري التشاوري» (قصر الأونيسكو في ١٥ و١٦ آذار ٢٠٠٨) تسمح لنا بالتنبيه عليها مبكراً، لئلاّ يقع الحوار كلّه في أحابيلها، ويفقد بالتالي قدرته على تجديد فكر اليسار اللبناني وممارساته ومكانته ودوره.

في المحور الأوّل، «الهجمة الأميركية وأشكال مواجهتها»، تتجاهل «التوجّهات». اقتراحاً يبدو بديهياً، هو أزمة النظام الأميركي، وهي التي قرّرت انطلاق مشروع المحافظين الجدد الإنقاذي بالحروب الاستعمارية، مثلما قرّرت، بالتضافر مع عوامل دولية، فشلها في العراق.

أشير دون استفاضة إلى حقائق الأزمة الأميركيّة، إلى عناوينها: من العجز في المدّخرات، إلى العجز في الميزان التجاري، إلى المديونية الخارجية، إلى تراجع النمو والإنتاجية وبالتالي التنافسية على الصعيد الدولي. وحتى في المجال النفطي، خسرت الولايات المتحدة، منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٦ حوالى ٢٥ في المئة من السوق النفطي لمصلحة الشركات الروسية والصينية والهندية.

وعلى خلفية هذه الأزمة بالذات، علينا أن نفهم سياسات العودة إلى الحروب الاستعمارية في غير زمانها، ونرى أيضاً فشلها الحتمي. فالاستعمار في نسخته الأوروبية القديمة، كان يعبّر بالعكس عن فوائض مالية تبحث عن استثمارات بعيدة

المدى، وأسواق تستوعب نتائج النمو المفرط وتزايد الإنتاجية واحتدام التنافسية في المراكز الاستعماريّة، وفيما بينها. لذلك يبدو الاستعمار الأميركي كاريكاتورياً رغم أنه دموي. إنّه أشبه بغزوة قطّاع طرق منه إلى الغزو الاستعماري الذي فات أوانه التاريخي.

النظام السياسي في الولايات المتحدة تخشّب عن المرونة اللازمة للحفاظ على موقع واشنطن العالمي. ويشير هنري كيسنجر في مقال حديث إلى أن الولايات المتحدة تواجه «ثلاث ثورات» عالمية: هجر الدولة الوطنية في أوروبا، والنمو في ظل التعايش في جنوب وشرق آسيا، وأممية الجهادية الإسلامية المتجاوزة للدول الوطنية في العالم العربي والإسلامي. وفي ظل هذه اللوحة، تظهر الدولة الأميركية نفسها متخلفة، سياسياً وثقافياً، عن الركب العالمي. وهو ما لا يقوله كيسنجر صراحة، لكننا نستطيع قراءته من صلب تحليله بالذات.

لا تزال الولايات المتحدة دولة وطنية قديمة في عالم تجاوز الدول الوطنية في مراكزه الأساسية، ولم يعد بالتالي يفكّر في الحرب، بل بالتعاون. أليس مثيراً للعجب أن الشركات الصينية النفطية تحقّق إنجازات تنافسية عالية في العالم من دون بوارج أو حتّى الحاجة إلى إطلاق رصاصة واحدة؟

لكن الدولة الوطنية الاستعمارية الأميركية، الفائتة عالمياً، لا تتطابق حتى مع وطنية الأميركيّين الذين ينفقون أكثر ممّا ينتجون، ولكنهم مع ذلك ليسوا مستعدّين لتحمّل تبعات الحروب، من التجنيد الإجباري إلى الخسائر البشرية والمالية الناجمة عنها.

لم تشر «التوجّهات» إلى مركزية المقاومة العراقية في صدّ وتفتيت الهجمة الأميركية. ولم يتوقف اليسار اللبناني، لحظة واحدة، أمام الحدث الرئيسي في المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية، من الفشل العسكري والأمني والسياسي لمغامرة العراق التي كلفت واشنطن حتى الآن مبالغ خياليّة وأربعة آلاف قتيل و٢٢ ألف معاق وخمسين ألف جريح أو مرتّج الدماغ و١٠٠ ألف مريض نفسي وعصبي،

تحتاج رعايتهم إلى ما يزيد على كلفة الحرب نفسها (اقرأ مجلة «فورين بوليسي»، العدد الثاني ٢٠٠٨). وفي المقابل، تتعامل «التوجهات» مع الهجمة الأميركية وكأنها هجمة وحش أسطوري غير قابل للفهم. وتكتفي بالقول إنّ «الأهداف الأساسية لهذه الهجمة إنما هي تمكين الإمبريالية الأميركية من استكمال سيطرتها على الثروات النفطية في المنطقة العربية ككل، والبلدان النفطية المجاورة لها، ولا سيما إيران، وتصفية كل بؤر المقاومة والممانعة الباقية أو المحتدمة في المنطقة المشار إليها، مع ضمان أمن إسرائيل عدوانية غاصبة في قلب الوطن العربي، وموقع أيضاً لهذه الدولة في ما تسميه الإدارة «الشرق الأوسط الجديد».

ليعذرني القرّاء على إيراد نصّ مهلهل لغوياً، لكنني وجدته ضرورياً من أجل تسليط الضوء على عقلية فقدت القدرة على المتابعة والتدقيق منذ وقت طويل. وهي تكرّر بلا انقطاع حكاية النفط وإسرائيل كهدفين أميركيّين متلازمين في منطقتنا، تحرّكهما دوافع شريرة معادية للعرب والمسلمين (و«لا سيما إيران») وهو «تحليل» جدير بإسلاميين لا بيساريّين.

لكنّ المنطق الذي يقف وراء هذا «التحليل» هو تأكيد مركزية الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، الناجية الوحيدة من السيطرة الأميركية على نفط الشرق الأوسط، ما يجعلها، تالياً، حلقة الاستهداف الرئيسية، وتأكيد استمرار دور إسرائيل في المنطقة، بما في ذلك دور جديد من المشاركة في «إدارة الشرق الأوسط الجديد»!

لكن، هل حقاً أن صراع الولايات المتحدة في العالم والمنطقة يدور حول النفط، أم أن الأزمة الأميركية التي أشرنا إلى بعض عناوينها قبل قليل، هي أعمق وأشمل من ذلك؟ وهل إسرائيل هي في لحظة صعود تاريخي يؤهلها للمشاركة في إدارة الإقليم أم أنها، كما تقول التطورات الداخلية والدولية ـ الإقليمية، تنكفئ داخلياً، وتتحول من خندق متقدّم للإمبريالية إلى محمية أميركية، تأمل طيّ ملف الجبهة الشمالية والتفرّغ لابتلاع نصف الضفة الغربية في إطار دولة يهودية محلية؟

ويمكن المرء أن يستنتج أن «التوجهات» بذلك تنطوي على استهداف تبرير إدامة

علاقة «تحالف» استتباعية مع إيران، «القوة الإقليمية الرئيسية المضادة للهجمة الأميركية»، ومع حزب الله، القوة اللبنانية الطائفية المتمحورة على أولوية الكفاح ضد إسرائيل بوصفها، أيضاً، آلية أيديولوجية للصعود الاجتماعي ـ السياسي لـ«الطائفة». أعني أن اليسار اللبناني ينظّر للانضواء، كعادة اليسار العربي المتأصلة، تحت عباءة حليف دولي ومحلي، لا يسائلهما، ولا يرى في نفسه وتحالفاته الموضوعية الممكنة عربياً ودولياً، البديل.

لا يدهشني، بعد ذلك، أن تتجاهل «التوجهات» كلياً، الإشارة إلى سوريا، ولا حتى بكلمة واحدة. فمن الواضح أن الاتجاه الإيراني في اليسار اللبناني قدّم هنا، تنازلاً للاتجاه اللبناني المعادي لسوريا، للحصول على ما يريده من تلك«التوجّهات».

كيف بإمكان لقاء يساري لبناني، بل لبناني، عدا عن كونه لا يزال متمسّكاً «بالوحدة العربية» ومضاداً «لتفتيت المنطقة» أن يطمس اقتراح بحث القضية الرئيسية بالنسبة إلى لبنان، أي قضية العلاقات مع سوريا في جوانبها المتعددة، التاريخية والجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية؟ هل يمكن، واقعياً، الكلام على لبنان، تكويناً ودولة ودوراً وإصلاحاً، من دون علاقاته مع سوريا؟ يمكن ذلك بالطبع في أوهام الآذاريين المتأمّلين بالاستعمار الأميركي، لكن ليس بالنسبة إلى وطنيين لبنانيين، فما بالك بيساريّين؟

سيغدو مسلياً، بعد ذلك، إلحاح «التوجّهات» على أنّ وسائل واشنطن لتحقيق أهدافها في المنطقة «يمكن اختصارها:

ـ بتفتيت جزء أساسي من دول المنطقة المشار إليها على قواعد عرقية وقومية ودينية وطائفية، كما يحصل حالياً في العراق، ويجري التخطيط لحصوله في لبنان.

ـ وبتحويل الصراع القائم في هذه المنطقة، الذي يضعها في مواجهة العدو، إلى صراع مذهبي وبوجه خاص مع الدولة الإيرانية. فالمناضلون ضدّ «التفتيت»، يطمسون القضية الوحدوية العيانية بالنسبة إلى لبنان، أعني العلاقات مع سوريا، بصفتها، شاءت «التوجهات» أم أبت، الدولة العربية المركزية المحيطة بلبنان إحاطة السوار

بالمعصم، والأفق الوحيد المفتوح، موضوعياً، أمام التنمية والإصلاح في لبنان.

لكن بالمقابل، لا تنسى «التوجهات»، بشطارة لبنانية معهودة، التركيز على قضية الوحدة العائمة غير المطروحة واقعياً، وتتناسى الدور الإيراني الفعلي في تفتيت العراق مذهبياً وعرقياً وطائفياً، وتواطؤ إيران ـ الذي أصبح الآن علنياً ـ مع المحتل الأميركي وعمليته السياسية ضدّ الوعي الوطني الشيعي في العراق، واعتبار «الدولة الإيرانية» محل استهداف الصراع المذهبي العربي السني.

نحن نعرف بالطبع أنّ تحالف المعتدلين العرب (السعودية ومصر والأردن) يبرّر انخراطه في المشروع الأميركي باسم مقاومة المدّ الشيعي الإيراني. لكن أن يأخذ اليساريون هذا التبرير على محمل الجدّ يثير التساؤل. فلا الدول العربية السنية وقفت إلى جانب المقاومة العراقية عندما كانت في أغلبيتها سنية، بل وقفت مع واشنطن وطهران، ضدّها، ولا إيران الشيعية وقفت مع تلك المقاومة، عندما أصبحت في أغلبيتها شيعية، بل وقفت مع الاحتلال الأميركي وعملائه من القوى الرجعية التفتيتيّة (منظّمة بدر وحزب الدعوة) ضدّها، معتبرة أن قصف المقاومين الشيعة للمنطقة الخضراء في بغداد «غير قانوني»، ومؤيّدة «صولة» دمية المحتلّين نوري المالكي ضدّ البصرة.

الأخبار - عدد الثلاثاء ١٥ نيسان ٢٠٠٨

إلى يساريّ لبنانيّ: يألفونك فانفر!

أيها العزيز... حسناً، سوف أذكر اسمك يا أمين قمورية. فهذه ليست رسالة شخصيّة ـ وإن كان حضورك الشخصي اللامع والحزين هو الذي ألهمني كتابتها ـ وسوف أبدأ من الأخير: إن إلحاحي عليك للعودة فوراً إلى الانخراط في تأسيس أفق جديد لليسار العربي لا يعود فقط إلى ما بيننا من محبة، بل إلى ما تملكه من رأسمال رمزي هو ليس ملكك لتبدّده في اللاجدوى أو اليأس أو العيش في الماضي أو الخوف من فشل التجربة الثالثة. فلتفشل! ذلك أن واجبنا ـ ومجدنا ـ هو المحاولة. ومَن هم أولئك الذين يهمّشون اليسار ويجلسون على المنصّة؟ نحن أقوى منهم، وأذكى، وأجدر! نحن لدينا الأفق الممكن للنهضة الروحية لمجتمعنا وناسنا! لدينا الإخلاص والأيادي البيض والعقل البارد والقلب الحار!

ليست سذاجة أن نتذكّر معاً البديهيات: «أنت لا تنقذ نفسك إلا بالسعي لإنقاذ الآخرين» (أرنستو تشي غيفارا)، يعني نحن نناضل من أجل أنفسنا أولاً، من أجل أن يكون لحياتنا معنى، من أجل أن نكون قادرين على الحب وعلى الاستمتاع بمباهج الحياة!

وما دمت، أيها العزيز، تملك الرأسمال الرمزي، فليس من حقّك أن تحيل المهمة إلى الآخرين. فالرأسمال الرمزي الخاص بك هو ملكية اجتماعية، عمد ويعمد الكثيرون إلى «خصخصتها» بمكسب أو بمنصب... لكن ليس أنت! أنت ليس أمامك

هذا الخيار، لأنك، في داخلك، صلب وعصيّ، مثلما أنت إنسان وشفاف.

الرأسمال الرمزي أيها العزيز، هو أثمن ما يملكه إنسان. أعني ذلك الرصيد من الصدقية والاحترام الذاتي والأنفة والمشاعر المتّقدة ضدّ التعصّب والظلم والخطأ والفساد، والإحساس التلقائي بما هو عادل، وحب الوطن والناس والحقيقة، وما ينجم عن ذلك من الحضور الخاص لدى أصحاب الضمائر.

الرأسمال الرمزي لا نصنعه في صفقة، ولا يمكن بناؤه بضربة معلّم، ولا ينشأ بقرار حكومي أو حزبي أو طائفي أو عشائري، ولا يفرضه منصب، ولا يمكن تحصيله في برنامج زمني. إنّه نسيج حيّ من حياة كاملة من المواقف والتضحيات والاصطفاف في الخندق الصحيح والولاء للشعب والآلام والثبات والكبوات والنهوض، ونظافة اليد والضمير، والإنسانية والغيرية.

هذا لا يعني أنّ المناضل ممنوع من المناورة في مسارات الحياة السياسية. كلا. فالمناضل والمثقّف ليسا من شيوخ الصوفية. لكن ينبغي أن يظلّ الرأسمال الرمزي عندهما خطّاً أحمر، لا تتجاوزه المناورات ولا الضرورات السياسية، ولا تمسّه بالطبع شهوات المكاسب والمناصب. فماذا ينفع الإنسان لو ربح العالم وخسر نفسه؟ المناضل والمثقف، في زمن الانحسار الجماهيري، لديهما الدور الأكبر: أن يؤدّيا دور الضمير، ويعبّرا عن البرامج المطابقة للحاجات الشعبية، ويقدّما للآخرين الأنموذج. هذا الدور له من الفعالية أكثر ممّا للمقعد البرلماني أو المنصب الوزاري أو النجومية من فعالية: البريق الخاطف يذهب سريعاً وزبداً... لكن اتّقاد جمرة الروح تشع على مر السنين.

ليست سلبية. فإذا كان أمام المناضل والمثقف فرصة حقيقية مشرّفة وجدّية للمشاركة، فليس أمامه سوى أن يشارك. لكن، حينما يكون ثمن المشاركة هو التخلّي عن الرأسمال الرمزي، والاندراج في اللعبة، فهي خسارة كبرى لا تعوَّض أبداً. خسارة ذاتية وخسارة اجتماعية. فالمجتمع ينتج مئات المهنيّين والإداريّين ومشاريع النواب والوزراء والمديرين، سنة إثر سنة، ولكنه لا ينتج المثقفين العضويين والمناضلين إلا في

جيل كامل، بشروط صعبة ومعقّدة. ولذلك، عندما يخسر مناضل أو مثقف نفسه، فإنني أعلن الحداد.

أحياناً، بالطبع، قد تغرينا المواضعات الاجتماعية، أو تلزّنا إلى زوايا ضيقة الاصطفافات الطائفية أو العشائرية أو السياسية المرحلية، أو نهرب منها إلى استعلاء صحيح، إذا كان منطلقاً من موقف ثالث، يساري إنساني جذري. علينا هنا أيضاً أن نقاوم بالضراوة نفسها: نحن نريد تغيير المجتمع لا الخضوع لمواضعاته. ونحن خطّ ثالث، ولسنا مجرّد عصافير جميلة حسّاسة للفيروسات القاتلة المنتشرة في السياسة اليومية اللاأخلاقية.

في حالات أخرى، يمكن أن نقع في إغراء النزعة الوجودية للعيش البطيء الممتع. سنكتشف أنه بطيء وليس ممتعاً. ونصل إلى المرض الوجودي: «الآخرون ـ حتى النساء ـ هم الجحيم»!

كل تلك الخيارات، من خصخصة الرأسمال الرمزي، إلى الاصطفاف في الزوايا الماضوية الضيّقة، إلى الهروب إلى العزلة، إلى الخيار الوجودي، كلّها خيارات لن تنقذ أرواحنا الحرة التي زرع فيها التاريخ جمراته.

هل هناك مبرّر لتلك الخيارات؟ المبرّر معروف: اختلال موازين القوى، فشل التجارب النضالية، الخيانات، ضيق الأفق والتردد والفردانية والانتهازية عند مَن اعتبرناهم، ذات مرة، قادة مقدّسين.

دعنا نرى:

أولاً، موازين القوى بين حركات الشعوب والأمم والإمبراطورية الأميركية لم تعد مثلما كانت مطلع التسعينيات. الآن، هناك جديد نوعي في تاريخ الصراع الاجتماعي والسياسي الكوني يؤكّد، على الأقل، أنّ الصراع هو الثابت، وأنّ موازين القوى متغيّرة. يمكننا الآن مرّة أخرى أن نناضل: ولدينا ما نقوله ونفعله في مواجهة الأعداء والحلفاء.

لكن الأمر الأساسي هو في استعادة نظرتنا الأصلية للسياسة. فهي عندنا ليست فن

الممكن، بل فنّ تطبيق الأخلاق في الحياة العامة. إنّ مداخلتنا هي بالأساس مداخلة أخلاقية مسلّحة بالفكر النقدي والتنظيم. نحن لا نعترض فقط على الإمبريالية، ولكننا نعترض على الحرب والسيطرة والوصاية، بكل أشكالها وألوانها. ونحن لا نعترض على العنصرية الصهيونية فقط، بل نعترض على كل عنصرية وطنية أو دينية أو طائفية أو مذهبية. ونحن لا نعترض على الرأسمالية فقط، ولكننا نعترض على نمط الحياة الرأسمالي الاستهلاكي المعادي للروح وإنسانية الإنسان. نعم، لسنا مادّيّين ـ كما يُقال عنّا ـ إلّا في أدوات التحليل الاجتماعي، ولكننا أهل المثالية وورثة حركاتها وأنبيائها وقيمها. نحن ملح الأرض، فإذا فسد الملح...

أنا أعرف يا عزيزي أنّك تكدح لشرفك من أجل الوفاء بالتزاماتك. ولعلّ هذا هو الذي يحافظ على جمرة روحك. وهو الذي يعصمك، وسيعصمك من أن تقع فيما وقع فيه «قادتنا» الآفلون من أخطاء وخطايا. نحن الآن القادة. فلنقدّم الأنموذج الذي نحلم به للقيادة: إخلاص من دون حدود للفكرة، وثقة من دون حدود بالنفس، وإصرار من دون حدود على النقد، نقد الحليف ونقد الرفيق ونقد الذات.

كأننا أنبياء؟ نعم! «أنبياء بلا وحي»، مثلما يقول رفيقنا عبد الأمير الركابي. بل أنبياء من دون عون من إله. وهذا هو قدرنا وعلوّنا، نواجه ضرورة التاريخ منفردين: قليل في عين اليوم، كثير في عين التاريخ.

جئتك أيها العزيز من الأردن حيث تجاوزنا للتوّ الجدل الفقهي العديم الجدوى مع الأنماط القديمة والمهزومة والمتصالحة من يساريّين فقدوا البوصلة، وانطفأت في دواخلهم جمرة الروح... واتجهنا، مثل بولس الرسول، إلى «الوثنيين». دهشنا حين اكتشفنا أن أولئك كانوا ينتظرون، في لهفة، كلمة اليسار. أنا على يقين من أن «الوثنيّين» ينتظرون تلك الكلمة في لبنان أيضاً، على أن تكون تلك الكلمة متحرّرة من يوميات سياسة الطوائف والمحاصصة والتعصّب والولاءات الإقليمية والدولية. وما شأننا برئاسة الجمهورية وبالحكومة والمناصب والمكاسب. نحن دعاة اللا ـ دولة، دعاة المساواة والإخاء، دعاة الديموقراطية الاجتماعية التي تنظم الإدارة، صعوداً

من الحي والمنشأة والبلدة والمدينة، على الوطن المترامي الأطراف، من شواطئ لبنان إلى بادية الأردن، ومن زاخو إلى البصرة، ومن اللاذقية إلى حلب وحوران.

نحن في موقع ثالث، خارج دائرة الطباشير الطائفية: لا مع ١٤ آذار ولا مع ٨ آذار. نحن ضد ما يجمعهما، بالأساس،من توافق ضمني على تقديس الملكية الخاصة والاتفاق على النهج الليبرالي الرأسمالي في الاقتصاد والسياسة والثقافة، سواء كان سافراً أو «محجّباً»! نحن ضدّ أعمال الخير، وضدّ تمويل البنى الاجتماعية من خارجها، لأن المآل الوحيد للتمويل الخارجي، سواء أكان «حراماً» أم «حلالاً» هو العبودية.

نحن، بالطبع، مع المقاومة، كفكرة وكممارسة، على أن تكون وطنية جامعة لا جزئية، في لبنان كما في العراق كما في فلسطين. والمقاومة بالنسبة إلينا إنسانية، هدفها صدّ العدوان والاحتلالات وتفكيك نظام السيطرة الأميركي والكيان الصهيوني، لكننا لسنا في خندق العداء للغرب أو لليهود.

نحن نمضي نحو يسار اجتماعي يتخطّى السياسة اليومية وزواريبها، ويتخطى الحدود، ويبشر بالزمان الجديد والأخلاق الجديدة لحياة يحكمها الضمير لا المال ولا السلطة، وتبهجها أنوار الروح، لا شره الاستهلاك المضاد لبقاء البشرية:

«إنْ يملأ الحقّ قلبكَ تندلعُ النارُ إنْ تتنفّسْ
ولسانُ الخيانة يخرسْ»

***

من يملك نار الكلمات، يملك الآتي

الأخبار - عدد الثلاثاء ٦ أيار ٢٠٠٨

ما بعد الماركسية الواقعية

الأزمة المالية الأميركية ـ العالمية الراهنة هي أزمة غير مسبوقة، ولا تفيد مقارنتها بأزمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة. تلك كانت أزمة ناشئة عن قانون ظهّره ماركس ، هو قانون «الميل إلى انخفاض الربح» في الرأسمالية. أزمة الرأسمالية اليوم هي أزمة مركبة لا توجد بعد عدة ماركسية لقراءتها، ذلك أنها تمثل نهاية دورة كاملة من الممارسة الأيديولوجية الرأسمالية الناجعة للنقد الماركسي.

لا يشاهد السياسيون والإعلاميون والمحللون الآن سوى رأس جبل الجليد البارز فوق الماء، لكن الجبل نفسه ضخم جداً، ونظرة واحدة إلى ضخامته وتعقيداته سوف تقودنا إلى استنتاج رئيسي لا مناص منه: موت الرأسمالية. وهو استنتاج خطر ما دام البديل الأيديولوجي ليس جاهزاً ولا مقاتلاً. وإذا لم يسارع اليسار إلى القتال، فإن موت الرأسمالية سيؤدي إلى صومله العالم.

دعنا نعُد إلى ماركس: كان خيار الرأسمالية ـ بقيادتها الأميركية ـ للرد على حقيقة ميل الربح إلى الانخفاض، وبالتالي الكساد والانهيار المالي والبطالة المعمّمة، قد اتخذ طابعاً أيديولوجياً يكسر نظرية الماركسية بشأن أولوية البنى التحتية على الأفكار والعواطف والغرائز. وقد اعتمدت الرأسمالية الأميركية، بخلاف ادعاءاتها، بصورة أساسية، على سلطة الدولة المطلقة في محاولتها، التي فشلت في النهاية،

لإنقاذ نفسها.

بعيد عام ١٩٢٩، اعتُمدت الكنزية التي تقوم على تدخّل كثيف وصريح للدولة في السوق، ثم استُخدمت سلطة الدولة ومواردها في الحرب العالمية الثانية، لإنعاش الرأسمالية بوسائل حربية، ولاحقاً لحقن أوروبا بالمال في مواجهة الاشتراكية (خطة مارشال) بالتزامن مع إشعال الحرب الباردة والحروب الساخنة. الحرب أتاحت تنظيم الاقتصاد وتطوير التقانة وتمويل تسوية اجتماعية مع الفئات العمالية والوسطى في الداخل، لكن من دون تسوية أيديولوجية. فقد ترافقت دولة الرفاه بالتحشيد المثابر والحقود والمتصلب ضد الاشتراكية والإنسانية وفرض أيديولوجية الرأسمالية على الوعي العمالي ووعي الشعوب في العالم.

الرأسمالية الأميركية ربحت الحرب الباردة بمدافع الأيديولوجيا تحديداً. وهي ربحتها لأن المجموعة الاشتراكية والحركات اليسارية في العالم كانت قد ظلت أسيرة الماركسية، بينما خاضت الرأسمالية حربها منطلقة من ما بعد ماركس: أي من أولوية الأيديولوجية. ولذلك، بادر العديد من المحللين إلى النظر إلى الأزمة الحالية بوصفها إعادة اعتبار إلى ماركس. صحيح. لكنه صحيح فقط من وجهة نظر الرأسمالية. فالرأسمالية الأميركية ـ العالمية الآن بحاجة إلى ماركس لكي تهبط على أرض الواقع من علياء الأيديولوجيا والاقتصاد الأيديولوجي، لكن اليسار الآن بحاجة إلى ما بعد ماركس، أعني أنه يحتاج إلى الأيديولوجيا، إلى شن حرب أيديولوجية شاملة وجذرية على الرأسمالية وثقافتها وأساليبها ونمط حياتها.

لقد اقتعد اليسار أرض الواقعية طويلاً، وآن له أن يحلق في سماء انقلاب الوعي الإنساني. الرأسمالية ليست فاشلة فقط بل كريهة ولاإنسانية وفقيرة أخلاقياً وعاطفياً وفكرياً. هنا، ينبغي تقديم الأنموذج الإنساني على الأنموذج الاقتصادي، أي التحرر من الواقعية الاقتصادية التي تقود حتماً إلى الوقوع في شرك الأيديولوجيا الرأسمالية.

خلال العقدين الأخيرين من نهاية الحرب الباردة، التي رأتها الرأسمالية

الأميركية «نهاية للتاريخ» وللواقع كله، قامت الرأسمالية المعولمة بمغامرتها الكبرى في هجوم لا ينثني لتجاوز النقد الماركسي الواقعي من خلال تجاوز الاقتصاد الواقعي إلى الاقتصاد الافتراضي، وهو في النهاية اقتصاد أيديولوجي يقوم على اقتراح أدوات مالية افتراضية واستثمارات مالية وعقارية كبرى، ليس انطلاقاً من الاحتياجات الواقعية، بل من الافتراضات الأيديولوجية بشأن عبقرية الأسواق الحرة.

الأفكار الرئيسية المترابطة للاقتصاد الأيديولوجي هي: ١ـ فصل العرض عن الطلب، ٢ـ فصل العرض عن القوة الاستثمارية، ٣ـ فصل الطلب عن القوة الشرائية. وقد تجسدت هذه الأفكار في الدفع نحو خلق عروض خدمية ومالية وعقارية واستشارية الخ... ليست مطلوبة في السوق، انطلاقاً من إيمان راسخ بأن العرض يولّد الطلب وليس العكس بالضرورة. وسوف ننتبه هنا إلى الأهمية المطلقة للإعلان والإعلام في تنفيذ هذه الفكرة.

ولقيام بيئة الأعمال المناسبة للمنتجات الافتراضية، فُرضت سلة من القوانين والاتفاقيات المطابقة لأفكار الليبرالية الجديدة على مستوى عالمي وتحرير الأسواق كلياً. لكن ظلّت الحاجة الفعلية قائمة لتمويل المشاريع الافتراضية التي يقوم بها رأسماليون افتراضيون بدورهم، أي إنهم لا يتوافرون على رؤوس أموال بالأحجام الخيالية المطلوبة للاستثمارات العقارية والمالية والخدمية الافتراضية، التي لا تعبر عن طلب حقيقي.

هنا، يأتي دور الجهاز المصرفي في تقديم التسهيلات المالية «للمستثمرين» من دون ضمانات في أصول شغالة (أي مدرّة لقيم فعلية). ولتوزيع مخاطر هذه التسهيلات، ابتُدعت أدوات مالية عديدة عقيمة لكنها متداولة على أساس قيمة افتراضية.

في المستوى الثالث، جرى حفز الطلب اصطناعياً من خلال منح القروض والبطاقات المالية للجمهور من دون قيود، بل من دون أدنى علاقة واقعية بين الإقراض والقدرة على السداد.

بدأ هذا الاقتصاد الافتراضي بالتأزّم مع مطلع الألفية الثالثة. لكن، بدلاً من

العودة إلى الهبوط الآمن على أرض الواقع. آمن المحافظون الجدد الذين تولوا السلطة مع جورج بوش الابن بإمكان تصعيد الاقتصاد الافتراضي إلى ما لا نهاية، وذلك عن طريق تصعيد الحرب الأيديولوجية إلى حدود «الصدام بين الحضارات»، واستخدام القوة المسلحة في حرب مفتوحة لا تعرف حدوداً ولا أهدافاً حربية، بل هي «حرب دائمة»، استوحاها المحافظون الجدد من ماضيهم التروتسكي في «الثورة الدائمة».

من حروب أفغانستان إلى العراق إلى فلسطين إلى لبنان إلى جورجيا إلى الباكستان، إلى التوتير الأمني والسياسي والتصعيد الدبلوماسي و«الثورات البرتقالية» في مناطق عديدة من العالم، إلى التهديد بحروب جديدة في إيران وسوريا والبلقان، قادت الولايات المتحدة الأميركية محاولة تاريخية للانقلاب على التاريخ، وشطب الواقع، وإعادة تشكيل المجتمعات والدول والمناطق في سياقات افتراضية هي الأخرى، لكن ملطخة بالدم. وقد فشلت هذه المحاولة الجريئة والإجرامية أمام واقعيّة الوجود الاجتماعي، فاتجه الأميركيون إلى تفاهمات واقعية من شأنها تجميد الخسائر والبحث عن بدائل واقعية للنفوذ السياسي والاقتصادي.

وبخلاف الحرب العالمية الثانية التي جنت بعض فوائدها فئات اجتماعية واسعة في الاقتصاد الكينزي الأميركي، ذهبت أرباح حروب المحافظين الجدد إلى عدد من الشركات وعملائها في العالم الثالث، بينما دفع العمال والموظفون الثمن الباهظ للحروب الاستباقية.

فشل نهج الحرب الدائمة، كان يضغط بدوره على فقاعة الاقتصاد الافتراضي الأميركي ـ العالمي. وبرزت إشارات مبكرة إلى انفجار الفقاعة، تمثلت في الارتفاع غير المسبوق في أسعار السلع والخدمات الحقيقية (الغذاء والبترول والمواد الخام والطبابة والسفر إلخ...). ثم انتهت الفقاعة إلى انفجار أعاد أو أنه سيفرض على الرأسمالية العودة إلى قراءة الماركسية لاكتشاف حلول واقعية للأزمة ، أي العودة إلى أولوية الواقع على الأيديولوجيا. بالمقابل، حان الوقت بالنسبة لليسار العالمي للذهاب

إلى ما بعد الماركسية العلمية التقليدية ، أي إلى شن حرب أيديولوجية جسور تكنس واقعية الرأسمالية من العالم، قبل خرابه النهائي.

الأخبار - عدد الثلاثاء ٧ تشرين أول ٢٠٠٨

مؤتمر زحلة ٢: اليسار العربي أمام مهمّات المرحلة الجديدة

في عام ١٩٣٣، عقد في زحلة ـ لبنان، مؤتمر ليساريي المشرق العربي. كان الشيوعي اللبناني العروبي، سليم خياطة، هو ملهم المؤتمر الذي جمع في صفوفه مثقفين أصبحوا في ما بعد قياديين في حركة التحرر الوطني العربية المشرقية (ميشال عفلق أبرزهم).

خياطة كان شيوعياً مبدعاً مطّلعاً، بالتفصيل والمعنى، على أزمة الغرب الرأسمالي (انظر كتابه: «حميات في الغرب») وقد استنتج ببصيرة ثاقبة إلى أين تتجه الريح في المشرق، وأراد إطلاق حركة تحررية عربية مستقلة مطابقة للاحتياجات الفعلية للشعوب العربية، بقيادة يسار محلي وديناميكي ومستقل عن التبعية لاستراتيجيات الكومنترن. وقد انطبع المؤتمر بهذه الروح الجذرية والأفكار الجديدة، وألهب الحماسة.

لاحقاً، قدم القائد الستاليني السوري، خالد بكداش، من موسكو، مدججاً بتأييدها الكامل، وقاد انقلاباً على توجهات مؤتمر زحلة، محدثاً أسوأ الأخطاء التأسيسية في حركة التحرر العربية، ألا وهي: ١ـ الانشقاق بين التيار الشيوعي والتيار القومي، ٢ـ إبعاد الفئات الشعبية عن ممارسة تأثيرها على الحركة، وترسيخ التعامل معها

كقاعدة مؤيدة، على طريقة السياسيين التقليديين، ٣ـ الخضوع لاستراتيجيات الكومنترن، وأسوأها التعاون مع الفرنسيين والإنكليز تحت شعار محاربة النازي، والقبول بالتهدئة خلال الحرب العالمية الثانية، والقبول بقرار تقسيم فلسطين. وبذلك تحوّل الشيوعيون العرب إلى قوة سياسية عصبوية. حوصر خياطة حتى اتهامه بالجنون. إلا أن روح زحلة لم تمت، وظلت حية في أفكار وممارسات مثقفين يساريين قاوموا الستالينية والسلطات معاً. نحتاج اليوم إلى عقد مؤتمر زحلة ٢، ليس كلقاء تشاوري أو تنسيقي أو فولكلوري بين شيوعيي المشرق ويساريه، بل كمحطة تاريخية لإطلاق مرجعية فكرية جديدة وديناميات نضالية جديدة تؤسسان للمرحلة الثانية من حركة التحرر العربية، في ضوء:

أولاً، الاعتراف بفوات أفكار حركة التحرر العربية القديمة، بل الميتة، وأحزابها. لم يعد لدى الشيوعيين والبعثيين والقوميين والقوميين المتمركسين ما يقدمونه للمرحلة الجديدة من تاريخ بلادنا. فهناك فراغ فكري وسياسي غير مسبوق تبرز في فضائه ممارسات فكرية فردية. لكن ما نحن بحاجة إليه هو تأسيس مرجعية فكرية سياسية جديدة تسمح بولادة أحزاب ومراكز ومنابر إعلامية وثقافية، وتحرك الفئات الشعبية نحو التفكير والعمل وإعادة تأسيس منظماتها في أشكال تنظيمية مستحدثة، شرطها إحداث التغيير في مجتمعاتها. ما الفائدة من إلحاح الشيوعيين التقليديين العرب على التمسك الكاريكاتوري بأسماء أحزابهم وبناها القديمة؟ إنه نوع من الصنمية لا شكّ.

ثانياً، أزمة الرأسمالية الليبرالية المنفجرة المتصاعدة في سياق عولمي تضرب، وسوف تخلخل كل النظام الرأسمالي في المراكز والأطراف. العالم يعيش عشية لحظة ثورية، ما زالت القوى العربية المعنية بها غير مستعدة للتساوق معها. فقدت الرأسمالية في ساعات ليس فقط تريليونات الدولارات، بل أيضاً صدقيتها وتأثيرها الفكري الذي كان حتى الأمس القريب مسيطراً حتى على فكر مقاوم كبير مثل السيد حسن نصر الله الذي دعا، على خلفية المصالحة اللبنانية، إلى التعايش مجدداً بين

نهجي المقاومة و«البزنس».

ذلك التعايش لم يعد ممكناً. ولكن اليسار، لا حزب الله، هو مَن يستطيع كشف الصلات بين البزنس والاستعمار الأميركي والصهيونية. وهو كشف لا غنى عنه للتحرر والتقدم الاجتماعي. الأزمة الرأسمالية المعولمة لا منجاة منها في البلدان التابعة، حيث سنشهد عما قريب انفجاراً محلياً للأزمات الاقتصادية الاجتماعية في منطقتنا. بأيّة أسلحة سنواجه تلك الأزمات؟ بقائمة مطلبية أم بالعودة إلى تمجيد «اللغة الخشبية»؟ أم بات ضرورياً الهجوم المضاد بأفكار ووسائل جديدة، أعني هجوماً إيديولوجياً شاملاً على الرأسمالية والليبرالية والسلفية والقومجية وكل القوى القديمة الفائتة.

ثالثاً، أزمة النظام العربي، نظام الموالاة والمعارضة، نظام التعاون، مع الغرب، والممانعة، أصبحت تهدد الوجود العربي في مظاهرها الأكثر إجرامية: الإفقار المستنزف للشعوب، والموت المجاني، والسلفية، والانشقاق السني ـ الشيعي، وما ينمو على هامشه من انشقاقات طائفية وإثنية وجهوية.

لا نتوقع من القوى الطائفية، حتى تلك التي تقبع في صلب المقاومة، سواء في العراق أو لبنان أو فلسطين، شيئاً لتجاوز الإفقار المميت والسلفية والانشقاقات المذهبية والطائفية والإثنية، أكثر من «المصالحات» الهشة.

كذلك، فإن القوى الليبرالية المتعددة الأشكال لا تستطيع أن تقدم حلاً. فهي أساس آليات الإفقار. وهي إما متغربة ثقافياً أو متغربة سياسياً، أي موالية للاستعمار أو حتى ضالعة في آليات الانشقاق المذهبي، تمشية لمصالحها.

اليسار وحده هو المؤهل لتطوير ثقافة مدنية تأخذ بالاعتبار الخصوصية الإسلامية، وتربط بين الدولة والاستقلال والمقاومة والعدالة الاجتماعية. وسيكون على اليسار العربي أن يشن حملتين متوازيتين ضد الإفقار والتجويع والموت، ولبلورة نظرية جديدة ديموقراطية في العروبة وترويجها، تعترف بالمكوّنات الطائفية والمذهبية والإثنية والخصوصيات المحلية في إطار رابطة عربية مدنية تنبذ الأفكار العنصرية

للنظريات القومية الغربية التي تقوم على «التماثل» و«الشعب العضوي». رابعاً، أزمة دول الخليج، وأزمة المشرق بدول الخليج. وهما أزمتان متجادلتان لا بد من حلهما. وكان صدام حسين قد واجه هاتين الأزمتين بصورة قلقة ملتبسة في حربين مدمرتين في الخليج كلفتا العراق في الأخير تقدمه واستقلاله.

لكن معنى تينك الحربين لا يزال قائماً. فعلى الرغم من ثرائه بالنفط والبترودولار، بل بسبب ذلك الثراء غير المتساوق مع تطور سياسي اجتماعي مرافق، ظل الخليج وما يزال عاجزاً عن التقدم الاجتماعي والسياسي حتى بالمقارنة مع بلدان (فقيرة) كسوريا والأردن ولبنان، حيث يمكن تحويل القليل من الثروة إلى منجزات ملموسة بسبب التطور الاجتماعي النسبي.

الخليج، بثرواته ومشترياته الضخمة من الأسلحة الحديثة، لم يستطع توفير الحماية لنفسه من الجيران. وهو ما دعا عراق صدام حسين إلى تولي المهمة ضد إيران، كدور استراتيجي لبغداد. ثم عاقب الخليج الرافض لذلك الدور، ليس فقط بحكم التبعية للاستعمار، بل أيضاً بحكم القصور السياسي الداخلي، بغزو الكويت. لقد فضّل الخليج حماية أميركية صريحة، ليس بسبب توازن القوى فحسب، بل لأن الحماية الأميركية ليس من شأنها أن تمارس تأثيراً تقدمياً في الداخل كما هي حال الحماية العراقية التي شجعت الاتجاهات العروبية والعلمانية في الخليج في الثمانينيات.

خسر الخليجيون ١٥٥ مليار دولار في ساعات من انهيار الأسواق المالية الأميركية. وهي ثروة كفيلة بإحداث ثورة تنموية في المشرق الذي يكتوي على مسافة قصيرة من آبار البترول من هول فاتورة الطاقة التي تشل قدراته وتفقره. والمشكلة الجوهرية هي أن الخليج عاجز، ببناه الحالية ـ وهي هجين من الأبوية العشائرية والسلفية والليبرالية الرأسمالية ـ عن إحداث اختراق تنموي، وبالتالي سياسي وثقافي في بلدانه ذاتها، بينما اليسير من فائض الثروة الخليجية الذي يأتي إلى دول المشرق الأكثر تقدماً، يأتي على شكل مساعدات محدودة للأنظمة والقوى المسيطرة، وهي

مشروطة سياسياً بمعرفة واشنطن. فالمال الخليجي، كالمال الإيراني ـ على رغم التضاد السياسي بينهما ـ يعيدان إنتاج التخلف الاجتماعي والسلفية والانشقاق المذهبي. أو أنه يأتي على شكل «استثمارات» في القطاعين العقاري والمالي تؤدي إلى تكريس التخلف وضرب الصناعة والزراعة، وإطلاق ديناميات التضخم، وبالتالي المزيد من البطالة والإفقار.

مسألة تحرير العراق واستعادته كقاطرة تقدمية للمشرق تقع في صلب حل هاتين الأزمتين. ولذلك فإن المقاومة العراقية هي في القلب من مهمات اليسار العربي الغائب جراء التاثيرات الخليجية والإيرانية. على اليسار العربي أن يتحرّر من هذه القيود، ويبادر إلى إطلاق حركات تحررية في الخليج، لا غنى عنها من أجل انتصار الحركة التحررية في المشرق كله.

الأخبار - عدد الثلاثاء ٢١ تشرين أول ٢٠٠٨

فدرالية لليسار العربي في الهلال الخصيب

في ٢٥ شباط الجاري (٢٠٠٩)، يعقد الحزب الشيوعي اللبناني مؤتمره العتيد. ولهذا الحزب، على المستوى العربي، مكانة رمزية قوية رغم أن دوره السياسي والثقافي لحقبة السبعينيات والثمانينيات لم يعد قائماً. ولعل أول ما ينبغي للرفاق اللبنانيين إدراكه، هو استحالة إحياء ذلك الدور الذي بات ممتنعاً في بلد عربي واحد، وأصبح، بحكم جملة من المتغيرات، مرتبطاً بقيام فدرالية لليسار في المشرق العربي، سيكون إنشاؤها رافعة للأحزاب الشيوعية واليسارية في كل بلاد المشرق ومنها لبنان. ونحن نأمل أن يؤخذ هذا الاقتراح بوصفه مهمة يتضافر فيها البعدان المحلي والعربي معاً.

هناك أولاً هدف عملي من وراء توحيد جهود اليسار المشرقي. فحالات الانتعاش الجزئية التي يعيشها هذا اليسار في كل بلد على حدة، متفاوتة، لكنها جميعاً جنينية. ومن شأن إنشاء شبكة موحدة فيما بينها، أن يضاعف قوتها على الصعيد الإقليمي كما على الصعيد المحلي. وعلينا أن نلاحظ هنا، أن نشوء فضاء إعلامي عربي موحد، بسبب الدور المتنامي للفضائيات والنشر الإلكتروني، يفسح في المجال أمام مداخلة يسارية تفرض نفسها على المستوى العربي. كذلك، فإن التضامن اليساري

العربي الفعال والديناميكي، من شأنه أن يدفع بالمزيد من الشباب للانخراط في صفوف الأحزاب المحلية، كما من شأنه أن يوفر الحماية والدعم المتبادلين.

غير أن الفدرالية اليسارية المقترحة مطلوبة، ثانياً، وبإلحاح شديد، لاعتبارات فكرية وسياسية لا غنى عنها لانطلاق اليسار العربي مرة أخرى. فما يعانيه هذا اليسار، قبل كل شيء، هو غياب المرجعية الفكرية ــ السياسية. ففي فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، كانت المرجعية السوفياتية تؤدّي دور الناظم لسياسات الأحزاب الشيوعية العربية.

ورغم نقدنا الجذري للمضامين الفكرية والسياسية لتلك المرجعية، فإن وجودها كان يوحّد أحزاباً ومثقفين وفعاليات محلية في تيار عربي واحد يمثّل في مجموعه قوة لم يكن بالإمكان تجاهلها. بل إنها كانت تمنح أحزاباً صغيرة، في هذا البلد أو ذاك، حجماً نوعياً يتجاوز قدراتها المحلية.

منذ مطلع التسعينيات، لم تعد هناك مرجعية للشيوعيين واليساريين العرب. وتفرقت مواقف هؤلاء خبط عشواء، كل يغني على ليلاه. فقد التحق قسم منهم، من دون أن يتخلى عن انتسابه اليساري، بالليبراليين والليبراليين الجدد، وبالإسلاميين، والقوميين، وبالقوى المحلية على تلاوينها. وعدد كبير منهم انخرط في منظمات ما يسمى المجتمع المدني العائشة على التمويل الأجنبي، بل إن بعضهم، كما هي حال قيادة الحزب الشيوعي العراقي، التحق بالمشروع الأميركي، وانخرط في هيئات الاحتلال السياسية، مصمّماً في الوقت نفسه، على أنه لا يزال شيوعياً.

وللمفارقة، فإن اليساريين العراقيين المعادين للاحتلال الأميركي ونظام المحاصصة الطائفية في العراق، المتجهين إلى عقد مؤتمر لهم في جنيف في آذار المقبل، اضطروا إلى تمييز أنفسهم بـ«اليسار الوطني». كذلك فعل اليساريون المناضلون ضد الليبرالية الجديدة والوطن البديل في الأردن.

المرجعية المقترحة، خلافاً للمرجعية السوفياتية الآفلة، هي مرجعية طوعية ــ ولا أقول «ديموقراطية» بالمعنى الليبرالي. فالمرجعيات لا تتأسّس بحوارات مفتوحة ولا

بحق الاختلاف والتعددية الفوضوية، بل تتأسس على المبادئ. والمبادئ غير قابلة للتغيير أو التجزئة، فكيف ينشأ اتحاد قوى وأحزاب وشخصيات يسارية على جملة مبادئ أساسية تحدّد بمجملها، وبصورة صارمة مَن هو اليساري.

يمكن تعداد هذه المبادئ مع تلافي ما يسمى «حوارات» أصبحت مكرورة مملة وبلا طائل، سوى السماح لما يُقال له «تعددية»، وهو في الحقيقة رخاوة تمنح أياً كان، باتخاذ الموقف الذي يريد مع الاحتفاظ بكونه «يسارياً» معترفاً به.

- اليساري هو المناضل المرتبط بقضايا الفئات الاجتماعية الكادحة والمفقَرة والمهمّشة. وأولويته المطلقة ومنطلقه في فكره ونشاطه وتحالفاته هما النضال الاجتماعي ــ السياسي، أي الطبقي. وهذا التوصيف بديهي تماماً. إذ إن الذي يجعل البعد الوطني أولويته ومنطلقه يعدّ وطنياً، أما الذي ينطلق من أولوية البعد الديموقراطي فهو ديموقراطي. ولا يعني ذلك أن اليساري يتجاهل هذين البعدين، ولكنه يعني: أ - أنه ينظر إليهما من وجهة النظر الاجتماعية أولاً، ويحدد تحالفاته فيهما على أساس اجتماعي. ب - أن دائرة النشاط النضالي الأولى، بالنسبة إلى اليساري، هي العمل على تنظيم الفئات الكادحة والمتضررة من الرأسمالية الليبرالية في حركات اجتماعية نضالية للدفاع عن مصالحها.

وبذلك فقط، يمتلك اليساري القاعدة الاجتماعية الجماهيرية للتأثير في مستويي النضال الوطني والديموقراطي، وإلا فلسوف يجد نفسه ملحقاً بقوى وطنية وديموقراطية من موقع التبعية. وعلى سبيل المثال، فإن قوى مثل حزب الله في لبنان و«حماس» في فلسطين والإسلاميين في الأردن، هي قوى وطنية. لكنها مستعدة، فكرياً وبنيوياً، للتعايش مع الرأسمالية الليبرالية.

كذلك، فإن القوى الديموقراطية ــ الليبرالية في هذه البلدان، مستعدة للتعايش، بل للتحالف مع المشروعين الأميركي والإسرائيلي. المداخلة اليسارية هي مداخلة ثالثة تبدأ من الاجتماعي، فتتضح بوصلتها في قضيتي الدفاع الوطني والإصلاح السياسي.

- اليساري اشتراكي. وليست اشتراكيته مجرد «عقيدة»، بل برنامج نضال أيديولوجي وسياسي وتعبوي. لا يسار من دون إعادة الاعتبار للاشتراكية، لا كهدف طوباوي في ذمة تاريخ مقبل غامض، بل كهدف للنضال اليومي التراكمي.

البديل الاشتراكي هو الذي يمنح اليساري شرعية وجوده السياسي، ويسلّحه بالمثال اللازم لكل قوة سياسية ذات صدقية. والاشتراكية اليوم، في ضوء الأزمة العاصفة التي تنوء تحتها الرأسمالية العالمية، أصبحت هدفاً واقعياً لنضال واقعي. ولم يعد هناك، من حسن الحظ، مرجعية واحدة لنموذج اشتراكي مقدس. ويمكن كلّ تيار يساري إقليمي أو قطري، ابتداع برامجه المرحلية المرتبطة باشتراكية تلائم مستوى التطور المحلي، لكن على أساس ربطها، من دون تهاون، وعلى مستوى النضال اليومي، بالتعبئة والدعاية الاشتراكية.

- اليساري علماني، وبلا مساومة. سواء على المستوى الفكري أو على المستوى الدعوي التعبوي أو على مستوى الممارسة السياسية. على اليساري أن لا يقدم أية تنازلات في هذا المضمار من أي نوع، إلى التيارات الإسلامية، حتى لو كانت وطنية.

- اليساري ـ وهذا يحدد شرعية وجوده ـ معادٍ عداءً لا رجعة عنه للرأسمالية العالمية وللنموذج الرأسمالي الليبرالي، وبالتالي للإمبريالية والاستعمار والتدخل الأجنبي في الشؤون الوطنية. ومن واجب اليساري قبل سواه، أن يتجاوز كل المصاعب، لخوض الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإمبريالي والصهيوني لأرض وطنه.

- اليساري معاد، كلياً ونهائياً، للمشروع الصهيوني والدولة الصهيونية، ويرفض كل شكل من أشكال التسوية معها لا يقود إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين الحرة إلى أرض وطنهم وإعادة إحياء اندماج اليهود في فلسطين موحدة ديموقراطية على أساس المساواة والأخوة.

- بإمكان اليساريين تأسيس منظمات حزبية واجتماعية وثقافية ومنابر إعلامية متعددة في بلد واحد، ولكن في سياق الاستراتيجية اليسارية لا في سياق الاستراتيجية الغربية الليبرالية لما يسمى منظمات المجتمع المدني الممولة من الغرب.

- إن ضرورة التحالفات المحلية لا تسمح لليساري بتجاوز استراتيجية اليسار الموصوفة أعلاه.

- على اليسار العربي أن يحدد برامجه ونضالاته بوصفه تياراً واحداً متعاضداً على الساحة الإقليمية، بحيث يحدد الاتجاهات العامة للمداخلات اليسارية في القضايا الإقليمية، ولا يمكن أن يكون يسارياً مَن يقيم تفاهمات إقليمية تضرّ بمصالح القوى اليسارية في بلد ثان.

- على اليساري العربي أن يقبل طوعاً، التزامه بخط الفدرالية اليسارية العربية، ومواقفها، وقرارات قيادتها، كأولوية على خط ومواقف وقرارات الحزب المحلي.

ولكن، لماذا مقترح فدرالية لليسار في الهلال الخصيب، لا في العالم العربي؟ ليس لأجل إضافة انقسام إليه، بل لتقارب البنية والهموم؛ فقضايا المشرق هي القضايا الساخنة المطروحة التي تتطلّب عملاً فوق ـ قطري (فلسطين، اللاجئون، العراق، التهديد الإسرائيلي لسوريا واحتلال الجولان، مشكلة الوطن البديل في الأردن، الانقسامات الطائفية والمذهبية والإثنية...). وهذه القضايا متشابكة وتؤثر بينياً في إطار خصوصية إقليمية. وعلى سبيل المثال، فإن معاهدة كامب ديفيد أخرجت مصر من مرمى الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن مساعي الأردن المشابهة في معاهدة وادي عربة لم تقد إلى نتيجة مماثلة لأسباب جغرا ـ سياسية وديموغرافية. كذلك، فإن قضية الانقسام المذهبي، الشيعي ـ السني، متشابكة بين العراق ولبنان والخليج. التهديد الإسرائيلي لا يطال مباشرة، سوى فلسطين ولبنان وسوريا والأردن. انتصار الرأسمالية الليبرالية في سوريا، كبلد مركزي في المشرق، سوف يضر بقضية اليسار في الإقليم كله. تحرير ووحدة العراق قضية مشرقية بامتياز، وتؤدّي دوراً مباشراً في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سوريا والأردن. قضية اللاجئين هي قضية محلية، تحديداً، في الأقطار الشامية. والمشرق يتكوّن، بخلاف مصر وشمال أفريقيا، من مكونات دينية وطائفية ومذهبية وإثنية متنوعة للغاية. ومن الضروري هنا الانتباه إلى أنه، في حالة النظر إلى المشرق بوصفه إقليماً، فإننا

سنلاحظ تواً أنه لا توجد أغلبيات. فالهلال الخصيب هو مسيحي بقدر ما هو مسلم، وهو شيعي بقدر ما هو سنّي، وهو علماني بأكثر مما ديني (بخلاف مصر والمغرب والسعودية)، وعربي متحضر متجذر بما يسمح للإثنيات بالاندماج والاستعراب التلقائي الديموقراطي. كذلك، فإن تطور القوى المنتجة والنخب المتعلمة والتقنية والمثقفة، متقارب واعلى من سواه على المستوى العربي.

وأخيراً، فإدارة العلاقة مع القوتين الإقليميتين، إيران وتركيا، رغم أنها تعني العالم العربي كله، إلا أنها تظل قضية محلية بالدرجة الأولى، بالنسبة إلى العراق وسوريا.

الأخبار - عدد الثلاثاء ٢٤ شباط ٢٠٠٩

تبديد الأوهام:
لا «سلام» ولا «تحرير» بل منع التهجير

فشل مؤتمر المعارضة الفلسطينية، المنعقد في دمشق أواخر كانون الثاني ٢٠٠٨، في أن يكون حدثاً، بل غاب في الممارسات المعتادة للأحدث، مؤكّداً العلّة المتجذّرة في الفكر السياسي الفلسطيني، النابعة من إنكار الواقع تحت شعارات رفضه. وبين الإنكار والرفض، تناقض. فالإنكار قبول ضمني يتحاشى الحقيقة، بينما الحقيقة هي الأساس الأول للرفض.

أعاد مؤتمر دمشق تأكيد شعارات، هي صحيحة في حدّ ذاتها، لكنها لا تقدّم أجوبة من أي نوع على أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية التي انهار جناح أساسي منها (فتح وحلفاؤها) والتحق بالمشروع الأميركي ــ الإسرائيلي، آخذاً معه بالطبع، حواضنه الاجتماعية، أي قسماً أساسياً من الشعب الفلسطيني. فالقوى السياسية، حتى تلك الأشد سلطوية، ليست مجرد قيادات فردية أو فئوية أو مدعومة من الخارج ــ ولو كانت كذلك فقط، لا تعود في قائمة القوى، ويمكن إلغاؤها ــ ولكنها تنظّم حيزاً اجتماعياً، وتعبّر عن مصالح ورؤى ومشاعر. ولذلك، حتى رجل الأمن المتأسرل، محمد دحلان، يستطيع أن يحشد جماهيره عند الحاجة.

غير أن المعارضة الفلسطينية تنكر هذا الواقع، تتجاهله، تطمسه. فمن غير

الممكن أنها لا تراه. إن خط «السلطة» ليس معزولاً بين فلسطينيي الداخل والخارج. وهذا الواقع لا يمكن تغييره بمجرد تكرار موقف مبدئي عن عروبة فلسطين من النهر إلى البحر.

هذا لا يعني أن فلسطينيي «السلطة» ليسوا يائسين من «العملية السلمية». ولكنهم، بالإضافة إلى شبكة العلاقات والمصالح، يدعمون الخط الذي يتوهمون أنه يوفّر لهم الحد الأدنى من «الاستقرار»، بأي ثمن.

وتستند المعارضة الفلسطينية، بالطبع، إلى تأييد اجتماعي وجماهيري، تُرجم بالفوز الكاسح لـ«حماس» في الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٦. لكن شراسة الهجمة السلطوية والإسرائيلية والأميركية والعربية عليها، أنهكت حواضنها الاجتماعية، بينما ظهر أن خطّ المقاومة هو، مثل خط «العملية السلمية»، مغلق. ذلك أن القوة القائدة في المقاومة الفلسطينية الآن، أي «حماس»، لا تملك فعلياً أكثر من المساومة على «البقاء» في «سلطة» غزة بوصفها الحيّز الوحيد لفعلها السياسي. ولعلّ سقف الصفقة الممكنة على مسار غزة لا يتعدى وقف العدوان عليها وفك الحصار عنها مقابل الهدنة، أي وقف المقاومة. ولكن هيهات!

وما يجعل هذه الحقيقة البسيطة مطموسة هو أن التحالف المضادّ، وفي صلبه التفاهم السلطوي ــ الإسرائيلي، يرفض مثل هذه الصفقة، لأنها تسمح ببقاء «حماس»، وتمنع واقعياً الصفقة الأكبر، صفقة عباس ــ أولمرت، لتصفية القضية الفلسطينية من الاكتمال.

لم يتوقّف العدوان الإسرائيلي يوماً واحداً على غزة، من التوغّلات إلى القصف إلى الاغتيالات، لكن الحصار يظلّ، بحدّ ذاته، عدواناً إجرامياً بشعاً مستمراً، وضع جماهير القطاع في ظروف لاإنسانية دفعت سبعمئة ألف منهم، في أول ثغرة على الحدود مع مصر، إلى ما يشبه الهروب الجماعي من سجن مقيت، ليس فقط بالنظر إلى الحصار الإسرائيلي ، ولكن أيضا بسبب ما يعتور حكم حماس في غزة

من استبداد وضيق أفق وفساد لم يتبلور بعد ، كما في حكم سلطة رام الله ، ولكنه يقلّده ويسير نحوه .

إنّ مشهد نصف سكّان غزة وهم يتدافعون للخروج من القطاع، لا يدلّ على أن الجماهير الغزّاويّة هي في موقع جهادي. لقد استجابت هذه الجماهير، بالفعل، للتحريض الحمساوي بالضغط على نظام حسني مبارك، ولكنها استجابت من موقع اليأس. (فيما بعد منع نظام مبارك، الغزيين من تجاوز الحدود حتى لأسباب إنسانية خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع شتاء ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩).

في ملاحظة لافتة للصحافي الإسرائيلي إيلام شراقا (حديث مع الجزيرة نت، ٢٠٠٨/١/٣١)، قال إنّ «وضع قطاع غزة في حالة حصار دائم، يهدف إلى ممارسة ضغوط نفسية على ساكنيه، وعلى نحو لا يتمكنون بعده سوى من البحث عن الحرية والتزود بالمواد الأساسية، مهما كان الثمن».

وبالفعل ، فإن جماهير الأراضي المحتلة في وضع صعب جداً، أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً. وهي تتجه إلى الانفضاض عن الطروحات السياسية الفلسطينية، من الموالاة أو المعارضة، وإلى اليأس من الحل السلمي ومن الجهاد معاً. وهي حالة ينبغي أن يتداركها بلا تأخير الوطنيون الفلسطينيون الذين يجب عليهم في مهمة أولى إدراك واقع مجتمعهم ومطالبه، لا إثقاله أكثر فأكثر، حتى اليأس الجماعي.

لقد قدّمت الأغلبية الشعبية الفلسطينية ، تضحيات كبيرة، وأظهرت استعداداً نضالياً دؤوباً، لكنّ تضحياتها ونضاليتها كانت، وما تزال، تضيع وراء برامج سياسية غير مطابقة للمهمّات المطروحة فعلياً، وبالتالي غير قابلة للإنجاز. وهي تدور في صيغة أصبحت من طبائع السياسة الفلسطينية، تقوم على طرح مهمات أعلى، وتجاهل المهمات الفعلية، بينما تجري الحركة الفعلية حول مهمات أدنى. هكذا لا تعود الشعارات الأعلى تمثّل تطلعاً تاريخياً، بل حجّة في الصراع اليومي على المهمات

الأدنى. وتكون النتيجة، في كل مرة، خيبة وآلاماً ويأساً.

إنّ المجال الفعلي أمام حركة «السلطة» لا يتعدّى التفاهم مع الاحتلال الإسرائيلي لإدارة كانتونات منفصلة في الضفة الغربية، لكن «السلطة» تبشّر «بدولة وطنية» مستحيلة في الضفة والقطاع، تنشأ بالتفاوض مع إسرائيل. وبينما تلحّ «حماس» على أطروحة تنوس بين شرعية المقاومة وشرعية التفاوض على الدولة ، فإنّ المجال الوحيد المفتوح أمامها هو الاستقلال في كانتون غزة. وهو ما يقود الجماهير الفلسطينية للبحث عن حلول واقعية خارج هذين الشعارين والخيارين، ففلسطينيو الضفة يتسربون، بكثافة غير مسبوقة، إلى الأردن.

على هذه الخلفية، ماذا ينتظر من فلسطينيي الأردن الذين حازوا جنسية واستقراراً وامتيازات، سوى البحث عن حل سياسي داخل الأردن؟ أما فلسطينيو لبنان وسوريا، فهم يتطلعون إلى المثال الأردني كأفضل مآل ممكن.

إذا كان شعار الدولة المستحيلة والكانتون الواقعي غير مطابقين لمهمات الكفاح الفلسطيني الراهنة، فما هو الشعار المطابق؟ أحسب أن ذلك الشعار - المرحلي، لا الاستراتيجي - هو: وقف هجرة الفلسطينيين من أرضهم.

تضع إسرائيل أمام نظرها، في المقابل، مهمة تهجير الفلسطينيين بوصفها الاستراتيجية الرئيسية. وتفكر الدوائر الإسرائيلية الآن بفصل غزة إذا قبل المصريون بإدارتها، ما يفتح الباب أمام الضغط على الأردنيين لإدارة كانتونات الضفة، أو اجتياح غزة وإعادة احتلالها بصورة دائمة (بسبب اكتشافات حقول الغاز الطبيعي في القطاع)، ولقد أصبح هذا الخطر داهماً، وانفتحت شهيّة تل أبيب للحصول على قطاع غزة من دون معظم سكانه بعدما كانت تريد الخلاص منه بسبب سكانه، ما يكرّر مصير الضفة الغربية.

حوّلت إسرائيل الضفة بكاملها، برغم أوسلو بل قل بسببها، إلى مجال استيطاني. فالمستوطنات المتوسعة باستمرار، تستقطع لها مجالاً حيوياً من الأراضي، وكذلك تفعل الطرق الالتفافية والحواجز الأمنية الكثيفة، وأبرزها وأكبرها الجدار الاستيطاني

الذي يخترق التجمعات السكنية الفلسطينية على طول «الحدود» مع إسرائيل ومع الأردن معاً. لقد حوّل الإسرائيليون المدن والبلدات الفلسطينية، عملياً، إلى سجون. والحياة اليومية تكاد تكون مستحيلة في الضفة الغربية المقطعة الأوصال. وكل مَن يعيش في الضفة يواجه مشقّة لا يمكن احتمالها للانتقال بين كانتوناتها، بحيث إن السفر من نابلس إلى عمان هو أسهل منها إلى الخليل. هذا الواقع المرير لا يعيشه قادة «السلطة» ممن يحوزون بطاقات «vip».

تجزئة الضفة تمنع التكوّن الوطني والحياة السياسية والاقتصادية والثقافية التي كانت ناشطة قبل قيام «السلطة»، وتقسيم الصفة إلى مناطق أ وب وج... والاعتراف بالمستوطنات «الشرعية» وتحويل الأراضي الفلسطينية من أراض محتلة موصوفة في القانون الدولي، إلى أراض «متنازع عليها»، وتخضع للمفاوضات الثنائية.

ألا يوضح كل ذلك المهمات الفعلية المطروحة فلسطينياً؟ إنّها تتمثّل في النضال الجماهيري ضدّ الجدار والعزل والحصار والحواجز الأمنية والاعتقالات والاغتيالات والاجتياح وتخريب الأراضي الزراعية ومنع الاتصال الجغرافي الداخلي. وتتطلب مواجهة كهذه اندماج القسم الأساسي من المجتمع الفلسطيني في عملية نضالية تضع ما يسمّى «العملية السلمية» وراء ظهرها، وتدرك في الوقت نفسه أن استدراج أغلبية الجماهير للعمل النضالي المحدَّد الأهداف، يتطلب إعادة تعريف أشكال ووسائل المقاومة المسلحة. فالمهمة المطروحة، في الهنا و الآن ليست التحرير، بل منع التهجير. والهدف هو بالطبع إجبار الاحتلال على تطبيع الحياة اليومية في الأراضي المحتلة، والامتثال للقانون الدولي في ما يتصل بواجبات الدولة المحتلة، ووقف الاعتداءات والحصارات وإزالة الجدار والحواجز والاستيطان، بحيث يستطيع الفلسطينيون العيش والبقاء وتطوير البدائل السياسية. وأبرزها، في رأيي، بديل الاندماج باتجاه المثال النضالي الجنوب أفريقي.

الأخبار - عدد الخميس ٧ شباط ٢٠٠٨

العوامل الداخليّة للفشل الفلسطيني

فشلت «السلطة الفلسطينية» منذ ١٩٩٣، في أن تكون «نواة دولة». الأسباب الخارجية معروفة، وتتمثل في الاحتلال الإسرائيلي والدعم الأميركي للأطماع الصهيونية، والنفاق الأوروبي، وعدم جدية الدول العربية في استخدام نفوذها للضغط المضاد.

وهناك أيضاً الطابع الملتبس والمراوغ لاتفاقيات أوسلو التي حوّلت مناطق حدود الـ٦٧ من كونها «أراضيَ محتلة» إلى كونها «أراضيَ متنازعاً عليها»، وأخضعتها لخطوات حل جزئية متباعدة وإشكالية، يحتاج كل منها إلى اتفاق خاص ومفاوضات وتفاصيل وإجراءات...

لكن هناك أسباباً داخلية أراها أعمق لفشل النخبة الفلسطينية في تأسيس نواة دولتها، وهي الآتية:

ـ أولاً: عجز القوى الآتية من خارج فلسطين إليها عن إدراك تكوّن وطنية فلسطينية محلية، لها خصوصيتها وتطلعاتها وتعوّدها على أساليب إدارية وأنشطة كثيفة للمجتمع المدني، وخصوصاً الضفاوي الذي ازدهر في سياق المقاومة الجماهيرية للاحتلال قبل «أوسلو»، وتجلّى في أعلى صوره في الانتفاضة الأولى. لم تبنِ «السلطة» على ما أنجزه المجتمع الفلسطيني من تقدم في الوعي الاجتماعي والإدارة الديموقراطية الذاتية والمشاركة السياسية الكثيفة للفئات الاجتماعية المختلفة، وخصوصاً الشباب

والنساء، ولكنها فرضت، بالقوة والرشى، أنموذجاً سلطوياً فظاً يصادر العمل السياسي ويحتكره، في أسوأ تقليد ينسخ أسوأ التجارب العربية.

- ثانياً: باستبعاد المجتمع المحلي عن السياسة كعملية للبناء الوطني، تراجعت المشاركة الجماهيرية في فترة ازدهار «السلطة» بين ١٩٩٣ و٢٠٠٠، تراجعاً جذرياً، وتحوّل الاهتمام العام إلى «البزنس» وتلبية المصالح الفئوية والخاصة، بينما تحوّلت الانتفاضة الثانية إلى انتفاضة أقلية من المقاتلين والاستشهاديين المرتبطين بالفصائل وأجندتها السياسية.

- ثالثاً: العقلية الفصائلية التي أدت إلى أردأ أشكال المحاصصة في توزيع الصلاحيات والمناصب، من دون النظر في الكفاءة أو دور القيادات المحلية، أو الإفادة من الخلايا الاجتماعية الفاعلة لتأسيس نمط جديد من التنمية، ليس فقط في مواجهة الاحتلال وتحقيق الاستقلال الاقتصادي عنه وعن المعونات، بل أيضاً لإعادة ربط الوطنية الفلسطينية، السابحة في الإعلاميات والأدبيات والمكاتب والنشاط الفصائلي والدبلوماسي، بالنشاطات الإنتاجية.

- رابعاً: بالعكس، جرى تضخيم الإدارات والأجهزة الأمنية بصورة سرطانية، مما حوّل مجتمع الضفة والقطاع من مجتمع مزارعين وعمال وناشطين وتجار وحرفيين، إلى مجتمع موظفين لا يستطيع العيش من دون إعالة خارجية.

- خامساً: اختلاط السياسة بالبزنس على كل المستويات، واستخدام النفوذ للحصول على مكاسب ورشى، بحيث صُنّفت «السلطة» في الصحافة العالمية بوصفها «مافيا».

- سادساً: وفي كواليس هذه «المافيا» نشأت علاقات متشعبة، مصلحية وشخصية وسياسية وأمنية، بين تيارات في الأجهزة الإدارية والأمنية في «السلطة»، والأميركيّين والأوروبيين والإسرائيليين، ما أدى إلى إضعاف القرار الفلسطيني المستقل، ووضع ذلك القرار في أيدي الأميركيين والإسرائيليين. ونشير هنا فقط إلى الغموض الذي يكتنف مفاوضات الرف بين السلطة والإسرائيليين، وخلق الأوهام التي ما ينفك قادة

إسرائيل يبدّدونها علناً، قولاً وفعلاً (المستوطنات)، مثلما نشير كمثال إلى تجاهل «السلطة» لقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، الذي قضى بأن الجدار الإسرائيلي الاستيطاني غير قانوني وأعاد توصيف أراضي الـ٦٧ أراضيَ محتلة. «السلطة» لم تتابع هذا القرار التاريخي، ولم تحشد له على أي مستوى، ولم ترى تطبيقه مطلباً.

- سابعاً: كل ذلك لم يمنع «السلطة» من اللعب بدماء الفلسطينيين، عبر تنظيم العنف المسلح وتشجيعه وممارسته لأغراض سياسية داخلية تنافسية، لا في إطار استراتيجية مقاومة. فبينما قاومت «حماس» الهيمنة الفتحاوية بعمليات استشهادية في التسعينيات، دخلت فتح على خط العمل المسلح لمنافسة «حماس» في الانتفاضة الثانية، في إطار سياسة مزدوجة كلّفت الشعب الفلسطيني الكثير من التضحيات، بلا جدوى.

- تاسعاً: التورط على مستوى القيادات بالضلوع في خطط وأفكار خارج الثوابت الوطنية الفلسطينية. وآخر الأمثلة على ذلك وثيقة «الدولة المؤقتة والخيار الأردني» التي تفاهم عليها كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات ورئيس الديوان الملكي الأردني باسم عوض الله. وافتضاح هذه الوثيقة أدى إلى توتير العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني، بلا طائل.

- عاشراً: كل الأمراض السابقة أدّت إلى التصالح الواقعي مع مراكز القوى الفعلية القائمة في الضفة وغزة، سواء مع نفوذ العائلات أو مع نفوذ المتعاونين مع الاحتلال أو مع نفوذ الكمبرادور.

- حادي عشر: لم تتحول «السلطة» وحكوماتها إلى أفق دولتي لكل الفلسطينيين. وقد تكرّست بذلك لدى فلسطينيي المنافي قناعة مزدوجة بأن «السلطة» قد أسقطت، بالممارسة، حق العودة إلى أراضي الـ٤٨ من أجندتها، وثانياً بأن الدويلة الممكنة ستظل عاجزة عن توفير الجغرافيا وسبل الحياة والكرامة والحرية للعائدين. ونتج من ذلك انفصال بين فلسطينيي المنافي، وخصوصاً أولئك الذين يتمتعون بحقوق المواطنة والحياة اللائقة، كما في الأردن مثلاً، وبين الحركة الوطنية الفلسطينية.

- ثاني عشر: وحين أدت هذه الأوضاع مجتمعة إلى نجاح حركة «حماس» في الانتخابات التشريعية وخسرت «فتح» أغلبيتها البرلمانية وحكومتها، أصبح الهدف الاستراتيجي «للسلطة» هو التحضير لانقلاب على شرعية الانتخابات، وضرب «حماس» وتهميشها. وقد ردت «حماس» بانقلاب في غزة . وتبلور استقطاب حاد في الحياة السياسية الفلسطينية يستثني كل صوت ثالث بين الفريقين الرئيسيين اللذين مارسا وسائل قمعية غير مسبوقة ضد بعضهما بعضاً، وكرّسا واقعياً الانفصال الجغرا - سياسي بين الضفة وغزة. وهو ما يفتح الباب أمام تصفية القضية الفلسطينية، واستنزاف الطاقات الفلسطينية، واستبعاد المزيد من الفعاليات الاجتماعية الفلسطينية عن النشاط السياسي.

- ثالث عشر: شلل الفكر السياسي الفلسطيني عن تصوّر بديل تاريخي عن سقوط مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

أطروحة الدولة الواحدة التي تبدو لي المخرج الوحيد من الفشل الفلسطيني، تصطدم بالمصالح العيانية لنخب «السلطة» و«حماس» معاً. فمن الواضح أن إعادة توحيد فلسطين تمر باستقالة «السلطة» والحكومة الحماسية معاً، ومواجهة الاحتلال من موقع كفاحي، لا سلطوي، نحو فرض الدولة الواحدة. وهي عملية سوف تفرز قيادات جديدة للشعب الفلسطيني.

الأخبار - عدد الثلاثاء ١٩ آب ٢٠٠٨

وعد بوش:
التأسيس الثاني لإسرائيل «محلّية» لكن «يهوديّة»

اعتراف الرئيس الأميركي جورج بوش بـ«يهودية» الدولة الإسرائيلية، ليس مجرّد تصريح غير ملزم لرئيس أميركي ضعيف في سنته الأخيرة. إنّه كما سنلاحظ، «وعد بلفور» جديد يشكّل المنطلق لعملية التأسيس الثاني لإسرائيل. وقد منحه بوش باسم إجماع اميركي مستدام كحساب ختامي للفاتورة الإسرائيليّة.

ونصّ الوعد هو الآتي: «التحالف الأميركي ــ الإسرائيلي يضمن أمن وسلامة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي». ويساوي ذلك، بالنسبة إلى الأميركيّين، إغلاق الملفّ الإسرائيلي في دولة محلّية مصونة في شرق أوسط جديد لم تعد إسرائيل تشكّل فيه مشروعاً استراتيجياً، ولم يعد لها فيه دور يتخطّى حدود فلسطين التاريخية . ومجال حيوي في الأردن . . وهو وضع أخذ بالتشكّل منذ الحرب الأميركية الأولى على العراق عام ١٩٩١، حين تبيّن أن الحضور العسكري الأميركي في المنطقة أصبح ضرورة استراتيجية للهيمنة الأميركية، الإقليمية والدولية، بينما اتضح أن إسرائيل ليست سوى مجرّد ثغرة استراتيجية في الترتيبات الأميركية، استخدمها العراقيون للردّ على عدوان فوق طاقتهم، وذلك بقصف إسرائيل وسط ترحيب وتضامن عربيَّين، أتاحا لنظام الرئيس صدّام حسين أن يحافظ على هيبته، وساعداه على

التماسك والاستمرار، حتى الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣.

كشفت الحرب الأميركية الطويلة في العراق أن الحاجة القديمة لإسرائيل، كذراع أمني، لم تعد قائمة. وفي حين ظهّرت الحرب قوّةً إقليمية مؤثرة، وخصوصاً من خلال المواجهة مع إسرائيل، هي إيران، مُنحتْ إسرائيل، صيف عام ٢٠٠٦، فرصة القيام بمهمّة إقليمية فرعية هي تصفية حليف طهران في لبنان، حزب الله، لكنها باءت بالفشل الذريع، وانتهى بذلك دورها الإقليمي، وأصبح عليها أن تتموضع داخل حدود محلية.

لقد أدركت المؤسّسة الإسرائيليّة بعمق هذا الواقع الاستراتيجي الجديد، وبلورت استجابتها له في مطلب سياسي استراتيجي يتمثّل بالاعتراف بها كـ«دولة يهودية». وعلى الخلفية نفسها، وجدت عواصم «الاعتدال العربي» أنّ الفرصة سانحة لإغلاق الملفّ الفلسطيني في تسوية ممكنة مع إسرائيل، كان عنوانها «مبادرة السلام العربية» وما تلاها من تحرّكات.

وقد تشكّل موقف «الحَكم» الأميركي، أخيراً، في عرض يقرن يهوديّة إسرائيل والتسوية الممكنة في صفقة واحدة.

ماذا يعني الاعتراف بـ«يهودية إسرائيل» تحديداً؟

١. الالتزام الأميركي المحدّد بشطب حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي الدولة الإسرائيلية، نهائياً وبلا نقاش أو حلول جزئية.

٢. منح الإسرائيليّين الضوء الأخضر لتهديد الأساس القانوني لمواطنة العرب الفلسطينيين في إسرائيل، في إطار المسعى لإنشاء الدولة اليهودية الصافية من النواحي الديموغرافية والسياسية والثقافية. وما يزال هذا المسعى، بالنسبة إلى تل أبيب، في مرحلة الترتيبات الأولى، وقد يتّخذ أشكالاً مختلفة قيد البحث والصراع، منها:

- مبادلة أراضٍ مع الدولة الفلسطينية العتيدة للتخلّص من مناطق الكثافة السكانية العربية في إسرائيل، على قاعدة السيادة الإسرائيلية، وبالحدّ الأدنى

من الأرض والحدّ الأعلى من السكّان. وهناك مؤشّرات قوية على أن هذه «الفكرة» مطروحة في المفاوضات الثنائية، منها إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أنّه يريد من الإسرائيليّين أن يعطوه «كيلومتراته» بالتمام، في إشارة إلى مساحة أراضي الـ١٩٦٧ وليس بالضرورة في إطار حدودها.

- إنشاء كيان حكم ذاتي وبرلمان وهيئة تنفيذية لفلسطينيي الـ١٩٤٨ داخل إسرائيل، على أساس إخراجهم من «الدولة» وإخضاعهم للسيادة والترتيبات الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية في الوقت نفسه. ومن المعروف أنه جرت مناقشات بشأن هذه «الفكرة»، بغضّ النظر عن الدوافع والنيات، في صفوف الأوساط السياسية العربية في إسرائيل.

- الضغط العنصري المتواصل لإقناع مواطني إسرائيل العرب، بأحد هذين الخيارين أو دفعهم إلى التهميش والهجرة.

هكذا، يكون «السلام» المطروح اليوم، استكمالاً لحرب ١٩٤٨: الاستيلاء على جزء آخر من الأرض وطرد قسم آخر من السكان.

وبعد تأمين حدود إسرائيل هذه، سوف تبدأ المفاوضات الماراثونية للبحث في تفاصيل المسار الفلسطيني المتروك الاتفاق بشأنه للفريقين، الإسرائيلي والفلسطيني، وحدهما: تل أبيب تريد اتفاقاً مع الفلسطينيين يشرّع ضمّ القدس (أو معظمها) وضمّ الكتل الاستيطانية وضمان أمن سكّانها بوساطة مناطق أمنية وجدران وطرق التفافية، تأكل نحو نصف الضفة الغربية، وتحوّل الأجزاء «المستقلّة» منها إلى كانتونات غير متّصلة مع بعضها بعضاً، أو مع الخارج (الحدود الأردنية) إلا عبر مناطق سيادة أو أمن إسرائيلية. ولا تحظى تل أبيب، هنا، بالتزام أميركي كامل، ولكن بتفهّم الرئيس بوش ضرورة «إجراء تعديلات على خطوط الهدنة لعام ١٩٤٨». وهي «تعديلات» تشمل القسم الرئيسي من القدس والكتل الاستيطانية، ولكنها تريد أن يحصل الفلسطينيون على قدر «كاف» من أراضي الصفة لإنشاء كيان «قابل للحياة». وهذا «الغموض» الفعلي في السياسة الأميركية بشأن الحيّز المتاح للكيان

الفلسطيني، هو محور الأمل والتفاؤل بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية التي وضعت مئة في المئة من أوراق الحل في يد واشنطن.

وفي ظلّ صورة كهذه، لعلّنا غير مضطرّين لإثبات أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي الضفة الغربية ستكون مستحيلة واقعياً، أي من حيث قدرة كانتونات الضفة وغزة على إدامة استيعاب سكّانها الحاليّين، فماذا بالنسبة إلى أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني سيتمتّعون بحقّ العودة إلى «دولتهم» المكوَّنة من أرخبيل من المناطق السكانية المكتظّة والمحرومة من الموارد والإمكانات، والمحاطة ببحر من القيود الأمنية؟ والسؤال يظلّ بالطبع قائماً حتى في حالة حصول الكيان الفلسطيني على أوسع نطاق أرضي ممكن داخل حدود الـ١٩٦٧.

سوف يضطرّ مزيد من فلسطينيّي الضفة، بالعكس، إلى مغادرتها تحت وطأة الضغوط المتنوّعة الأشكال، يساعدهم في ذلك، على خلاف الغزّاويّين، ما يملكونه من روابط عائلية واقتصادية وقانونية وسياسية مع البلد الجار، الأردن.

ويجد القادة الفلسطينيّون أنفسهم محشورين بين الحلّ الإسرائيلي الذي يتجسّد على الأرض في إجراءات استيطانية وبنى ــ تحتية وأمنية، لا يملكون إزاءها شيئاً، وبين الحلّ الأميركي المأمول. وهو يتميّز عن نظيره الإسرائيلي، كمّياً، في نقطتين هما: مدى الانسحابات من الضفة ومدى صلاحيات «السلطة» التي تؤهّلها للحصول على لقب «دولة»، وإنْ مجازاً.

المعارضة الفلسطينية المتمثّلة أساساً في حركة «حماس» وحلفائها، لا تملك هي الأخرى برنامجاً سوى القبول الواقعي بـ«هدنة» طويلة، تسمح بالإبقاء على «استقلال» غزّة مقابل وقف المقاومة.

ثلاث دول عربية سوف تتأثّر، مباشرة، من مآل كهذا للقضية الفلسطينية، هي الأردن ولبنان وسوريا، والتي ستجد نفسها مضطرّة للتعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس ما حدّده الرئيس بوش صراحة، أي التوطين والتعويض. وإذا كان التوطين الديمغرافي حاصلاً على المستوى الواقعي فعلاً، فإنّ المطلوب،

أميركياً، هو تحويله إلى واقع سياسي نهائي، على مثال ما هو حاصل بالنسبة إلى القسم الأساسي من اللاجئين في الأردن، ممّن يتمتّعون بالجنسية والمواطنة منذ وقت بعيد. وسيؤدّي ذلك إلى أزمة في لبنان، وحرج في سوريا. لكن أكبر المشكلات، على خلفية التوطين السياسي للاجئين الفلسطينيين، ستكون في الأردن، حيث يشكّل اللاجئون والنازحون المجنسون فعلاً حوالى ٥٠٪ من إجمالي الأردنيّين، إضافة إلى حوالى مليون لاجئ ونازح ومهاجر مقيمين في الأردن إقامة دائمة. وإذا ما نجحت واشنطن في أن تفرض على عمّان تجنيس هؤلاء أيضاً، فسنكون إزاء دولة ذات أغلبية فلسطينية وازنة في الأردن، وسيكون من المستحيل تجاهل مطالب تلك الأغلبية في المحاصّة السياسية.

وفي هذا المآل، لن يصمد الاستقرار الأردني العنيد، وسيجد النظام الأردني نفسه أمام خيارين ، فإمّا أنه يسعى إلى إعادة هيكلة بنيته جذرياً للتواؤم مع واقع المحاصصة ومطالبها المدعومة أميركياً (وهو ما يفعله أصحاب القرار في عمان الآن ولكن جزئياً وبحذر)، فيواجه انفجارا داخليا، وإمّا أنه سيضطرّ إلى الخضوع لشروط مواجهة لا بد منها مع إسرائيل ، و مع السياسات الأميركية. يعني ذلك أننا بصدد تغيير في الأردن ، سوف يلقي بظلاله ، حتما ، على مستقبل فلسطين . وهو ما تتجاهله الآن القوى الفلسطينية الفاعلة ، كالنعامة.

الأخبار - عدد الثلاثاء ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٨

قضيّة اللاجئين الفلسطينيين: إعادة تعريف حان وقتها

بعدما تبلور الإجماع الأميركي ــ الإسرائيلي على توصيف الصيغة النهائية للدولة الإسرائيلية باعتبارها دولة يهودية، يمكننا القول إنّ الأساطير المؤسّسة للعملية السلمية على المسار الفلسطيني قد انهارت كلياً.

صحيح أنّ مشروع إنشاء دولة فلسطينية في الضفّة الغربية وغزّة هو، أيضاً، وهم كانت قد أكلته المستوطنات والطرق الالتفافية والجدار وإسرائيلية القدس، إلا أنّ هذا الوهم ظلّ قابلاً للتجدّد ما دامت هذه العناصر موضع تفاوض ثنائي بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين الذين يراودهم الأمل بأن الضغوط الأميركية ـ الناجمة عن الضغوط العربية سوف تسهم في النهاية بتحسين شروط التسوية.

لكن، مع «يهودية» إسرائيل، نحن بصدد إطار صلب، خارج المفاوضات، هو في النهاية قرار إسرائيلي «سيادي» من جهة، ومآل حتمي لـ«حلّ الدولتين»، من جهة أخرى. وكان الرئيس الأميركي جورج بوش قد ربط، صراحة، بين إنجاز ذلك الحلّ وبين الاعتراف الفلسطيني بـ «يهودية» إسرائيل. ولم يصدر عن مسؤولي السلطة الفلسطينية أي اعتراض على ذلك الربط. بالعكس، هوّن كبير المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات، من ذلك المطلب الأميركي ــ الإسرائيلي بقوله «هي

دولتهم. فليسمّوها كما يشاؤون». وهذا ليس سوى أنموذج على العقلية المازوشية المسيطرة في أوساط السلطة الفلسطينية.

غير أن إسرائيل ليست، في التوصيف الحقوقي، «دولتهم». إنها، حسب قرار التقسيم (١٨١ لعام ١٩٤٧) دولة لمواطنيها من اليهود والعرب، تضمن لكل منهم، شخصياً، «حقوقاً متساوية وغير تمييزية». وبذلك، فهي دولة العرب الفلسطينيين الذين هم مواطنوها الآن فعلاً، مثلما هي دولة أبناء جلدتهم الذين هُجّروا منها جراء أعمال العنف. ويضمن القرار الدولي ذاك عودتهم إلى إسرائيل، وحصولهم على الجنسية الإسرائيلية وحقوق المواطنة في إطار الدولة الإسرائيلية.

ويمثّل هذا التوصيف الحقوقي المنصوص عليه في متن الاعتراف الدولي بإسرائيل ومضمونه، الأساس الذي قامت عليه أطروحة السلام برمتها. إذ من غير المعقول أن يكون الاعتراف الفلسطيني أو العربي بإسرائيل مخالفاً للشرعية الدوليّة. والدولتان العربيّتان اللتان اعترفتا بإسرائيل، مصر والأردن، لم تخرجا عن الشرعية تلك، من حيث إلحاحهما على حلّ القضية الفلسطينية وفقاً للشرعية الدولية، أساساً لعقد معاهدتي السلام على المسارين المصري والأردني. وعلى رغم كل ما قيل من نقد صحيح لهاتين المعاهدتين، فإن مشروع «يهودية» دولة إسرائيل ينقض أسس تلك المعاهدتين ، القانونية والسياسية. وبالنسبة إلى الأردن، فهو ينقض أيضاً المضمون العملي لمعاهدة وادي عربة (١٩٩٤) التي تنصّ صراحة على أن عقدها يقع في إطار عملية سلمية على المسار الفلسطيني، تتضمّن تطبيق القرار ١٩٤ بالتفاهم الإقليمي والدولي.

كثيراً ما عُرضت قضية عودة اللاجئين بطريقة ملتبسة، شعاراتيّة، تخجل من واقعيتها المريرة، ولكن الضرورية من أجل توصيفها القانوني الصحيح، ووضعها على جدول الأعمال الفلسطيني والعربي والدولي. ولعلّه حان الوقت لكي نعيد تعريف تلك القضية باعتبارها قضية مواطنين إسرائيليين، وفقاً للقانون الدولي، ترفض دولة إسرائيل منحهم الجنسية وحقوق المواطنة، وعلى رأسها حقّ الإقامة في دولتهم.

وسوف نلاحظ هنا على التوّ، أن هذا التعريف للقضية يخرجها كلياً من قضايا المفاوضات الثنائية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. فهي أولاً، قضية مواطنين «إسرائيليّين» محرومين الجنسية والوطن بسبب السياسات العنصرية للسلطات الإسرائيلية، وهي ثانياً، قضية تتعلّق بحقوق دول الاستضافة الرئيسية (الأردن ولبنان وسوريا) من حيث أن لجوء مواطني القسم الإسرائيلي إليها حدث جراء حالة حرب لا يمكن إلغاؤها من دون عودة أولئك المواطنين إلى ديارهم.

وقضية العودة، على مستوى آخر، هي قضية تتعلّق بالأمن القومي العربي. إذ إنّ زيادة وزن المكوّن العربي في إسرائيل، هو الضمانة الأكثر ديمومة لإحداث تغيير نوعي في البنية الإسرائيلية باتجاه التغلّب على نزعاتها العدوانية والتوسّعية، وتعريب شروط اندماجها في المنطقة، في إطار حلّ تاريخي يقوم على التوحيد الديموقراطي للكيانات المشرقية، يعترف بالمكوّنات الدينية والإثنية والخصوصيات المحلية...

في المقابل، فإن «يهودية» دولة إسرائيل، عدا عن كونها تحرم ملايين الفلسطينيين حقهم في مواطنتها، فإنها تعني تقعيد الطابع العنصري والعدواني والانعزالي لدولة إسرائيلية يهودية صافية، لا مكان لها في المشرق، ويفتح وجودها أبواب الصراع والحرب الدينية إلى ما لا نهاية.

نحن، إزاء «يهودية» دولة إسرائيل، في لحظة تأسيسية جديدة في الصراع العربي ــ الإسرائيلي، تحتاج إلى تصور استراتيجي جديد لدى القيادات العربية والفلسطينية، الرسمية والشعبية. ولا يقع أو ينبغي ألا يقع الجدل بشأن داك التصوّر في خانة الخلافات العربية القديمة المستهلكة. فـ«الاعتدال» و«الممانعة» معا أصبحا الآن من الماضي. «فتح» و«حماس» أصبحتا من الماضي، وشعار الدولة المستقلة بلا معنى، بينما شعارات الرفض بلا أفق.

المطلوب في مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة، استراتيجية عربية جديدة، أرى خطوطها العامة كالآتي:

- أولاً، إن مشروع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة لا ينهي الملف

الفلسطيني من دون حقّ العودة إلى إسرائيل. وشطب هذا الحقّ لا يدخل تحت مظلة المفاوضات الثنائية الفلسطينية ــ الإسرائيلية، كما أنّ الدولة الفلسطينية العتيدة، بحدّ ذاتها، ليست ممكنة واقعياً، في ظلّ التغييرات التي أجراها الاحتلال في الضفة الغربية ويجري التفاوض على أساسها، لا على أساس رفضها من حيث المبدأ.

- ثانياً، في مقابل شعار «يهودية» إسرائيل، هناك شعار واحد ممكن، هو شعار علمانية فلسطين. ويستدعي تبنّي هذا الشعار العودة إلى رفض تقسيم فلسطين التاريخية، وحلّ «السلطة»، والنضال السلمي ــ باعتباره نضالاً داخل الدولة نفسها ــ ضدّ التمييز العنصري وحالة الطوارئ الموجّهين ضدّ العرب، والمطالبة بنيل حقوقهم الكاملة في المواطنة والدولة الثنائية القومية، بما في ذلك الحقّ في عودة أصحاب الحقّ في مواطنة الدولة العلمانية إلى ديارهم في دولة واحدة موحدة.

- ثالثاً، إن الاتجاه إلى حلّ تاريخي للقضية الفلسطينية يقوم على أساس دولة علمانية مزدوجة القومية، تقوم على الإخاء العربي ــ اليهودي، يلغي الأساس السياسي والأخلاقي للعنف المسلّح داخل فلسطين، ويعيد طرح القضية (على نحو ما كانته قضية جنوب أفريقيا) باعتبارها قضية تفكيك نظام عنصري عدواني، واستعادة حقوق المواطنة والثقافة والحياة والوحدة للفلسطينيّين. وسوف تؤدّي هذه الاستراتيجية إلى استنهاض المجتمع الفلسطيني (الذي يشيح، حالياً، عن القوى الفلسطينية المتصارعة وبرامجها التصفوية أو الشعاراتية) للنضال السياسي الدؤوب المغطّى بأوسع تأييد دولي، انسجاماً مع التقاليد العالمية في محاربة التمييز العنصري.

- رابعاً، إذا لم تتّجه القوى الفلسطينية إلى هذا الخيار الاستراتيجي، فلا بدّ من سحب التفويض العربي الممنوح لـ«السلطة الفلسطينية» في إدارة مفاوضات مع إسرائيل تشمل قضايا اللاجئين، والأمن، والحدود، وإعادة طرح هذه القضايا باعتبارها قضايا عربية، المعني والمسؤول عنها دول الجوار واللجوء، أعني الأردن وسوريا ولبنان. وعلى كل حال، ففي ما يتّصل بالأردن حيث يتمتّع اللاجئون

الفلسطينيون بالمواطنة الأردنية، فليس هناك أي منطق قانوني أو دستوري أو سياسي يسمح بتفويض «السلطة» بحث قضية تخصّ مليوناً وأربعمئة ألف مواطن أردني لهم حقوق في العودة والملكيات والتعويضات، جراء تشريدهم في حرب الـ٤٨ وليس هناك أي أساس لإنهاء حالة الحرب على الجبهة الأردنية، من دون إغلاق هذا الملف.

الأخبار - عدد الثلاثاء ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٨

الشرق الأوسط الإسلامي: هل يولَد من غزّة؟

غزة ليست أول مذبحة إسرائيلية بحق الفلسطينيين والعرب. ولا نتحدث عن الماضي، بل عن الأمس القريب. ففي ٢٠٠٢، قام الاحتلال الإسرائيلي بعدوان واسع النطاق على الضفة الغربية لإنهاء انتفاضة الأقصى. وفي عام ٢٠٠٦ شنّ الإسرائيليون حرباً مدمرة على لبنان لضرب حزب الله. وبينهما، شهد العراق أكبر مذبحة في التاريخ الحديث على أيدي الغزاة استمرت بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ لتدمير الدولة، ولاحقاً المقاومة العراقية. لكن رد فعل الجماهير العربية على تلك المذابح لم يصل إلى هذا المستوى من المشاركة والمثابرة والغضب والثقة، كما ظهر منذ بدأت الطائرات الإسرائيلية تقصف غزة في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨.

من البديهي القول إن تراكم الغضب في هذا العقد الصعب من تغوّل التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي على المنطقة، كان لا بد له من أن ينفجر في النهاية. وقد انفجر بمناسبة العدوان على غزة. لكن ما نشهده في الحقيقة هو أكثر من تحرك تضامني مع غزة وأقلّ من انتفاضة. ولا يمكننا منذ الآن أن نتنبّأ بمستقبل ذلك التحرّك. ولكن يمكننا أن نلاحظ صيرورته في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: أوّلاً، تحرّر الوعي الجماهيري العربي من هيمنة ما يمكن أن نسمّيه «أيديولوجية السلام»

مع إسرائيل. «أيديولوجية»؟ نعم! فهي تضمّ جملة من الأفكار والرؤى والخيالات والممارسات المتعاضدة التي كان النظام الساداتي قد أطلقها في نهاية السبعينيات لتبرير عقد صفقة كامب ديفيد مع إسرائيل: نبذ الحرب والمقاومة وما ينتج منها من ويلات لمصلحة الدور السحري للدبلوماسية الشطارية غير المكلفة التي تقوم على مساعي التأثير على السياسة الأميركية، ونبذ وجدان التضحية والفداء باعتباره وجداناً عاطفياً وساذجاً وتعبيراً عن «ثقافة الموت» في مقابل «ثقافة الحياة»، وتحويل قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى سلسلة من القضايا الإجرائية التي يمكن حلها بالمفاوضات الثنائية، وبتنازلات هي خير من التضحيات الجسيمة المكلفة، وتحويل الصراع ذاك بكل معانيه التاريخية وظلاله الاجتماعية والسياسية والفكرية، إلى نزاع فلسطيني ـ إسرائيلي، كما لو كان خلافاً حدودياً بين جارين طبيعيين.

الشق الثاني لهذه «الأيديولوجية»، وهو ما يمنحها هذه الصفة، يتعلق بنشر وانتشار رؤى الليبرالية الاقتصادية على مستوى النخب (حتى القومية منها، كما نلاحظ مثلاً في سوريا) وثقافة البزنس على المستوى العام، مقرونةً بالنشاط السلمي المقبول المدعوم مالياً من الغرب، لمؤسسات «المجتمع المدني» من أجل استكمال مشهد السلام والبزنس بالليبرالية السياسية والمدنية.

لكن هذه الدعاوى سقطت تجريبياً. فبعد «التنازل» الذي قدمته إسرائيل في كامب ديفيد بالانسحاب من سيناء عسكرياً لقاء السيطرة سياسياً على مصر كلها، فإن ما أُطلق عليه تسمية «العملية السلمية» منذ عام ١٩٩١ لم يؤدِّ إلى أي تنازل إسرائيلي آخر. بل على العكس، مكّن الاحتلال الإسرائيلي من قضم معظم الضفة الغربية وإعادة تشكيلها بحيث لا تعود تصلح لإقامة أي كيان سياسي مهما كان نوعه. وهي حقيقة جعلت من معاهدة وادي عربة التي وقعتها عمّان مع تل أبيب عام ١٩٩٤ بلا مضمون. ففي المعاهدة تلك، قدّم الأردنيون تنازلات ضخمة في الأرض والمياه والسيادة، لقاء حماية المملكة من مشروع الوطن البديل، من خلال إقامة كيان فلسطيني في الضفة والقطاع، وإيجاد تسوية «واقعية» لمشكلة اللاجئين والنازحين.

وبينما لم تتمكن سوريا من تحقيق انسحاب الإسرائيليين من الجولان، أو حتى جعل قضية الجولان ساخنة بما يكفي لإبقائها حيّة، استطاعت المقاومة اللبنانية طرد الاحتلال من جنوب لبنان، ثم كسر محاولته البائسة للعودة صيف ٢٠٠٦. وهو سيناريو تكرر مع غزة، سواء لجهة الانسحاب الاضطراري عام ٢٠٠٥، أو لجهة مسعى العودة لتحطيم المقاومة، كما يحدث الآن.

على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، ذابت ثقافة الليبرالية الجديدة وأحلام البزنس على نار الانحدار الكارثي في مستوى معيشة الجماهير وتلاشي الطبقة الوسطى في العالم العربي. ثم جاءت الأزمة المالية الاقتصادية للرأسمالية العالمية لتضع حداً نهائياً ليس فقط لأوهام الثراء السهل والحل الفردي بل أيضاً، للاقتراح الليبرالي كله.

وعلى المستوى السياسي والمدني، بدا واضحاً أن دعاوى الإصلاح ليست أكثر من محرك هامشي لإدماج النخب اليساريّة والمتمرّدة في النظام. فالمسار الواقعي للسلام والليبرالية الاقتصادية أدّى فعلياً إلى تعزيز الاستبدادية والظلامية والتعصّب والتفتّت الطائفي.

ثانياً، فتح الطريق أمام التحرر من الوعي الطائفي لمصلحة نظام إقليمي إسلامي جديد. فالمذبحة الإسرائيلية في لبنان، وما واجهته من مقاومة بطولية، حدثا في أوج تصعيد الدعاوى الطائفية والوعي الطائفي الذي غذّته الحرب الأهلية بين السنّة والشيعة في العراق المحتل. وكان النظامان السعودي والمصري قد أفادا من تشيّع النظام الاحتلالي الناشئ في بلاد الرافدين بعد ٢٠٠٣، وما حظي به ذلك النظام من دعم إيراني على حساب وحدة العراق ومقاومته، لدعم الإرهاب المذهبي الوهابي وتحويل المقاومة العراقية ذات الطابع السنّي عن أهدافها في مقاتلة الأميركيين إلى مواجهة «المشروع الشيعي» وإثارة المخاوف من الخطر الإيراني على نطاق واسع.

ووسط هذه الأجواء المسمومة، استطاع ما سمّي بمحور الاعتدال أن يجاهر باصطفافه مع إسرائيل ضد حزب الله، من دون أن يخشى الثمن. بل إننا نستطيع

القول إن ذلك المحور قد نجح في امتصاص الآثار السياسية الناشئة عن العدوان الإسرائيلي وهزيمته في لبنان ٢٠٠٦، إلى حد كبير، مستفيداً من غموض موقف حزب الله من المقاومة العراقية.

لكن الرصاص الإسرائيلي غير المسبوق في إجراميته، ينصبّ على رؤوس فلسطينيين سنّة، وتنبري له مقاومة منبثقة من صفوف الحركة السنّية الأكبر في العالم العربي، حركة الإخوان المسلمين. وفي ما بدا أنه لحظة للوحدة ، أظهر حزب الله ما كان متوقّعاً منه على مستوى الدعم المادي والتسليحي و السياسي والإعلامي للمقاومة الفلسطينية، بينما انكشفت قوى السلطة الفلسطينية عن موقف «محايد» إزاء المذبحة الإسرائيلية، وموقف معاد للمقاومة التي تواجهها.

ليس سراً أن المقاومة الفلسطينية السنية تحظى بدعم متعدد الأشكال من جانب الدولة الشيعية الإيرانية. بالمقابل، فإن الدولة العربية السنية الأكبر، مصر، تقف علناً إلى جانب إسرائيل في حربها على غزة. والنظام المصري، المذعور من قيام «إمارة إسلامية» قوية ومعترف بها على حدوده، تجاوز كل الحدود بمشاركته في العدوان من خلال تشديد الحصار على قطاع غزة المنكوب، ونشاطه المحموم لتحقيق الأهداف الإسرائيلية من العدوان، ومنع انتصار المقاومة. أما السعودية، بلد التسنّن الوهابي، فهي تخفي وراء صمتها عن العدوان، تأييداً مصمّماً لأهدافه السياسية التي تراها الرياض متطابقة مع مصالح المملكة السعودية التي ترتكز على استقرار محمي بالقوة الإسرائيلية والنفوذ الأميركي، وتقليص حجم النفوذ الإيراني ومداه.

هنا، يأتي الدخول التركي على المشهد الإقليمي كظاهرة استراتيجية. لم يسبق لتركيا، الرسمية أو الشعبية، أن اتخذت هذا الموقف المناوئ لإسرائيل، حليفتها القديمة. وإذا كانت المذبحة الإسرائيلية في غزة، بمثابة صدمة لأي ضمير حي، فإن حجم التحرك الجماهيري التركي لا يدل على عفويته، بل على تحشيد سياسي له أهداف بعيدة المدى. هل قررت تركيا استعادة دورها المشرقي؟ سوف نرى. ولكن إلى أي مدى؟ وهل ستستطيع حكومة حزب العدالة والتنمية أن تحوّل هذا الالتفاف

الاستراتيجي نحو الشرق إلى سياسة إجماع وطني؟ هذه أسئلة أساسية مطروحة على مرحلة ما بعد غزة. فإذا تمكنت تركيا من كسر العوائق الداخلية التي حالت حتى الآن بينها وبين العودة إلى الشرق، فإننا سنكون أمام نظام إقليمي جديد، يحل فيه الأتراك محلّ المصريين والسعوديين في تمثيل قوة التوازن السنية المطلوبة موضوعياً مع القوة الإقليمية الشيعية القائمة في الدور الإيراني. وإذا أدت نيران غزة، لاحقاً، إلى إنضاج صيغة للتفاهم بين أنقرة وطهران، فسوف تتجه التفاعلات نحو شرق أوسط جديد، لكن على العكس مما أرادته كوندوليزا رايس، بلا إسرائيل، بل في مواجهتها، وفي سياق ولادة نظام عالمي ما بعد أميركي:

(١) من خلال تقديم الحماية والدعم إلى سوريا التي تمثل الشريك العربي الذي لا بد منه، لاعتبارات جيوبوليتيكية ورمزية وتمثيلية، في النظام الإقليمي الإسلامي الجديد.

(٢) ومن خلال تبنٍّ جديد للقضية الفلسطينية ربما يظهّرها على مستويين، حلول المقاومة أو جبهة وطنية محل منظمة التحرير الفلسطينية في قيادة الشعب الفلسطيني وتمثيله، وإعادة طرح القضية، دولياً، بوصفها قضية شعب مضطهد ومشرّد ومظلوم، لا قضية تتعلق بأمن إسرائيل وبأراض متنازع عليها، كما سيكون بالإمكان التوصل إلى تفاهم بشأن العراق يمكّن العراقيين من تطوير عملية سياسية وطنية تنهي الاحتلال والنفوذ الأميركي في العراق.

(٣) ومن خلال الأسلمة الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط، التي ستحوّله إلى قطب دولي. وهي أسلمة، للمفارقة، من شأنها أن تؤدي إلى تحييد الدين والطائفية من العملية السياسية الإقليمية، وإضعاف الوهابية والتعصب والسلفية الجهادية والشيعية السياسية . فالقوتان الوازنتان في الشرق الأوسط الإسلامي الممكن هما قوة سنية علمانية وحديثة، وقوة شيعية سوف تتأثر بهذا الاتجاه. وسيكون من الممكن أن ينشأ عن هذه العملية السياسية الثقافية المعقدة أفق جديد للتنمية في المنطقة.

ثالثاً، تراجع الوعي القومي لمصلحة الوعي الإقليمي والاجتماعي. ويمكننا أن نستنتج

ذلك من الضمور غير المسبوق لمشاركة القوى القومية في التحركات الشعبية العربية المعادية للعدوان الإسرائيلي على غزة، لمصلحة المشاركة الإسلامية واليسارية. إلا أن هذا الاتجاه يجد أساسه العميق في انحلال النظام العربي، وتحوّل قواه الرئيسية إلى جزء من الحلف الأميركي ـ الإسرائيلي. إن التاريخ، كالطبيعة، لا يقبل الفراغ. وحين يعجز العرب عن تكوين قوة قطبية عشية ولادة عالم متعدد الأقطاب، فسيكون البديل الإسلامي الجيوبولوتيكي (الإيراني ـ التركي) هو البديل.

الأخبار - عدد الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩

العراق ...
والثورة الأميركية

الحرب بين الولايات المتّحدة الأميركية والعالم العربي ــ الإسلامي لم يكن ثمة مناص منها، سواء كان ١١ أيلول تمّ من قبل «القاعدة» أو من قبل الأجهزة الأميركية الغامضة، أو بالتواطؤ بينهما. سوف نترك ذلك لمؤلّفي القصص البوليسية والاستخبارية، ونتبنّى أطروحة سوسيو ــ ثقافية نعتبرها نافذة فعلاً، وضعها المفكّر المصري سمير أمين: الحرب الصليبية الجهادية أصبحت ضرورة بين منطقتي التخلّف الثقافي الرئيسيّتين في العالم. فالحيّزان، الأميركي والعربي ــ الإسلامي، يتشاركان معاً في قوّة حضور السلفية الدينيّة. وهي الخلفية الملائمة للتحالف وللتقاتل معاً. ثمّ يأتي بعد ذلك ميدان الصراع: النفط. فالعرب والمسلمون يتربّعون على ٦٠ في المئة من ثروة العالم النفطية، بينما تحتاج الولايات المتّحدة إلى السيطرة على هذه الثروة للاحتفاظ بالسيطرة على الاقتصاد العالمي. لكن هذا السبب «المادّي»، كما سنلاحظ لاحقاً، لا يفسّر الحرب وإنّما يمنحها مضموناً لا غير.

السلفيّتان الأميركيّة والإسلامية، تحالفتا ضدّ الشيوعية في الثمانينيات، وبدأتا بالافتراق ثمّ الصدام منذ لحظة «النصر» الكارثي في أفغانستان. وهي اللحظة التي فتحت الباب أمام تصفية الحسابات على المستوى الكوني.

القوى العالمية الأخرى: أوروبا، اليابان، روسيا، الصين، الهند، أميركا اللاتينية... لم تكن وليست بمنأى عن الحرب، لكنّها خارجها بالمعنى التاريخي. العلاقة بين المناطق الثقافية في العالم والمنطقة الثقافية الإسلامية، تقع في باب الوقائعي لا في باب الحدث التاريخي غير الممكن إلاّ بالعلاقة مع الولايات المتّحدة التي، هي أيضاً معقل للسلفية. وهذه السلفية هي غير السلفية المسيحيّة التي ماتت منذ زمن. إنّها السلفية المسيحيّة التوراتية التي أُعيد إنتاجها في العالم الجديد الذي استعار التقدّم التقني وطوّره، ولكنّه على المستوى الثقافي بدأ من نقطة الصفر البدائية، وخلق بالتالي هذا التناقض الكارثي بين الدولة الأكثر تقدّماً وغنىً وقوّة في العالم، وبين مجتمعها المتخلّف سياسيّاً وثقافيّاً.

وسوف تعبّر هذه الدولة عن أزمتها الاستراتيجية في المنافسة العالمية المحتدمة بالمستوى نفسه الذي عبّرت فيه أوروبا المسيحيّة في القرون الوسطى عن أزمتها الاستراتيجية آنذاك، أي بالحرب الصليبية. والأخيرة تحتاج بالطبع إلى عدوّ من البنية الثقافية نفسها، أي إلى مقاتلين جهاديّين.

يدور القتال بين الصليبيّين الأميركيّين والجهاديّين الإسلاميّين بالطبع حول مقدّس هو بالنسبة للأوائل فلسطين، وبالنسبة للأخيرين إسرائيل. لكن رحى الحرب تقوم في الأخير في ميدان الأرضية الثقافية المشتركة.

كانت غزوة أفغانستان والحرب على الإرهاب هما التمويه العمليّاتي قبيل غزو العراق، الهدف المركزي للحرب الأميركيّة منذ انفراط الاتحاد السوفياتي. لماذا العراق؟ هناك جملة من الأسباب المادية، من الثروة النفطية الضخمة غير المستغلّة بكامل إمكاناتها بعد، والموقع الاستراتيجي، وأمن إسرائيل والخليج. لكن السبب الرئيسي يكمن في التحدّي العراقي المتمثّل على المستوى الثقافي بإمكانية تجديد الإسلام على أنقاض السلفية، وقيادة قاطرة التحديث الأيديولوجي في العالم العربي، ثمّ التحدّي المادّي المتمثّل بإمكانية إنجاز الثورة التكنولوجية على أنقاض التخلُّف الاقتصادي الاجتماعي السياسي.

هاتان الإمكانيّتان توفّرتا للعراق بسبب أيديولوجيّته المدنية في لقائها مع حركة التجديد الشيعي، والمضمون غير السلفي للتسنّن العراقي، غير الوهّابي وغير الإخواني. كذلك بسبب تجذّر المجتمع العراقي وتراكم الخبرات العلمية والتقنية والعسكرية، واتساع نطاق وعلوّ نوعية النخبة الوطنية العراقية.

وكانت هاتان الإمكانيّتان تحقّقان نفسيهما تحت نظام الرئيس صدّام حسين، بالرغم منه وبالانسجام مع ميوله، في الجانب التقني، لبناء دولة قوية تعوّض فقره الأيديولوجي والسياسي وضعف ركائزه الاجتماعية. أي أنّ الرئيس الراحل كان يلعب، في الوقت نفسه دورين، أحدهما يتناقض مع صيرورة التقدّم الأيديولوجي والسياسي للعراق، وثانيهما يتساوق مع صيرورة التقدّم التكنولوجي. وهذا هو التناقض الذي حكم نظام صدّام وقضى عليه.

خطّة الأميركيّين في العراق، في رأيي، كانت تستهدف ضرب الإمكانيّتين معاً: أوّلاً تفكيك البنى الإدارية والعلمية والتكنولوجية والصناعية والعسكرية العراقية وتصفية أو تهجير النخب الوطنية في هذه المجالات، من خلال قرارات بريمر والتدمير المنهجي للمؤسّسات واللصوصية والقتل. وثانياً ضرب إمكانية التحرّر الأيديولوجي العراقي من خلال ضرب ما بقي من دولة المواطنة المدنية التي كانت تتلاشى في أواخر عهد صدّام، وإنشاء سلطة المشايخ والملالي ونظام المحاصصة المذهبية والطائفية والاثنية.

وجد الغُزاة الأميركيّون شريكاً مدفوعاً هو الآخر إلى المشاركة الفعّالة في تنفيذ خطّتهم التي عرضناها، أعني إيران التي لها هي الأخرى مصلحة استراتيجيّة في تدمير إمكانات العراق التكنولوجية ومطاردة نخبه والاستيلاء على قدراته التصنيعيّة، على خلفية المنافسة الإقليمية والانتقام، وكذلك لجم إمكانات التحرّر الأيديولوجي وإعادة تأسيس الإسلام لمتطلّبات القرن الحادي والعشرين في أفق إلغاء التشيّع والتسنّن معاً، واستعادة وتحديث النزعة التوحيديّة الكونية التي كان العراق منبعها على مرّ التاريخ.

وهكذا كان لا بدّ من إحداث التغيير في بنية «العدو» العراقي لكي تتلاءم مع بنية الغازي الأميركي الصليبي، أي تغيير العراق من المدنية إلى السلفية المستعدّة للحرب، ولكن أيضاً للتفاهم على المشترك وهو منع التقدّم العراقي الذي يهدّد الفريقين:

- يهدّد الأميركيّين بولادة مجتمع عربي عراقي تتزاوج فيه الثروة النفطية مع القفزة التنموية «العلميّة» التكنولوجية إلى ما بعد المجتمع الصناعي، إذ إنّ العراق هو الوحيد المؤهَّل لهذه القفزة في العالم العربي ــ الإسلامي، وبالتالي تحرير النفط العربي، وإذاً تحرير العالم من السيطرة الأميركيّة.

- يهدد السلفية الإسلامية بالتلاشي على هامش الانتقال إلى الحداثة الجوّانية في العالم العربي ــ الإسلامي بقوّة القاطرة التوحيديّة العراقية.

ما لم يدركه المحافظون الجدد ــ الصليبيّون الجدد، أنّ استعادة الصليبية في القرن الحادي والعشرين، أي الانخراط في صراع بشروط القرون الوسطى هو، بالنسبة إلى قوّة عظمى حديثة وصفة للفشل والهزيمة. ففي هذا الميدان بالذات، تكون الغلبة للفريق الأكثر تطابقاً مع شروط القرون الوسطى، تقنياً وثقافياً. أعني أنّ الصليبية الأميركيّة كان يمكنها الانتصار على عدوّ نقيض ثقافياً ومتماثل تقنياً كالاتحاد السوفياتي، لكن لا يمكنها الانتصار، إطلاقاً، على عدو متماثل ثقافياً ونقيض تقنياً. هنا «النصر» معقود للتخلّف المنسجم مع نفسه.

المفارقة الكبرى أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة لم تخسر فقط الحرب الصليبية في الميدان العسكري والسياسي، لكنها خسرت أيضاً حرب النفط على الصعيد الدولي. فخلال هذه السنوات الست من الحرب الأميركيّة على الإسلام، قضمت روسيا والصين والهند أكثر من ثلث سوق النفط العالمي الذي كان حكراً في التسعينيات على الولايات المتّحدة. موسكو وبكين ونيودلهي نجحت في المنافسة النفطية من دون أن تطلق رصاصة واحدة، بل بالخضوع لمعايير السوق، أي لشروط المنافسة التجارية في السوق العالمية التي تحرّرت، جزئياً، من هيمنة واشنطن العالقة في المستنقع العراقي. لن ننسى هنا ما أفادته هذه البلدان في كل أشكال المنافسة الأخرى ــ حتى

العسكرية ــ بفضل «الغياب» الأميركي في العراق. ذلك الغياب الذي أتاح لأوروبا فترة ذهبية من الاسترخاء والرخاء، وسمح للقارّة اللاتينية بأن تنتقل إلى اليسار.

كيف ستنتهي هذه الحرب الدامية؟

تماماً مثلما انتهت الحروب الصليبية، ليس فقط بهزيمة الصليبيّين في الشرق، بل بهزيمتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية في الوطن أيضاً. ولن يستطيع الأميركيّون الخروج من العراق كما خرجوا من فيتنام، إلى عزلة مؤقّتة لمداواة الجراح والهجوم من جديد. فهزيمة الصليبية الأميركيّة في العراق سوف تطرح على جدول الأعمال الأميركي ضرورة التغيير الشامل في الدولة الأميركية، مقدمة لإنجاز ثورة ديموقراطية تكنّس الماضي الأيديولوجي القروسطي المسيطر في الولايات المتحدة، كما حدث مع الصليبية الأوروبية التي آذنت هزيمتها في بلادنا بالثورة عليها في بلادها، والانتقال نحو الحداثة.

الأخبار - عدد الثلاثاء ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧

المهمة الرقم واحد في عراق اليوم

يشتمل الخطاب على وسائل تعبير لا حدّ لها: النصوص المكتوبة أو الشفوية، بكل تجلياتها في الشعر والنثر والغناء... والصمت، والإيماءات، والدراما، ولغة الجسد، وأساليب التعامل اليومي، والسلوكيات، والأفعال الرمزية الفردية والجماعية (كالصلاة أو مشاهد القداس أو المشاهد العاشورائية مثلاً)، والأفعال السياسية (كالتظاهرات)، والملابس الدالة على ارتباط أيديولوجي أو ثقافي ما (كالحجاب مثلاً)، و«اللوك» (أي المظهر المُصمَّم)، والشتائم، والتحيات، إلى عدد لا يمكن حصره من وسائل القول الذي لا يقول ذاتاً فردية، بل يقول النظرة الشمولية لمؤسسة أو طبقة أو مجموعة اجتماعية أو مجتمع أو شعب أو مرحلة سياسية ـ ثقافية.

وللخطاب ثقل مادي من الصعب زحزحته أو حتى مواجهته بالنقد ما دام، أي الخطاب، يقوم على منطق داخلي صلب خاص به عصيّ على التفكيك. ولكن، مع ذلك، يمكن تدميره كلاً برفضه مجتمعاً. وعلى سبيل المثال، تذهب كل أشكال الحوار النقدي أو الإصلاحي مع الخطاب الديني عبثاً، بل هي تجدده وتؤكده من حيث تريد زحزحته أو عقلنته، بحيث لا يبقى للخطاب العلماني سوى رفضه كلياً أو تجاهله كلياً. فالصمت هو وسيلة صراعية للإلغاء.

بين الخطابات إذن، صراع حياة أو موت. والعجيب، هنا أنه، في صراع الخطابات، لا يوجد حساب لموازين القوى. يستطيع خطاب مهزوم واقعياً، من دون عناصر ظاهرة

لقوته المادية، إلغاء خطاب منتصر مدجج بالقوى المادية، بمجرد التعبير عن نفسه، في لحظة درامية قصوى، بكلمة لا ترد أو بفعل صارخ. بثلاث كلمات حسم فلاديمير لينين، الموقف، قبيل ثورة أوكتوبر ١٩١٧ لمصلحته، حين استمع ملياً إلى مناقشات اشتراكية أثبتت أنه لا يوجد حزب روسي قادر على الاستيلاء وحده على السلطة في روسيا، ثم أعلن، بثقة، أنه «يوجد حزب كهذا»، حزبه. كان يكثف هنا خطاباً شبحياً للقوى الثورية الروسية، أعطاه، بثقته وتصريحه، نواته الصلبة وانتصاره.

لا يمكن كلمة مهما كانت عبقريتها، أو فعلاً ما مهما كانت كثافته الدارمية التاريخية، أن يستنهض هيمنة الخطاب الغائب، إذا لم يكن الأخير خطاباً موجوداً بالفعل، مرتبطاً من حيث منطقه الداخلي الخاص الصلب بأشباح مرحلة تاريخية والمخزون السياسي الثقافي لمجتمع.

والفرد، في قوله أو فعله الحياتي الدرامي، لا يدرك عادة، إلا بالنسبة إلى فيلسوف مناضل نادر، أن قوله أو فعله المحددين، يعبران عن خطاب مطموس يحتاج فقط إلى تلك الشرارة الملائمة في الوقت الملائم. سيعيدنا ذلك إلى الدرس الهيغلي، حين تتجسد الإرادة التاريخية، في لحظة فردية، سواء وعاها الفاعل أم لم يفعل.

لم يكن الصحافي العراقي منتظر الزيدي، على اليقين، مدركاً أن قيامه بقذف الرئيس الأميركي جورج بوش بحذاءيه، أمام الكاميرات، سيكون لحظة صعود لخطاب عراقي وطني وعروبي كاسح، بدا مطموساً بكثافة في الفترة الأخيرة، سواء لجهة تراجع المقاومة المسلحة أو لجهة تزايد قوة حكومة نوري المالكي المدعومة من المحتلين والجيران الإيرانيين معاً، أو لجهة النجاح الباهر في توفير ما يشبه الإجماع على تمرير الاتفاقية الأمنية مع الاحتلال الأميركي، التي تشتمل على تحويل العراق إلى مستعمرة، وتوقيعها قبيل تسلّم الرئيس الأميركي المنتخب، باراك أوباما مسؤولياته، حين يمكن الحصول منه على شروط أفضل.

في خلفية المشهد، كان النزاع السني. الشيعي كما المصالحة بين ممثلي الطائفتين (فهما وجهان لعملة طائفية واحدة)، قد أغرق خطاب المقاومة وطمسه. أصبحت

المقاومة ملوّثة بالدماء العراقية البريئة المراقة على الهوية المذهبية، تشجعها وتموّلها الوهابية السعودية على الجانب السني، ويفعل ملالي طهران، الشيء نفسه على الجانبين. اختلاط عمليات المقاومة بعمليات الإرهاب ضد المدنيين، مقترناً بالقمع الهمجي. المسكوت عنه عربياً ودولياً. للمجتمع العراقي كله، أدّيا إلى إرهاق العراقيين.

الخطابات المتعارضة لفصائل المقاومة (المتشققة بين خطاب بعثي سلطوي فقد هيمنته منذ وقت طويل، وخطاب القاعدة التكفيري الإجرامي، وخطاب الإسلاميين الذي لا مفر له من المذهبية لدى المقاومة السنية أو الصدرية الشيعية)، منعت تظهير الخطاب الوطني العراقي، وأغرقته بسجالات التخوين والتكفير، وانتقلت الحالة نفسها إلى الإطار العربي. عندها، بدأ خطاب الاستعمار الأميركي في نسخته العراقية يحقق نجاحات ملموسة، ظهرت في قيام منظمات شعبية مؤيدة للنظام الاحتلالي (مجالس الصحوة والإسناد) ومناقشات تتصارع، مذهبياً وشكلياً، في سياق البرنامج السياسي الاحتلالي.

في هذه اللحظة، ظهر شاب ممن كان يطلق عليهم «شين مكعّب» أي شيعي وشيوعي وشرقاوي (من منطقة الناصرية)، أي كل ما كان على المستوى الرمزي يمثل قلب العراق، ولكنه، على المستوى السياسي، منبوذ مذهبياً وعقائدياً وطبقياً في الدولة العراقية القديمة الآفلة. وكذلك تحت الاحتلال المزدوج الأميركي. الإيراني، حيث امتنع «الشين المكعّب» نهائياً: أولاً، بسبب تحوّل التشيع من انتماء ثقافي علماني إلى مذهبية سلفية مغلقة مرتبطة بملالي إيران، وثانياً بسبب خيانة قيادة الحزب الشيوعي العراقي التي أدارت ظهرها للتراث النضالي للشيوعيين العراقيين والتحقت بالمحتلين، وثالثاً لأن «الشروقيين»، تحت تأثير العاملين السابقين، تحولوا من خزان للثورة إلى سند قطيعي للملالي وتحالفهم، العلني والضمني، مع الاحتلال.

هكذا نكون قد توصلنا إلى أن الشاب منتظر الزيدي هو، كفرد، متمرد على التحوير الحاصل، ومصرٌ، بانتمائه اليساري الوطني على تمثيل قلب العراق بنزاهة

وبراءة جعلتاه يميز نفسه، لا عن الملالي وشيوعيي الاحتلال فقط، ولكن كذلك عن نظام صدام حسين (حين رفض التطوّع الانتهازي لمحامي الرئيس العراقي السابق للدفاع عنه) ليس من موقع مذهبي، ولكن من موقع شيوعي شرقاوي، أي من موقع طبقي وثقافي وعراقوي.

على الجانب المضاد من مسرح الحدث، كان يقف بوش، رئيس الولايات المتحدة الأميركية لعهدين. علينا أن نتذكر هنا قوّة الولايات المتحدة العسكرية الجبارة، وفشلها في تنفيذ برنامج إعادة بناء الأمة في العراق، وسط العداء العالمي للسياسات الأميركية، ثم فشل الرأسمالية الأميركية في تجاوز أزمتها، بل ووقوعها في مأزق الانحدار. نحن إذن أمام رئيس / إمبراطور مهزوم تاريخياً، لكنه لا يزال ينتعش برقصات السيوف مع حكام الخليج، وشعوره بالسيطرة على الحكومات العربية المتعاونة حتى ضد مصالحها الخاصة.

بوش، نصف المجنون / نصف الفاشل/ نصف «الإله» عند أتباعه من الحكام العرب، يتلقى ضربة من شاب أعزل بحذاءين متتابعين، وينحني لئلاّ يصيبا وجهه، بينما كانا قد أصابا رمزيته حدّ القتل، بل ما هو أكثر من القتل الرمزي له ولإدارته وللولايات المتحدة الأميركية كلها.

الفعل الرمزي الذي ابتدعه الزيدي، انطلق كأنه شرارة لتظهير الخطاب العراقي والعربي المضاد. فجأةً، انطلق هذا الخطاب للتعبير عن نفسه بكل الوسائل: سيل لا ينقطع من الكتابات والبيانات والمبادرات والتظاهرات وإظهار الاحترام من أوساط لم تبد سابقاً ارتباطاً بالمقاومة العراقية، وعروض زواج علنية انهالت على الزيدي من نساء عربيات، ومزادات على حذاءيه بلغت الملايين. أهم الأشكال السياسية التي أشعلها الزيدي في خطاب العداء للاستعمار الأميركي والسياسة الأميركية، يتمثل في التظاهرات التي انطلقت في مدن العراق السنية والشيعية، في التظاهرات المشتركة، والحماسة التي أفاقت من سبات لدى آلاف الوطنيين العراقيين والعرب.

نهضة الخطاب المعادي لأميركا اخترقت حتى المؤسسات الرسمية للنظام العربي.

ففي اقتراح لنائب كان يسارياً في الماضي في البرلمان الأردني، وقف النواب والوزراء، وبينهم وزير الداخلية، «إجلالاً للزيدي»! قوّة الخطاب عاصفة. النائب الأردني المندمج استعاد، في لحظة مفعمة، يساريته القديمة. الشباب اليساريون الأردنيون هم. لا الإسلاميون والقوميون كالعادة. مَن اعتصم أمام السفارة العراقية في عمان للمطالبة بالإفراج عن الزيدي.

نحن إذن أمام مثال بليغ على مادية الخطاب الكثيفة، وعلى إمكاناته غير القابلة للامحّاء. إلا بفواتها التاريخي. والخطاب الذي أشعل شرارته الزيدي ماثل في اللحظة التاريخية كضرورة استراتيجية. هو خطاب الوحدة ضد الانشقاقات الفائتة، خطاب المقاومة الوطنية التي تقول، باسم الإجماع، الكلمة الفصل: حذاء على رأس الاحتلال وعملائه، وعلى رأس الاتفاقية الأمنية، والمشروع الأميركي، وراقصي السيوف في حضرة بوش، والسجّد على أعتاب الملالي.

الزيدي افتتح بشرارته، في الوقت المناسب، الوسائل الضرورية اليوم للتعبير عن خطاب مقاومة جديد ووطني. إنها الوسائل السياسية السلمية. لقد أدت المقاومة المسلحة في العراق دورها. وربما يأتيها لاحقاً دور أكبر. لكن الآن، سيكون الهدوء الأمني ضرورياً لكي يتمكن ملايين العراقيين من النزول إلى الشوارع والساحات للتعبير عن رفضهم للاحتلال والتمزق المذهبي والظلامية والمحاصصة والاتفاقات الأمنية، وتكوين مناخ لولادة جبهة وطنية علمانية موحدة ومستقلة وقادرة، بالتالي، على بناء البرنامج التحرري العراقي، والقيادة الوطنية القادرة على تشغيل آمن وموحد للكفاح المسلح.

المحتلون الأميركيون. وقادة أدواتهم الإرهابية الوهابية التكفيرية. يدركون الخطر الآتي. ولذلك، سارع الأخيرون. وبتسهيلات أميركية على الأرجح. إلى القيام بتفجيرين انتحاريين في ساحة التظاهر الشعبي في بغداد، ساحة النهضة. ولم يعد خافياً الاستهداف المطلوب بدقة: ترويع المواطنين ومنعهم من التظاهر، وإعادة تمزيق صفوفهم على أسس مذهبية.

عزل الإرهاب ونبذه وفضحه، وتحرير السياسة من الدين، أصبحا اليوم المهمة الرقم واحد أمام الوطنيين العراقيين لتمكين المواطن العراقي العادي من المشاركة في النضال الوطني مقدمة للظفر بتحرير العراق وإعادة بنائه. ما ننتظره إذن هو نهضة الخطاب الوطني العلماني من سباته.

الأخبار - عدد الثلاثاء ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٨

العراق: انتصار المجتمع على السلفيّة

من السذاجة الاعتقاد أنّ المشروع الأميركي في العراق قد تجاوز فشله. فذلك الفشل ليس ناجماً بالأساس عن مشكلة أمنية، بل عن الاستحالة التركيبية لتحويل العراق إلى مستعمرة. وهي استحالة قائمة سواء تمّ تمرير الاتفاقية الأمنية مع الغزاة أم لا.

هناك بالطبع هدنة في الميدان ناجمة عن الإنهاك. فالشعب العراقي يقاتل وحده منذ خمس سنوات، من دون نصير ـ بل على رغم جملة من التدخلات الإقليمية المعادية ـ ومن دون اعتراف عربي أو دولي بشرعية مقاومته.

لكنّ الجوهري أنّنا أمام مرحلة مراجعة عراقية للموقف كله. وهي مرحلة إعادة حسابات تتطلب التهدئة وتغيير الاصطفافات. وسنركّز هنا على محور رئيسي هو مصير السلفية التي بدا أنها تتحكم في العراق منذ ٢٠٠٣، وتحوّل مجتمعه المدني، العلماني تاريخياً، إلى مجتمع سلفي متشدّد يمثّل امتداداً للوهّابية السعودية وولاية الفقيه الإيرانية.

حاكم العراق، بغضّ النظر عن طائفته أو استقلاليته أو مواقفه السياسية هو في النهاية، حاكم العراق بثرواته وإمكاناته المجتمعية الضخمة وكادراته العصرية في كل المجالات، وتراثه السياسي والثقافي العميق. وهو بالتالي ليس مضطراً، من كل النواحي، إلى التبعية لإيران.

وربّما وقعت إيران في الوهم نفسه الذي وقع فيه العرب، وهو وهمٌ ـ لطائفيته البالغة السذاجة ـ رأى أن الارتباط المذهبي أقوى من الوقائع المادية. لكن العراق لا يحتاج إلى إيران أبداً، حتى في هذا الباب. بل العكس هو الممكن، من حيث قدرة التشيع العراقي ـ الأصل على ابتلاع التشيع الإيراني الفرع.

وهذه الحقيقة تقع في صلب الخطة الأميركية القديمة ـ الجديدة، لبلورة كتلة شيعية عراقية يمينية، متحالفة مع الولايات المتحدة، تضبط البنية العراقية، وتعيد مركز الثقل الشيعي من قم إلى النجف. وهو ما يسمح أيضاً بقيادة انشقاق شيعي يميني متأمرك داخل إيران نفسها.

القوة الإيرانية لا تعادلها - في المدى العربي المنظور - في المنطقة سوى القوة العراقية. وبالاستناد إلى سلطوية داخلية شرسة وحضور أميركي دائم، ترى المجموعة الحاكمة في العراق الآن أنه يمكنها أن تؤدّي دور الشرطي في الخليج، وتحتل موقعاً قيادياً في النظام العربي. ويتصرّف ممثل هذه المجموعة، رئيس الوزراء نوري المالكي، مقلداً، بصورة كاريكاتورية الرئيس الراحل صدام حسين. وإذا سارت العملية السياسية الجديدة بالمثابرة نفسها، فإن العراق لا إسرائيل، هو مَن سيخوض الحرب المقبلة على إيران، وهو الذي سيشتبك مع سوريا، وينافسها في لبنان.

وهذا الأفق، إذا بدا ممكناً، سوف يساعد المحافظين الجدد على الحصول على البيت البيض لولاية ثالثة، بل إنه سيغري الديموقراطيين بالبقاء في العراق، وحتى بتبنّي خطة المحافظين الجدد لحلّ القضية الفلسطينية في وطن بديل تحت سيطرة اتفاقية أمنية مشابهة، بحيث يتصل القاطع الأميركي الاستراتيجي: بغداد ـ عمان ـ حيفا.

مصر وإيران وسوريا والأردن هي الدول المتضررة من تطوّر كهذه. فمصر سوف تفقد، نهائياً، دورها لمصلحة العراق الأميركي. أما إيران، فسوف تقع في أتون حرب تمثّل خطراً على وحدتها وإنجازاتها. بينما سوريا سوف تحاصَر، ويخسر الأردن كيانه.

أما السعودية ودول الخليج، فيمكنها التكيّف، من أسفل، مع الشرطي الإقليمي الجديد، وقد تقبل هذه المرة بقرار عراقي ـ أميركي لضمّ الكويت بالقوة.

هذا التصوّر الذي يسيطر على النظام العراقي الحالي يضع جانباً كل التّرهات المتراكمة بشأن أولوية الارتباط المذهبي على مادية الحقائق الاجتماعية والجيو ـ سياسية والاعتبارات والمصالح المرتبطة بها. فهذه الأخيرة، لا الاعتبارات المذهبية، هي التي تقرّر في النهاية السياسات.

في مقابل الكتلة الشيعية اليمينية المتأمركة، تمثّل الحركة الصدريّة، التيار الأوسع لنزعة المقاومة. وهي تضم فئات متعددة، منها جماعات رفضت الرضوخ لقرارات مقتدى الصدر المتردّد ـ وواصلت الكفاح المسلّح، ما أجبر الرجل على إعلان إنشاء منظمة مقاومة مسلحة سرية موكلة بقتال الغزاة، وتتألف من عناصر مخوّلين، بينما يلتفت عناصر «جيش المهدي» الآخرين إلى العمل الاجتماعي والثقافي.

ولا نعرف إلامَ ستؤول هذه التجربة، وهل سوف تستقطب تأييداً مخلصاً ومفتوحاً من التيار الإيراني المعادي للولايات المتحدة أم لا. لكن ما يهمّنا هنا هو دلالة هذا التطوّر من حيث تراجع أولوية الالتزام بالولاء للرمز الديني، مقتدى، لمصلحة أولوية المقاومة التي تحفّزها نزعات اجتماعية ووطنية.

كذلك، فإنّ اعتراف مقتدى بهذه الحقيقة هو اعتراف بمحدودية سلطته الدينية على قوى المقاومة من جهة، ورعبه، كسلفي، من عودة العراقيين إلى العلمانية، ما يستوجب الكفّ عن التذابح المذهبي مع السلفية السنية، والالتفات إلى تكريس السلفية، وتدارك سلطتها الآفلة في صفوف الشيعة، من خلال التأكيد على أولوية العمل الدعوي على العمل المقاوم. وهو ما يكشف أولويات السلفيين اللاوطنية.

غير أنّ التيار الأخطر الصاعد في جنوب العراق هو التيار المهدوي. وأتباع هذا التيار، المؤمنون بعودة المهدي القريبة، يمثّلون تحدياً جوهرياً للمرجعية الشيعية. فاقتراب ظهور المهدي يبطل المرجعيات في العراق، كما يبطل ولاية الفقيه في إيران. وهو مثال شديد الدلالة على مكر التاريخ، حيث تقوم حركات دينية لاعقلانية

بمواجهة شرسة مع البنى الدينية المعقلنة المهيمنة، فتهدمها، وتهدم في الوقت ذاته نفسها. ذلك أنّه بعد تحطيم شرعية المرجعيات والفقهاء، لن يظهر المهدي إلا على صورة ثورة مدنية.

في المناطق الغربية من العراق، حيث انطلقت المقاومة البعثية ثمّ الإسلامية السنية، استُنزفت الحاضنة الاجتماعية للعمل المقاوم، ليس فقط على أيدي الغزاة الأميركيين ـ على رغم جرائمهم الوحشية ضد العراقيين ـ لكن بالأساس على أيدي عصابات «القاعدة» التي كانت أفضل حليف ممكن للغزاة، من حيث إنها أطلقت التذابح المذهبي، وأرهقت المجتمع المحلي بسلطوية استبدادية رجعية أدّت قسوتها إلى انزياح في الحاضنة الاجتماعية للمقاومة السنية إلى مهادنة الغزاة. وهو ما مكّن القوات الحكومية ـ الأميركية من توجيه ضربات قوية «للقاعديّين» عندما انتهت مهمتهم المطلوبة.

ومن أبرز التطورات العراقية، أنّ منظمات المقاومة التي خاضت الحرب لمدة خمس سنوات، تحت شعارات إسلامية، تتجه الآن إلى العمل على بلورة صيغة سياسية علمانية، بحيث تستطيع تجاوز الطائفية واجتذاب القوى القومية واليسارية المعادية للاحتلال. وهذه المنظمات المؤتلفة في «جبهة الجهاد والتغيير» هي: «كتائب ثورة العشرين» و«جيش الراشدين» و«جند الإسلام» و«جيش المسلمين» و«كتائب التمكين» و«سرايا الدعوة والرباط» و«جند الرحمن» و«الحركة الإسلامية لمجاهدي العراق» و«كتائب محمد الفاتح»، أي عملياً، القسم الأكبر من فعاليات المقاومة العراقية. وتريد هذه المنظمات ليس فقط إزالة الطابع الطائفي عنها، وإنما أيضاً إزالة الطابع الديني عن صورتها وبرامجها وبنيتها وأدائها. وهي لا تفعل ذلك فقط تحت ضغط المجتمع الذي أصبح، بسبب فظائع «القاعدة»، ينفر من الخلط بين السياسة والدين، ويفضل العودة إلى جذوره العلمانية، ولكن، أيضاً، بسبب التأكيد على تأسيس مقاومة وطنية هي غير ممكنة في العراق المتعدد الأديان والمذاهب من دون العلمانية، هذا أولاً. وبسبب الحاجة ثانياً إلى كادرات سياسية وثقافية وتكنوقراطية لبلورة مشروع

سياسي بديل عن المشروع الأميركي، حسب تصريحات لقيادات في «جبهة الجهاد والتغيير». وهذه الكادرات ليست متوافرة إلا في صفوف العلمانيين.

بمعنى آخر، يمكننا أن نلاحظ أن المقاومة، بعد خمس سنوات من القتال في ظل برنامج ديني طائفي، أدركت أن إعادة توحيد البلد وتحريره ليست مسألة سلاح فقط وإنما، بالأساس، مسألة القيادة التي لا مفر من تسليمها إلى العناصر الوطنية من النخبة العلمانية.

المجتمع العراقي بالأصل مدني وعلماني. وهو الذي شقّ الإسلام في صدره على أساس اجتماعي، في تمرّدات وصراعات وثورات طبعت الحقبتين الأموية والعباسية بطابعها، ثم منح العراق الإسلام سجالاته الفكرية الكبرى، وعرّقه، أي فرض عليه الانسجام مع الحياة المدنية، وشاهدُنا على ذلك بغداد العباسية الأولى المزدهرة بمجتمعها الحضاري وتقاليدها الثقافية وتنوّعها التكويني، والضاجّة بمتع الحياة والحانات والشعر والغناء وحياة الليل والمجون الفلسفي، أي المجون كرؤية للحياة.

وقد أنتج هذا المجتمع، كإطار إسلامي لسلوكه الواقعي، الفقه الحنفي الذي بلغ أقصى حدود التساهل، قبل أن تصل الحركات الثورية، كالإسماعيلية حدّ إلغاء الشرع ذاته.

المجتمع العراقي اليوم، كمن يستعيد ذاكرته التاريخية الأولى في التمرد والثورة، كما في نمط الحياة المدني، بعد سنوات من ضيق الحياة في ظلّ نظام استبدادي محاصَر، تلته سلفية شرسة سيطرت على حياة العراقيين لخمس سنوات، وأغرقت مقاومتهم البطولية في التقاتل المذهبي والقسوة والتخلف الفكري والحياتي، وأثقلت عيشهم بقيود السلفية الغليظة.

يبحث العراقيون، اليوم، عن إطار سياسي جديد يرسّخ وحدة البلاد وتقاليدها الحضارية، ويزاوج ما بين العلمانية والمقاومة، ويتصوّر عراقاً حراً مدنياً. وهذا الإطار يمكن استنهاضه انطلاقاً من تقاليد اليسار العراقي فحسب. لذلك فهو يواجه اليوم مهمة تصعيد وتظهير الانشقاق بين اليسار المنضوي تحت لواء الغزو

والمحاصصة المذهبية، وبين اليسار الوطني المخلص لتراثه المعادي للإمبريالية. ومحور ذلك الانشقاق الضروري هو تأسيس مركز يساري للمقاومة المسلحة.

الأخبار - عدد الثلاثاء ١ تموز ٢٠٠٨

هذا هو «النصر الإلهي» حقّاً:
وقفة في مديح العراق

الوصف الذي أطلقه السيد حسن نصر الله على فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، بأنه «نصر إلهي»، نال الكثير من النقد بل والتهكّم من مواقع «علمانية» مدّعاة أو صادقة. لكن، بالنسبة إلى عقل علماني تاريخيّ وجدليّ، يمكن قراءة ذلك الوصف بأنه نصر حتميّ أو أنه بالأساس نتيجة لتفاعلات تاريخية موضوعية، غير إرادوية. وعلى مستوى هذا الفهم بالتحديد، فإن «نصر» ٢٠٠٦ اللبناني، ليس «إلهياً» على الإطلاق. ذلك أن قدرة حزب الله على التصدّي الناجع للعدوان، لم تكن شأناً حتمياً، بل كانت «مفاجأة» أو سلسلة من «المفاجآت» زلزلت، لكونها مفاجآت بالذات، اليأس العربي العميق، ومنحت حزب الله وأصدقاءه وحلفاءه كل ذلك الزهو بالذات. وهو زهو له ما يبرّره. ذلك أن «النصر» المعنيّ كان تجلياً لقدرة الإرادة الحزبية والقيادية للمقاومة، لا لقدرة لبنان، مجتمعاً ودولة وثقافة.

إنه «نصر» إراديّ حدث على رغم الحتمية المعاكسة، حتمية الهزيمة. أنجزته إرادة محفوزة بالدفاع الأقلويّ الطائفي المتماسك عن الذات، ومدعومة دعماً كاملاً سخياً وغير مسبوق، من قوى إقليمية أساسية. على هذا المستوى من الفهم، لا على المستوى العقائديّ لقيادة حزب الله، يمكننا نقض التوصيف. ومناسبة هذا النقض

أننا اليوم بإزاء نصر إلهيّ حقاً هو الذي حققه ويحققه العراق على أعتى إمبراطورية عرفها التاريخ، الإمبراطورية الأميركية، وفي ذروة تحققها الجنونيّ.

بمناسبة إعلان الرئيس الأميركي، باراك أوباما، برنامج الانسحاب من العراق، لن تعقد جهة عراقية ما مهرجان نصر، على رغم الدويّ التاريخيّ الكونيّ لهذا النصر. ذلك أنه نصر من دون أب سوى الحتمية الدينامية للصدام التاريخي. حتمية كان يمكن العقل الجدليّ أن يشاهدها وهي تتحقق، لا محالة، وسط ركام هائل من المظاهر المعاكسة. كان ذلك، وهو الآن، ينتمي إلى الإلهيّ، لا الأرضيّ. وكانت رؤيته المبكرة تتطلب عقلاً نبوياً قادراً على التقاط حكمة الكونيّ في اليوميّ المضاد.

ولن يزهو العراقيون بنصرهم، بل سيتابعون المضيّ قدماً كأن شيئاً هائلاً لم يحصل، بل على العكس، سيكون هناك الكثير من الحزن الغامض، ذلك الحزن العراقيّ الذي وصفه مظفر النواب بأنه «جميل جداً».

لم تكسر المقاومة العراقية ــ بمعناها الشامل ــ المشروع الإمبراطوري الأميركي بمشروع إرادويّ موحد مصمّم، بل بتضارب إرادات داخلية وصلت حدّ الحرب الأهلية المفجعة. وكان العراقيون يقاتلون على جبهتين، ضد الاحتلال وضد أنفسهم في الآن نفسه وبالضراوة نفسها. ولم تحظَ المقاومة العراقية بأي دعم إقليمي. على العكس، شهدت تدخلات إقليمية مدمرة، أبرزها التدخلان الإيراني والسعودي. وكلاهما مدفوع بهدف لا يخفى، منع العراق من النهوض لا بوصفه قوّة إقليمية فقط، بل حتى بوصفه مجتمعاً وثقافة وبشراً.

وإذا كان لطهران والرياض الدور الأكبر في إثارة الحرب المذهبية الأهلية الشاملة، ومساعي لجم المقاومة العراقية والمساومة عليها، فإن دول الإقليم وقواه ــ حتى الصغرى ــ لم ترتدع عن غرس سكاكينها في عراق قدّر العميان عن الرؤيا الإلهية أنه قد تفكك وانتهى.

على المستوى الفكري والإعلاميّ، لم يحدث يوماً أن تعرضت حركة مقاومة لما

تعرضت له المقاومة العراقية من التجاهل والتشويه والظلم والطعن، حتى من جانب قوى تزهو براية المقاومة ــ مثل حزب الله ــ الذي ظنّ قادته ومشايعوه أنه من الممكن أن يتجسد الله في حزب طائفة لبنانية تماحك على الثلث الضامن في حكومة بقيادة الكمبرادور، بينما الله يتجلى، بكل طاقته الكونية، في بلاده، بلاد الرافدين، مصلوباً وجريحاً كالمسيح ومقاتلاً كمحمد، ويمنح إشارات التجلي لمَن يستطيع أن يرى الإلهيّ في ظلام الشياطين.

التأييد الجماهيريّ العربي للمقاومة العراقية، كان هو الآخر كارثة عليها. فبينما لم يتأطر ذلك التأييد في مجال سياسي أو دعم مادي، كان حافزه الأساسي طائفياً معادياً «للمشروع الشيعي»، حتى إنه غضّ نظره أحياناً عن جرائم المحتلين الأميركيين لكي يركّز على جرائم الإيرانيين بحقّ العراق، المضطهَد من جانب الجميع، والآتي حتماً على صهوة مرحلة تاريخية جديدة.

إيران، المتجذرة في نزوع قومي قديم، وقفت دائماً، محفوزة بمصالح ظاهرة، ضد الكيان العراقيّ، سواء في العهد الشاهنشاهي أو في العهد «الثوري» الذي أيقظ مشروعاً قومياً جريئاً جداً، اصطدم ــ ولم يكن من ذلك بد ــ بالمنافس العراقيّ، فكانت الحرب التي رآها الطرفان، وربما عن حق، عادلة.

وعلى كل حال، فإن نظام صدام حسين ــ على نقدنا الجذري له ــ كان أكثر تقدماً، بمعايير التاريخ، من جمهورية الملالي. ثم إنه لم يكن مقصوداً بذاته، بل لكونه يحول دون التمدد الإيراني في البلد المنافس.

وباتجاه الولايات المتحدة نحو الإمبراطورية، اكتشفت العائق العراقي الموضوعي في الشرق الأوسط. العائق المتمثل في مجتمع محدّث وأصيل وثري وقادر على استلهام التقانة وتنظيم حرب عصرية ناجحة. فاتخذت قرارها المبكر بتحطيمه و«إعادته إلى العصر الحجري». وهي عملية محورية في السياسة الأميركية، استمرت منذ حرب «تحرير الكويت»، مروراً بسنوات الحصار، وليس انتهاءً بالغزو عام ٢٠٠٣. ذلك الغزو الذي كان نبيّ المحافظين الجدد، بول وولفوفيتز، قد رآه مبكراً، مدخلاً

إجبارياً لبناء الإمبراطورية الأميركية في الشرق الأوسط، انطلاقاً من تأمين مركزها في العراق.

غير أنّ ذلك المشروع كان محكوماً بالفشل الحتمي. فالإمبراطورية الأميركية ــ على عكس مثيلاتها السابقات الأوروبيات ــ لم تكن مدفوعة بفائض مالي وتجاري يبحث عن أسواق واستثمارات، بل بعجز مالي وتجاري غير مسبوق في التاريخ، ما جعل الغزاة مجرد قطّاع طرق، والإمبراطورية مشهداً كوميدياً يقوده مهرج مثل جورج بوش، بينما كانت عوامل المركزية العراقية المطلوبة لتأسيس الإمبراطورية، هي نفسها العوامل التي أدت إلى الحريق العراقي الذي تلظّت به، عسكرياً ومالياً وسياسياً ومعنوياً، القوة الأميركية الآفلة.

الآن يتضح للجميع ــ وخصوصاً بعد الأزمة المالية الاقتصادية المزلزلة المتفاقمة في الرأسمالية الأميركية والعالمية، أن حرب العراق ــ بالذات ــ كانت فوق طاقة الولايات المتحدة، ليس فقط على تحقيق مشروعها، بل على الحرب نفسها. وسيجري الاعتراف، بعد قليل، بالخسائر الأميركية الفادحة في الحرب، بشرياً وعسكرياً ومالياً، وأثر تلك الحرب في تسريع انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأميركية.

أثبتت التطورات العراقية أن وحدة العراق الكيانية أقوى من التفكّك الطائفي والإثني الطارئ والعابر، تماماً مثل الحرب الأهلية العابرة. فالتكوين الوطني العراقي، على عكس نظيره اللبناني، ليس طائفياً. والطوائف في العراق ليست كيانات سياسية ثقافية متجذرة يمكنها أن تتحقق وتتعايش في فدرالية واقعية كما لبنان. وليس هنا مكان تفحّص الاختلاف، لكننا نشير، وحسب، إلى ثلاثة عوامل وحدوية هي: ١) أن العراق مركز لا طرف، وليس لأي قوة عراقية ليست مصنّعة في الخارج مصلحة في التخلي عن مركزية لا تتحقّق إلا بالوحدة، ٢) أن العراق الموحّد قادر على سدّ احتياجات مجتمعه واحتياجات تطويره من دون تمويل خارجي، ٣) أن للعراق ثقافة مجتمعية واحدة تخترق الطوائف والإثنيات، ولا يستطيع العراقي أن يحضر أو يحيا خارجها. وهذه مرتكزات أساسية في الوطنية العراقية يمثّل تجاوزها

انتحاراً يرفضه العقل الجمعي العراقي حكماً.

معركة العراق لم تنته، وستتواصل فصولاً. هناك أولاً، تصفية الغزو الأميركي وآثاره السياسية. وهناك ثانياً، تصفية التيارات والقوى الانفصالية. وهناك ثالثاً، وقفة حساب شاملة مع إيران التي ستواجه الخيار، عما قريب، بين الاعتراف الصريح بالعراق بوصفه قوة إقليمية، وبالتالي التعاون، والمواجهة. الأمر نفسه ينطبق على تركيا. أما في ما يتصل بالخليج، فسيجد نفسه، شاء أم أبى، طرفاً للمركز العراقي.

الاخبار - عدد الثلاثاء ٣ آذار ٢٠٠٩

لماذا تخلّى المحامون العرب عن منتظر الزيدي؟

كان عدي، شقيق منتظر الزيدي، يتحدث بمرارة لقناة «الجزيرة» (الخميس ١١ آذار)، ليس بسبب صدور حكم قاس بالسجن ثلاث سنوات على شقيقه، بل لأن المئات من المحامين العرب الذين تطوعوا للدفاع عن الزيدي، «خذلونا... ولم يأت منهم أحد». ولكن ذلك ليس جديداً. إنه ما يحدث دائماً. نحن نصفّق للبطل ثم نخذله. ونعلّم مشاريع الأبطال الآتين بأن ظهورهم مكشوفة، وأنه من الخير لهم أن يذعنوا.

هل هي الحماسة اللحظية، المنطفئة سريعاً، هي التي دفعتهم إلى ذلك التطوّع المخادع، أم هي جاذبية المنابر الإعلامية، الوجاهة وترجّي الشعبية بالأقوال الحامية، ثم الغياب؟ ومَن سيحاسب الغائبين؟ بل مَن سيتذكر تصريحاتهم وسط هذا الدفق الهائل من الأخبار والتصريحات؟

هناك، بالطبع، السبب المباشر وراء ذلك الغياب المشين: أنّ الكاميرا انتقلت، أثناء سجن الزيدي ومحاكمته، من بغداد إلى غزة، فلم يعد للتضحية أي معنى، ما دامت ستحدث في الظل.

والسبب الضمني هو غياب الجهات المموّلة لـ«المتطوعين» للدفاع عن الزيدي. وغياب التمويل هو عذر مقبول بالنسبة لصغار المحامين الذين لا يملكون ما يغطي مصاريف تطوعهم، لكنه ليس عذراً للمحامين الكبار والنقابات والاتحادات. ولسوف

يحدثونك بأن التراجع العربي العام عن التطوع للدفاع عن الزيدي أو نصرته، رد غير معلن على الموقف السياسي للصحافي العراقي الذي ودّع الغازي جورج بوش بحذائه، فأحيا شيئاً من كرامة العراقيين والعرب، حيث هو رفض من محبسه، تطوّع محامي الرئيس الراحل صدام حسين للدفاع عنه. وربما كان ذلك مقنعاً بالنسبة للبعثيين الصدّاميين الذين أرادوا استثمار قضية الزيدي حزبياً، فأحبط الشاب اليساري السجين مسعاهم. ولكن ماذا عن الآخرين؟ إنها ذريعة مناسبة. فهي لا تحيل إلى تنصّل بل إلى موقف.

خلال ٣٣ عاماً من ممارستي النشاط السياسي، لم أجد متنصلاً واحداً يقول إنه تورط بإطلاقه وعداً لا يستطيع تحمل أعبائه أو يقول إنه لم يعد قادراً على تلك الأعباء. الحل دائماً جاهز: افتعال خلاف سياسي، وغالباً من موقف متطرف يمثّل وسيلة دفاعية ملائمة للتنصّل.

هي أكثر من مرارة يا عدي الزيدي. فالآلاف من المثقفين العرب القوميين واليساريين المتربعين على السدّة، يعيشون تناقضاً بين متطلبات خطابهم، الضروري لاحتفاظهم بمواقعهم ووجاهتهم، وبين مواقعهم الاجتماعية البورجوازية وارتباطاتهم المعقدة بشبكة النظام المسيطر. وقد وجدوا الحل في الإيمان بميكافيلية عامية تبرّر الفصل التام بين الأخلاق والسياسة. ولكن ميكافيلي حصر حق الانفصال عن الأخلاق بالدولة القومية، ومن بعده حصرها تلميذه الكبير، لينين، بالثورة. وفي الحالتين، فإن الدولة والثورة معاً، تتطلبان من رجالهما التزاماً أخلاقياً صارماً. وفي العالم العربي، حيث لا دولة قومية ولا ثورة، ماذا يبقى غير الأخلاق بالنسبة للمثقف؟

سوف نستثني، بالطبع، حالات محكومة بالضمير الشخصيّ العصيّ، لكن الأغلبية الساحقة من المثقفين العرب، في صفوف الأنظمة والمعارضات معاً، يسيرون، فعلياً، وفقاً لمصالحهم الفردية. وسوف يخلق ذلك شعوراً، لا يخلو من الصحة، لدى العامّة، بأن النخب، بغض النظر عن مشاربها الفكرية ومواقفها السياسية، «تشتغل بالسياسة»، أي تتعيّش منها.

وهذا المفهوم للعمل السياسي مكرس صراحة في الولايات المتحدة. فالسياسة «مهنة»، والعمل لمصلحة دولة أو جهة أجنبية، هو وكالة مسجلة قانونياً. المثقف العربي يتطلّع إلى هذا النموذج لتبرير سلوكه الفعلي، لكنه يلحّ على منحه عباءة نضالية أو جهادية. وهو يتجاهل أن المناضل الأميركي الملتزم، كما في العالم كله، لا يتخذ السياسة «مهنة»، بل معنى محورياً للحياة.

وكان الأمر كذلك في بلادنا، قبل النفط الذي هيمنت قيمه الريعية اللاإنتاجية على أخلاقيات النخب العربية. وقد تسلل البترودولار إلى قلب حركة التحرر العربية، أولاً، عن طريق منظمة فتح، فعملت، بما لديها من شرعية فلسطينية ووجاهة قومية، وسيطاً بين النفط العربي والمناضلين الفلسطينيين والعرب. إلا أن التمويل النفطي لم يشمل الجميع بالطبع، ولكنه ألهم الأكثرية قيمه اللاأخلاقية.

البترودولار الخليجي تراجع عن هذا الدور منذ مطلع التسعينيات، حين أصبح له، في زمن الهيمنة الأميركية الكاملة، مثقفوه الصريحون وقواه ووسائله الإعلامية. وإذ ذاك، تقدمت إيران لاستخدام ريعها النفطي في الاتجاه نفسه. ويصف السيد حسن نصر الله المال الإيراني بأنه «طاهر»، ولكنه، في الحقيقة، كالمال الخليجي، ناجم عن ريع نفطي في منبعه، ويقود إلى التفسخ الأخلاقي في مصبه حتماً. فكل مال لا تنتجه السواعد والعقول في كدح التنمية المحلي، ليس طاهراً، بل من شأنه أن يدمّر الطهارة، حتى حينما ينجو من الفساد الشخصي، وينشئ بنىً هي، بالضرورة، غير إنتاجية، وبالتالي غير أصيلة وغير أخلاقية.

الأخلاق، بمعناها العام المؤسس على الصدقيّة والالتزام والكرامة والإنسانية وأولوية المصالح الاجتماعية الوطنية، لا بمعناها الخاص بالشأن الجنسي الذي يربط العربي بينه وبين الشأن الأخلاقي، هي الأساس الأول للممارسة السياسية التي يحتاج إليها العالم العربي اليوم، للخروج من مأزقه التاريخي المستحكم. فالعرب يقفون في أدنى السلّم في جميع المجالات التنموية والاجتماعية والثقافية. ولم يعد الغرب فقط متفوقاً عليهم، بل آسيا وأميركا اللاتينية، بل إن أمماً إسلامية، مثل

ماليزيا، استطاعت، في ظروف أسوأ، أن تكسر الحاجز التنموي وتلتحق بالعصر، بينما لا يزال العرب خارجه.

التغيير والنهضة عملية تاريخية ترتبط أولاً، بتكوّن نخب سياسية من طراز جديد، لن تلتئم ولن تلعب دورها من دون الالتزام الأخلاقي الصارم لأعضائها، فردياً وجماعياً، بالقيم التي تلغي المسافة بين الفردي والعام. أي التماهي الشخصي مع القضية النضالية إلى حدّ التطابق، بحيث تصبح الحياة الفردية في خدمة الفكرة لا العكس. المقاومون والشهداء من أبناء الشعب، يقدمون هذا النموذج، ولكن أثره الثقافي العام يظل محدوداً جداً، وخصوصاً حين يمكن تفسيره بالدوافع الدينية. لكن الأنموذج نفسه، إذا تجسد في نخب قيادية، سيتحول إلى مطلب ثقافي عام.

هل يبدو هذا المقال أقرب إلى موعظة؟ ربما. ولكنني، أقله، أفكّر فعلاً في هذا الاتجاه، بعد تجارب مريرة في الفشل المتكرر للظواهر النضالية الجديدة التي سرعان ما تنكشف هشاشتها، لا لأسباب موضوعية، ولكن، بالأساس، جراء اضطراب أخلاقي. وهو اضطراب لا ينحصر، فقط، في اتّباع الخاص على حساب العام. فهذا جزء من المشكلة التي تتمدد لكي تشمل أيضاً، ضعف الهمة للعمل النضالي، والتشاؤم، والرغبة في تجنّب النقد وتلافي الصراع، ورفض الاعتراف بالأدوار القيادية للآخرين. وفي موضة منتشرة لتبرير الانتكاس، يجري التركيز على نقد «الشعب». وكأن الشعب معطى ثابت وليس تعبيراً عن موازين القوى المطلوب تغييرها من النخب، لإعادة صوغ المجتمع في سياق تنموي ثقافي تقدمي.

الأخبار - عدد الثلاثاء ١٧ آذار ٢٠٠٩

سورية:
حان الوقت لإسقاط الليبراليّة الجديدة

أثبت الرئيس بشّار الأسد أنه جدير بالجلوس في قصر المهاجرين، وإدارة اللعبة الإقليمية بالصبر الاستراتيجي، وتجميع عناصر القوة وتشبيكها، والمناورة والقتال معاً. فمَن كان يظنّ، عام ٢٠٠٥، أن الرئيس بشار سيدخل قصر الإليزيه، العام ٢٠٠٨، دخول الصديق الكبير ويغدو نجم اللقاء العالمي الأول في باريس ــ ساركوزي؟ أما كان أعداء سوريا ينتظرون سقوطه أو حتى مثوله أمام «المحكمة الدولية في قضية اغتيال رفيق الحريري»؟

الولايات المتحدة وأوروبا تدركان أن انسحاب الحلقة المركزية الصلبة من الحلف الإيراني سوف يفرطه. ولذلك فلا بديل عن الحرب سوى استقطاب سوريا والتفاهم معها، وتوسيطها مع طهران. هل ثمة مَن سيتحدث الآن عن التبعية السورية لإيران؟

الأسد لم تأخذه النجاحات والأضواء إلى حيث لا يريد: تنازلاته محسوبة ومؤجلة، ومواقفه ثابتة، كما لو كانت مواقف والده. فلا سلام من دون الجولان حتى حدود ٦٧، ولا تطبيع بل «علاقات عادية»، ولا تراجع عن دعم المقاومات العربية في فلسطين ولبنان والعراق، ولا قبول بالاحتلال الأميركي وترتيباته في بلاد الرافدين.

غير أني أسفت، في حديث الأسد إلى فضائية «الجزيرة»، لأمرين: الأول إلحاحه على الاعتقالات السياسية، وتشديده على صرامة القانون ضد المعارضين، لا ضدّ الفاسدين. والثاني القول «بالإصلاح الاقتصادي المتدرّج» بدلاً من التأكيد على أولوية القطاع العام والتنمية الوطنية كبديل استراتيجي عن سياسات الليبرالية الجديدة و«الاستثمارات» الأجنبية.

نقطة الضعف المركزية التي تعانيها سورية الآن تتمثل في النخر الداخلي للسياسات الليبرالية الجديدة التي من شأنها، إذا ما استمرت، أن تضرب التحالف الاجتماعي الداخلي وتجعل الفساد سرطانياً، وتشق المجتمع إلى مكوناته البدائية، وتعصف بوحدة الدولة ومكانتها الإقليمية.

في أوائل هذا العام تمّ في آن واحد «تحرير» الأسعار وزيادة الرواتب بنسبة ٢٥ بالمئة. وهي الوصفة نفسها التي تم تطبيقها في الأردن ومصر. وهكذا نرى أنه على ضفتيّ الاصطفاف السياسي العربي، يفكر الليبراليون الجدد المسيطرون على القرار الاقتصادي الاجتماعي بالطريقة نفسها.

وهذه الوصفة ـ أي فرض آليات تسعير السوق العالمية في الأسواق المحلية، وتعويض العاملين جزئياً، بزيادة رواتبهم ـ هي وصفة فاسدة: فشقّها الأول ليس حلاً على المستوى الاقتصادي، ما دامت إنتاجيّة الاقتصاد المحلي وتنافسيّته ليستا في مستوى الإنتاجية والتنافسية العالمية، ما يعني بالتالي انكشاف الاقتصاد المحلي أمام تسونامي مدمر. أبرز مظاهره، من جهة، ارتفاع كلفة مداخيل الإنتاج والعمالة (ما يهدد القطاعات الإنتاجية التي لم تعد كذلك محمية جمركياً)، ومن جهة ثانية، خلق الأساس لتركز الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاعات ليست مولّدة لفرص عمل منتظمة وكثيفة، بل مولّدة للتضخم، كالاستثمارات العقارية. ويؤدي هذا في النهاية إلى هجرة الكادرات الأكثر تأهيلاً إلى حيث يمكنها الحصول على أجور اقتصادية.

والوصفة تلك ليست أيضاً حلاً اجتماعياً. فلكي يتساوى تحرير الأسعار حسب السوق العالمية مع الزيادات في الرواتب، أي لكي يملك العاملون القوة الشرائية

الملائمة للأسعار العالمية، ينبغي أن تكون نسبة الزيادات في سورية ـ وفقاً لحسابات الخبير السوري قدري جميل ـ أكثر من ٤٥٨ بالمئة، بينما يجب أن تصل في الأردن إلى أكثر من ٢٣٠ بالمئة. ومن البديهي أن الموازنات الوطنية لا تحتمل نسباً كهذه.

البديل العولمي الرأسمالي، أي الالتحاق بالسوق العالمية وفق شروطها وآلياتها، لا يؤدي إلى اللحاق بها ـ أي استدراك التخلف المحلي ـ بل يؤدي إلى العكس، أي تفكيك الاقتصاد الوطني وإفقاره وتهميشه، أي تحويله إلى هامش للنهب المكشوف غير المقيّد، في قطاعات غير مرتبطة بتطور الإنتاجية والتنافسية، وهي: ـ العقارات، وهي تساوي التوسع الرأسمالي العولمي، بغض النظر عن جنسيته، على حساب الأوطان والشعوب. ـ إدارة وتشغيل البنى التحتية، أي الاستغلال الخاص للمرافق العامة. ـ والمناجم. ـ والطاقة، والاتصالات، والاحتكار الفعلي للتجارة.

وسوف تشهد هذه القطاعات «نموّاً» انفجارياً، لكن على حساب التنمية. إذ لا يستفيد من ذلك النمو سوى الرأسماليين الأجانب ووكلائهم المحليين وشركائهم في مواقع القرار. ولا يبقى أمام الأغلبية سوى الانهيار. ونحن لا نتحدث هنا عن العاملين بأجر فقط أو جيش العاطلين فقط، وإنما نتحدث أيضاً عن انهيار الطبقة الوسطى والصناعيين والمزارعين وأصحاب المشاريع الإنتاجية والخدمية الصغيرة والتجار التقليديين والمثقفين. أي نتحدث عملياً عن انهيار الهيكل الرئيسي للمجتمع.

الأردن سبق سورية بخطوات واسعة في اللبرلة الاقتصادية حتى احتل الموقع الرابع عالمياً، في بعض مجالات العولمة ـ أي أعلى الدرجات في الانكشاف المحلي بالنسبة إلى لخارج. لكن يبدو أن سورية تسير بخطى حثيثة نحو مصير مشابه، لكن مع مخاطر أكبر بكثير، ليس فقط بالنسبة إلى حجم سورية واقتصادها، بل أيضاً للاعتبارات الآتية:

ـ إنجازات سورية في مجالات الصناعة والحرف والزراعة، وخصوصاً الزراعة الاستراتيجية على عكس الأردن هي كبيرة بالفعل. وقد راكمها الشعب السوري الشغّيل على مدار عقود من التضحيات الجسام. وهي مهددة بالتلاشي بخسائر لا

يمكن تقديرها الآن.

- وبينما يتوفر النظام السياسي الأردني على آليات قانونية - ولو محدودة - للتعبير عن الاحتجاج الاجتماعي، من دون أن يشكل ذلك تهديداً لأمن النظام نفسه، فإن طبيعة نظام الحزب الواحد تنطوي على خطر احتجاجات انفجارية تتحول إلى سياسية.

- اللبرلة في ظل نظام القطاع العام تأخذ طابع النخر من الداخل، أي تجويف الاقتصاد المحلي مع الإبقاء على شكله «الوطني». ولا ينفصل ذلك عن النمو الهائل في الفساد.

- إلا أن الاعتبار الأهم أن سورية تؤدي دوراً مركزياً في الحركة الإقليمية المناوئة للمشروع الأميركي في المنطقة. وهي القوة العربية الرسمية الوحيدة الباقية في مواجهة إسرائيل. ويضع هذا الدور على سورية مهمات جساماً لا يمكن إنجازها من دون التحالف الوطني الاجتماعي الداخلي - ذاك الذي تهدده اللبرلة - كما يضع سوريا في دائرة الاستهداف العدواني الذي يتطلب صدّه تطوير القطاع العام، وحماية الإنتاج الوطني، واتباع سياسة تسعير اجتماعية.

الليبرالية الجديدة في سورية هي عدوٌ داخلي يعمل ضد قوة الدولة السورية ودورها الإقليمي. إلا أن الرئيس الأسد، في ما جمعه من قوة إقليمية ودولية، بات يمتلك طريقاً معبداً للانفتاح السياسي الداخلي والتشدد الاقتصادي - الاجتماعي الوطني. فهو اليوم من القوة بحيث يستطيع تنفيذ ثلاث مهمات أساسية تحتاجها سورية، وهي طرد الليبراليين الجدد من الحكومة، وشن حملة جذرية ضدّ الفساد، وفتح أبواب السجون.

ولعل إنجاز هذه المهمات لا يتصل بقرار الرئيس ، بقدرما يتصل بقدرة اليسار السوري على توحيد صفوفه ، والنضال من أجل جبهة وطنية تقدمية معارضة تضم الجناح اليساري من البعثيين والسوريين القوميين الاجتماعيين والمثقفين المستقلين وقوى عمالية وفلاحية ، من أجل ضمان التغيير باتجاه وطني تقدمي حقا. وبالنسبة

لي ، ما زلت أعتقد أن الرئيس بشار الأسد هو حليف ممكن لهكذا جبهة لا تفقد البوصلة ، وتستطيع الربط ، بإحكام ، بين البرنامج الإجتماعي والبرنامج الوطني. ولعل هذا هو الطريق الوحيد المفتوح أمام قدرة سورية على الصمود والنهضة.

الأخبار - عدد الثلاثاء ٥ آب ٢٠٠٨

المحافظون الجدد بين ظهرانينا: الحرب في الداخل

تحت تأثير ثلاثة عوامل متضافرة، تتجه الولايات المتحدة الأميركية إلى مراجعة استراتيجية لدورها وبرامجها ، لا في العراق فقط، بل في الشرق الأوسط كله. وهذه العوامل هي الآتية:

١ـ ضغوط الأزمة المالية الاقتصادية التي لا تزال «قنبلة موقوتة» قد تنسف كل خطط الإنقاذ، وتهوي بالدولار والنظام المالي والاقتصادي الأميركي إلى الانهيار. وهو ما يتطلب من إدارة الرئيس باراك أوباما، شاء أم أبى، منح الأولوية لإعادة هيكلة الاقتصاد، التي قد تتطلب معركة سياسية داخلية في قضية زيادة الضرائب على الأثرياء مثلاً، لكن، وخصوصاً، إذا اضطرت واشنطن إلى تأميم البنوك كدواء لا مناص منه مثلما يقترح حائز نوبل، بول كروغمان، وهو ما يفرض تلافي الوقوع في نزاعات جديدة وخفض التوتر في السياسة الخارجية. ويقدم البيت الأبيض بانتظام، الدليل تلو الدليل على اتجاهه إلى الحوار والحلول الدبلوماسية (مغازلة إيران وسوريا وحتى السودان، والتركيز في أفغانستان على مقاتلة القاعدة دون طالبان...).

٢ـ ضغوط إعادة توزيع السلطات في النظامين المالي والاقتصادي العالمي مع أوروبا، لكن وخصوصاً مع الصين وروسيا والهند والبرازيل. وهذه العملية التي لا

تستطيع الولايات المتحدة قبولها بالكامل، أو بالمقابل التهرّب منها، تضع الإدارة الأميركية في أتون صراع فوق الطاولة وتحتها مع القوى العالمية، وصولاً إلى تسويات تسمح بتعاون تلك القوى لإنقاذ أميركا بالحد الأدنى من التنازلات المؤلمة عن الموقع القيادي في النظام العالمي. وهو ما انتهى إليه مؤقتاً مؤتمر «قمة الـ ٢٠» الإنقاذي في لندن. وستُترجم هذه التسوية، سياسياً، بالحد من النزعة التدخلية الأميركية إلى حد كبير، ليس فقط مقارنة بعهد جورج بوش، بل مقارنة بأي عهد سابق خلال القرن الأميركي المنصرم.

٣ـ ضغوط إعادة تعريف الخطر الأمني على مصالح الولايات المتحدة، من كونه خطراً سياسياً، إلى كونه خطراً اجتماعياً يهدّد النظام الرأسمالي العالمي برمته. فلم يعد «العدو» يتمثل في شبكات «إرهابية» و«دول مارقة»، بل في ثورات اجتماعية يلوح شبحها عبر العالم كله. ولست هنا في معرض الاسترسال في توضيح هذه الضغوط التي تعيد صياغة السياسات الأميركية ومناقشتها، فما يهمني هو الاتفاق مع القارئ في نقطة واحدة هي أن الضغوط الأميركية، ووسائلها، على الأنظمة العربية، هي الآن في أضيق الحدود، وأنها لم تعد صالحة لتبرير سياسات هذه الأنظمة التي طالما تذرعت بالخطر الأميركي أو بالضغوط الأميركية للسير في برامج لا تحظى أقله بالإجماع الوطني.

يطرح علينا ذلك ضرورة التفكير بالعوامل الداخلية التي تحدد في النهاية، وقبل أية عوامل خارجية، سياسات أنظمتنا وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية والوطنية. وكيما أكون عادلاً، سأتوقف هنا عند سياسات، كان يُقال إنها تتم تحت أخطار وضغوط خارجية، ولكنها لا تزال مستمرة، في بلدين أحدهما «ممانع» (سوريا) والثاني «معتدل» (الأردن).

أصبح واضحاً الآن أن سوريا كسبت جولة الصمود على جميع المسارات. وبينما كان نظامها نفسه مهدداً في عام ٢٠٠٥، أصبحت سوريا اليوم في قلب العملية السياسية في المنطقة، بأدوار معترف بها، بل مطلوبة في لبنان وفلسطين والعراق. تحتاجها

السعودية من أجل خفض النفوذ الإيراني وضبطه، وتحتاجها واشنطن عنواناً للحوار ووسيطاً ومركزاً للتسويات. وعلى رغم الديموغوجية اليمينية الإسرائيلية، فإن تل أبيب اليوم هي أضعف من أي وقت مضى، تواجه أزمة المشروع والمشروعية، وتفتقر إلى مبرر قوتها (المثلومة على كل حال في لبنان وغزة) في ظل حقبة سلام أميركي في المنطقة بدأت فعلاً مع سوريا وإيران، بل حتى مع «حماس» وحزب الله. وتعاني إسرائيل وستعاني أكثر العزلة حتى في علاقاتها مع واشنطن. وكل ذلك، بما يخلقه من القلق العميق، يدفع بالمجتمع الإسرائيلي نحو اليمين الفاشي السائر في طريق مسدود.

على هذه الخلفية، يبرز سؤال آن أوان طرحه: ما الداعي إذاً لاستمرار نهج الاعتقال السياسي وكبح حرية التعبير والإعلام وتحجيم الأحزاب في سوريا؟ لكن السؤال الأخطر هو: لماذا تمضي سوريا في طريق الليبرالية الاقتصادية والخصخصة وحرية السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية و«التطوير العقاري» واستحداث بورصة للأوراق المالية، مستهدفة نموذجاً سقط على المستوى العالمي؟

لا الانتصارات السياسية الخارجية، ولا الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، دفعتا بدمشق لوقفة مراجعة نقدية بشأن سياسات اللبرلة الاقتصادية التي فاقمت، بصورة غير مسبوقة، الفجوة الهائلة بين الأغلبية الكادحة والأقلية المثرية التي تلح على المزيد من امتيازات الرأسمالية المتوحشة في بلد يحكمه حزب اشتراكي!

يشدو الإعلام السوري ويبشر بـ«إنجازات» ستؤدي إلى قفزة في قطاعي العقارات والأوراق المالية. وهما قطاعا الاقتصاد الافتراضي اللذان كانا وراء الأزمة العالمية. كيف نفسر ذلك إلا بالعامل الداخلي؟ أعني قوى محلية تُسر بالخطر الخارجي لكي تستبد، متحالفة مع قوى تستفيد من نجاحات الصمود التي دفع ويدفع الشعب ثمنها، لكي تترجم وضع سوريا الإقليمي القوي إلى شراكات استثمارية لمصلحة الفئات الطُفيلية، وعلى حساب الصناعة والزراعة وتعطيل قوى الإنتاج وزيادة معدلات البطالة والفقر. في الأردن، وبعد ثماني سنوات من اعتياد الانصياع الكامل

«للضغوط» الأميركية، والتفاعل الحار معها، يبدو القرار السياسي الأردني ضائعاً مع تراجع، أو قل تلاشي تلك الضغوط. وكأن السياسة الأردنية أصبحت تخشى من الاستقلال، بل كأنها لم تعد تتذكر أسلوب المناورة الشهير لعهد الملك حسين.

باراك أوباما، لا جون ماكين، هو مَن فاز في الانتخابات الرئاسية الأميركية. هذا الخبر لم يصل بعد إلى المطبخ السياسي الأردني، أو للدقة لم يؤخذ على محمل الجد والتحليل والاستنتاج. وإلا كيف نفسّر إلحاح الحكومة الأردنية الطارئ والمستعجل والملهوف على تنفيذ برنامج استباقي معدّل «للوطن البديل»، في ما يسمى مشروع الأقاليم؟ وهو مشروع يهدف إلى تفكيك البلد إلى ثلاث حكومات محلية بصلاحيات شبه سيادية.

لقد تفتّقت عبقرية السياسة الأردنية عن حل وسط أمام «استحقاق» الوطن البديل. فبدلاً من كل البلد (في تغيير شامل) أو نصفه (في محاصصة «ديموقراطية»)، سيُقسّم البلد إلى ثلاثة أقسام، يُمنح أحدها (إقليم الوسط) لإقامة حكومة فلسطينية محلية في صيغة للحكم الذاتي مؤهلة، موضوعياً، للتلاقي مع كانتونات الحكم الذاتي في الضفة الغربية. وربما لا يُعلن عن كونفدرالية، ولكن الأرجح هو التعاطي مع برنامج نتنياهو «للسلام الاقتصادي» المأمولة ثماره على ضفتي النهر. ولكن مَن قال إن الأردن، موضوعياً، مضطر إلى ذلك؟ الآن تحديداً، لا «ضغوط» تبرر هذه «القفزة في الهواء» على حد تعبير وزير الداخلية السابق، سمير الحباشنة.

ولكن، لم لا نقولها بوضوح: ليست تلك ضغوطاً أميركية الآن، بل ضغوط لوبي داخلي من الفئات الكمبرادورية التي ضاقت ذرعاً بوجود دولة مركزية في البلاد، وتريد تحويلها كلها إلى «منطقة استثمارية حرة»، بلا هوية وطنية، ولا قيود دستورية، ولا معارضة، ولا بنى دولتية، ولا سيادة. وفي هذه الفوضى، حيث ستكون صيغة لحكم ذاتي يحل مشكلة التمثيل السياسي لفلسطينيي الأردن، هناك فرص لإعادة تحفيز القطاعين العقاري والمالي واستثمار الخدمات السياسية للسلام الاقتصادي. بانتظار ذلك، وعلى الضد من توجهات البيت الأبيض نفسه، تدفع الحكومة الأردنية

نحو: ١ـ خفض ضريبة الدخل على البنوك وشركات الاتصالات والمناجم والعقارات لتمكينها من الاستمرار في جني المزيد من الأرباح المليارية على حساب الخزينة والخدمات الاجتماعية. ٢ـ الضغط على الوعاء الادخاري للعاملين والمتقاعدين (الضمان الاجتماعي) لتمويل شركات خاسرة أو مشاريع غامضة على حساب المستقبل التقاعدي لمئات آلاف المواطنين. هذه الحزمة من السياسات ليست مطلوبة أميركياً. كلا. بل هي مطلوبة من قوى داخلية أصبحت مستعدة حتى لتفكيك .

الأخبار - عدد الثلاثاء ٧ نيسان ٢٠٠٩

شرفة ليلى مراد

الأحد ٦ نيسان/ إبريل ٢٠٠٨، أطلّت ليلى مراد من شرفتها، لترى مَن مِن المصريين، دبّت فيه الروح، وصدحت في وجدانه موسيقى الاحتجاج على الفقر والقهر والتهميش والفوضى. حسناً، إنّها محاولة مصرية أخرى للتعبير عن رفض الموت: شباب وشابات اتفقوا، في فضاء الإنترنت، على تنظيم إضراب عام. يا للجرأة التي تعوز أساطين النضال القدامى في حزب «التجمّع» المدعوّ «يسارياً»، وشيوخ «الإخوان المسلمين». أولئك اعتبروا الشروط «غير ناضجة»، وهؤلاء تبرأوا من الإضراب والمضربين.

واجهت قوى الأمن ربيع مصر بالاستخدام المفرط للقوة. أغرقت العاصمة بحضورها العنيف، وحالت دون التظاهرات والاعتصامات فيها. لكن في منطقة المحلة العمّالية، كان هناك مشهد أوّل من حرب طبقية. إذاً، فالسياسات الرأسمالية الليبرالية المتوحشة لم تعد ممكنة إلا بالاستخدام الصريح للقوة. ومع ذلك أضرب المصريون! التزموا المنازل في علامة على استعداد مصر للتحرك حين تتوفر القيادة، ولو كانت فتاة مغمورة ناشطة على «الفايس بوك».

هذا يعني ـ شاء أمين «التجمع»، الدكتور رفعت السعيد أو أبى، أن الشرطين الضروريين للثورة قد اختمرا فعلاً في مصر: المجتمع لم يعد قادراً على العيش في ظل نظام لم يعد قادراً على ممارسة السلطة بالقمع الناعم. هل تصحو مصر؟

سؤال تردّده ليلى مراد مسرورةً، وهي تقرأ قصيدة حلمي سالم الذي استعان بالله والأنبياء لئلاّ يقع في غرام الجثة، جثة ليلى، جثة الأمس الجميل، حين كانت مصر بلداً متحضراً ومبدعاً للفن والفكر والأدب والموسيقى والحركات التقدمية، تحلم وتبني وتشدّ الفقراء المحترمين ـ فحتى الفقر كان محترماً ـ إلى الأمل. من الواضح، بالطبع أن ميزان القوى بين السلطات والحركة الشعبية ما زال يميل لمصلحة الأولى. غير أن ذلك يبقى على مستوى القوة المجردة لا على مستوى القناعة والشرعية. فعشرات الملايين من الجائعين، ومثلهم من الفقراء والعاطلين، ومئات الآلاف من المثقفين الذين سُدّت في وجوههم سبل المستقبل، بل إمكان العيش الكريم، أصبحوا ينظرون إلى الدولة وأجهزتها باعتبارها أداة في أيدي جماعات «البزنس» التي استفادت من الخصخصة ووكالة المصالح الأجنبية والفساد وتوجيه الموارد لخدمة الأقلية الأولغارشيّة على حساب المجتمع. أي أن الانشقاق الداخلي حدث بالفعل، وسيكون له نتائجه الحتمية. النخب المستفيدة من لبرلة الاقتصاد المصري انتقلت إلى العيش في مدن صغيرة فخمة ونظيفة ومزوّدة بالخدمات، لكنها مغلقة ومنعزلة ومسوّرة ومحاطة بالحماية الأمنية، ما يعني انفصال تلك النخب النهائي عن مجتمعها اليائس، وشطب قضايا هذا المجتمع من جدول الأعمال. إنها علامة أخرى على انغلاق الأفق أمام الإصلاح أو حتى مراجعة الآثار الاجتماعية والثقافية المدمرة للنهج الاقتصادي الليبرالي.

لم يعد في جعبة الفئات الحاكمة في مصر سوى العنف المسلّح. وشعبان عبد الرحيم (شعبولا). ففنان عهد الليبرالية المصرية الجديدة يحضّر، بأوامر عليا، أغنية ضد الإضراب، تشيد بمناقب الرئيس ومحاسن نظامه، وتحمّس البلطجية للصدام مع الحركات الاحتجاجية.

كيف انحدرت مصر من ليلى مراد... إلى شعبولا؟ سؤال مطروح على الوعي التاريخي المصري، وعلى جدول أعمال مجتمع أصبح أمام ضرورة الدفع بنخب جديدة قادرة على إنقاذ البلد من الانحلال. فهل تخرج هذه النخب من صفوف جيل

«النت»؟ من يسار جديد مؤلف من مجموعات صغيرة، لكنها متحررة من الوعي الليبرالي الممسوخ والمصالح الصغيرة والتواطؤ مع النظام والتمويل الأجنبي؟ أم هل يملأ ضباط أحرار، موديل ٢٠٠٨، الفراغ؟ أم أنها الفوضى؟

كلّ الاحتمالات ممكنة، إلا البديل الإخواني الذي استقال من العملية التاريخية بإدانته الصريحة للتحرك الاجتماعي في بلد مأزوم اجتماعياً. ولا أظن بأن هذا الموقف سوف يتغير في المستقبل. فالقضية الاجتماعية ليست موجودة على أجندة «الإخوان». وهم لا يفهمون منها سوى أعمال الخير والصدقات. وليس ذلك ـ على رغم أن القاعدة الجماهيرية « الإخوانية» هي من الفقراء والمهمشين ـ غريباً، لأربعة أسباب هي : ١ـ أن الارتباطات الرئيسية لحركة «الإخوان» هي مع الفئات الرأسمالية، ٢ ـ أنه ليس لدى «الإخوان»، اعتراض مبدئي على الخصخصة والبزنس وحرية التجارة، بل يشكلون سنداً أيديولوجياً للرأسمالية الليبرالية، ٣ ـ أنّ الجماهير المفقرة التي تؤيد «الإخوان» لا تتمتع بالوعي الاجتماعي السياسي، وهي تفضل حل أزماتها اليومية بمساعدات عاجلة، على النضال الاجتماعي الجماعي لتحسين مستوى الحياة، ٤ ـ أن «الإخوان» يقدمون أنفسهم كرافعة سياسية شعبية وشرعية لتجديد النظام السياسي على أساس حكم الرأسمالية الليبرالية، وهو ما يفتح باب الحوار بينهم وبين الأميركيين المشغولين هم أيضاً بتشكيل تحالف محلي قادر على إنقاذ الوضع.

غير أن «الإخوان»، استناداً إلى التجربة التاريخية المصرية، سوف يخسرون المعركة في النهاية. فعشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان «الإخوان» المصريون قوة جماهيرية جبارة، لكن عبد الناصر هزمهم بسهولة، انطلاقاً من افتقارهم إلى رؤية اجتماعية وطنية. وهو خلل أيديولوجي منهجي قادهم، في الماضي، إلى التأييد الصريح للإقطاعيين والرأسماليين في مواجهة الإصلاح الزراعي والقطاع العام، ويقودهم اليوم إلى التواطؤ مع قوى السوق المعولمة.

يقدم «الإخوان» أنفسهم كمدافعين عن الليبرالية السياسية التي يأملون أنها

تضمن لهم الوصول إلى الحكم ـ لمصلحة الليبرالية الاقتصادية، لا ضدها.

إلا أن ذلك الحكم لن يكون في النهاية، سوى نظام للقمع يمكّن المطوّع يوسف البدري ـ الذي أفتى، أيضاً، بعدم شرعية «٦ نيسان» ـ من «مطاردة الساحرات». فالزمان عند البدري هو زمان الجهاد ضد المثقفين، حيث يقوم بغزوات مروّعة. وقد حصل أخيراً على حكم قضائي بفسخ قرار وزارة الثقافة المصرية بمنح الشاعر حلمي سالم جائزة التفوّق في الأدب، بالاستناد إلى تجريمه «بالجرأة على الذات الإلهية في قصيدته شرفة ليلى مراد».

هل سيكتفي المطوّع المشهور بهذا النصر؟ كلا. سيتابع حتى إدانة سالم بالكفر وتفريقه عن زوجته، وهدر دمه. والشيخ البدري قادر ومثابر، فهو الذي استصدر حكمين على الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي، الرائد الحداثي الكبير، ذهبا به في آخر عمره، إلى الرصيف، بعدما تم الحجز على شقته سداداً للتعويضات المالية المحكوم بها لمصلحة المطوّع الموكّل شخصياً بالدفاع عن الله تعالى.

يقول البدري: كيف تدفع وزارة الثقافة مالاً مأخوذاً من ضرائب يدفعها المؤمنون لشاعر كافر؟ ولا يسأل، بالطبع، عن أموال المؤمنين المهدورة في الخصخصة والفساد ودعم البزنس على حساب دعم الشعب الكادح، ولا يهتم بشهداء الحصول على الرغيف في المدن المصرية، ولا بملايين الجائعين... فكل ذلك يهون دون الاستعانة بالله في شؤون الغرام!

بين البدري وأمثاله وبين التراث العربي ـ الإسلامي، مسافة ضوئية، هي المسافة بين الهمجية والحضارة. فلطالما استعان الشعراء العرب بالله في قصائد الحب، في نصوص فقهاء لم يعد نشرها في القرن الحادي والعشرين ممكناً. لكن على الأقل، مَن لا يعرف الأغنية التي تؤكد أن نور جمال المحبوب، هو «آية من الله»، بها يحدث الإيمان!

حتى منظومة توزيع الدقيق والخبز في مصر المحروسة تحلّلت وسقطت تحت وطأة الليبرالية الجديدة المتوحشة. وقبلها تحللت منظومات الزراعة والصناعة والتعليم

والصحة والشرطة والسكن والإعلام والفن... أليست مفارقة أن قَطَر ـ لا مصر ـ هي التي تسيطر على الفضاء الإعلامي العربي؟ وأن لبنان ـ لا مصر ـ مَن يقود استراتيجية المواجهة مع إسرائيل؟ وأن الأردن ـ لا مصر ـ مَن طوّر الخدمات الطبية الإقليمية؟ وأن دبي ـ لا مصر ـ هي التي تنجح في لعبة البزنس؟ وأن أفضل الكتب وأجمل الموسيقى وأبلغ الأفكار تأتي من كل مكان في العالم العربي... إلا مصر؟

كيف ترى ليلى مراد، من شرفتها، ذبول البلد الذي كانت هي خلاصة جماله ورقيّه ودندنة آماله، كيف تراه وهو غارق في الفقر المدقع والتعصب والعشوائيات والموت على المخابز واغتصاب النساء الجائعات في الشوارع، ولا تأمل في يوم غضب آخر في ٤ أيار المقبل، حين ستؤكد مصر، ثانية، أنها ما تزال على قيد الحياة!

وكيف لا يرى الشاعر حلمي سالم بريق الماضي المصري القريب، بريق النهضة، في الجمال الأنثوي الرقيق الأخاذ المتحضر، حتى في جثة ليلى مراد... ولا يقع في الغرام، ويطلب من الله العظيم، المساعدة؟

الأخبار - عدد الثلاثاء ٢٢ نيسان ٢٠٠٨

حزب اللّه في اليوم التالي

كان نجاح حزب الله في كسر تيّار المستقبل، بالقوة في ٧ أيار ٢٠٠٨، سريعاً وسهلاً وتامّاً. وأضيف إنّه كان على نحو ما حدثا "إيجابيا" من حيث أنه فتح كوة في الاستعصاء الداخلي لحلّ الأزمة اللبنانية. غير أنّ الثمن الذي دفعه الحزب لقاء ذلك النجاح باهظ جداً، وصميمي. فهو تطلّب وضع الرصيد العربي للمقاومة الإسلامية في لبنان على الطاولة، من حيث إنّه ظهّر للحزب صورة قوة شيعية مرتبطة بإيران تفرض جبروتها على سنّة لبنان، مثلما فرضت قوى شيعية مزدوجة الولاء لطهران وواشنطن سلطتها على سنّة العراق. وهكذا، فإن الشعور بالهزيمة والقلق لا يساور البيروتيّين فقط، بل ينتشر بكثافة بين أوساط واسعة من العرب السنة.

لدى حزب اللّه، كما نعرف، قدر من الغرور تولّد من إنجازاته في القتال ضدّ إسرائيل، جعله يستصغر أهمية نصرة اللبنانيّين والشعوب العربية له في تأمين حصانته وانتصاراته.

وهو، بحديثه عن «النصر الإلهي» في حرب تموز ٢٠٠٦، لم يدرك الدور الحاسم الذي لعبته الجماهير العربية في شلّ أنظمة حلف الاعتدال العربي عن تنفيذ وعودها للأميركيّين وخططها في تلك الحرب. إنّ «الشرق الأوسط الجديد» الذي أملت واشنطن ولادته وقتذاك، كان يقوم على اصطفاف عربي سنّي ـ إسرائيلي، فشل عملياً وسياسياً، ليس فقط بسبب صمود حزب الله، بل أيضاً وأساساً، بسبب التفاف

الجماهير العربية حول الحزب، ورفضها تغيير عقيدتها حول العدو.

ونجاح حزب الله في بيروت كان سهلاً، ليس بسبب نصرة الله، ولا بسبب قوة الحزب العسكرية، بل لأن المعادلة الدولية والإقليمية التي تستند إليها الموالاة اللبنانية كانت قد تراجعت بالفعل. إلا أنّ قوى ١٤ آذار لم تحسب ذلك، وواصلت عنادها وصعّدت هجومها، بينما كانت جبهة حلفائها تتصدّع وتتكفئ. فقد طويت ملفات الحرب الأميركية (على إيران) والإسرائيلية (على سوريا)، وتفكّك حلف الاعتدال العربي داخلياً بسبب تعثر الصفقة مع إسرائيل، كما بالنظر إلى تصاعد حركات الاحتجاج الاجتماعي في مصر والأردن.

لكنّ التطور الرئيسي الذي سمح لحزب الله بحسم معركة بيروت هو حاجة إدارة جورج بوش الملحّة إلى إعلان النصر في العراق، قبل بدء الحملة الرئيسية للانتخابات الأميركية. وقد اضطرتها هذه الحاجة إلى التفاهم مع إيران لضرب وتحييد المقاومة الشيعية في البصرة ومدينة الصدر، وكذلك تحييد السوريّين في معركة الموصل ضدّ «القاعدة»، وعملياً ضدّ المعقل الأخير للمقاومة السنية. وكان الثمن المدفوع للتحالف الإيراني ـ السوري واضحاً في لبنان، بينما أحيل تنفيذ التفاهمات المرتبطة بالصفقة إلى قطر، كالعادة.

من الحكمة أن ننظر دائماً إلى قوة حزب الله وحركته، في سياق إقليمي، لأنهما محكومتان، مثلما هو لبنان نفسه، بذلك السياق فعلاً. وليس جديداً القول إنّ لبنان محصّلة إقليمية أكثر منه معادلة داخلية، بل قُل تركيب حسّاس بينهما. لكن الجديد الذي نلحّ عليه، من موقع التحالف مع المقاومة اللبنانية، هو التوقف الآن ومراجعة الموقف كلّه. فأي مشروع مقاوم لحزب الله يبقى وهو يحصد النجاح من القضاء على المقاومة العراقية؟

هذا سؤال كبير وجذري، ويتطلّب ورشة فكرية نضالية تتجاوز الآني. لكن، إلى ذلك، يمكن حزب الله أن يستدرك بالتوقف عند الآتي:

أولاً، أنّ الحليف الإقليمي الرئيسي لحزب الله، أي إيران، هو في نظر العرب السنة

والقسم الأساسي من العرب الشيعة في العراق، خصم إقليمي له أطماع توسّعية في العالم العربي. وهذا هو بالفعل الثابت الإيراني الوحيد، بينما الموقف من قضايا التحرير والسيطرة الأميركية والإسرائيلية، فهو يتلوّن حسب مصلحة طهران في التوسع. فهي تقف ضدّ أميركا وإسرائيل في لبنان وفلسطين، لكنها في الوقت نفسه ومن دون أن يرفّ لها جفن، تتحالف مع أميركا في العراق، وتفرض الوصاية على الشعب العراقي، وتحاصر مقاومته إذا لم تكن أداة أمنية في يدها، وتنهج نهجاً شوفينياً صريحاً في ذلك البلد العربي الجريح، بل تحالف انفصاليّي كردستان المتورّطين بعلاقات متشعّبة مع تل أبيب.

ويجادل الحزب بالقول إنّ التدخل الإيراني في العراق هو أفضل من تَرْكه في عهدة الأميركيّين. وإضافةً إلى أنّ هذا القول يمثّل إهانة عميقة لذاتية العراق العربية، ويتضمن النظر إلى العراق بوصفه كعكة من الخير أن يحصل طرف مسلم على حصة منها، فإنه غير صحيح إطلاقاً. فالتدخل الإيراني في العراق - عبر دعم ما يسمى العملية السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية في ظل الاحتلال - هو الذي مكّن الأميركيين من البقاء في البلد حتى الآن. وقد ظهر مؤخراً بوضوح الدور الإيراني في كبح المقاومة والتمكين للمحتلين من خلال دعم الاحتلال وحكومته في مواجهة المقاومة الشيعية في البصرة وبغداد.

وتدرك إيران أن بقاء نفوذها في العراق مرتبط بوجود الاحتلال مثلما يدرك الاحتلال أن طهران حليف أساسي لبقائه.

وجرائم الاستخبارات الإيرانية في العراق تقشعر لها الأبدان، من مطاردة ضباط الجيش العراقي السابق وأعضاء النخبة العراقية والعروبيين الشيعة، بالاغتيالات والاعتقالات والتهجير... في عملية انتقامية بشعة إزاء العراقيين الذين أسهموا في الحرب العراقية - الإيرانية. وكل ذلك تتردّد أصداؤه في العالم العربي ويجعل من تحالف أي طرف عربي مع إيران موضع ريبة وشك. هل يستطيع حزب الله أن يؤسّس لموقف جديد علني من العراق يقوم على إدانة العملية السياسية الاحتلالية، وسحب

الاعتراف بها وبقواها وحكومتها، والانتقال من معاداة الاحتلال إلى معاداة حلفائه الداخليين، ونصرة المقاومة العراقية بوضوح وقوة؟

في منظور موازين القوى، يستطيع حزب الله أن يظهّر هذا الموقف من دون أن يتأثر تحالفه مع إيران. فعلى الحزب أن يدرك أن طهران بحاجة إليه أكثر مما هو بحاجة إليها. لكن الأهم هو أن مستقبل حزب الله مرتبط بتأكيده الحازم على عروبته، وعلى النظرة العربية للصراعات في المنطقة. إنّ تعريب حزب الله، فكراً ورؤية وسياسة، هو السفينة التي ستنقذه من الغرق في الاقتتال المذهبي في لبنان.

ثانياً، يمكن، على هذا المهاد فقط، البدء بتنفيس الاحتقان المذهبي في لبنان نفسه، وسحب البساط من تحت تكوين قوة سلفية سنية لبنانية تنقل الأنموذج العراقي إلى لبنان، انطلاقاً من تحريض ينطلق من الدور الإيراني البشع في العراق. لكن هذا، في النهاية، مهاد لسياسة داخلية وعربية جديدة على حزب الله أن ينتهجها فوراً. ففي الداخل، على الحزب أن يبادر، رغم كل شيء، إلى إنقاذ تيار المستقبل من التفكّك والانهيار، ليس فقط من خلال تقديم تنازلات سياسية، وإنما أيضاً من خلال السعي الحثيث إلى مصالحة واقعية مع التيار المهزوم.

ينطبق ذلك، بالقدر نفسه على القوى الشعبية ـ والرسمية ـ العربية. فمن أولويات حزب الله الآن السعي إلى إقامة علاقات مع عواصم الاعتدال، ومع الأحزاب والقوى الاجتماعية والسياسية في العالم العربي.

ثالثاً، إنّ امتناع حزب الله ـ رغم قدرته ـ عن تسلّم السلطة في لبنان، ليس خياراً بل خضوع للتركيبة اللبنانية التي لا يستطيع حزب طائفي تجاوزها. وهي حقيقة اتضحت بقوة، بحيث إنها تفتح الباب أمام الحوار الجدي ليس حول سلاح حزب الله، بل على القرار باستخدامه. فما دام حزب الله لا يمكنه التحوّل إلى دولة كل لبنان، فإنه ملزم بإخضاع قرار استخدام سلاحه، في الحالات غير الدفاعية المباشرة، للقرار الوطني.

في الداخل، ينبغي أن يكون حزب الله مبادراً ومخلصاً تماماً لمشروع تسليم الأمن

الداخلي كله للجيش اللبناني. ولعلها خطيئة أن يتم ترك هذه القضية لكي يطرحها تيار المستقبل وحلفاؤه. فالمطلوب من الحزب، وليس سواه، أن يبدّد الشكوك بالإلحاح على تطبيع الأمن الداخلي كلياً، ووضعه في عهدة المؤسّسة العسكرية التي أثبتت استقلالها السياسي.

رابعاً، تؤدّي قناة «المنار» الفضائية دوراً سلبياً للغاية في تظهير صورة مذهبية وإيرانية لحزب الله. فموقف «المنار» من القضية العراقية يكاد يتطابق مع الموقف الإيراني، وتحتلّ الدعاية لإيران وقوتها حيزاً أساسياً من البث الأحادي النظرة، بل إنّ النزعة المذهبية الداخلية كثيراً ما تتسرب في نشرات وتقارير، بعضها يدخل في باب التحريض والاستفزاز. وأذكر هنا على سبيل المثال، تقريراً إخبارياً بعنوان «العفو عند المقدرة» تضمّن شحنة فائضة من الإساءة والإهانة إلى مقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي، لا يمكن عدم تأويله مذهبياً. ولا بد أن تأثيره على المعنيين سلبي للغاية، ولا يسهم أبداً في نزع فتيل الفتنة، بل يجدّدها.

يُقال في حوارات خاصّة إن «المنار» لا تلخّص الحزب وسياساته، وأنها واقعة تحت سيطرة مؤيدين لحزب الدعوة، وأنها لا تعكس الخطاب المتوازن للسيد حسن نصر الله. وقد يكون كل ذلك صحيحاً، لكنه لا يغيّر من التأثير الضار للفضائية المحسوبة على الحزب شيئاً. ولعل أول ما ينبغي للحزب الآن القيام به هو تنظيم انتفاضة في «المنار»، تعيد هيكلتها على أسس مهنية ووطنية وعروبية وديموقراطية.

الاخبار - عدد الثلاثاء ٢٠ أيار ٢٠٠٨

حزب اللّه ..
ضربتان على الرأس الموجوع

ضربة أخرى تلقّاها حزب الله هي الإنتفاضة الشعبية الإيرانية. فما أن بدأ الحزب يطبّب جراح الهزيمة الإنتخابية في لبنان ، حتى تداعى «إنموذج» الجمهورية الإسلامية في إيران ، وأنهار.

الضربتان ليستا نتيجة للتآمر الخارجي الهدّام. على رغم أنه حاصل فعلا ، بهذا القدر أو ذاك. وليستا نتيجة أخطاء سياسية أو تكتيكية. على رغم أنها حاصلة فعلا . ولكنهما محصّلة حتمية للفوات الأيديولوجي.

يعاني حزب الله ، على الصعيد الفكري ، من فقر مدقع مؤسف ، يظهر ، بوضوح محرج ، بالنظر إلى ما يتمتع به الحزب من قوّة جماهيرية ومادية وقتالية . وفي تموز . آب ٢٠٠٦ ، حين قدّم الحزب انجازه الرئيسي في هزيمة العدوان الإسرائيلي على كل المستويات العسكرية والنفسية والإعلامية ، كان بلغ ذروة مجده. وفي تلك الذروة ظهرت من داخله ومن خارجه ، أصوات (تبين لاحقا أنها واهمة) تأمل باعادة بناء الحزب على أسس فكرية تقدمية تأخذ بالإعتبار طابعه الديني ، ولكن في منظومة فكرية حديثة ملائمة تقوم على استنباط ما يمكن تسميته بـ «فقه التحرير» وفقا لأنموذج «لاهوت التحرير» في المسيحية المناضلة في أميركا الجنوبية.

وكان من شأن نجاح هذا المشروع الفكري أن يضع حزب الله في قلب حركة التحرر العربية ، محققا اختراقات لا طائفية في لبنان والعراق ، ومؤثرا على الحركات الدينية السنية باتجاه تخطي الوهابية والإخوانية والجهادية الإرهابية.

فقه التحرير ، في جوهره ، انتظام . لا توفيقية انتهازية . بين الثقافة الدينية في تجلياتها الإنسانية الأرفع ومهمات الثورة التحررية والاجتماعية .من تحرير الأرض من الإحتلال ، والدولة من النفوذ الأجنبي والمافيات ، إلى تحرير الإنسان من كل شروط الإستغلال والتهميش والفقر والإستبداد والتبعية الطائفية والمذهبية والإتنية، كان يمكن لحزب الله أن يغدو حزب الأمة . لكن المشروع طوي في الأدراج ، وانتظم حزب الله في السجال السياسي اللبناني من موقع طائفي بامتياز، وفي ظل شعار الشراكة بين المقاومة والبزنس، وبصراحة أكبر بين النفوذ الإيراني والنفوذ الغربي، في مساكنة غير شرعية.

بعد ذلك ، ماذا عند حزب الله لكي يقوله للبنانيين والعرب ؟ ليس عنده خطاب فاعل سوى ذلك الموجه إلى «أشرف الناس» خاصته من الطائفة الشيعية . أنت لا تنال الشرف من موقعك النضالي من اجل تحرير الوطن والمجتمع ، بل لكونك شيعيا ومؤيدا لحزب الله ! يمثّل ذلك ، بالضبط، تكرارا لخطابات الزعامات السنية والدرزية والمسيحية الخ .

الإختراق الجدي الوحيد الذي حققه حزب الله تمثّل في التفاهم مع التيار الوطني الحر. وهو تفاهم ساعد الحزب على تلافي حصار سياسي مميت، لكن انجازه الرئيس هو أنه منح الحزب ، تصوّرا عقلانيا لإدماج سلاحه في إطار الإستراتيجية الدفاعية. لكن التيار رأى في ذلك السلاح ، جناحه العسكري و قوة مدخرة ضد التوطين ، بينما سعى هو نفسه . كما خصومه الأساسيين في الدائرة المسيحية . إلى توضيب المسيحيين في طائفة مصمتة سياسيا تتبع زعامة واحدة ، فيكون للجنرال ميشيل عون ، مكانة وليد جنبلاط عند الدروز أو سعد الحريري عند السنة أو حسن نصرالله عند الشيعة .

بالمحصلة ، خاض الحزب والتيار معركتهما الكبرى على الأرضية الأيديولوجية للخصم . الهزيمة هنا حتمية. إنها معركة لا تنشد التغيير الإستراتيجي بل إعادة الإصطفافات وتنظيمها، وصولا إلى تشريع سلاح الطائفة الشيعية وترتيب وحدة الطائفة المسيحية، وبناء «الدولة القوية » على التفاهم الموسع بين الطوائف. إنها، إذن، سياسة تكرار لعبة الكراسي الطائفية المستمرة منذ القرن السابع عشر بلا نهاية. عربيا ، يعود لبنان، كما في كل مرة، إلى أدراجه من مركز تنوير إلى كاريكاتور.

على هذه المهاد من اختناق خطاب التغيير في لبنان ، أصبح للتدخلات الخارجية والمال السياسي ، قوة مضاعفة تدعم أيديولوجية طائفية واجتماعية صريحة للموالاة التي كسبت الجولة بشعار «السماء الزرقاء» . وهو شعار يبدو بسيطا لكنه مكتظ بالمعاني الأيديولوجية : الحفاظ على لبنان التقليدي بنظامه وبنيته وعلاقاته . ومن المعروف أن خطاب المحافظة يكسب دائما عندما يقابله وهن خطاب التغيير.

هكذا ، فإن نصرالله الذي برهن على جدية «الوعد الصادق» بالسلاح ، وجد نفسه غير قادر على وعد مماثل في السياسة. فحزب الله يمتلك فكر السلاح ولكنه لا يملك سلاح الفكر.

من الفشل الإنتخابي خرجت قواعد حزب الله مصدومة و «مكتئبة»، لكن الحزب ظل قادرا على إنقاذ الموقف ، فبدلا من التفكير الموجع في فشل المعارضة، جرى التركيز على فوز الحزب ، وطُرحت، مرة أخرى، تسوية السلاح والبزنس، وسط شعور مهديء، بأن هزيمة المعارضة الإنتخابية كانت هبة إلهية جنّبت المقاومة مأزق النصر السياسي الذي ما يزال يخنق حماس وجماهيرها، تحت وطأة التحالف الفتحاوي. العربي. الغربي المضاد.

غدت العودة إلى سياسة طوائفية صريحة، الملجأ الوحيد لحزب الله للحفاظ على تماسك قاعدته والسعي إلى تفاهمات مع الخصوم تحرره من عبء المشروع الخاص للعونيين . عودة مريرة إلى داخل الطائفة ، فاجأها إنفجار الإنموذج الأيديولوجي

في إيران ، والخوف من تطورات تؤدي إلى تراجع أو قطع الدعم المالي والسياسي والتسليحي.

انتظم حزب الله وراء دعاية نظام أحمدي نجاد القائمة على التعريض بالإنتفاضة الشعبية الإيرانية من خلال القول إنها صنيعة الغرب، بل صنيعة موظفين في السفارات الغربية!

من الواضح أن العواصم الأوروبية سعت إلى استغلال الحدث الإيراني لمصالح الغرب الإستعماري كله، بينما قاوم الرئيس الأميركي باراك أوباما ضغوط المحافظين الداخلية ، متبعا سياسة حذرة للغاية تنأى بواشنطن عن التدخل في الشأن الإيراني بالنظر إلى أن سياساته الشرق أوسطية مبنية على تفاهم ممكن وضروري مع النظام الإيراني القائم بنفوذه في العراق وسورية ولبنان وفلسطين . أوباما الواقعي لم يرد الدخول في مغامرة تجلب له قطيعة عدائية مع طهران أو تجلب نظاما جديدا في إيران يفكك عناصر نفوذها الإقليمي ، ويعيد خلط الأوراق، ويجبره على الرجوع إلى سياسات الإدارة الأميركية الآفلة.

الحدث الإيراني لم يكن مصطنعا حتما ، والقول بذلك هو إهانة للشعب الإيراني وللجمهورية الإسلامية ، قبل أن يكون إهانة للعقل السليم. وكأن الإيرانيين مجرّد دمى ، وكأن الجمهورية من كرتون يستطيع موظف في سفارة أجنبية أن يهزّها! وكأن إيران من خارج الكوكب فلا تحكمها قوانين الصراعات الاجتماعية والسياسية والثقافية!

من الضروري ، هنا، التذكير بأن نظام الجمهورية الإسلامية في إيران هو نظام قومي . طائفي . شمولي ، إذ أن السلطة في الجمهورية التي تضم قوميات أخرى وأديانا ومذاهب متعددة ، محصورة بالفرس الشيعة الأثني عشرية ، ومحصورة داخلهم بالحزب السلفي ، وداخل الحزب السلفي بالتيار القائل بولاية الفقيه.

وهذه التركيبة وحدها تفتح كل أبواب التناقضات في الجمهورية الإيرانية بين أنصار ولاية الفقيه وانصار الحكم المدني، وبين أنصار العلمانية وأنصار السلفية

،وبين الشيعة والسنة والأديان الأخرى ، وبين الفرس والقوميات المضطهَدة . ومنها وأهمها العرب. وهذه التناقضات ملجومة بقوة القمع الدموي ، ذلك الذي أتيح للعالم أن يرى مشاهد جهنمية منه في إبان قمع الإنتفاضة الحزيرانية .

على المستوى الاجتماعي، فإن التسوية القائمة في قلب النظام الإيراني هي ذاتها التسوية بين «المقاومة» والبزنس والفساد. وبينما تفتقر كل أجنحة النظام لأي برنامج اجتماعي تقدمي، كسب أحمدي نجاد شعبية بين الفقراء والمهمشين عن طريق مساعدات وأعطيات . وما يرافقها من فساد «القائمين عليها »، لا عن طريق برنامج ديمقراطي اجتماعي.

ربما يكون حزب الله قد اطمأن إلى تجاوز الأزمة الإيرانية . ولكن ذلك مجرد وهم، ذلك أن الإنتفاضة الحزيرانية ، رغم كبحها بالقوة ، حققت ، بالفعل ، انجازات دائمة ، ومنها :

(١) الإطاحة بفكرة وشرعية ولاية الفقيه. فحصانة هذا المندوب الإلهي على الأرض هي كل راسماله السياسي. وهي حصانة ينفي تحققها بالقوة مضمونها. حصانة لا بد لها من الهيمنة الفكرية لكي تكون وتستمر. لكن الإنتفاضة بددتها. لم تكن كلمة مرشد الجمهورية هي الكلمة الفصل في الأحداث، عاندها المنتفضون ورفضوها وأطاحوا بها، وألغوا ، بالتالي ، شرعيتها، بينما كانت الكلمة الفصل للشرطة والمخابرات والمليشيات الدموية .بذلك انزاح عن النظام الاستبدادي الإيراني، غطاء الأيديولوجية، وظهر عاريا.

(٢) كسر حاجز الرعب . العلمانيون من الفئات الوسطى التي سئمت سيطرة الثقافة القروسطية ، نزلت إلى الشارع ، وأعلنت عن إنشقاق المجتمع الإيراني . وهو إنشقاق لا يمكن رتقه بالعنف ، بل بتسوية تسمح ، أقله ،بعلمنة الحياة الاجتماعية وتأكيد التعدّد الثقافي. إنها هزيمة مرة للسلفية التي لم يبق لديها سوى المليشيات لتاكيد ذاتها في نمط حياة لم يعد ممكنا استمراره إلا بالعنف.

(٣) فتحت الإنتفاضة التي جرت في قلب التكوين الفارسي. الشيعي ، الباب أمام

حراك جديد للقوميات والأقليات الدينية المضطهَدة ، سوف يظهر لاحقا في تعبيرات سياسية وثقافية وجماهيرية.

(٤) أسس الحدث الإيراني . من الإنتفاضة وقمعها . لولادة معارضة داخلية واسعة سوف تنشط الآن في تطوير خطابها والبحث عن حلفاء من أوساط اجتماعية أخرى ، مما يعني أن النظام الإيراني المتماسك المصمت أصبح من الماضي.

إذا لم يتوقف حزب الله أمام هذه التطورات، فإنه يحكم على نفسه بمستقبل غامض. يمكنه ، بالطبع، أن يقدّم تنازلات متلاحقة للنظام اللبناني انتهاء بالإنتظام الكامل في صفوفه ، وهذا يعني ، في النهاية، التموضع في خانة كخانة وليد جنبلاط أو حتى سمير جعجع. ولا أعرف إذا كان يمكنه أن يقوم بمراجعة جذرية لأيديولوجيته الاجتماعية وخطابه السياسي وآليات نضاله بما يحرّره من الطائفة ومن «الإنموذج» معا. حسنا.. تبقى ، بالطبع، عقدة المال.. لكن الكثير منه ضار مثل قليله . إنه ، في الحقيقة، يهدّد بانحلال المقاومة التي ورث قادتها الميدانيون في الجنوب، الأساليب الفتحاوية ، بما في ذلك أن زوجاتهم يذهبن إلى السوق بسيارات دفع رباعي ومرافقين !

الاخبار - عدد الثلاثاء ٧ تموز ٢٠٠٩

إشكاليّة الديموقراطيّة الزائفة

ترجع شعبية الدكتور عزمي بشارة، حصرياً، إلى ممارساته النضالية في إسرائيل، كما أن مكانته بوصفه معلّقاً تعود إلى سداد نظراته النقدية فيما يتّصل بالشأن الفلسطيني، حيث يكثر المعلّقون التعساء. لكن هل تكفي هاتان الميزتان لتحصين بشارة بوصفه مفكّراً؟

هذا الخلط في المستويات بين الشعبية النضالية والقيمة النوعية للإبداعات الأدبية والفكرية، أصبح تقليداً عربياً، حيث يمنح المقدّس الفلسطيني للمحظوظين قيمة أسطورية لمساهمات من الدرجة المتوسطة. والأمثلة في مجالات الأدب والفن عديدة.

لكن بشارة يحتل، باسم المقدس الفلسطيني، موقعاً في حقل أخطر من اللعب الأدبي والفني، هو حقل الفكر، أي حقل الصراع الاجتماعي ــ السياسي، حيث المعركة جدية للغاية، وتتعلق بمستقبل الشعوب العربية وحركتها التحررية. وهذا يحيل، عملياً، إلى حياة بشر ومعاشهم واجتماعهم وحريتهم وأرواحهم وثقافتهم ووجودهم في العالم والتاريخ.

لذلك، سوف نعتذر عن طرح ثوب القداسة عن مساهمة بشارة الفكرية، ونبدأ من النهاية بالقول إنها تخوض في إشكالية زائفة، أي غير مطروحة تاريخياً، هي إشكالية القومية والديموقراطية. ومن طبيعة الإشكاليات الزائفة أنها تسمح بحلول عديدة،

فقهية من حيث المعالجة، وعائمة من حيث النتيجة، وتمنح الخائض فيها فرصة اختيار ما يلائمه، لا ما يفرضه المنطق الداخلي في بحث الإشكاليات التاريخية.

في كتابه الجديد «في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديموقراطي عربي»، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في آب ٢٠٠٧، يلاحظ القارئ ولا ريب مقاطع ممتازة من العروض الأكاديمية للإسهامات والسجالات العربية حول إشكالية القومية والديموقراطية. ولن نشير إليها هنا، ليس فقط لأن تقديم عرض لكتاب بشارة مهمة لا تدخل في باب اهتمامنا، ولكن، بالأساس، لأننا نعترض على السياق الذي حشد له بشارة قدراته البحثية. وهو مثلما أسلفنا إشكالية زائفة. لماذا؟

(١) لأن المسألة العربية التاريخية، أي المطروحة بالفعل، ليست مسألة الديموقراطية، بل مسألة التحرر الوطني والتنمية والعدالة الاجتماعية، وهي مسألة واحدة مترابطة داخلياً، من حيث أن إزاحة السيطرة الاستعمارية بكل أشكالها، هي شرط للتنمية الوطنية. والأخيرة غير ممكنة من دون مشاركة اجتماعية واسعة، متعاضدة، في العملية الاقتصادية. ونلاحظ هنا أن الديموقراطية ليست شرطاً لازماً لحل هذه المسألة. وليس هناك أي مثال تاريخي واقعي بين حل المهمات الوطنية والاجتماعية وبين الديموقراطية.

(٢) لأن السيطرة الاستعمارية غير ممكنة من دون وكلاء محليين. وحتى في المثال العراقي، حيث تجثم قوات الاحتلال الأميركي على أرض الرافدين، أثبتت تجربة السنوات الأربع الماضية أن استمرار الاحتلال لم يكن ممكناً من دون القوى المحلية صاحبة المصلحة في إدامته، أو تلك التي، في معسكر المقاومة، لم تستطع، لتخلفها الاجتماعي ــ السياسي، أن تكتشف القانون الوطني للصراع.

(٣) لأن الأطروحة الديموقراطية هي السياق الأيديولوجي اللازم لخفض مستوى الصراع مع النخب الحاكمة العربية، باتجاه التوافق الوطني المؤسس على بنى الأنظمة القائمة، التي ما هي إلا كمبرادور سياسي واقتصادي وثقافي للسيطرة الاستعمارية. ولا يمكن الخلاص من تلك السيطرة من دون الخلاص من وكلائها

، ما يجعل من الأطروحة الديموقراطية أداة لتزييف وعي الطلائع والناشطين في الحركات الوطنية والتقدمية.

(٤) لأنه ليس هناك قوة اجتماعية عربية معنيّة فعلاً بالديموقراطية. فالنخب العربية الحاكمة ومعارضوها يدركون بعمق أن الانتقال إلى صيغة ديموقراطية فعلية يعني، حرفياً، سيطرة الإسلاميين على مقاليد السلطات. وعلى هذه الخلفية نشأ بين الفريقين نوع من التواطؤ العملي، وأحياناً الفكري، على صيغة من خفض حدة الصراع إلى الحد الأدنى، بما يكفل للنخب الحاكمة استفرادها بالسلطة، وللنخب المعارضة وجودها ومكانتها ومصالحها، في نوع فريد من «ديموقراطية» الفوضى والفساد المعمم، كما هي الحال في الأنموذجين العربيين الأكثر استقراراً، أعني مصر والأردن.

(٥) لأن الإسلاميين ــ وهم القوة الوحيدة التي يمكنها الاستفادة من الانتقال الديموقراطي ــ لا ينوون أبداً تعضيد أي صيغة ديموقراطية. وليس هنا موضع اهتمامنا، بل موضعه أن الإسلاميين يؤمنون بالليبرالية الاقتصادية والخصخصة وحرية التجارة، ما يجعل منهم، شاؤوا أم أبوا، أدوات للسيطرة الاستعمارية. إضافة إلى أنهم يفتقرون إلى التكوين التنموي أو النزعة الحضارية، فإن سيطرتهم تحمل معها فيروساً كارثياً هو فيروس الطائفية والمذهبية وتفجير شتى الانقسامات الزائفة. والمثالان اللبناني والعراقي، ماثلان أمامنا، يجسدان الديموقراطية الممكنة في العالم العربي الآن، من حيث هي ديموقراطية الطوائف والنزاع الديني والمذهبي والإثني.

(٦) وتقودنا النقطة الأخيرة إلى اكتشاف زيف المسألة العربية، كما يطرحها بشارة والقوميون، بوصفها إشكالية وحدة البلدان العربية، بينما هي في الواقع التاريخي العياني، إشكالية التوحيد، أعني إشكالية توحيد المجتمعات العربية الممزقة داخلياً على أسس دينية وطائفية ومذهبية واثنية وقبائلية وثقافية ومحلية وجهوية. وكان اكتشاف الحزب المحمدي لهذه الإشكالية، في القرن السابع الميلادي، وتقديم

حل توحيدي ناجع لها، يتناسب مع اللحظة التاريخية المرافقة، أي هو أساس وحدة ونهضة العرب في التاريخ. ونحن اليوم أمام مهمة مشابهة لا تستعيد الحل نفسه، لكن تستعيد اكتشاف الإشكالية العربية الفعلية، أي إشكالية التوحيد. ومن أجل تأطير هذه الإشكالية في اللحظة التاريخية الحاضرة نشير إلى أنه لم يعد الإرهاب الفكري للتماهي بين المكوّن المصري ــ السني وبين العروبة، مقبولاً. والمهمة المطروحة على هذا المستوى، هي مهمة اكتشاف القانون التاريخي لتوحيدية عروبية جديدة، تعترف بـ ــ وتتجاوز ــ المكوّنات الأخرى للعروبة، بما فيها المكوّن الشيعي والمسيحي إلخ.. من جهة، والمكوّن العراقي والسوري والأردني إلخ.. من جهة أخرى.

هذه أضواء تكشف بعض، وليس كل جوانب زيف الإشكالية التي يدور بشارة في فلكها، ويقدم في ختام مساهمته لمناقشتها، حلاً توفيقياً من الطراز الآتي: نضال ديموقراطي على مستوى الأقطار يسترشد بالأفق القومي، ونضال قومي يسترشد بالديموقراطية!! أي، بكلمة أخرى، إصلاح نظام السيطرة الاستعمارية والكمبرادورية القائم، والتخفيف من ثقله، بواسطة مزيج معتدل من «الديموقراطية» و«التضامن». وهذه الخلاصة لا تحتاج إلى كتاب، بل يكفيها تعليق عابر على فضائية «الجزيرة».

الاخبار - عدد الثلاثاء ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٨

«نهج الاعتدال العربي»: معادلـة الأوهام الآفلة

طبعتان بالإنكليزية والعربية من كتاب مروان المعشر «نهج الاعتدال العربي»، أراد منهما نائب رئيس البنك الدولي أن يقول كلمته الأخيرة اليائسة من تذكّر تجربته السياسية في مسيرة «السلام والإصلاح»، التي يرى أن نهج الاعتدال العربي لم يحقق أي تقدم فيهما. الكتاب لا يضيف جديداً إلى الفكر السياسي العربي سوى التأطير المثقف لأطروحة المعتدلين العرب الدعائية التي ربطت بين السلام مع إسرائيل والإصلاح السياسي. وهي الأطروحة التي سنناقشها هنا، وتغطّي عقداً من نشاطه السياسي المحموم لتحقيق معادلة السلام والإصلاح، منذ توليه منصب أول سفير أردني في تل أبيب (١٩٩٥)، ثم في واشنطن، قبل أن يصبح وزير الخارجية السابق ومنسق لجنة «الأجندة الوطنية» الإصلاحية التي وضعت على الرف، بعد إنجازها، في عام ٢٠٠٥. كتاب المعشر، مثلما كان أداؤه، يؤكد ميله الفعلي للإصلاح وجديته في العمل لتنفيذ ما يؤمن به. وبالتالي على المرء أن يأخذ جدياً شعوره المرير بالفشل، أقله كدليل يقدمه واحد من أهل البيت على الأزمة العميقة لنهج الاعتدال العربي المطالَب اليوم، حسب تصريحات صحافية للمعشر، بالعمل على وقف «الحلول التدريجية» غير المجدية مع إسرائيل، والعمل على استنهاض «إرادة سياسية عربية»

و«إقحام» الإدارة الأميركية الجديدة في عملية تطبيق «حل مستدام يضمن حقوق إسرائيل وجيرانها العرب ومطالبهما في الأمن والسلام واستعادة الأرض والحقوق العربية»، و«إقامة الدولة الفلسطينية في حدود ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية». وهو حل لا غنى لإسرائيل عنه إذا أرادت أن تتجاوز «التحدي الديموغرافي العربي في فلسطين التاريخية». بالمقابل، توصل المعشر إلى قناعة بتحقيق إصلاح داخلي تدريجي، لكن جدي، بغض النظر عن مجريات العملية السلمية.

يسجَّل للمعشر إنجاز وموقف. الإنجاز هو العمل الدؤوب على استصدار قرار محكمة العدل الدولية القاضي بإزالة جدار العزل الاستيطاني في الضفة الغربية. وهو قرار مهم أعاد توصيف الضفة، وفق القانون الدولي، أرضاً محتلة، لا أرضاً «متنازعاً عليها» كما هي حالها في المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وهو ما حدا بالعرب والفلسطينيين الرسميين إلى تجاهل ذلك القرار لاحقاً. وأما الموقف، فرفض المعشر القاطع لأية حلول تنقذ إسرائيل من المأزق الديموغرافي أو تهدد الدولة الأردنية وهويتها الوطنية (مشاريع الوطن البديل).

يمكننا الآن، بعدما أعطينا المعشر حقه كسياسي جاد، أن نناقش أطروحته الأساسية التي تبدو لنا شديدة السذاجة. فنبدي أولاً، دهشتنا لأن الكاتب الذي لامس برؤية نقدية تعززها التجربة، الكثير من جوانب ضعفها، لم يستطع، بل لم يتوقف أصلاً لمناقشة أطروحة «معادلة السلام والإصلاح» وتناقضاتها القاتلة.

تقول أطروحة الاعتدال التي سيطرت خلال عقد ونيف (١٩٩١ـ٢٠٠٥) في بلادنا، إن التأخر العربي يمكن معالجته عبر:

١ـ سلام شامل وتطبيع مع إسرائيل ينهي حالة الحرب والإنفاق العسكري والأحكام العرفية والشرعية التي فرضتها الأنظمة الشمولية العربية ـ الاستبدادية والمعادية للثقافة السياسية الغربية بحجة المواجهة مع المشروع الصهيوني والاستعمار.

٢ـ تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالخصخصة ولبرلة الاقتصادات الوطنية وجذب الرساميل وإطلاق حرية السوق والمبادرات الاستثمارية،

لخلق طبقة جديدة ذات مصلحة بالإصلاح وتكثيف فرص العمل للعاطلين في القطاع الخاص، وبالتالي تأمين أسس للتقدم وتقليص قدرة الأنظمة على الاستبداد.

٣ـ الإصلاح السياسي بالتحول إلى صيغ حكم ديموقراطية.

مثلت هذه الأطروحة، في صيغ دعائية مختلفة، رؤية النخب الحاكمة والمسيطرة في مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، وكذلك رؤية قوى «المعارضة» العراقية التي قدمت على الدبابات الأميركية لحكم العراق، وقوى ١٤ آذار في لبنان، وجناح في النظام السوري جرت تصفية عناصره السياسية (عبد الحليم خدام وصحبه) دون المساس بعناصره الاقتصادية. أما الاعتدال الخليجي، فقد ظل حذراً في ما يتصل بالادعاءات الديموقراطية، مفضلاً بناء نماذج من ليبرالية اقتصادية منفلتة ووحشية مقترنة بأنظمة حكم رجعية وفائتة، وتقديم الدعم المالي والسياسي لأنظمة الاعتدال المشرقية، والتسهيلات العسكرية والأمنية، علاوة على المساهمة المالية في حروب الولايات المتحدة ضد «الإرهاب» و«الأنظمة الشمولية».

أعطت أطروحة الاعتدال كما صاغها مثقفون وناشطون في القاهرة وعمان وبيروت ورام الله، الأساس البعيد الغور لسياسات «المعتدلين» المتطرفة في تأييد نهج إدارة المحافظين الجدد الأميركية، وتعزيز التفاهم مع تل أبيب إلى درجة التحالف أحياناً: محاصرة المقاومة في فلسطين، ودعم الحرب على العراق، وإغراق مقاومته بالنزاع المذهبي، ودعم الحرب الإسرائيلية على حزب الله في عام ٢٠٠٦، ومحاصرة سوريا والسعي إلى إسقاط النظام الحاكم في دمشق. ويبدو كل ذلك، في نظر دعائيات الاعتدال العربي كما في نظر مثقفيه، كثمن لا بد من تسديده لإحداث التغيير الإصلاحي المطلوب في المشرق العربي.

لقد أثبتت التطورات أن القوى المضادة لأطروحة الاعتدال العربي وسياساته ليست واهنة. بالمقابل، ثبت أن قدرة واشنطن وتل أبيب على شطب القوى المعترضة على سيطرتها في المنطقة، لها حدود، تلجمها مثلما ثبت ـ كما في حالة الأردن ـ أن القوى الداخلية «التقليدية» على حد وصف المعشر، لا تزال قادرة على التصدي

«للإصلاحيين». أهذا هو السبب في أن أطروحة الاعتدال العربي قد وصلت إلى مأزق؟ يعني لو افترضنا ـ وهو بالطبع افتراض غير واقعي ـ أن القوى العربية المضادة لنهج الاعتدال واللبرلة قد استسلمت ووضعت سلاحها ومعارضتها جانباً، فهل كان لنموذج السلام والإصلاح أن ينجز وعوده؟

يحمّل المعشر الولايات المتحدة وإسرائيل المسؤولية عن فشل عملية السلام، لكنه لا يربط بين سلام تقرره قوى خارجية وبين إمكان الإصلاح السياسي الداخلي باتجاه الديموقراطية. فالديموقراطية، التي لا معنى لها من دون مشاركة اجتماعية واسعة في اتخاذ القرار، لا يمكن أن تولد وتنمو وتعيش في ظل تجاهل الإجماع الوطني. والأخير، لا يمكن تحقيقه بينما تنفرد عصبة محدودة في تقرير السياسات الخارجية، على الضد من وجهات النظر والمصالح والمشاعر الوطنية التي لا يمكن تجاهلها كحقائق مادية.

إن السير وراء السياسات الأميركية العدوانية، المكروهة من الأغلبية الشعبية، والتحالف الأمني والعسكري مع واشنطن في حرب أهلية على النطاق العربي، ومواصلة مفاوضات ماراثونية مع إسرائيل مدججة بالسلاح، لم تتوقف لحظة عن سياسات الحصار والقتل والتشريد إزاء الشعب الفلسطيني، وعن الحرب والتهديد إزاء «جيرانها العرب»، كل ذلك سوف يعزل «الأنظمة المعتدلة» داخلياً، ويمنعها، حتى لو أرادت، من التحول نحو ديموقراطية سوف تقرر، بالضرورة، سياسات خارجية مضادة.

كان الملك حسين قد توصل، في الأعوام ١٩٨٩ـ١٩٩٣، إلى قناعة بضرورة التحول، أقله التدريجي، إلى ديموقراطية مؤسسية تسمح باستقرار النظام على المدى البعيد. وهو ما سمح بفترة من الإجماع الوطني وازدهار الحياة السياسية في البلاد. لكن سرعان ما انهارت «التجربة الديموقراطية» تلك عندما قرر النظام، على الضد من إرادة الأغلبية الشعبية، التوصل إلى معاهدة سلام جائرة مع إسرائيل.

ولم يكن أمام النظام من خيار، لتمرير السلام مع عدو لم يقدم أية تنازلات جوهرية لقاء قبول كامل بشروطه، سوى الكف عن نهج الإصلاح السياسي، وإقرار

قانون انتخابات، ما زال سارياً، مفصّل لاستبعاد المعارضة والشخصيات الوطنية، وملء المقاعد البرلمانية بالوجهاء المحليين ولاحقاً برجال الأعمال.

ومع ذلك، فقد أقر برلمان ١٩٩٣ المعاهدة مع إسرائيل، بينما كانت السيارات المسلحة تحيط بمقره. وشهدت البلاد عودة إلى سياسة التدخل في حرية الصحافة وحصر النشاطات الحزبية ومحاصرة المعارضة وقمع التحركات الشعبية بالقوة. أعني أن «السلام»، الذي أيده المعشر وصحبه من الليبراليين وقتذاك، مثّل العائق الأكبر أمام نمو الديموقراطية الأردنية الوليدة.

لكن العائق الثاني، الأشد مضاضة، كان في الطريق، وتمثل في سياسات اللبرلة الاقتصادية المتوحشة التي اقتضت، في صيف عام ١٩٩٦، إرسال الدبابات إلى الريف واعتقال مئات الناشطين لكبح الاحتجاج على الإفقار والتهميش المتزايدين للفئات الشعبية. ومذاك، تطورت سياسات الخصخصة وتحرير السوق والتحالف مع الاستثمارات الأجنبية في قطاعي العقار والمال، متحولة إلى مؤسسة فساد كاملة تقوم على المزج بين البزنس والسياسة والإدارة، وخلق طبقة جديدة من السياسيين المتنفذين من أوساط رجال الأعمال الذين تمكنوا من إخضاع كل موارد الدولة لمصالحهم الخاصة.

هكذا أصبح التحوّل نحو الديموقراطية ممتنعاً بشبكة مصالح لأقلية متوحشة من رجال الأعمال والسياسيين الفاسدين الذين دعموا، في آن معاً، إجراءات استبدادية وطابوراً خامساً يؤيد حلّ الوطن البديل.

الأخبار - عدد الثلاثاء ٤ تشرين ثاني ٢٠٠٨

أرضوتوبيا العراق وانقلاب التاريخ

قرأت كتاب الصديق عبد الأمير الركابي : أرضوتوبيا العراق وانقلاب التاريخ ، عدة مرات ، قرأته فصولا تتوالى ومخطوطة ناجزة وكتابا . ولا أعرف ما إذا كانت هذه ميزة لهذا العرض أم عليه ، لكنني أشعر بأنني بقدر ما أعرف الكتاب ، بقدر ما يرهقني التعبير عن أهميته الاستثنائية . فـ « كلما اتسعت الرؤيا ، ضاقت العبارة»، ورؤيا الركابي اتسعت إلى حد مفرط في جرأته على التفكيك ، وعلى اختراق سقف الكتابة العربية السائدة، بل قل إلى حد « النبوة بلا وحي » ، النبوة المكتسبة بكدح المثقف ، وحيدا ومجروحا ومقاتلا ، في خضم التاريخ ، من أجل نيل أطراف الرؤية الكونية .

يتصدى الركابي لمهمة جبارة ، من دون إسعاف إلهي، هي مهمة تقديم قراءة كونية رابعة ، في سياق التوحيدية التاريخية، بعد القراءة الإبراهيمية ، وتكلسها وانكماشها في القراءة اليهودية ، وتحررها اللاحق في القراءة المسيحية ، واكتمالها . بمعنى نضجها الناجز في التاريخ ، المفضي إلى ضرورة تجاوزها . في القراءة الإسلامية. وهذه القراءة الرابعة ، قراءة عصر الهداية ، يتلمسها مثقف عراقي منخرط في فعالية فكر وسياسة المقاومة ضد الإمبراطورية الأميركية ، لكن انجازها مرهون بالثورة العراقية الكبرى التي ستعيد الإبراهيمية ، بما هي طوبى مساواتية وثقافة روحية لمجتمع من الأحرار العائشين في ظلال الشعور الكوني، إلى موطنها العراق،

في لحظة انقلاب التاريخ ، وبزوغ شمس العصر الجديد.

يضع الركابي ، إذن، الثورة العراقية في سياق كونيّ، لم تعرفه ، في العصر الحديث سوى ثورتين : الثورة الفرنسية والثورة البلشفية . وكلتاهما أرادتا تغيير العالم جذريا، وطبعه على صورتهما ومثالهما. الثورة الثالثة ستكون الثورة العراقية . ونجاحها ، بل وقيامها مشروط بامتلاكها رؤية كونية لتغيير العالم . لكن هذه الرؤية لا يمكن أن تكون مستعارة من تينك الثورتين . اللتين منهما تناسل كل الفكر الإنساني والثوري الحديث. بل رؤية مختلفة نوعيا عن رؤيتيهما، تحقق أصالتها وجدارتها التاريخية ، انطلاقا من ذاتها، وبالاتساق مع الخط التوحيدي الإبراهيمي العائد إلى منبعه في «عراق يتفكك ظاهريا كي يتوحد تاريخيا وكونيا».

أهي سلفية جديدة ؟ كلا . بل ضد جذري للسلفية ، لا يبدأ إلا من نهايتها كتصوّر مَرَضي، بل جنوني لاستعادة تاريخ انتهى . فالتاريخ لا يُستعاد ، بل يُصنع ، والتوحيدية ليست مروحة للعودة الأبدية إلى نقطة بدء ثابتة ، بل خط تاريخي صاعد لانهائي ، يتجسد ، مرحليا، يتمرحل ، في قراءة جديدة مطابقة للحظة صعوده التالية.

ها نحن ، إذن، نصل إلى القراءة الرابعة في خط التوحيدية التاريخية، تلك التي أصبحت ممكنة في لحظة الصدام العنيف بين خلاصة وذروة الغرب الإمبريالي المتمثل في الإمبراطورية الأميركية الكونية، وبين العراق المؤهل ، وحده، بحكم تاريخه وتكوينه وثقافته وإمكاناته ، أن يجدد التوحيدية، ويفتتح عصر الهداية، عصر المساواتية وأفراح الروح ، عصر الأرضوتوبيا .

يرى الركابي أن منطقة التوحيدية التاريخية، العراق والجزيرة ومصر وبلاد الشام ، محكومة لقانون هو قانون «الأنماط الثلاثة والمجال الوسط »:

(١) والنمط الأول هو نمط «الحيزين » العراقي ، حيث اجتمعت دائما ، في بلاد واحدة موحدة ، دولتان ، الدولة المحلية المنفصلة (أو ، عند الاحتلال الأجنبي ، الدولة البرانية) التي تسعى إلى فرض نمط الدولة التقليدية الإمبراطورية على بلاد الرافدين وخارجها (من دولة بابل إلى دولة الأمويين إلى دولة صدام حسين)

من جهة ، ودولة مضادة ، هي دولة اللا . دولة المساواتية القائمة على تعاون الفلاحين الأحرار المقاتلين . كشرط لإنتفاء الدولة . كضرورة لا غنى عنها لمجابهة الطبيعة القاسية ، وإنتاج العيش والحضارة. ويطلق الصراع بين الحيزين دينامية اجتماعية وسياسية وفكرية وتقنية دافقة ، لا بد لها أن تتلمس ، في لحظة نمو ثرية ، الأبعاد الكونية للوجود الوطني والإنساني . ولذلك، كانت الوطنية العراقية دائما، ذات طبيعة وطن . كونية، تجسدت ، أولاً، في السبق الحضاري لولادة التوحيدية الإبراهيمية، ومنها اليهودية والمسيحية وأخيرا الإسلام الذي عاد بالإبراهيمية ، ثانية، على العراق ، ليعرف فترة ازدهاره الكبرى في الحقبة العربية . الأموية والعباسية . على أكتاف الدينامية المجتمعية السياسية الفكرية للصراع بين الدولة واللا دولة في بلاد الرافدين.

(٢) والنمط الثاني هو نمط الحيز الواحد اللا دولتي، السائد في الجزيرة العربية، حيز البداوة المساواتية التي أمكن فيها انبثاق الإبراهيمية ،مجددا في الإسلام . وما هو إلا قراءة / قرآن في الإبراهيمية . خارج أرضها ، لكن من دون أن يكون، في هذا الحيز الجزيري، إمكانيات ازدهار الوعد الإبراهيمي الجديد ، فما ازدهر إلا بالعودة إلى موطنه العراق، حيث دينامية الحيزين. ولذلك، فإن تاريخ الإسلام الكبير ارتبط بأرض الرافدين ، بعد لحظة الانبثاق الجز يري، لتعود الجزيرة ، مذ ذاك وحتى اليوم، إلى الهامش في منطقة التوحيد.

(٣) والنمط الثالث هو نمط الحيز الواحد الدولتي ، السائد في مصر، حيث التواؤم الوادع مع الطبيعة الملزوزة إلى تنظيم من أعلى، يقود إلى نمط تبتلع فيه الدولةُ، المجتمعَ، وتجمده ، ويستحيل التغيير إلا من الخارج بفعل الاستعمار أو من أعلى بفعل التغيير في قمة الدولة. لذلك، جاءت التوحيدية التاريخية . وهي الإطار الفعّال للحياة والفكر والنشاط المجتمعي السياسي المكتشف في العراق كإمكانية للإبداع التاريخي . إلى مصر من خارجها . وهي لم تصبح مركزا للإسلام إلا في زمن متأخر ، وجراء دعوة و دولة الفاطميين . ذات المنبت العراقي . التي قدمت

إلى مصر من خارجها، ثم تمصرت وفق القانون المصري الذي يعيد إنتاج النظام الغازي ، كطريقة في المقاومة المديدة السلمية.

وقد اكتسب النمط الأحادي الدولتي المصري ، مركزية عربية في ما يسمى «مرحلة النهضة» الحديثة ، والتي بدأت ، على المثال المصري، من دينامية خارجية أطلقها الغزو الفرنسي ، ومن ثم دولة الألباني العثماني ، محمد علي، لتستمر إلى تجربة عبد الناصر ، في السياق نفسه ، سياق اللحاق بالغرب ، ما حكم على تلك «النهضة» في مراحلها المختلفة ، بانعدام الأصالة والاستعارة الفكرية التوفيقية للسجالات والرؤى الغربية ، قبل أن ترتدّ إلى سلفية مقفلة الآفاق.

نبعت شعبية النمط الأحادي الدولتي المصري في العصر الحديث ، بالنظر إلى هيمنة مفهوم الدولة المركزية الغربي على الوعي العربي في القرن العشرين، وتحوير العروبة ، كحيوية توحيدية تاريخية تتفجر بالمساواتية اللا دولتية ، إلى دعوة قومية مستعارة من الفكر القومي الأوروبي ، تتعبد للدولة .

(٤) وأخيرا، هناك المجال الوسط بين الأنماط الثلاثة ، العراقي والجزيري والمصري، هو ساحل الشام . وهو « فضاء حر بذاته » ، بلا نمط ، تتولد على أرضه الديناميات الاجتماعية ـ السياسية ، وتتبلور الدعوات الفرعية ، وتتشكل المشاريع السياسية المحلية الطامحة (من دون أن تتمكن من التمركز والاستمرار ـ لاحظوا الدولة الأموية القصيرة العمر) وتتلقى التهديدات من جيرانها وضفة المتوسط الأخرى، تصدها في مقاومة جزئية لا تستشرف مشروعا كونيا، ولا تستطيع، لكنها نطاق من الحيوية الدءوبة بامتياز، ومجال لا غنى عنه لتحقق التوحيدية التاريخية.

هذا ، بالطبع ، ليس سوى اللب المخل لأطروحة الركابي المنبثة في سردية تاريخية لولبية. من الماضي إلى الحاضر وبالعكس. تُظهر معرفة الكاتب الموسوعية التفصيلية بتواريخ العراق والمنطقة ، والأفكار الكبرى والصغرى في التراث العربي، القديم والحديث، و السجالات الفكرية والتجارب السياسية العربية المعاصرة، مما يضطر المرء ، كيما يقدم تصورا ملموسا للكتاب ، إلى جرد اللحم اللذيذ عن العظم القاسي

لأطروحة لا بد من تحديدها ، هنا ، في لحظة الفعل التاريخية القائمة في ذروة الصراع بين إمبراطورية غربية ورثت الغرب كله، بصراعاته وجناحيه، واشتبكت في حلف ضروري مع الأصولية الإسلامية ضد الشيوعية ، اتخذ ، بصورة حتمية بالنظر إلى الطبيعة العالمية للصراع ذاك، صورة أممية إسلامية سلفية ، أصبحت، بدورها، قوة عالمية. وهكذا، ففي لحظة هزيمة الاتحاد السوفياتي ، انو جدت قوتان، سرعان ما تحولتا ، بحكم المنطق الداخلي لإنجاز مهمة التحالف ، إلى المجابهة ، فيما نعيشه ، خصوصا منذ مطلع الألفية مع إدارة جورج بوش ، من تمركز السياسة الأميركية ، وتاليا العالمية، على محور الحرب على الإرهاب، بوصفها الرد المأزوم على انسداد الأفق الإمبراطوري الأميركي الملزوزة إلى تأمين حضورها عبر تدمير الدول الوطنية . وهي الحرب التي انتقلت من مقاتلة الأشباح ، والتبشير «بالديمقراطية» و «التحديث» إلى تجسيد دام في غزو العراق الذي كان وصل ، أيضا، إلى انسداد أفق تعايش الحيزين ، الدولتي واللا دولتي، المصطرعين بصورة درامية منذ ثورة تموز ١٩٥٨ . وهي كانت ثورة اللادولة . التي حدسها وتطابق معها ،ولو جزئيا ، مؤسس الحزب الشيوعي العراقي «فهد» ، مطلقا ديناميات حزب كان الأكبر والأكثر أصالة بين العدد الأكبر من الأحزاب الشيوعية في العالم . وإذا كان البعث ، خصوصا بعث صدام حسين ، قد حاول المستحيل في فرض النمط الدولتي الأحادي المصري على عراق الحيزين ، فأن المحاولة انتهت بفشلها الحتمي في تنظيم مجابهة وطنية ناجعة للغزو الأميركي ، الآتي ، بالضرورة، لإسقاط الدولة ، وتحطيمها شظايا، تلك الدولة التي لم يعد ممكنا إعادة تركيبها ، لا في صيغة دولة برانية احتلالية، سواء أميركية أم إقليمية، ولا في دولة محلية منفصلة جديدة ، تحاول أحزاب «العملية السياسية »، تركيبها واستنساخ دولة صدام حسين ، بلا جدوى . فهذه الإمكانية لم تعد واردة ، ذلك أن نمط الحيزين نفسه بلغ منتهاه ، وأصبح مستقبل العراق مرتبطا بسيادة نمط اللا دولة ، المساواتي ، وتحقق عصر الهداية الذي هو ، بطبيعته ، كوني بالضرورة.

هكذا ، في تمفصل الصراع العالمي بين قوتين محوريتين ، هما الإمبراطورية الأميركية والأممية السلفية المقاتلة ، على الصراع على العراق كمركز إقليمي ، وفي داخل العراق، بين حيز مات وآخر يتشكل وسط النار، نحو الكونية، يظهر المشهد العراقي فوضويا ،و داميا،و متفككا، وآيلاً إلى الحرب الأهلية والخراب. ولذلك، تبدو بشرى الثورة التوحيدية المساواتية الآتية، عصية على الفهم بالنسبة لطرق التفكير القديمة والرؤى المستعارة. ولكن ، من منظور الثورة تلك ذاتها، فأن ما يمر به العراق الآن ، من مقاومة جزئية وغموض وفوضى، ليس سوى مرحلة انتقالية ، تتلاشى فيها الأفكار والمشاريع والصيغ الفائتة ، بما فيها السلفية المجاهدة والمشاريع الدولتية والتشيع والتسنن والقومية والماركسية والليبرالية ، لصالح منظور الأرضوتوبيا التوحيدي، المتمثل في مهدوية من طراز جديد.

وإذا كانت فكرة الأرضوتوبيا ، سوف تخرج ، كما يقول الركابي من «تراث قوى الركام» ، فأن «مَن يرد اليوم تطبيق مبادئ الانقلاب التاريخي الحالي ، بروح ومفاهيم الركام السابق» يبدأ من مدخل خاطئ نظريا وعمليا . «فاللادولة لها طريق تحقق وحيدة ، تبدأ من الأسفل، من الوحدات المساواتية العشيرية ، ومن المضيف (المضافة) والمجالس المنتخبة للمدن ، والجامع . كجامع للأمة . بصرف النظر عن العقيدة أو الدين أو المذهب، وصولا إلى المجلس العام الوطن. كوني غير الوظيفي ولا الدائم » .

نحن ، هنا ، بإزاء بيان انقلابي لن يكون مقبولا من المثقفين الغرباويين والسياسيين الحكماء والسلفيين على مختلف أصنافهم. فالعرب. الذين لا تقوم لهم دولة ، حسب ابن خلدون ، إلا بدعوة دينية ، أي برؤية كونية ، لم يعودوا يجرؤون على الاقتحام الفكري، على الرؤية أو مطاردة الأشباح. وهو مجد النبي والمثقف. فالنبي محمد رأى قصر كسرى في شرر الفأس في لحظة مقاومة يائسة (معركة الخندق) وكارل ماركس رأى «شبح » الشيوعية يتجول في أوروبا (البيان الشيوعي).

القراءة التوحيدية الجديدة . التي تجرأ الركابي على اقتحامها . ترنو إلى « وطن

عراقي كوني لا دولتي ، وصيغة ومفهوم التماثل الشعوري والقيمي والنفسي بين مختلف مكونات ومناطق البلاد» على أساس الاجتماع الحر المساواتي لمواطنين أحرار . ذلك أن «الوطن فكرة» و الوحدة الوطنية . الكونية «دعوة» . ولا يمكن أن يقتصر تحققها على العراق ، بل لا بد أن يتعداه إلى عالم الأنماط الثلاثة والمجال الوسط ، وكل العالم الإسلامي والعالم.

وما يعطي لدعوة الأرضوتوبيا التوحيدية، هذا المدى الكوني، تزامن إمكانية تحققها في الثورة العراقية مع «انقلاب تاريخي على مستوى المعمورة . فالإنسان يبدأ الانتقال نحو أشكال أخرى من العمل ، ما بعد صناعية ، سيكون أهمها ، على الأرجح، تركز الاهتمام الخلاق داخل الإنسان ذاته. وبهذا فهو ، أي الإنسان ، يطرق عالما يطل على احتمالات متبدلة في شروط الوجود والكينونة ». وهكذا، يكون «الكشف عن سبل العيش اللاحق هو طريق حضارة أخرى ، سيقع على العراق ومحيطه ، عبء الإجابة على أسئلتها».

ويتوضع هذا العبء الفكري والنضالي في لحظة مقاومة غزو العراق ، من قبل إمبراطورية تلخص في ذاتها ، وفي مشروعها ، كل تراث القسر والقهر والهيمنة الدولتية والاستغلالية والاستهلاكية . وقد أصبح ذلك المشروع متلازما ، بصورة حتمية مع التفاعلات العراقية ، مما يعطي للأخيرة طابعا كونيا ، ويجعل من منظور الأرضوتوبيا . وهو الوحيد الناجع لطرد الاحتلال . وتاليا كسر الهيمنة الأميركية على المستوى العالمي، طابعا كونياً.

عبد الأمير الركابي ، أرضوتوبيا العراق وانقلاب التاريخ ، من الإبراهيمية إلى ظهور المهدي : هكذا يرد التاريخ العراقي على التحدي الأميركي ، دار الانتشار العربي ، بيروت ٢٠٠٨ (٤٦٠ ص)

هشام غصيب:
المستغرب الأكبر

تشكّل الأعمال الفكرية (١٩٧٦ـ ٢٠٠٦) للدكتور هشام غصيب، حصيلة نضال فكري دؤوب من أجل بناء الأعمدة الفلسفية للثقافة التقدمية في الأردن والعالم العربي.

كان الدكتور غصيب قد عاد، في أواسط السبعينيات ، من بريطانيا، حاملاً شهادة الدكتوراه في الفيزياء النظرية، لكنه، على خلاف الكثيرين من الدارسين الأردنيين في الغرب، الذين عادوا للإندراج في الحياة الأكاديمية والعائلية في المجتمع الأردني التقليدي، كان مهجوساً بالصدمة الفكرية والحضارية التي عاناها، بكل وجدانه، في لهيب اكتشافاته الثرة لنتائج الثورة الفكرية الحضارية الغربية.

ويلمس القارئ آثار هذه التجربة الروحية في مسرحية كتبها د.غصيب، العام ١٩٧٦، بعنوان "غسق الآلهة". وهو يقول فيها على لسان أحد شخصياتها: "أريد من عقلي وحواسي أن تغوص إلى باطن الأشياء. حتى لو أدى ذلك إلى فنائها فيه!".

وحتى هذه اللحظة، لم يكن هناك جديد في معاناة المفكر الأردني، فردّات الفعل على صدمة اللقاء بالغرب، كانت معروفة في الثقافة العربية، وذات طرق ممهدة: التجاهل ـ والاكتفاء بالاشتغال في التخصص الأكاديمي الدقيق ـ أو التحول إلى كمبرادور ثقافي مهووس بنقل الإبداعات الغربية إلى الشرق المتخلف، أو الارتداد إلى سلفيّة، معتدلة أو عدائية، تتمحور حول أصالة جوهرّية موهومة ضد الأخر المعتبر زائفاً.

وإذا كان الخيار الأول، خيار التجاهل ـ بطبيعته ـ غير منتج، وبلا قيمة من أي نوع، فإن القسم الأكبر من النتاج الفكري العربي الحديث و المعاصر، تمحور حول الخيارين الأخيرين: استيراد الأفكار الجاهزة وتسويقها (وهذا الخيار يشمل الليبراليين ومعظم الماركسيين من اتباع المدرسة الشيوعية السوفياتية) أو الردة السلفيّة (وهذا الخيار يشمل، بالإضافة إلى السلفيين العلنيين، ألواناً من الطروحات السلفية ـ القومية المرتدية أثواباً علمية أو فلسفية).

وفي مواجهة هذه الخيارات، أطلق د.غصيب، جديده، المتمثل في مشروع الاستغراب، ومضمونه الأساسي التملك النقدي للفكر الغربي، تاريخاً واتجاهات وصراعاً، من موقع التجاوز، وليس من موقع سلفي تحديثي أراد «بالاستغراب» ـ كالدكتور حسن حنفي ـ إلغاء الآخر الغربي من خلال اعادة ربطه "بجذوره الدينية"، وذلك من خلال تبني ـ وليس التحرر من ـ الاتجاهات اللاعقلانية في الفكر الغربي، واعتمادها ـ خصوصاً «الظاهراتية» ـ كأساس لفهم الآخر ... والأنا معاً!

استغراب د.غصيب هو «سيرورة استملاك حركة التحرر العربية، تجربةَ الثورة الثقافية العلمية الكبرى التي صاحبت نشوء الحضارة الرأسمالية وتطورها، من موقع النقيض في النظام الرأسمالي العالمي، من موقع الثورة العالمية والتحرر القومي».

وهذا الضرب من «الاستغراب» ليس جديداً تماماً، إذ شكّل، بالفعل، مضمون جوانب من مساهمات ماركسيين عرب كبار من أمثال د.سمير أمين و د.صادق جلال العظم ومهدي عامل وغالب هلسا ـ السلف الأردني الكبير للدكتور غصيب ـ، لكن ميزة الأخير هي، بالإضافة إلى اشتغاله المثابر على هذا المحور، هي ضخامة المشروع الذي انجزه على مدار ثلاثين عاماً من الكدح الفكري ـ المتواصل. وقاريء اعمال د.غصيب، يفاجأ بطابعها الموسوعي الذي لم يترك فكرة أو مفكراً في تاريخ الفلسفة الغربية، من دون معالجة عارفة ناضجة نقدية.

إلاّ أن د.غصيب، لم يكن، خلال هذه السنوات الثلاثين، منفصلاً عن الصراعات السياسية والفكرية الحية، لائذا في مكتبه لانجاز عمل موسوعي، بل كان دائماً في قلب تلك الصراعات. وقد أنجز موسوعته في «الاستغراب» في خضم المعارك الفكرية والسياسية التي شهدها الأردن والعالم العربي، خلال الفترة، وتلظى بنارها.

ركز د.غصيب اهتمامه حتى النصف الأول من الثمانينات، على مجابهة النظرة المسيطرة للعلم في الوسط الأكاديمي ـ الأردني والعربي ـ باعتباره تراكماً كمياً للمعلومات، من خلال «التعريف بالعلم بوصفه ظاهرة حضارية تاريخية، أي بوصفه انتاجاً اجتماعياً يتطور تاريخياً» وليس معطىً مقدساً جديداً، أو نتاجاً لجهود عباقرة معزولين، أو مجرد كمّ معلوماتي أو دليل للتقانة المستوردة.

تمحور درس د.غصيب حول العلم، بوصفه «شبكة مفهومية عميقة» تنشأ في شروط اجتماعية تاريخية عيانية. وجادل في في نزع «القداسة» عنه، مؤكداً انه «إذ انتفت الحيرة الفكرية، انتفت امكانية التفكير ذاته».

لكن هذا الدرس لم يكن مجرد هيكل عظمي فكري، بل استقصاءً حياً للنظريات العلمية والسجالات والإسهامات الجديدة في حقل الفيزياء. ولم يتخلّ د.غصيب، لاحقاً، عن متابعة وعرض ونقد هذه الاسهامات.

خطوة د.غصيب التالية، كانت التأكيد على المغزى الحضاري والفلسفي للنشاط العلمي، مؤسساً بذلك مداخلاته الفلسفية التالية، ومنهياً المرحلة الأولى من موسوعته الفكرية. وهي المرحلة التي تستغرق الجزئين، الأول والثاني، من الأعمال الكاملة.

افتتح د.غصيب المرحلة الثانية من نشاطه الفكري الموسوعي، بالتصدي لمشكلات "الوعي المأزوم في الرأسمالية العربية التابعة" مركزاً على تحليل الظواهر الثقافية العربية، بصورة محكمة في السياق العياني لحركة البنى الاجتماعية ـ السياسية العربية، في ظل قيود التبعية للامبريالية العالمية.

وفي انموذج على الطابع النضالي للتأليف الفكري، عند د.غصيب، قدم، مطلع التسعينيات، اسهاماً نقدياً أصيلاً لمجابهة التصورات الديمقراطية الليبرالية التي اكتسحت وعي المثقفين التقدميين الأردنيين، وعززت لديهم الأوهام بامكانية الانتقال إلى الديمقراطية على النمط الغربي من خلال اقناع السلطات «بضرورتها».

وضح د.غصيب، كمثقف موسوعي، كل ما يتصل بالموضوعة الديمقراطية، تاريخياً وفكرياً وسياسياً، مؤكداً أن «الديمقراطية ليست مسألة فقهية أو قانونية « بل هي » صراع طبقي على السلطة السياسية» ومركزاً على أن المسألة الجوهرية تظل تتعلق بـ «بنية

اتخاذ القرار في الدولة» لا في الأطر الشكلية للمؤسسات «الديمقراطية» أو حق الانتخاب أو الرقابة إلخ. ونبه إلى أن «وجود البرلمان ليس ضمانة أكيدة على وجود الديمقراطية» وان «الديمقراطية ليست بالضرورة برلمانية». وهذا ما أكتشفه الأردنيون والعرب، لاحقاً، بالتجربة.

وهنا، سوف يقدم د.غصيب، واحدة من أهم مساهماته الفكرية، وتتمثل في النقد الشامل لمشروع د.محمد عابد الجابري، المفكر المغربي الذي مارس، في التسعينيات، تأثيراً واسعاً جداً على المثقفين العرب. وقد فكّك د.غصيب مشروعَ الجابري، في سجالٍ أصيل ، يستغرق معظم المجلد الثالث من هذه الأعمال.

منح د.غصيب الكثير من جهوده الفكرية لإعادة الاعتبار للماركسية من منظور نقدي. وقد انهمك في سجالات مع الشيوعية العربية التي انتقلت، عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، من موقع التبعية للمنظورات السوفياتية إلى موقع التبعية للمنظورات الليبرالية الغربية.

ولم تكن هذه السجالات مشغولة بالدفاع عن عقيدة صحيحة ضد هرطقات، ولكنها انشغلت في التأسيس لرؤية فكرية استراتيجية لـ «تجديد العقل النهضوي» في سياق البحث عن تجديد حركة التحرر الوطني العربية.

ويضم الجزء الرابع من الأعمال الفكرية، هذه الموضوعات التي أود التوقف عند احداها، وهي المتعلقة باشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة.

يغوص د.غصيب، عميقاً، في داخل «القشرة الرقيقة» لحداثة الدولة العربية القائمة، مبيناً مضمونها الأساسي كأداة لفئات حاكمة فائتة تستخدم القمع، لضمان استمرارية النهب الفئوي والفساد وتجديد الهيمنة الأجنبية. ويستنتج أن هذه الفئات عاجزة، هيكلياً، عن افراز المثقفين العضويين بينما هي تحتاج إلى كوادر بيرقراطية وكمبرادور ثقافي. وهذا ما يحول الفئات الحاكمة إلى «غول مفترس يتغذى على ما ينتجه المجتمع من مثقفين»، يتم استلحاقهم أو تدميرهم.

ويسلط د.غصيب الضوء على الخيار الوحيد المفتوح أمام المثقف العربي، وهو التحرر من هيمنة مراكز السلطة الأيديولوجية على اختلاف أنواعها، وتأسيس الوعي التحرري المضاد ـ على صعوبة هذه المهمة ـ في لحظة انحدار السلطات العربية التي يسعى الاستعمار الأميركي إلى «تفكيكها وتحويلها إلى مجرد قوة درك لضبط الجائعين» بينما

تقدم الحركات الدينية نفسها كأداة أكثر دينامية لإدارة المجتمعات الجائعة المهمَّشة.

على أن ذروة الانتاج الفكري للدكتور غصيب، وخلاصة موسوعته الاستغرابية، تتمثلان في كتابه الضخم «نقد العقل الجدلي» وهو كتاب لا يمكن تلخيصه بكلمات، وتمثل قراءته معاناة فكرية خصبة، من شأنها أن تعيد تنظيم وعي القارئ، من خلال كتاب فلسفي بالمعنى الفني المهني للكلمة، لكنه مضمخ بالهموم السياسية العملية في كل ركن من أركانه، وكل جملة من جمله.وكأنه بيان فلسفي وسياسي لحركة التحرر العربية في انطلاقتها الجديدة المأمولة.

مقدمة الأعمال الكاملة للدكتور هشام غصيب، ٢/٤/٢٠٠٧